جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ما تضمنه نظم
(الكافية الشافية) لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)
من الشواهد الشعرية
دراسة نحوية صرفية تحليلية

الدكتور
د/ زهران طلبه محرم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالمنوفية

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى، ومصابيح الدُّجَى، ومن سار على نهجه، واقتفى أثره، واستَنَّ بُسنته إلى يوم الدين.

أما بعد ،،،

فإنَّ علماءنا الأولين من أئمة النحو قد أبْلَوا بلاءً حسناً في إرساء قواعده، وجمع شتاته، منذ نشأته المبكرة في القرن الثاني الهجرى، وإلى يومنا هذا، يرفعون رايته عالية خفاقة، كلما مضى جيل خلفه آخر، بجَهْد متواصل لا يعرف السآمة ولا الملَل.

ولقد تعدَّدَتْ أساليب التأليف عندهم في النحو العربى، فمنهم من توجه إلى المتون النثرية، كالمفصل للزمخشرى (ت٥٣٨هـ) والكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ومنهم من توجه إلى المتون النظميّة كمنظومة الحريرى (ت٥١٦هـ) المسماه (مُلحَة الإعراب)، وألفية ابن معط (ت٦٢٨هـ)، وألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

ولم يكن النظمُ مقصوراً على النحو والصرف فقط بل شَمِلَ جميع العلوم كالفقه، والأصول، والعَروض، والقوافى، والقراءات، والسِّيَر والمغازى، وقواعد التفسير، وغير ذلك، رغبة في تيسير العلم نظماً؛ لأن النظم أشدُّ عُلْقَةً بالذهن، وأعظمُ أثراً في النفس.

ومن هذه المنظومات التى جمعت علمى النحو والتصريف بدِقَّةٍ عالية "الكافية الشافية" للإمام جمال الدين بن مالك –رحمه الله تعالى– وهو أكبر نحوى ظهر في القرن السابع الهجرى، في العالم الإسلامى كلِّه، ومنظومته "الكافية الشافية" منظومة طويلة عدد أبياتها ألفان وسبعمائة وخمسون ونيفاً من

مزدوج الرجز، تضمُّ النحو والصرف، وقد لَقِيَتْ اهتماماً وشُهْرَةً واسعة فتلقاها الناس بالقَبول، وشرحها ابن مالك نفسُه، وشرحها ابنه بدرالدين[1] وشَرْحُ ابنِ مالك يسمى (الوافية شرح الكافية الشافية) وقد طُبع بعنوان: "شرح الكافية الشافية"، وقد امتلأت موسوعات النحو العربى بها كارتشاف الضَرَب، لأبى حيان (ت٧٤٥هـ)، والهمع للسيوطى (ت٩١١هـ)، وغيرها من الكتب. وقد اعتمدت فى هذا البحث على نسخة الكافية الشافية التى حققها عادل عبدالموجود وزميله ط بيروت سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م. ويوجد للكتاب نسخة أخرى بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى ط مكة المكرمة بدون ت.

ومن أهم السِّمات فى الكافية الشافية:

١- أن الكافية الشافية لها شأن عظيم فى الدراسات النحوية والصرفية؛ لأنها جمعت أبواب النحو والصرف، فمن قرأها لا يحتاج إلى غيرها.

٢- ضمَّن ابن مالك الشواهد النحوية وأدمجها فى نظمه ببراعة فائقة تدل على دقة متناهية، وعلى أن الله منحه قدرة عجيبة فائقة على النظم العلمى الرائق فى شتى الفنون، وهو ما يُسَمَّى بالنظم التعليمى، ومع جفاف مسائل النحو والصرف فقد جاءت نظماً رائعاً سائغاً عذباً.

ولقد كان ابن مالك – رحمه الله– مدركاً أن بركة العلم فى عَزْو كل قول إلى قائله، ولذا كان يُفَرِّقُ بين ما كان من نظمه هو وبين ما استشهد به من أقوال العرب ومن الشواهد الشعرية، فنجده يفصل بين نظمه، وبين الشاهد الشعرى بكلمة يفهم منها القارئ أن الكلام الذى سيأتى ليس من نظمه هو، وكأنه يُعَلِّمُ الباحث الأمانة العلمية فى النقل، وردّ الفضل إلى أهله.

(١) بغية الوعاة (٢٢٥/١) ولم يطبع.

وكان ذلك على النحو الآتي:

١- أحياناً ينص ابن مالك على أن الشاهد الذى سيورده من المنظوم ، مثاله: لمَّا تكلم عن حذف نون الرفع عن غير ناصب أو جازم قال:

وَقَــلَّ حَــذْفٌ دُوْنَ نِــىْ نَثْــراً كَمَــا ∴ لَــا تُؤْمِنُــوا حَتَّــى وممَّــا نُظِمَــا

أَبَيْــتُ أَسْــرِىْ وتَبِيْتِــىْ تَــدْلُكِىْ ∴ وَجْهَــكَ بــالعَنْبِرِ والمِسْــكِ الــذَّكِىْ[١]

٢- يذكر قبل الشاهد كلمة "وأنشدوا" لتعلم أنه ليس من نظمه مثاله: لما تكلم عن عدم جواز وقوع اسم الزمان خبراً عن اسم عين إلا نادراً قال:

لــذاكَ ظَــرْفُ زَمَــنٍ لا يُسْــنَدُ ∴ لعَــيْنٍ الاّ نــادراً وأنشــدوا

أَكُــلَّ عَــامٍ نَعَــمٌ تَحْوُوْتَــهُ ∴ يُلقحُــه قــومٌ وتُنتجِوْنَــهُ[٢]

٣- يذكر قبل الشاهد جملة (كقول مَنْ غَبَر) أى : مَنْ مَضَى : مثالــه : لمــا تحدث عن تعدد الخبر لفظاً قال :

وَفِــىْ كَلَــامِهِم تَعَــدُّد الخَبَــرْ ∴ مُطْلَقــاً او لفظــاً كقَــوْلِ مَــنْ غَبَــر

مَــنْ كــان ذا بَــتٍّ فهــذا بَتِّــى ∴ مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّى[٣]

٤- قد يذكر الكلام ثم يقول بعده: (آتٍ عن ثقة) فنعلم أنه ليس من كلامه.

مثاله: لما تكلم عن إعمال "لا" عمل "ليس" قال :

وَأَعْمَلُوا فى النَّكِرَاتِ (لا) كـ(ما). مثاله : (لا مُتِعِدٌّ مُسْلِما)

و(لا أنا باغياً) آتٍ عن ثقة..... [٤]

٥- يذكر الشاهد ويذكر قبله جملة (ومِمَّا سُطِرَا) مثاله: لما تحدث عن نصب الخبر بـ (ليت) قال :

---

(١) شرح الكافية الشافية (٨٣/١) .

(٢) السابق (١٥١/١)، (٣٠١/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٥٩/١)، (١٧٧/١)، (٣٥٥/١)، (٣٧٤/١).

(٤) السابق (١٩٥/١).

وناصِبٌ يَحْمِي بِـ(لَيْتَ) الخَبَرا ∴ وَبَعْضُهُم عَمَّ ومِمَّا سُطِرا

كَأنَّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفا ∴ قَادِمَةً أو قَلَماً مُحَرَّفا (١)

٦- قد يذكر الشاهد، ويذكر قبله ما يُفهم أنه شاهد.

مثاله: لما تكلم عن إجراء القول مجرى الظن وشروطه قال:

كَمِثْلِ: (هَلْ تَقُولُ زيداً مُنْجِداَ ∴ وَبَعْضُهُم فيهِ رَوَى مُسْتَشْهِدا

مَتَى تَقُولُ القُلَّصَ الرواسِما ∴ يَحْمِلْنَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا (٢)

٧- قد يذكر قبل الشاهد أنه مَرْوِيٌّ عن العرب.

مثاله: لما تكلم عن إضمار الفعل بعد (إنْ) قال :

وَرَافِعاً مُطَاوِعاً لِما نَصَبْ ∴ قَدْ يُضْمِرون ورَوَوا عَنِ العَرب

لَا تَجْزَعِيْ إنْ مُنْفِساً ∴ أهلكتُهُ..... (٣)

٨- أحياناً يذكر قبل الشاهد جملة (قال الراجز).

مثاله: لما تحدث عن تكرار "إلا" للتوكيد قال:

وَرَفْعُ توكيدٍ بـ"إلاّ" جائزٌ ∴ وأبْدِلَنْ ما بَعْدُ قال الرَّاجِزُ:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُه ∴ إلا رَسِيمُه وإلا رَمَلُه (٤)

٩- قد يعبر قبل الشاهد بشذوذه.

مثاله قال ابن مالك :

وشَذَّ قَوْلُ بعضِهم (لاكِ اسقِنِي ∴ بحذف نُونٍ لاضطرارٍ بَيِّنِ) (٥)

١٠- قد ينسُب الشاهد إلى قبيلة من قبائل العرب.

مثاله: لما تحدث عن حذف الهمزة من مضارع (رأى) قال:

---

(١) السابق (٢٢٩/١).
(٢) السابق (٢٥٢/١) .
(٣) السابق (٢٨٠/١) .
(٤) شرح الكافية الشافية (٢٨٠/١) .
(٥) السابق (٣٣٧/٢) .

وَلَـيْسَ ذَا التخفيـفُ حَتْمـاً فِـيْ سِـوَىْ ∴ مـا مِـنْ (رأى) وَبَعْضُـهُم فِيْـه رَوَى

كَلَـامْ تَـيْمِ الـلاَّتِ بالأَصْـلِ كـ (مـا ∴ لم تَرَأَيَـا) نَظْمـاً .....) [١]

ولذا فإن من سمات الكافية الشافية كثرةَ الشواهد التى مزجها ابـن مالـك بالنظم، وأمانته العلمية فى نسبة هذه الشواهد إلى الشعراء أو الرُّجَّاز.

ولهذه السمة عزمت – مستعيناً بالله تعالى– على دراسة تلك الشواهد التـى ضمنها ابن مالك "الكافية الشافية" وذلك لأن للشواهد الشعرية قيمةً عظيمةً فـى تقعيد القواعد، ولاسيما شعراءُ الطبقة الأولى، فكان هذا الموضوع بعنوان: "مـا تضمنه نظم الكافية الشافية لابن مالك من الشواهد الشعرية دراسة نحوية صرفية تحليلية" وصلة هذا الموضوع بتراثنا صلة ماسة، لأنه ينشط فـى خدمـة لغـة العرب، وهو محراب طالما تَبَتَّلَ فيه علماؤنا الأقدمون حيث توفر على الكتابـة فيه جمع غفير من سلفنا الصالح منهم :

١– أبوجعفر النحاس المتوفى (٣٣٧هـ) فى كتابه: "شرح أبيات سيبويه"[٢]

٢– يوسف بن السيرافى المتوفى (٣٨٥هـ) فى كتابه: "شرح أبيات سيبويه"[٣]

٣– عبد الله بن برى المتوفى (٥٨٢هـ) فى كتابه: "شرح شواهد الإيضاح"[٤]

٤– العينى المتوفى (٨٥٥هـ) فى كتابه: "المقاصد النحوية فى شرح شـواهد شروح الألفية"[٥]

٥– السيوطى المتوفى (٩١١هـ) فى كتابه: "شرح شواهد المغنى"[٦]

٦– البغدادى المتوفى (١٠٩٣هـ) فى كتابه :"خزانة الأدب" وهو شرح لشواهد شرح الكافية للرضى. [٧]

---

(١) السابق (٣٧٩/٢) .
(٢) مطبوع بتحقيق د/ زهير غازى ط بيروت سنة ١٠٤٦هـ ١٩٨٦م .
(٣) مطبوع بدار المأمون للتراث ط دمشق وبيروت لا ط ١٩٧٩م. .
(٤) مطبوع بتحقيق عيد مصطفى درويش مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة لا ط١٩٨٥م.
(٥) مطبوع مع خزانة الأدب دار صادر لا ط لا ت.
(٦) مطبوع من منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لا ط لا ت.
(٧) مطبوع بتحقيق عبد السلام هارون ط مكتبة الخانجى القاهرة ط٣ ١٩٨٩م.

وهناك دراسات سابقة لها صلة بموضوع البحث منها:

١- الشواهد الشعرية فى نظم ألفية ابن معط دراسة نحوية صرفية للدكتور محمد عبد الوهاب بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنات بالاسكندرية عدد (٢٩) المجلد السابع لسنة (٢٠١٣هـ) وقد ذكر الباحث أن الشواهد فى ألفية ابن معط أكثر من شواهد ابن مالك فى كافيته وقد أثبت أن هذا الكلام مجانب للصواب، بل شواهد ابن مالك أضعاف شواهد ابن معطى.

٢- دراسة بعنوان: الإحكام النحوية المستفادة من أمثلة ابن مالك فى ألفيته للأستاذ الدكتور/ البسيونى عبد الكريم ضمن كتابه (بحوث فى النحو والتصريف) ولكنه اقتصر على بعض الأمثلة فى الألفية فقط.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

أما **المقدمة** فقد تضمَّنت عنوان البحث، وسبب اختياره، وخطته.

وأما **التمهيد** فقد تحدثت فيه عن ابن مالك، وأهمية الشاهد الشعرى، وكيفية توظيف ابن مالك للشاهد الشعرى فى "الكافية الشافية".

وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ابن مالك وحياته.

المبحث الثانى: أهمية الشاهد الشعرى.

المبحث الثالث: توصيف الشاهد الشعرى فى "الكافية الشافية".

أما **الفصل الأول** فهو "الشواهد الشعرية المتعلقة بالنحو.

الفصل الثانى: الشواهد الشعرية المتعلقة بعلم الصرف.

وقد سرت فى هذه الدراسة على النحو الآتى:

١- وضعت عنواناً مناسباً لكل شاهد ضمّنه ابن مالك كافيته فى ضوء القضية النحوية المساق من أجلها الشاهد.

٢- قدَّمت للمسألة المساق من أجلها الشاهد بإيجاز غير مخل.

٣- ذكرت النظم الذى ورد فيه الشاهد مضبوطاً.

٤- حددت الشاهد ووجه الاستشهاد به.

٥- خرجت الشاهد بذكر بحره وقائله ومواضع وروده ولغته ومعناه والروايات التى وردت فيه إن وجدت.

٦- إذا كان فى الشاهد آراء أخرى ذكرتها بإيجاز.

٧- رتبت المسائل تبعاً لترتيب الكافية الشافية لابن مالك.

ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التى توصل الباحث إليها ثم فهرساً للكتب والمصادر وفهرساً لموضوعات البحث.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن يتقبله بقبول حسن، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

الدكتور/ زهران طلبه عمر محرم

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بابن مالك.

المبحث الثانى : أهمية الشاهد الشعرى.

المبحث الثالث : توصيف الشاهد الشعرى فى "الكافية الشافية"

المبحث الأول

التعريف بابن مالك

أولاً: اسمه ومولده.

هو محمد بن عبد الله بن مالك[١]، جمال الدين أبو عبدالله، الطائيّ نسباً، الجيَّانى منشأ.

وُلِدَ فى مدينة (جيَّان) [٢] نحو سنة ٦٠٠هـ.

رحلته العلمية.

رحل ابن مالك إلى الأقطار فى طلب العلم، فقد مَرَّ بالقاهرة، والحجاز، ثم بدمشق، وهو فى دمشق سمع عن ابن يعيش، صاحب "شرح المفصل" بـ"حَلَب" فواصل الرحلة إليه، وهو فى طريقه إلى "حلب" مَرَّ بـ"حماة"، وهو فى حلب أخذ عن ابن يعيش، وجالس تلميذه النابغ (ابن عمرون)[٣].

مكانته العلمية.

أجمع المترجمون لابن مالك على أنه كان إماماً مُبَرِّزاً فى علوم العربية، فقد قال عنه صاحب "نفح الطيب" "إنه صرف همته إلى اتقان لسان العرب، حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً فى القراءات، وعالماً بها، وصنف فيها قصيدة دالية فى قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى

---

(١) ينظر عن حياة ابن مالك المفصلة:
- تذكرة الحفاظ للذهبى شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ ط حيدر آباد ص (١٤٩١).
- العِبَر فى خبر من غَبَر للذهبى تحقيق فؤاد السيد ط الكويت ١٩٦١م (٣٠٠/٥).
- ذيل القراء الكبار. ابن مكتوم أحمد بن عبدالقادر ت ٧٤٩هـ نشر مع كتاب (معرفة القراء الكبار للذهبى) تحقيق محمد سيد جاد الحق ط القاهرة ١٩٦٩م.

(٢) مدينة أندلسية جميلة، قرب قرطبة، كانت من أعظم مدن الأندلس منعة، وخِصْباً، وخُضْرة. ينظر المُغرب فى حُلى المغرب لابن سعيد الأندلسى (٥١/٢٠) .

(٣) ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى (١٨٠/٢، ١٨١)، وبغية الوعاة (١٣/١)، ونفح الطيب (٢٢٢/٢) وما وما بعدها والشذرات (٣٣٩/٥).

فيها، قال الصفدى: أخبرنى أبوالثناء محمود تلميذ ابن مالك قال : "ذكر ابن مالك ما انفرد به صاحب "المحكم" عن الأزهرى فى كتابه "تهذيب اللغة"، وهذا أمرٌ معجز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما فى الكتابين، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجُّه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة، فكان أمره فيها عجَبَاً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره، وأما اطلاعه على الحديث فكان فيه آية؛ لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى أشعار العرب"(١)

أخلاقه وصفاته.

اتفق المترجمون لابن مالك على أنه كان يمتاز بالدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحُسْن السَّمْت ، ورقّة القلب، وكمال العقل، والتؤدة والوقار، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه، حتى إنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد.(٢)

شيوخه.

تلمذ ابن مالك لطائفة جليلة من علماء عصره، فكان منهم :

١- ثابت بن الخيار. أبو المظفر ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار الكلاعى الغرناطى، كان فاضلاً ماهراً، مقرئاً، ت سنة ٦٢٨هـ. (٣)

(١) نفح الطيب للمقَّرى. (٢/٢٢٧، ٢٢٨).
(٢) السابق. (٢/٢٢٨).
(٣) بغية الوعاة (١/١٣١) فيه ثابت بن حيان بدلاً من ثابت بن خيار وهو تحريف. ينظر الشيخ عادل عبد الموجود هامش شرح الكافية الشافية (١/٩) هامش (٣).

٢- الأستاذ أبو على الشَّلَوْبين. هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبوعلى الإشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين، ومعناه بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع ت ٦٤٥هـ. (١)

٣- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى العلامة له شرح المفصل أربى فيه على الغاية ت ٦٤٣هـ أخذ عنه ابن مالك فى حلب.(٢)

٤- ابن الحاجب. وهو: عثمان بن عمر بن أبى بكر جمال الدين بن الحاجب، كان إماماً نحوياً أصولياً بارعاً فى العلوم متمكناً من اللغة والنحو ت ٦٤٦هـ. سمع منه ابن مالك فى دمشق. (٣)

٥- ابن عمرون. محمد بن عمرون. نحوى تلمذ لابن يعيش ت ٦٤٩هـ سمع منه ابن مالك فى حلب. (٤)

٦- ابن الخبَّاز: مكرم بن محمد نجم الدين. نحوى ت سنة ٦٣٥هـ. (٥)

تلاميذه.

تلمذ لابن مالك عدد من التلاميذ المشهود لهم بالعلم والفضل، ومنهم :

١- ابنه محمد بدر الدين ت ٦٨٦هـ شرح الألفية وغيرها من كتب أبيه(٦)

٢- الإمام النووى كان إماماً فى الفقه والحديث وصنف فى العلوم ت٦٨٦هـ(٧)

٣- بهاء الدين بن النحاس أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبى الشافعى النحوى. له التعليقة على مقرب ابن عصفور ت ٦٩٨هـ. (٨)

---

(١) بغية الوعاة (٢٢٤/٢، ٢٢٥).
(٢) غاية النهاية (١٨١/٢) وروضات الجنات ص (٧١٠).
(٣) ينظر: تعليق الفوائد (٢٩/١).
(٤) الوافى بالوفيات (١٥٩/٣) وغاية النهاية (١٨١/٢).
(٥) راجع: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٣.
(٦) الوافى بالوفيات (٣٦٢/٣) ومرآة الجنان (١٧٣/٤).
(٧) تذكرة الحفاظ (٤٧١/٤) والشذرات(٣٣٩/٥).
(٨) نفح الطيب (٤٢٦/٢).

٤- ابن أبي الفتح البَعْلي. محمد بن أبي الفتح أستاذ التقي السبكي توفي ٧٩٥هـ[١]

٥- الفارقي سليمان بن أبي حرب علم الدين مقرئ ت ٧٠٩هـ[٢] وغير هؤلاء.

آثاره.

يُعَدّ ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شُهرة، إن لم يكن أعظمهم جميعاً، فهو أسلسُهم مادة، وأغزرهم إنتاجاً، وأرفعهم ذكراً، وأوسعهم رواجاً، ولذا كان إنتاجه العلمي غزيراً، ومؤلفاته كثيرة، ومنها :

١- الخلاصة. مختصر الكافية. [٣]

٢- الكافية الشافية أرجوزة طويلة في النحو والصرف. [٤]

٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. [٥]

٤- سبك المنظوم وفك المختوم. [٦]

٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. [٧]

٦- شرح الجُزُولية. [٨]

٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. [٩].

---

(١) الدرر الكامنة (١٤٠/٤)

(٢) البغية (٥٩٨/١).

(٣) إشارة التعيين ص٣٢١ والوافي بالوفيات (٢٨٦/٣) والبلغة ص٢٠١.

(٤) البلغة ص٢٠١ وغاية النهاية (١٨٠/٢) والشذرات (٣٣٩/٥).

(٥) طبع بتحقيق محمد كامل بركات بالعنوان نفسه.

(٦) البغية (١٣٣/١) والشذرات (٣٣٩/٥) وهو مطبوع بتحقيق أ.د/ عدنان محمد سالمان، وأ/فاخر جبر مطر.

(٧) إشارة التعيين ص٣٢١ والبلغة ص٢٠١ وكشف الظنون (٤٠٥/١) وقد طبع بتحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد بدوى المختون.

(٨) الإنباه (٣٧٩/٢) والبغية (١٣٣/١).

(٩) وقد طبع مرتين الأولى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى والثانية بتحقيق الدكتور/ طه محسن.

٨- عُدَّة اللافظ وعمدة الحافظ. (١)

٩- المقدمة الأسدية. (٢)

١٠- المؤصل فى نظم المفضَّل (نظم لكتاب المفصل للزمخشرى) (٣)

إلى غير ذلك من مؤلفات نافعه.

وفاتـــه.

توفى ابن مالك سنة ٦٧٢هـــ بدمشق بلا خلاف ودفن بها. (٤)

(١) إشارة التعيين ص٣٢١ والشذرات (٣٣٩/٥).
(٢) كشف الظنون (١٧٩٨/٢).
(٣) البغية (١٣٢/١).
(٤) نفح الطيب (٢٢٧/٢) والبغية (١٣٧/١).

المبحث الثانى

أهمية الشاهد الشعرى

الشاهد النحوى يمثل جانباً مهماً من النحو، حيث إنه موضع استنباط القاعدة وتقريرها، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوى، ولذا فقد اعتمد النحويون عليه فى تقعيد النحو، وحتى يضمنوا سلامة الشاهد اقتصروا فى الاحتجاج به لإثبات أحكام النحو والصرف على فترة زمنية وحدود مكانية سَلِمَ فيها العربى من الاختلاط بالأعجمى، وخلا لسانُهُ من اللحن والتحريف، فقبلوا الاحتجاج بأقواب عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثانى الهجرى سواء سكنوا الحضر أم البادية[١]. أمَّا بالنسبة للبادية خاصة فإن منتصف القرن الرابع هو آخر الاحتجاج بلغة أبنائها[٢].

وعلى أساس هذا التحديد الزمنى قسَّموا الشعراء أربع طبقات:

١- طبقة الشعراء الجاهليين. وهم شعراء ما قبل الإسلام.

٢- طبقة الشعراء المُخَضْرِمين. وهم الذين عاشوا فى الجاهلية وأدركوا الإسلام، والإجماع منعقد على صحة الاستشهاد بشعر شعراء هاتين الطبقتين. [٣]

٣- طبقة الشعراء الإسلاميين، وهم الذين عاشوا فى العصر الإسلامى الأول. والعصر الأُموى ممن غلب على شعرهم الفصاحة والأصالة كجرير، والفرزدق، وغيرهم، والصحيح صحة الاستشهاد بكلامهم. [٤]

---

(١) فى أصول النحو ص ١٩.
(٢) الخصائص (٥/٢).
(٣) فى أصول النحو ص ١٩.
(٤) خزانة الأدب (٢٠/١).

٤- طبقة المُوَلَّدين أو المحدثين، وهم الذين جاؤوا من بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا، كأبى نُوَاس وبَشَّار ومن عاصرهما، ولا يجوز الاستشهاد بشعر شعرائها. يقول السيوطى : "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية"(١)

ولم يحتج ابن مالك بشعر المولدين والمحدثين، ولذا كان لشواهده أهمية كبرى فى تقعيد عِلْمَىْ النحو والصرف.

(١) الاقتراح ص ١٨١.

المبحث الثالث

طريقة (ابن مالك) فى توظيف الشاهد الشعرى فى "الكافية الشافية"

منظومة "الكافية الشافية" لابن مالك نالت شُهرةً كبيرة بين الدارسين للنحو والصرف، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها فى صياغة القواعد النحوية والصرفية، وقد ضمّنها ابن مالك جميع أبواب النحو والصرف، كما جمع بين الحكم النحوى والشاهد الشعرى فى بيت واحد، حتى يستطيع الباحث الجمع بين الحُكْم ودليله، وهذا يدل على براعة فائقة، واقتدار على النظم، وكان جُلّ هذه الشواهد فى عصور الاحتجاج، وكثيرٌ منها استشهد بها سيبويه فى كتابه. والمبرد فى "المقتضب" وغيرهما.

وقد كان لابن مالك منهجٌ متميز وطريقة خاصة فى توظيف الشاهد الشعرى، وذلك على النحو الآتى:

أولاً: كان كثيراً ما يستخدم بيت الشاهد كاملاً فى نظمه، ومن أمثلة ذلك أنه عند حديثه عن إعراب الأفعال الخمسة، ذكر أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، ثم ذكر أن النون تحذف دون جازم أو ناصب، إذا اتصل بها نون الوقاية، وإذا لم يتصل بها نون الوقاية حُكِى حذفها تخفيفاً. قال:

وقَلَّ حَذْفٌ دون "نِىْ" نَثْراً كَمَا ∴ لا تُؤمِنُوا حَتَّى وممَّا نُظِمَا

أبَيْتُ أَسْرِىْ وتبيتى تَدْلُكِىْ ∴ وَجْهَكَ بالعَنْبرِ والمِسْكِ الذَّكِى

فى حديثه عن تعدد الخبر لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط قال :

وفى كلامهم تعدُّد الخبر ∴ مطلقاً او لفظاً كقول مَنْ غَبَر

مَنْ كان ذا بَتٌّ فهذا بَتِّى ∴ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّىْ

ثانياً: كان كثيراً ما يستخدم في نظمه موطن الشاهد فقط ومن ذلك:

لما تحدث عن حذف كان بعد (أنْ) وتعويض (ما) قال:

وحَـذْفُ كَانَ بَعدَ (إن) أوْ (لو) وَرَدْ ∴ وبَعْدَ (أنْ) تعويضُ (ما) عنها استند

مِنْ ذاك (أما أنتَ ذا) .....

يقصد قول عباس بن مرداس:

أبَـا خُرَاشَـةَ أمَّـا أنـت ذَا نَفَـرٍ ∴ فـإنَّ قَـوْمِى لم تـأكُلْهُمُ الضَّـبُعُ

– ولما تحدث عن إعمال "لا" عَمَلَ "لَيْسَ" في النكرات قال :

وأعملوا في النكرات (لا) كـــ(ما). مثاله : (لا مُتِعِدٌ مُسْلِما) و(لا أنا باغياً)....

ويقصد قول النابغة الجعدى :

وحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبَ لا أنا باغِيا ∴ سِـوَاهَا ولا فـى حُبِّهـا متراخِيَـا

ثالثاً: كان أحياناً يستخدم في نظمه شَطْرَ بيت من الشاهد ومن ذلك :

– لما تحدث في باب "الاشتغال" عن إضمار الفعل الرافع للفاعل قال :

ورَافِعـــاً مُطَاوعـــاً لِـــمَا نَصَـــبْ ∴ قَـــدْ يُضْـــمِرون وَرَوَوْا عـــن العَـــرَبْ

لا تجزَعِـــىْ إنْ مُنْفِســـاً أهلكتـــه ∴ بـالنصـــب والرفـــع مَعـــاً رَوَيْتُـــه

والبيت للنمر بن تولب، وهو بتمامه :

لا تجزعـــى إنْ مُنْفِسَـــاً أهكلتُـــه ∴ فـإذا هَلَكْتُ فَعِنْـدَ ذَلِكَ فـاجزَعِى

– لما تحدث عن تقدم الاسم على الفعل مع (أينما) الشرطية. قال:

وسَبْقُ الاسِم الشرطَ ماضيا كثُر ∴ مِنْ بَعْـدِ (إنْ) ومَعْ سِوَى الماضى نَـزُر

ومطلقـا مـن غـير (إنْ) هـذا يَقِـلْ ∴ كـ (أيْنَمَـا) الـرِّيْحُ تُمَيِّلْهـا تَمِـلْ

رابعاً: كان أحياناً يستخدم في نظمه كلمة الشاهد فقط ولم يبين أنها شعر مكتفياً بشهرة الشاهد، ومثال ذلك: عند حديثه عن توكيد الفعل، ذكر أن توكيد اسم الفاعل شاذ. قال:

وشَذَّ فى اسمِ فاعِلٍ أَقَـائِلَنْ

وتتمة البيت:

أقَـائِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

خامساً: كان أحياناً يستخدم فى نظمه كلمة الشاهد فقط، ويبين أنها شِعرٌ بقرينة مقالية. ومثاله: لما تحدث عن حذف الهمزة من مضارع (رأى) ذكر أنه فى لغة تَيْمِ اللاتِ يستعملون المضارع بالهمز، فيقولون (يرأى). قال:

وليسَ ذا التخفيف حتماً فى سِوَى ∴ مـا مِـنْ (رأى) بعضُـهم فيـه روى

كلامَ تَيْم اللات كـ (ما لم ترأيا نظماً).

فاستدل بكلمة (ترأيا) والقرينة المقالية هى قوله (نظماً) أى: فى النظم.

ولما تحدث عن حذف الياء فى النداء من لفظ الجلالة وتعويض الميم المشددة قال:

وَشَذَّ (يااللهُمَّ) فِيْ قَرِيْضِ.

فاستدل بكلمة(يااللهم) والقرينة المقالية هى قوله (فى قريض) أى: فى شعر.

سادساً: كان أحياناً يذكر الشاهد معكوساً حَسَبَ ما تيسَّر له فى النظم .

ومثاله: لما تحدث عن حذف الجواب لدلالة الشرط عليه، والعكس نادر، وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد (إن). قال:

والشَّـرْطُ يُغنـى عَـنْ جَـوَابٍ إن يَـبن ∴ والعَكْـسُ نَـزْرٌ وأُزِيْلَـا بَعْـدَ (إنْ)

فـى قولـه (قالـت وإنْ) مـن بعـد مـا ∴ قيـل: (وإن كـان فقـيراً مُعْـدَما)

والبيت هو :

قالـتْ بنـاتُ العَـمِّ يـا سَلْمَى وإنْ ∴ كـانَ فقـيراً مُعْـدَماً قالـتْ وإنْ

سابعاً: كان أحياناً يستخدم في القضية الواحدة أكثر من شاهد، مثال ذلك:

لما تحدث عن استعمال (الذى) فى موضع (اللذيْنَ)، استخدم شاهداً آخر وهو استعمالُ المثنى بلا نون. فقال :

ومَوْضِعَ اللَّذيْنَ يكْثُرُ الَّذِىْ ∴ إنْ كَانَ مَفْهُومُ الجَزَا بِه احتُذى

أو كان مَقْصُوداً بِه الجنسُ وما ∴ خَالَف هَذَيْن فَنَزْراً عُلِمَا

نحو الَّذِىْ حَانَتْ بِفَلْجٍ وكَذَا ∴ ما كان مُشْبِهاً لـ(عَمَّى اللَّذا)

والشاهد الأول للأشهب بن رميله قوله :

وإن الذى حانت بفَلْج دماؤهم ∴ هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ يا أمَّ خالدِ

والثانى للأخطل وهو :

أبَنِىْ كُلَيْبٍ إنّ عَمَّى اللّذا ∴ قَتَلاْ المُلُوكَ وفكَّكَا الأغلَالَ

ثامناً: أحياناً يذكر في نظمه رأياً لبعض النحوين مع استدلاله بالشاهد.

مثال ذلك: لما تحدث عن إعمال "إن" النافية عَمَلَ "ليس"، ذكر أن إعمالها مذهب المبرد والكسائى، وذكر الشاهد لما ذهبا إليه، حيث قال:

وملحق بـ"ما" "إنْ" النافى لدى ∴ محمدٍ فيه الكِسَائِىْ أنشدا

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً اعْلم وأبو ∴ بِشْرٍ بايماءٍ إلى ذا يَذْهَبُ

ويقصد قول الشاعر:

إنْ هو مُسْتَوْلياً على أَحَدٍ ∴ إلا على أضْعَفِ المجانينِ

تاسعاً: أحياناً يذكر الشاهد وينص على أنه ضرورة، مثاله :

لما تحدث عن حذف همزة (أفعل) فى المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، ذكر أن همزة (أفعل) ذكرت مع المضارع للضرورة.

قال:

وحَـذْفُ هُمْـزِ (أفعـل) اسـتمرَّ فـى ∴ مُضَـــارع وبِنْيَتَـــىْ متَّصـــف

وإنّـــه أهْـــلُ لِـــأَنْ يُؤَكرَمَـــا ∴ وَنَحْـــوُهُ للاضـــطرار تُمِّمَـــا

عاشراً : قد يذكر الشاهد ويحكم عليه بالشذوذ، مثال ذلك :

لما تحدث عن (سبحان) ذكر أن دخول الألف والام عليه شاذ . فقال :

وشَـــذّ قَـــوْلُ رَاجِـــزٍ رَبَّـــانِىْ ∴ سُـــبحَانَكَ اللَّهُـــمَّ ذَا السُّـــبْحَانِ

حادى عشر: قد يذكر الشاهد ليؤيد به مذهباً نحوياً كمـذهب الكـوفيين مـثلاً، ومثاله: لما تحدث فى باب (النائب عن الفاعل) عن نيابة غير الفاعل مع وجوده، اختار مذهب الكوفيين واستشهد له حيث قال :

وَلَـا يَنُـوْبُ بعـضُ هَـذِىْ إن وُجِـد ∴ فـى اللفـظ مفعـولٌ بـه وقـد يَـرِدْ

كقـول بعـض الفصـحاء منشـداً ∴ لم يُعْـــنَ بالعليـــاءِ إلا ســـيِّدَا

وعُلَمَـا الكُوفـة مَعْ أبـى الحَسَـن ∴ فـى الحُكـم فـى اطـراد هـذا حيـث عَـنْ

ثانى عشر: كان ربما ذكر كلمة واحدة من الشاهد.

ومثال ذلك قوله لما تحدث عن اتصال (ما) بـ (ليت)

فى (ليتما) الوجهان، ويقصد قول الشاعر :

قالـت ألا ليتمـا هـذا الحمـامَ لنـا ∴ .....

الفصل الأول

الشواهد الشعرية المتعلقة بالنحو

وتحته عشرون مبحثاً

المبحث الأول: الشواهد المتعلقة بالإعراب.

المبحث الثانى: الشواهد المتعلقة بالمعارف.

المبحث الثالث: الشواهد المتعلقة بالمبتدأ والخبر.

المبحث الرابع: الشواهد المتعلقة بنواسخ الابتداء.

المبحث الخامس: الشواهد المتعلقة بالفاعل ونائبه.

المبحث السادس: الشواهد المتعلقة بالاشتغال.

المبحث السابع: الشواهد المتعلقة بالتنازع.

المبحث الثامن: الشواهد المتعلقة بالمنصوبات.

المبحث التاسع: الشواهد المتعلقة بحروف الجر.

المبحث العاشر: الشواهد المتعلقة بالقسم.

المبحث الحادى عشر: الشواهد المتعلقة بالإضافة.

المبحث الثانى عشر: الشواهد المتعلقة بالأسماء التى تعمل عمل الفعل.

المبحث الثالث عشر: الشواهد المتعلقة بـــ(نعم وبئس).

المبحث الرابع عشر: الشواهد المتعلقة بأفعل التفضيل.

المبحث الخامس عشر: الشواهد المتعلقة بالتوابع.

المبحث السادس عشر: الشواهد المتعلقة بالنداء.

المبحث السابع عشر: الشواهد المتعلقة بنونى التوكيد.

المبحث الثامن عشر: الشواهد المتعلقة بالممنوع من الصرف.

المبحث التاسع عشر: الشواهد المتعلقة بإعراب الفعل.

المبحث العشرون: الشواهد المتعلقة بالعدد.

المبحث الأول

الشواهد المتعلقة بالإعراب

وتحته مسألة واحدة:

"حذف النون فى الأفعال الخمسة من غير ناصب أو جازم"

الأفعال الخمسة، أو الأمثلة الخمسة هى: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو: يفعلان، وتفعلان، أو واو الجمع نحو: يفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة، نحو: تفعلين، وتُسمى الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست ألفاظاً لأفعال معلومة، بل يُكْنَىْ بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، بخلاف الأسماء الستة لأنها ألفاظ معلومة. (١)

وهى ترفع بثبوت النون كقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ (٢)وقال تعالى: ﴿وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾ (٣)، وتُنصب وتُجزم بحذفها، كقوله تعالى:﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾(٤)

وقد تحدَّث ابن مالك عن الأفعال الخمسة، وذكر أنها ترفع بثبوت النون، وأنها تحذف فى الرفع قبل نون الوقاية، وأن حذفها فى غير هذا الموضع قليل. قال:

وَقَلَّ حذفٌ دون "نى" نثراً كما ∴ لا تؤمنوا حتى وممَّا نُظِمَا (٥)

أبِيْتُ أَسْرِىْ وتَبِيْتِى تَدْلُكِىْ (٦)

وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِىْ (٧)

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل (٦٦/١) والتصريح (٨٦/٨٥/١) والصبان (٩٨/١).

(٢) سورة البقرة الآية ٣.

(٣) سورة الأحقاف الآية ١٧.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٤.

(٥) يقصد الناظم بقوله "لا تؤمنوا حتى" ما ورد فى الحديث الذى رواه الترمذى (٥٢/٥) وأحمد (٤٧٧/٢) والبخارى فى الأدب المفرد (٩٨٠) ورواه مسلم (٤٧/١) بلفظ "لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ....."

(٦) من الرجز. وقد ورد فى المصادر غير مَنْسُوب، كما فى لسان العرب (دلك)، وخزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (٣٨٨/١) والدرر اللوامع (١٦٠/١) ورصف المبانى ص٣٦١، والتصريح (١١١/١) والمحتسب (٢٢/٢)، وهمع الهوامع (٥١/١)

(٧) ابن مالك. شرح الكافية الشافية (٨٤/١).

وهذا الشاهد فيه كلمتان (تبيتى)، و(تَدْلُكى)، والأصل: "تبيتين" ، و"تَدْلُكين" فحذف النونين دون جازم ولا ناصب.

وقد اختلف النحويون فى حذف النون من الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم على مذهبين:

المذهب الأول:

أجاز بعض النحويين حذف النون من الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم تشبيها لها بالضمة، وهى لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال، وقد ورد عليها شواهد من الحديث النبوى ولغة العرب، فمن ذلك قول عقبة بن عامر للنبى ﷺ : "إنَّك تبعثُنا فننزل بقومٍ لا يُقْرُوْنا" (١)

قول ابن عباس (ت٦٨هـ) ، والمِسْوَرِ بن مَخْرَمة (ت٦٤هـ) لرسولهم إلى عائشة (ت٥٨هـ) يسألانها عن الركعتين بعد العصر: "بلغنا أنَّكِ تُصَلِّيْهما"(٢)

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "حذف نون الرفع فى موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت فى الكلام الفصيح نثره ونظمه، فمن ثبوته فى النثر قوله (لا يُقْرُوْنا)، وقولهم: " بلغنا أنَّكِ تُصَلِّيْهما" والأصل: "لا يقروننا، وتُصلِّينَهما، وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نائبة عن الضمة، والضمة قد حُذفت لمجرد التخفيف .....، فلو لم تُعامل النون بما عوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان فى ذلك تفضيلُ النائب على المنوب عنه" أ هـ(٣)

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المظالم والغصب، باب: قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه رقم (٢٤٦١) وينظر ابن حجر فتح البارى (٢٧٧/٦).

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى، باب: وفد عبد القيس رقم (٤٣٧٠) وينظر: فتح البارى (٥١٥/٩).

(٣) ابن مالك. شواهد التوضيح ص (١٧٠، ١٧١).

ومن ذلك قول عمر ﷺ (ت٢٣هـ) في الحديث الصحيح: "يا رسول الله: كيف يَسْمعوا وأنَّى يُجيبوا وقد جَيَّفوا"[١]

قال النووى (ت٦٧٦هـ): "هكذا هو فى عامة النسخ المعتمدة (كيف يسمعوا وأنى يُجيبوا) من غير نون وهى لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال"[٢]

وفى الحديث : "كما تكونوا يولى عليكم"[٣]

رواه البيهقى فى شعب الإيمان بلفظ (تكونوا) [٤]، والسخاوى فى : "المقاصد الحسنة" باللفظ ذاته[٥].

وقد خُرِّج الحديث على حذف النون تخفيفاً. [٦]

المذهب الثانى:

ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز حذف النون من الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم، ولكن يجوز فى الشعر حذفها ضرورة من غير ناصب ولا جازم، ونصَّ كثيرٌ من العلماء على أن هذا مقصورٌ على الضرورة. [٧]

ومن استعمال هذا فى النظم قول الراجز:

أَبَيْتُ أَسْرِىْ وتَبِيْتِى تَدْلُكِى ∴ وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِى

وهذا الحذف عند أبى على وابن جنى وغيرهما من الضرورات التى تجوز للشاعر دون الناثر. قال ابن جنى (ت٣٩٢هـ): "وسألت أبا على

(١) ابن مالك. شواهد التوضيح (ص١٧٠، ١٧١).
(٢) رواه مسلم رقم (٣٢٧).
(٣) شرح مسلم (٢٠٧/١٧) .
(٤) شعب الإيمان رقم (٧٣٩١).
(٥) المقاصد الحسنة ص (٢٣٦) للسخاوى.
(٦) حاشية الأمير على المغنى (٢٠٢/٢).
(٧) المحرر (٢٤/٤) والخصائص (٣٨٨/١) والضرائر للألوسى ص (١٢٦).

(ت٣٧٧هـ) عن قوله (أبيت أسرى) فخُضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة.. كذا وجَّهته معه، تقول لى: فكيف تصنع بقوله: "تدلكى" قلت: نجعله بدلاً من (تبيتين)، أو حالاً فتحذف النون، كما حذفها من الأول، فاطمأن الأمر على هذا"[١]

وزعم ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أن هذا الحذف لم يحفظ فى الكلام إلا فى موضع واحد فقال: "ولا يحفظ شئ من ذلك فى الكلام إلا ما جاء فى حديث خرّجه مسلم فى قتلى بدر حين وقف رسول الله ﷺ عليهم يكلمهم فقال عمر: يا رسول الله: كيف يسمعوا، وأنى يجيبوا"، فحذف النون من (يسمعون)، و(يجيبون)" [٢] أ.هـ.

وربما لم يصل إلى ابن عصفور غير هذا الحديث، فقضى بأن هذا الحذف لم يحفظ فى غير هذا الموضع والواقع أن هذا الحذف ثابت فى الكلام الفصيح نثره ونظمه. [٣]

ومما سبق يتبين أن حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة بلا ناصب ولا جازم ليس ضرورة، كما ذهب إليه الفارسى وابن جنى، وأن هذا الحذف قد وقع فى الكلام الفصيح شعراً ونثراً، ولم يقع فى موضع واحد من الكلام كما زعم ابن عصفور، فمن الشعر غير ما تقدم قوله:

فإنْ سَرَّ قوماً بعضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُوا ∴ سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحَاً غير بَاهل[٤]

---

(١) الخصائص (٣٨٨/١-٣٨٩).
(٢) الضرائر ص١١٠.
(٣) شواهد التوضيح ص (٢٢٨، ٢٢٩) وعقود الزبرجد (١١٦/٣).
(٤) من الطويل ونسبه ابن مالك فى شواهد التوضيح لأبى طالب ص١٧٣، وينظر أبو حيان. البحر المحيط المحيط (٤٩٢/٢) واللاقح من الإبل: التى قبلت اللقاح. ينظر القاموس (لقح). والباهل: الناقة التى لا خطام لها، وأبهل الناقة تركها وأهملها. القاموس (بهل) وينظر: شرح التسهيل (٥٣/١).

وقد علل ابن مالك هذا الحذف بقوله: "أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع آمناً من حذفٍ لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون جازم ولا ناصب".(١)

والمراد أن نون الرفع فَرْعٌ عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٢)، فكما تحذف الضمة وهي الأصل تخفيفاً، تحذف النون وهي الفرع.

(١) شواهد التوضيح ص (١٧٠، ١٧١).

(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٩. وقرأ أبو عمرو (وما يُشْعِرُكُم) بسكون الراء، ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص (٣٢٤).

المبحث الثانى

الشواهد متعلقة بالمعارف

وتحته أربع مسائل:

المسألة الأولى: "وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل "

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، فلا تقول فى : أكرمتك: "أكرمت إياك"؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمتك، وقد جاء الضمير فى الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً"(١)

وقد تعرض ابن مالك فى "الكافية الشافية" للحديث عن الضمير المتصل، وذكر أنه لا يجوز العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل إلا فى ضرورة الشعر. فقال:

وَفِىْ اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلاً ∴ وقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاً

مَعَ اختِلَافٍ مَا وَنَحْوُ (ضَمِنَتْ ∴ إيَّاهُمُ الْأَرضُ) الضَّرُوْرَةُ اقتضَتْ(٢)

ويقصد ابن مالك بقوله (ضمنت إياهم) قول الشاعر:

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمْوَاتَ قد ضَمِنَتْ ∴ إيَّاهُمُ الأرضُ فى دَهْرِ الدَهَارِيْرِ(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل (٩٧/١) وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٦/١) والأشمونى (١١٦/١) وأوضح المسالك (٩٢/١) والهمع (٦٢/١) والخزانة (٢٨٨/٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٩٤/١).

(٣) البيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه (٢١٤/١) من قصيدة يمدح فيها يزيد ابن عبد الملك ابن مروان، وقبل هذا البيت :

إنى حَلَفْتُ ولم أحلفْ على فَنَدٍ ∴ فناءَ بَيْتٍ من الساعينَ مَعْمُورُ

فقوله (بالباعث) متعلق بـ(حلفت) والباعث : الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم، والوارث: الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاَّك. ضمنت: اشتملت، دهر الدهاريرِ: الزمن الماضى، أو الشدائد. ينظر خزانة الأدب (٢٨٨/٥، ٢٩٠)، والدرر اللوامع (١٩٥/١) ونسب ابن جنى البيت فى الخصائص (٣٠٧/١) لأمية بن أبى الصلت، وهذا غير صحيح، بل هو للفرزدق، وليس فى ديوان أمية، وأوضح المسالك (٩٢/١) والإنصاف (٦٩٨/٢)، وتذكرة النحاة ص(٤٣)، والتصريح (١٠٤/١) والمقاصد النحوية للعينى (٢٧٤/١) .

فقد أوقع الضمير المنفصل (إيَّاهم) موقع المتصل، فلم يقل (ضَمِنَتْهُم).

قال ابن مالك: "فأوقع الضمير المنفصل بغير سَبَب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ، وكذا قولُ الآخر:

وما أُصَاحب مِنْ قوم فأذكُرَهْم ∴ إلا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلىَّ هُمُ[1]

فـ"هُمُ" الأخير: فاعل (يَزِيْدُ)، وظنّ بعضُهم أن هذا جائز فى غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل توكيداً، وهو وَهَمٌ؛ لأن لك ضميرين متصلين لمسمًّىً واحد، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، وذلك لا يكون فى غير فعل قلب" أ.هـ[2]

وقد ذكر النحويون أن الشاهد (بالباعث الوارث) انفصل فيه الضمير ضرورة، ولا يجوز ذلك فى اختيار الكلام.[3]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من البسيط وقائله: زيادة بن حمل التميمى، وقيل: زياد بن منقذ، وقيل: منقذ، ينظر: المقاصد النحوية (٢٥٦/١، ٢٥٧) وهى من قصيدة يقولها فى تذكّر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٣٩٢)، وابن يعيش (٢٦/٧)، والتصريح (١٠٤/١) والخزانة (٢٥٠/٥، ٢٥٥)، والأشمونى (٥١/١)، ومغنى اللبيب (١٤٦/١).

(٢) شرح التسهيل (١٥٦/١).

(٣) الإنصاف (٦٩٨/٢)، والخزانة (٢٨٨/٥)، والدرر اللوامع (١٩٥/١).

المسألة الثانية : "حذف النون من الاسم الموصول تخفيفاً"

معنى الموصول الاسم الذى لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تَصِلُهُ به ليتمَّ اسماً، فإذا تمَّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ وخبراً، فتقول : قام الذى عندك. (١)

والأصل فى الأسماء الموصولة الاختصاص، فـ(الذى) للمفرد المذكَّر، والَّذِيْنَ: للجمع، ولا يقع أحدهما موقع الآخر حتى لا تختلط الأساليب.

وقد تحدث ابن مالك فى الاسم الموصول عن وقوع "الذى" موقع "اللذِيْنَ" فقال:

وَمَوْضِعَ الَّذِيْنَ يكثُرُ الَّذِىْ ∴ إنْ كَانَ مَفْهُومُ الجِزَا بِه احتُذِى

أو كَانَ مَقْصُوداً بِه الجِنسُ وَمَا ∴ خَالَفَ هَذَيْنِ فَنَزْراً عُلِمَا

نَحْوُ (الذى حَانَتْ بِفَلْجٍ) وَكَذَا ∴ مَا كَانَ مُشبِهاً لِعَمَّ الَّذَا" (٢)

فذكر أن (الذى) تحذف منه النون فى موضعين: **الأول :** إذا تضمَّن (الذى) معنى (الذين)، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ٣٣﴾ (٣)

الثانى: أن يُقْصَد به الجنسُ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ (٤)

وما سوى ذلك قليل، ويقصد بقوله (نحو الذى حانت بفلج) قول الشاعر

وإنَّ الَّذِىْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤهم ∴ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ (٥)

---

(١) ابن يعيش (١٣٨/٣) ويراجع: الكتاب (٢٨٣/٢) والكامل للمبرد (٢٥/١) بيروت، والتسهيل (٣٨)، والتصريح (١٤٠/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٠٨/١).

(٣) سورة الزمر الآية (٣٣).

(٤) سورة البقرة الآية (١٧).

(٥) البيت من الطويل و قد اختُلِف فى نسبته، فنسب للأشهب بن رميلة فى الكتاب (١٨٧/١)، وخزانة الأدب (٧/٦، ٢٥، ٢٨) ولسان العرب (فلج) والمحتسب (١٨٥/١) والمقاصد النحوية (١٣١/٥) وورد غير منسوب فى سر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، وشرح المفصل (١٥٥/٣) ومغنى اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢). وفَلْج: واد بين البصرة وحمى ضرية. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. هم القومُ كل القوم: هم القومُ الكاملون فى قوميتهم. يراجع: شرح شواهد المغنى للسيوطى (١٧٥/١) وأمالى الشجرى (٣٠٧/٢) . والدرر اللوامع (١٣١/٥).

ويقصد بقوله: "وكذا ... ما كان مشبهاً لعَمَّى اللَّذَا).

قول الشاعر :

أبَنِـــى كُلَيْـــبٍ إنّ عَمَّـــى اللّـــذا ∴ قَـــتَلاْ المُلُـــوكَ وفكَّكَـــا الأغلَـــالَ[1]

وقد اختلف النحويون فى حذف النون من الموصول على مذهبين.

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن النون حذفت من الموصول لطول الاسم بالصلة.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "لم يُحذف النون للإضافة... ولكن حذفوها كما حذفوها من اللَّذَيْنِ.

واللَّذِيْنَ حيث طالَ الكلام، وكان الاسمُ الأوَّلُ منتهاه الاسم الآخـــر، وقـــال الأخطل:

أبَنِـــى كُلَيْـــبٍ إنّ عَمَّـــى اللّـــذا ∴ قَـــتَلاْ المُلُـــوكَ وفكَّكَـــا الأغلَـــال

..... وقال أشهب بن رُمَيْلة:

وإنَّ الـــذى حانـــت بِفَلْـــجٍ دِمَـــاؤهم ∴ هُـمُ القـومُ كُـلُّ القـوْمِ يـا أمَّ خالِـدِ[2]

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ): ".... ولكنه حذف النون لطول الاسم؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له ، والدليل على ذلك حذفهم النون مما لم يُشْتق من فِعْل،

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل وهو للأخطل التغلبى النصرانى، واسمه غياث بن غوث من كلمة يهجو بها جريراً، والعم: أخو الأب، وأراد بعمَّيْه: أبا حنش عُصْمُ بنُ النعمان قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، وعمّه الآخر: عمرو بن كلثوم التغلبى، قاتل عمرو بن هند، والأغلال: جمع غُل بضم الغين، والغُل: حديدة تُجعل فى عنق الأسير. والمعنى: يفتخر الأخطل على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد، وأن منهم اللذيْن قتلا ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى.

عدة السالك (١٤٠/١) هامش أوضح المسالك. وينظر ديوان الأخطل (٣٨٧) والدرر اللوامع (١٤٥/١) وابن يعيش (١٥٤/٣، ١٥٥) والكتاب (١٨٦/١)، وخزانة الأدب (٢١٠/٨) وأوضح المسالك (١٤٠/١) ولسان العرب (فلج)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٧٩)، والتصريح (١٣٢/١) والمقتضب (١٤٦/٤) والمحتسب (١٨٥/١)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٤٨) والأزهية للهروى ص(٢٩٦).

(٢) الكتاب (١٨٦/١، ١٨٧) وينظر الشجرى. أماليه (٣٠٦/٢).

ولا تجوز فيه الإضافة، فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل ....." [١]

ونسب ابنُ هشام (ت٧٦١هـ) حذف النون لطول الصلة إلى بَلْحَرِث بن كعب وبعض ربيعة. [٢]

وإنما استجازا حذف النون (اللذان)؛ لأن الموصول لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشئ الواحد، ولم يرد عنهم هذا الحذف فى "اللذان"، و"اللتان" إلا فى حالة الرفع.[٣]

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن النون حذفت من الاسم الموصول على سبيل التخفيف قال ابن الشجرى (ت٥٤٢هـ): "فإن ثنيَت "الذى" ففيه ثلاثُ لغات : اللذانِ، بتخفيف النون، واللذانِّ بتشديدها، واللذا بحذف النون، قال الأخطل .... هذا قول الكوفيين، وقال البصريون حذفت النون لطول الاسم بالصلة"[٤]

ولعل الكوفيين أرادوا حذفت تخفيفاً لطول الاسم بالصلة، فلا فرق بين المذهبين.

❁❁❁❁❁

(١) المقتضب (١٤٥/٤، ١٤٦)، ويراجع: سر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢).
(٢) أوضح المسالك (١٤٠/١) والتصريح (١٣٢/١).
(٣) عدة السالك (١٤١/١) هامش ويراجع ابن يعيش (١٥٤/٣، ١٥٥)، والخزانة (٢١٠/٨).
(٤) الشجرى. أماليه (٣٠٦/٢).

المسألة الثالثة : "وقوع صلة (أل) فعلاً مضارعاً أو جملة اسمية"

تقع "أل" اسماً موصولاً بمعنى "الذى"، وتكون صلتها صفة صريحة كاسم الفاعل، نحو: الضارب، واسم المفعول نحو: المضروب، وقيل: والصفة المشبَّهة نحو: الحَسَنُ الوَجْهِ. (١)

وقد ورد وصل "أل" هذه بالفعل المضارع تارةً، وبالجملة الاسمية تارة أخرى، وأجاز ابن مالك دخول "أل" على الفعل فى الاختيار، وأما دخول "أل" على الجملة الاسمية فهو من الضرورة الشعرية.

قال ابن مالك:

وكـ(الَّذِىْ)(أَلْ)وفُروْعُـهُ ولا ∴ تُوْصَلْ بغير الوصف (كالكا فى البَلاَ

وشَذَّ نَحْوُ: الحَكَمُ التُرْضَىْ ومَنْ ∴ رَأَىْ اطِّرَادَ مِثْلَ ذا فَمَا وَهَنْ

لَكِنْ (مِنَ القَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ ∴ مِنْهم) ونَحْوُهُ قَلِيْلٌ واه(٢)

فذكر أن "أل" تقع بمعنى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما، ولا توصل إلا بالوصف الصريح، وشذ وصلها بالفعل المضارع، ومن رأى اطراده فرأيه غير ضعيف، نحو قول الشاعر :

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ∴ وَلَا الأصِيْلِ وَلَا ذِىْ الرَّأْىِ والجَدَلِ(٣)

هذا وقد اختلف النحويون فى وصل "أل" بالمضارع على مذهبين:

---

(١) ابن عقيل (١٥٧/١) والأشمونى (١٥٦/١) والتصريح (٣٨/١) والمقرب ص(٦٣). .

(٢) شرح الكافية الشافية (١٢٦/١).

(٣) البيت من البسيط، وهو منسوبٌ إلى الفرزدق، وليس فى ديوانه قاله فى هجاء رجل من بنى عذرة فضَّل عليه جريراً بحضرة عبد الملك بن مروان فهجاه الفرزدق بهذا البيت. وقبله:

يا أرغَمَ اللهُ أنفاً أنت حامِلُهُ ∴ يا ذا الخَنَى ومَقَال الزُّور والخَطَل

وينظر شذور الذهب ص(١٦) والتصريح (٣٨/١) والخزانة (٣٢/١) والدرر اللوامع (٦١/١) وورد غير منسوب فى الإنصاف (٥٢١/٢) والجنى الدانى ص(٢٠٢) والنهاية لابن الخباز (٤٧) والتوطئة للشلوبين (١٧٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٠١/١) وأوضح المسالك (٢٠/١)، والمطالع السعيدة ص(١٦٦)، والنكت الحسان ص(١٧٧) وجواهر الأدب (٤٠٠) وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (١١٢/١-١٧٩) وشرح ابن عقيل (١٥٧/١) ورصف المبانى (٧٥) والحَكَم بالتحريك: الذى يحكم بين الخصمين، والأصيل: الحسيب، والجَدَل: شدة الخصومة. راجع: الدرر اللوامع (٦١/١).

المذهب الأول: مذهب الأخفش والكوفيين وابن مالك:

ذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) والكوفيون، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى جواز دخول "أل" على الفعل فى الاختيار، على قِلة، واستدلوا بالبيت المتقدم:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ) فى أثناء حديثه عن "أل" الموصولة: "وربما وُصِلَتْ بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع ... والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك فى الأخير"(١)

وقال ابن مالك: "وقد وُصِلَتْ بالفعل المضارع ولم يقع ذلك إلا فى الشعر كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى .....

وليس هذا بفعل مضطر بل هو فعل مختار لتمكنه من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضِيْ حكومَتُه "(٢)

فابن مالك يمنع دخول "أل" على غير الفعل المضارع كالظرف والجملة الاسمية، ويجوز دخول "أل" على المضارع بقيد القلة، كما صرَّح بذلك فى الخلاصة بقوله:

وصِلةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ "أل" ∴ وَكَوْنُهَا بمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "وقد شذّ وَصْلُ الألفِ واللامِ بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: "وكونها بمعرب الأفعال قَلّْ"(٣)

(١) المغنى (٦٠/١، ٦١) ونسب الشيخ خالد الجواز إلى ابن مالك وبعض الكوفيين. التصريح (٣٨/١).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٢٦/١) ويراجع. شرح التسهيل (٢٠٢/١)، والمطالع السعيدة ص(١٦٦)، والجنى الدانى ص(٢٠٢) وشرح ابن عقيل (١٥٠/١).
(٣) شرح ابن عقيل (١٤٩/١) وينظر شرح المكودى على الألفية ص (٣٨)، والتسهيل (٣٤) وشفاء العليل (٢٢٩/١).

وقد وردت بعض الشواهد الأخرى لدخول "أل" على المضارع، ومن ذلك قول الشاعر:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً ∴ إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[١]

وقوله:

فَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ∴ وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيْخَةِ اليتقَصَّعُ[٢]

المذهب الثانى: مذهب الجمهور:

ذهب جمهور النحويين إلى أن دخول "أل" على المضارع لا يجوز فى غير ضرورة الشعر، فمن ذهب إلى أن دخول "أل" الموصولة على المضارع جائز فى السعة لم يجعلها من علامات الاسم، ومن ذهب إلى أن "أل" الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل "أل" بجميع أنواعها من علامات الأسماء. [٣]

قال الشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ): "وبعض الكوفيين يُجيزونه اختياراً، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة"[٤]

---

(١) البيت لذى الخرق الطهوى من الطويل. والخنى: الفحش من القول، والعُجْم: جمع أعجم وهو الحيوان الذى لا ينطق، واليُجَدَّعُ: الذى يقطع أنفه، أو أذنه، أو يده، أو شفته. خزانة الأدب (١٤/١، ١٦ ، ٤٨٨/١٢) والدرر اللوامع (٦١/١)، وشرح شواهد المغنى (١٦٢/١) واللسان (جدع) وورد غير منسوب فى الإنصاف (١٥١/١) ورصف المبانى ص(٧٦) ومغنى اللبيب (٥٠/١)، وعدة السالك (٢١/١) والشاهد: "اليُجَدَّعُ" حيث أدخل "أل" على الفعل المضارع.

(٢) البيت من الطويل لذى الخرق الطهوى. فى خزانة الأدب (١٦/١، ٤٨٨/٢)، واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: جُحْرٌ يكتمه اليربوع ويستره ويظهر جحراً آخر غيره، وقوله "بالشيخة" بالخاء: رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد، واليتقصَّع" أراد الذى يتقصَّع، تقصَّع اليربوع إذا دخل فى قاصعائه، والقاصعاء: جُحْر آخر من جُحَرة اليربوع. يراجع الانتصاف من الإنصاف (١٥٠/١) وشرح شواهد المغنى (١٦٢/١) وابن يعيش (٢٥/١) ورصف المبانى ص(٧٥). ويروى: بالشَّيْحة بالحاء وهى نبت معروف، ينظر المقاصد النحوية (٤٦٧/١) والشاهد قوله : "اليتقصَّعُ" حيث أدخل "أل" على الفعل المضارع.

(٣) توضيح المقاصد (٢٢٦/١) وشرح الأشمونى (١٥٦/١) والمغنى (٦٠/١، ٦١)، والتذييل والتكميل (٦١/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (١٧٩/١).

(٤) التصريح (٣٧/١، ٣٨).

وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "وقد تدخل "أل" على الفعل في ضرورة الشعر، نحو قوله :

ما أنت بالحكم الترضَى حكومُته ....." [١]

وحكم الجمهور على الشواهد التى استدل بها ابن مالك بالضرورة. [٢]

وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل فى قول الفرزدق: ما أنت بالحكم الترضى.....؟

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجانى (ت٤٧١هـ) ما معناه: إن استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ بإجماع أى "لا يُقاس عليه، و"أل" فى ذلك اسم موصول بمعنى "الذى" "أ.هـ. [٣]

والشاهد الثانى فى قول ابن مالك :

لكن (من القومُ الرسولُ اللَّهِ ∴ منهم) ونحوه قَلَيْلٌ واهِ

يقصد قول الشاعر :

مِنْ القَوْمِ الرَّسُوْلُ اللَّهِ مِنْهُم ∴ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِىْ مَعَدِّ[٤]

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "وأمَّا قول الشاعر:

من القوم الرسولُ الله منهم .....

---

(١) شرح الجمل (١١٢/١).

(٢) ارتشاف الضرب (٢٤٥١/٥).

(٣) شذور الذهب ص(٤٠، ٤١) وقال الشنقيطى (الدرر اللوامع (٦١/١): فى البيت (ما أنت بالحكم الترضى): "وهذا ضرورة عند النحويين، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضِىْ حكومته"، وينظر المساعد (١٥٠/١).

(٤) البيت من الوافر وهو غير منسوب. يراجع الجنى الدانى ص(٢٠١) ورصف المبانى ص(٧٥) واللامات للزجاجى ص(٥٤) ومغنى اللبيب(٤٩/١) والمقاصد النحوية (١٥/١) والدرر اللوامع (٢٧٦/١) وجواهر الأدب (٣١٩)، والأشمونى (٧٦/١)، والتوطئة ص(١٧١)، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (١٣٣/١، ١٧٩، ٦٠٢/٢) والمطالع السعيدة ص(١٦٦)، والمساعد (١٥٠/١).

فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى "الَّـذِيْنَ"، ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل"[١] أ.هـ

وقيل "أل" زائدة في "الرسول"[٢] وذهب الكوفيون[٣] إلى أن الأسماء المُعَرّفة بـ"أل"، والمضافة إلى معرفة، والنكرة المضافة إلى نكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات.

والصحيح أن هذا من ضرورات الشعر، كما ذهب إليه ابن مالك، بخلاف قوله:

ما أنت بالحَكَم التُرضَىْ حكومته. فإن للشاعر مندوحة أن يقول: المرضى حكومته.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (١٢٧/١) وقوله: دانت: خضعت وذلت، المعجم الوسيط (دان). والشاهد (الرسول الله منهم) حيث وقعت الجملة الاسمية (رسول الله منهم) صلة لـ"أل" لضرورة الشعر. الارتشاف (١٠١٤/٥)

(٢) ارتشاف الضرب (١٠١٤/٢).

(٣) التصريح (١٤٠/١).

المسألة الرابعة : "زيادة (أل) المُعَرِّفة"

"أل" المُعَرِّفة إمَّا جِنْسِيَّة أو عَهْدِيَّة، فالجنسيَّة إن لم تخلفها "كُلٌّ" فهي لبيان الحقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[١] ، وإن خلفتها "كل" فهي لشمول أفراد الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾[٢]، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة نحو: أنت الرجلُ علماً.

أما العهدية، فالعهدُ إمَّا ذِكْرِيٌّ كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٣]، أو عِلْمِيٌّ كقوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾﴾[٤]، أو حضورى كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٥]،[٦] وقد تأتى "أل" زائدة، وتكون لازمة وغير لازمة، فاللازمة تكون فى ألفاظ محفوظة منها: الذى، والتى وفروعهما من الموصولات، ومنها اللات اسم صنم، ومنها الآن.

والزائدة غير اللازمة ضربان، الأول: زائدة فى نادر من الكلام كزيادتها فيما حكاه الكوفيون من قول العرب: الخمسة العشر الدرهم، والثانى: زائدة للضرورة.[٧] وهذه هى حديثنا هنا.

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٣٠). والتقدير: جعلنا من حقيقة الماء المعروف. وقيل: المَنُّى. التصريح (١٨١/١).
(٢) سورة النساء الآية (٢٨). والتقدير: خلق كل إنسان ضعيفا.
(٣) سورة المزمل الآية (١٦).
(٤) سورة طه الآية (١٢). فأل مفيدة للعهد العلمى، لأن الواد المقصود هو الذى تحت الشجرة.
(٥) سورة المائدة الآية (٣). فجاءت "أل" للعهد الحضورى؛ لأن اليوم حاضر وهو يوم عرفة.
(٦) أوضح المسالك (١٨٢/١-١٨٣) بتصرف يسير.
(٧) الجنى الدانى ص(١٩٧، ١٩٨) بتصرف. وينظر رصف المبانى ص(٧٧) ومغنى اللبيب (٣٢٥/١-٣٣٠) وهمع الهوامع (٢٧٧/١-٢٧٨).

وقد عرض ابن مالك في "الكافية الشافية" الحديث عن زيادة "أل" فقال :

وَزَائِداً يَأْتِي كَـ(طِبْتَ النَّفْسَا ∴ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) أَرَادَ : نَفْسَا[1]

وأراد قول الشاعر :

رأيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ∴ صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[2]

أراد: وطبت نفساً، و"نَفْسَاً" منصوب على التمييز، وتنكيره لازم، فأدخل عليه الألف واللام زائدة غير مُعَرِّفة.

وابن مالك هنا يرى أن "نفساً" منصوب على التمييز، وهو لازم التنكير، وإنما دخل عليه الألف واللام على سبيل الزيادة لا على سبيل التعريف، وهذا الشاهد.

استدل به الكوفيون[3] على أن التمييز لا يلزم أن يكون نكرة، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون "أل" في هذا الشاهد زائدة، بل تكون معرفة، ولكن البصريين[4] يرون أن التمييز لا يكون إلا نكرة، ومن هنا خرجوا البيت على زيادة "أل" للضرورة.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وتقول : هو أشجع الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان كما

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٣٦/١).

(٢) البيت من الطويل ونُسب لرشيد بن شهاب اليشكرى والخطاب فى (رأيتك) لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى، وهو المذكور فى آخر البيت، (وجوهنا) أراد بالوجوه: ذواتهم، ويروى (لما أن عرفت جلادنا) أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا. "صددت": أعرضت (طبت النفس) يريد أنك رضيت (عمرو) كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه، والمعنى: يندد بقيس لأنه فرَّ عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ورضى من الغنيمة بالإياب. عدة السلك (١٨١/١-١٨٢) وينظر: المقاصد النحوية (٥٠٢/١، ٢٢٥/٣)، والدرر اللوامع (٢٤٩/١) والتصريح (١٥١/١-٣٩٤) وأوضح المسالك (١٨١/١)، والجنى الدانى ص(١٩٨)، وجواهر الأدب ص(٣١٩)، والأشمونى (٨٥/١) وشرح ابن عقيل (٥٦/٢) وشرح عمدة الحافظ (١٥٣-٤٧٩) وهمع الهوامع (٨٠/١) وشرح الكافية الشافية (١٣٨/١).

(٣) معانى القرآن للفراء (٧٩/١، ٢٢٥) وشفاء العليل (٥٥٩/٢) والهمع (٢٥٢/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٨١/٢) والتصريح (٣٩٤/١) والمساعد (٦٦/٢).

(٤) الكتاب (٢٠٥/١) و المقتضب (٥٦/٣) وابن يعيش (٧٠/٢) وأسرار العربية ١٩٩ والأصول (٢٦٩/١).

انتصب الوجه في قولك: "هو أحسنُ منه وجهاً"، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة"[١]

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ): "ولا يكون في قولك: "كم غِلمانُك" إلا الرفع، لأنه معرفة، ولا يكون التمييز بالمعرفة"[٢]

وتابع ابن مالك البصريين فخرج البيت على زيادة "أل".

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "قد يرد مميز الجملة مقروناً بالألف واللام، فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير كما في (طبت النفس) أي: طبت نفساً، ومُلئت الرُّعبَ، أي: مُلئت رُعْباً"[٣]

ومن العلماء من قال: النفس مفعول به لـ(صددت)، وتمييز (طبت) محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس، وطبت نفساً يا قيسُ عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى[٤]. والقول بالزيادة أولى.[٥]

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٢٠٥/١).
(٢) المقتضب (٥٦/٣).
(٣) ابن مالك. شرح التسهيل (٣٨٣/٢).
(٤) عدة السالك (١٨٢/١).
(٥) وقال بزيادتها كثير من النحويين أصحاب كتب حروف المعاني كالمرادي في الجنى الداني (١٩٨)، والإربلي في جواهر الأدب ص(٣١٩) وغيرهما.

المبحث الثالث

الشواهد متعلقة بالمبتدأ والخبر

وتحته أربع مسائل:

المسألة الأولى: حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر

إذا وقعت الجملة خبراً فلابد أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط إمَّا ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ نحو: "زيدٌ قام أبوه"، وقد يكون الضمير مقدراً نحو: "السمنُ مَنَوَانِ بدرهم" أى: مَنَوَان مِنْهُ، أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [١] فى قراءة من رفع اللباس[٢]، أو تكرر المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ٢﴾ [٣]، و﴿ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ٢﴾ [٤] أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: "زيدٌ نِعْمَ الرجل"[٥]

وقد يحذف الضمير الرابط من جملة الفعل إذا كان مفعولاً وكان المبتدأ "كُلاًّ"، أو شبهه بلا خلاف، فإن كان المبتدأ غير "كُلّ" والعائد مفعول لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ مبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية، إلا فى ضرورة الشعر، وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير "كل" فى الاختيار. [٦]

---

(١) سورة الأعراف الآية (٢٦).
(٢) قرأ ولباس بالرفع حمزة وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: معانى القراءات للأزهرى (٤٠٣/١)، والسبعة لابن مجاهد ص(٢٨٠).
(٣) سورة الحاقة الآيتان (١، ٢).
(٤) سورة القارعة الآيتان (١، ٢).
(٥) شرح ابن عقيل (١٩١/١، ١٩٢) وينظر شرح الجمل لابن عصفور (٣٤٥/١)، والمقرب (٨٩/١) والمساعد (٢٣١/١)، والأشمونى (١٩٧/١)، والتصريح (١٦٥/١).
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية (١٤٨/١، ١٤٩).

وقد تحدث ابن مالك في "الكافية الشافية" عن حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ فقال في حذف العائد مفعولاً والمبتدأ "كُلّ" أو شبهه:

وحَيْثُ كَانَ الذِّكْرُ مَفْعُولاً وَكُلّ ∴ أو شِبْهُهُ مبتدأً فاحذِفْ وَدُلّ

بـ(أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ∴ عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فذكر ابن مالك أنه إذا كان العائد مفعولاً، وكان المبتدأ "كُلاًّ" أو شبهه جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأً. واستدل على ذلك بقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2]

فالشاهد في هذا البيت كما قال النحويون أن الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به والمبتدأ لفظ "كُلّ" ونُقل المصنف أنه مذهب الكسائي أيضاً... و"كُلّ" يُروى بالرفع والنصب، ورجح سيبويه الرفع.[3]

وقد اختلف النحويون في حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر على ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولاً: مذهب سيبويه ومن وافقه:

ذهب سيبويه إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر في نحو: زيدٌ ضربت ضعيف في الكلام جائز في الشعر وهو ما عليه السيرافي والفارسي ومن وافقهم من البصريين.

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٤٦/١).

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص(١٣٢) . وأم الخيار: زوجته، ويعني بالذنب: الشيب والصَلَع والشيخوخة. وينظر الكتاب (٨٥/١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص(٧٢، ١٣٠) وخزانة الأدب (١٥٩/١، ٣٦٣)، والمقتصد (٢٣٠/١) ومعاني القرآن للفراء (١٤٠/١) وأمالي الشجري (١، ٨، ٩٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١٢/١) ، ومعاني الأخفش (٢٧٥/١) والخصائص (٢٩٢/١) وابن يعيش (٣٠/٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٥٠/١)، وأمالي السهيلي ص(٩٢) وإعراب القرآن للنحاس (٧/٢) والمغني (١٠٢/١).

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي (٥٤٤/٢).

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "ولا يَحْسُن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال فى الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيف فى الكلام، قال الشاعر وهو أبو النجم العِجْلى[١]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر؛ لأن النصبَ لا يَكْسِرُ البيت"[٢]

فيذكر سيبويه فى النص السابق أنه لا يحسن فى الكلام أن تقول: زيدٌ ضربتُ، فتجعل الفعل مبنياً على الاسم أى مخبراً به عن الاسم المتقدم من غير أن تصل بالفعل ضميراً يعود على الاسم المبنى عليه ويربط الجملة الواقعة خبراً بمبتدئها ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم، ويخرجه من لفظ يصح به أن يعمل فى ذلك الاسم، ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن يعمل النصب فى الاسم المتقدم عليه، وفى رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون شاغل يشغله تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

ومن ثَمَّ حكم على الصورة المذكورة بالقبح والضعف. [٣]

ومع ضعف هذه الصورة قال سيبويه: "ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام وبعد إيراده بيت أبى النجم شاهداً على مجئ هذه الصورة فى الشعر قال: "فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت"

---

(١) الفضل بن قدامة العجلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل، من أكابر الرُّجَّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر نبغ فى العصر الأموى وكان يحضر مجالس عبد الملك ابن مروان وابنه هشام. توفى سنة ١٣٠هـ. ينظر: الشعر والشعراء ص (٢٣٢)، والأغانى (١٥٠/١٠).

(٢) الكتاب (٨٥/١) وينظر المقتصد (٢٣٠/١) والمحتسب (٢١١/١) والمغنى (١٠٢/١)، وابن يعيش (٣٠/٢) والرضى (٩١/١، ٩٢).

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية (١١٢). أ.د/ إبراهيم حسن -رحمه الله-.

أى: قول أبى النجم "كُلّه لم أصنع" برفع "كل" ضعيف لصلاحية تسليط الفعل على الاسم المتقدم ونصبه، وفى رفع الاسم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه. (١)

ثانياً: مذهب الفراء.

أجاز الفراء (ت٢٠٧هـ) حذف العائد فى سعة الكلام إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ (كل) وردَّ السيرافى هذا القول. (٢)

وأخذ بمذهب الفراء الأخفش (ت٢١٥هـ) والزجاج (ت٣١٠هـ) (٣)

ثالثاً: مذهب هشام.

ذهب هشام صاحب الكسائى إلى جواز ذلك فى الكلام. (٤)

والمتجه جوازه فى الكلام بقلة لوروده فى قراءة ابن عامر قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ (٥) فى قراءة ابن عامر برفع "كل" (٦)

وهو ما رآه ابن مالك مستدلاً بالقراءة وشاهد أبى النجم إلا أن ابن مالك نقل الإجماع على جواز حذف العائد المنصوب مع (كل) وزاد على (كل) ما أشبهها فى العموم والافتقار كالموصول نحو: أيّهم سألنى أعطى، وقال شراح كلامه: لم نر هذا الإجماع بل معه البصريون. (٧)

❁❁❁❁❁

(١) السابق ص(١١٣).
(٢) معانى القرآن للفراء (١٤٠/١)، (٧٥/٢). وابن يعيش (٩٠/٦).
(٣) معانى الأخفش (٢٥٣) والشجرى (٨/١، ٩٣، ٣٢٦).
(٤) الرضى (٩٢/١) وابن يعيش (٣٠/٢).
(٥) سورة الحديد الآية (١٠).
(٦) ينظر: حجة القراءات ص (٦٩٨).
(٧) ابن مالك شرح التسهيل (٣١٢/١، ٣٧٠) وخزانة الأدب (٣٩٥/١).

المسألة الثانية : "وقوع اسم الزمان خبراً عن الجُثَّة[١]"

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة نحو: "زيدٌ عندك"، وعن المعنى نحو: "القتالُ عندك"، أما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ(في)، نحو: "القتالُ يومَ الجمعةَ" أو "في يوم الجمعة"، ولا يقع خبراً عن الجثة إلا إذا أفاد نحو: "الهلالُ الليلة" أى: طلوع الهلال الليلة، فإن لم يُفد لم يقع خبراً عن الجُثة نحو: زيدٌ اليوم، وهذا اختيار ابن مالك.[٢]

وقد تحدَّث ابن مالك عن وقوع اسم الزمان خبراً عن الجثة فقال في "الكافية الشافية":

لِذَاكَ ظَرْفُ زَمَنٍ لا يُسْنَدُ ∴ لِعَيْنٍ الاَّ نَادِراً وأنْشَدُوا

(أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تحْوونَهُ ∴ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُوْنَهُ[٣]

فذكر ابن مالك أنهم اشترطوا حصول الفائدة بالخبر، لذلك لم يُسْند ظرف زمان لعين –أى جُثَّة– إذ لا فائدة في قولك: زيدٌ غداً، فلو عنيت مضافاً محذوفاً وفي الكلام دليلٌ عليه أفاد وكان كلاماً. ثُمَّ مثَّل بقول الشاعر :

(أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تحْوونَهُ

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُوْنَهُ[٤]

---

(١) المراد بالجثة: الجسم الذى تُحِسُّه بالبصر أو بغيره من الحواس، نحو: زيد، القلم، الشجرة، المنزل، الهلال. النحو الوافى (٤٧٩/١) هامش (٢).

(٢) شرح ابن عقيل (٢٠٠/١) وينظر: الكتاب(١٣٦/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٤٨/١) والأشمونى (٢٠٣/١)، والتصريح (١٦٨/١)، والمساعد (٢٣٧/١)، والأصول (٦٣/١) والمقتصد (٢٩١/١) وشرح المكودى على الألفية (٥٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٤٩/١)، وينظر: المقتضب (١٣٢/٤).

(٤) هذا الرجز لقيس بن حُصَيْن ونسب له فى خزانة الأدب (٤٠٩/١) والكتاب (١٢٩/١). والنَّعَم: الإبل والشاء، وقيل خاص بالإبل. القاموس (نعم). تحوونه: تجمعونه. يلقحه: من اللقاح وهو ماء الفحل. تنتجونه: من أنتجت الناقة إذا ولدت، المعنى: تأخذونه بعد لقاحه عند قوم لينتج ويلد عندكم. الوسيط (نتج). يراجع: المقاصد النحوية (٥٢٩/١) ولسان العرب (نعم) والإنصاف (٦٢/١)، شرح أبيات سيبويه (١١٩/١) واللمع لابن جنى ص(١١٣) وتخليص الشواهد ص(١٩١)، الأشمونى (٢٠٣).

فالشاهد فيه رفعُ "نَعَم"؛ لأن "تَحْوونه" في موضع الصفة فلا يعمل فيه؛ لأن النعت من تمام المنعوت هو الظرف: كُلَّ عامٍ" بتقدير المبتدأ: "إحراز نَعَم"، ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان. (١)

وقد اختلف العلماء في تقدير المحذوف، فقدره ابن جنى (ت٣٩٢هـ) والأنبارى (ت٥٧٧هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن الناظم (ت٦٨٦هـ) والأشمونى (ت٩٢٩هـ): "إحراز نَعَم"(٢)

وقدره الرضى (ت٦٨٦هـ): "حواية"، بدليل (تحوونه)، وهو مصدر حَوَيْتُ الشيءَ أحويه: إذا ضممته واستوليت عليه وملكته. (٣)

وقدَّره ابن هشام (ت٧٦١هـ): "نَهَبُ نَعَم" إلا أنه جعل "نَعَمٌ" فاعلاً فقال: "الأحسنُ أن يكون "نَعَمٌ" فاعلاً بالظرف لاعتماده، فلا مبتدأ ولا خبر، ومع هذا فلابد من التقدير أيضاً؛ لأنه لأجل المعنى لا لأجل المبتدأ؛ إذ الذى يُحكم له بالاستقرار هو الأفعال لا الذوات".(٤)

وقال النحاس (ت٣٣٨هـ): "كان المبرد (ت٢٨٥هـ) يذهب إلى أن المعنى: أَكُلَّ عَامٍ حدوث نَعَم، فيكون "كل" منصوباً بالحدوث كما تقول : "الليلة الهلال"(٥)

واستشهد سيبويه بالبيت على أن جملة (تَحْوُونه) صفة لـ(نَعَم) (٦)

واختلاف العلماء في التقدير لا يَضُر، فإن المعنى واحد، وهو تقدير اسم قبل المبتدأ ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر الإنصاف (٦٣/١).
(٢) ينظر ابن جنى اللمع ص (١١٣)، والإنصاف (٦٣/١) وشرح الكافية الشافية (١٥١/١) وشرح ابن الناظم على الألفية (١٦٤) والأشمونى (٢٠٣/١).
(٣) شرح الكافية للرضى (٩٤/١).
(٤) ينظر ابن هشام. تخليص الشواهد ص (١٩١).
(٥) شرح أبيات سيبويه ص(٨٥) وليس البيت فى المقتضب للمبرد.
(٦) الكتاب (١٢٩/١).

المسألة الثالثة : "حذف المبتدأ وجوباً"

يجب حذفُ المبتدأ إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح[١] نحو: الحمدُ لله أهلُ الحمد، أو ذم نحو: مررتُ بزيدٍ الفاسقُ، أو تَرَحُّم نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ، أو بمخصوص في باب (نعم وبئس) نحو: نِعْمَ الرجل زيدٌ أى: هو زيدٌ، أو بصريح القسم، ومنه قول العرب: فى ذِمَّتى لأفعلَنَّ أى: فى ذمَّتى ميثاقٌ أو عَهْدٌ. [٢]

ومن مواضع حذف المبتدأ وجوباً المبتدأ المخبر عنه بمصدر جئ به مرفوعاً على الابتداء بدلاً من النصب على المفعولية، وإنما حُذف المبتدأ فيه وجوباً فى وجه الرفع كما حذف فيه الفعل والفاعل فى وجه النصب تقول: سَمْعٌ وطاعة أى: أمرى سَمْعٌ وطاعة، والأصل فيه النصب، وفى النصب لا يظهر ناصبه؛ إذ هو بدل منه فلا يجمع بينهما ثم حُمِلَ الرفع على النصب فالتُزم إضمار المبتدأ. [٣]

وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة، وذكر أن المبتدأ يحذف فى هذا الموضع فقال:

والتَزَمُوا فى القَطْعِ حَذْفَ المبتدأ ∴ كـ(عُذْ بـه اللهُ كذا ما وَرَدَا
مَنْ مَصْدَرٍ مُرْتفع وَهْوَ بَدَلْ ∴ مِنْ فِعْلِهِ وغيرُ نَصْب فيه قَلْ
مَثَالُ ذَاكَ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ خَلاَ ∴ صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتَلى[٤]

(١) ينظر التصريح (١٧٧/١) والأشمونى (٢٢٠/١، ٢٢١) والهمع (١٠٤/١) والمساعد (٢١٥/١).
(٢) المساعد (٢١٥/١) والأشمونى (١٢١/١).
(٣) الكتاب (٣٢١/١) والهمع (١٠٤/١) والتصريح (١٧٧/١).
(٤) ابن مالك. شرح الكافية الشافية (١٥٤/١).

فذكر أن المصدر المجعول بدلاً من اللفظ بفعله إذا رفع على أنه خبر امتنع إظهار المبتدأ معه، كما امتنع إظهار الناصب فى حال النصب، وأورد قول الشاعر:

صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتَلى[١]

وذكر أن الشاهد فيه حذف المبتدأ وجوباً أى: أَمْرُنا صَبْرٌ جميلٌ[٢] وكذا قدَّره سيبويه (ت١٨٠هـ): "الأمرُ صبرٌ جميلٌ"[٣]، كما فى قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤]

وذهب الأعلم الشنتمرى (ت٤٧٦هـ) إلى رأى آخر فى البيت وهو أنه مبتدأ لا خبر له. قال الأعلم: "تقدير سيبويه فى هذا أن يحمله على أنه إضمار مبتدأ أو إضمار خبر، فكأنه قال: "أمرُكَ صَبْرٌ جميلٌ" أو "صَبْرٌ جميلٌ أمثلُ"، والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له؛ لأنه اسمُ فِعْلٍ نَابَ منابَ الفعل والفاعل، ووقع موقعه، وتعرَّى عن العوامل، فوجب رفعه، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل" أ هـ.[٥]

---

(١) من الرجز، وقبله : شكا إلىَّ جَمَلِىْ طُوْلَ السُّرَىْ

ولم يُنسب لقائلٍ مُعَيَّن. وورد فى شروح سقط الزند ص(٦٢٠) برواية : "صبراً جميلاً" والسُّرَى: السير ليلاً، ونسبه السيرافى (٣١٧/١) للمُلَبَّد بن حرملة الشيبانى، وينظر الكتاب (٣٢١/١) والرواية فيه: "يشكو إلى" والأشمونى (٢٢١/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨٨/١)، وأمالى المرتضى (١٠٧/١) ، ولسان العرب (شكا).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٥٥/١) وشرح التسهيل (٢٨٨/١) والأشمونى (٢٢١/١)

(٣) الكتاب (٣٢١/١).

(٤) سورة يوسف الآية (١٨، ٨٣). واختلف المعربون فى الآية فقيل: المبتدأ محذوف أى: فصبرى صبرٌ جميل، وقيل: الخبر محذوف، أى: فصبرٌ جميل أمثلُ. ينظر تفسير الرازى (١١١/٥) والكشاف (٣٠٨/٢) والبحر المحيط (٢٨٩/٥) وابن يعيش (٩٥/١).

(٥) تحصيل عين الذهب ص (٢١١، ٢١٢).

والمشهور عند النحويين أنه على تقدير سيبويه، ولو نصب في البيت لكان حسناً على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف أى اصبرْ صَبْراً جميلاً، ولذا قال سيبويه: "والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره"(١)

وقال السيرافى (ت٣٦٨هـ): "نَصْبُ (صبر) فى البيت أجود؛ لأن الجَمَل كان شاكياً لطول السُّرَى، فأمره صاحبه بالصبر، والذى فى الآية(٢) إخبار يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان يوسف. (٣)

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٣٢١/١).
(٢) قوله تعالى "فصبرٌ جميل".
(٣) هامش الكتاب (٣٢١/١) ط هارون.

المسألة الرابعة : "حكم تَعَدُّد الخبر"

المبتدأ الواحد قد يتعدد خبرُه، فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يتعدَّد لفظاً لا مَعْنىً نحو: الرمان حلوٌ حامضٌ؛ لأن معنى الخبرين راجع إلى شئ واحد معناهما مُزٌّ، وهذا لا يجوز فيه أن يُعْطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثانى: أن يتعدَّد لفظاً ومعنىً نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وألا يُعْطف.(١)

وقد تحدث ابن مالك عن تعدُّد الخبر، وذكر أنه واقعٌ فى كلامهم فقال:

وفى كَلامِهِم تعدُّدُ الخَبَرْ ∴ مُطْلَقاً او لفظاً كَقَولِ مَنْ غَبَر

مَنْ كان ذا بَتٍّ فهذا بَتِّى ∴ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّىْ(٢)

وهذا البيت الذى ذكره ابن مالك تعدد فيه الخبرُ فى اللفظ والمعنى.

وهو قول الراجز :

مَنْ كان ذا بَتٍّ فهذا بَتِّى

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّىْ(٣)

---

(١) شرح الألفية للمكودى ص (٥٤) وينظر: الكتاب (٨٤/٢) ومعانى القرآن للأخفش (٣٨٥/١) والأشمونى (٢٢٣/١) والمقرب (١٨/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٥٩/١) والأصول (١٠٥/١) ومجاز القرآن (٢٤٧/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٥٩/١).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٨٩) والبتُّ: كساءٌ غليظٌ من صوف أو وَبَر، ومعنى مقيّظٌ، مُصَيّفٌ، مشتّى، أى: يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفينى للصيف وللشتاء وبعده:

أخذته مِنْ نِعَاجٍ سِتٍّ

سُوْدٍ نِعَاج كنعاج الدَّشتِ

والدشت: الصحراء. والمعنى: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان شدة الحر، وزمان الصيف، وزمان الشتاء، يعنى يكفيه الدهر كله وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعاج ست سود كنعاج الصحراء. يراجع: الدرر اللوامع (٣٣/٢) والمقاصد النحوية (٥٦١/١)، وبلا نسبة فى الكتاب (٨٤/٢) والإنصاف (٧٢٥/٢) وتخليص الشواهد (٢١٤) وابن يعيش (٩٩/١) ولسان العرب (بتت)، (دشت) وهمع الهوامع (١٠٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٦٠/١) والأصول (١٠٥/١) ومجاز القرآن (٢٤٧/٢).

فقد أخبر عن المبتدأ الوحد وهو اسم الإشارة "هذا" بأربعة أخبار، وجَعْلُ هذه الأربعة أخباراً لهذا المبتدأ المذكور هو مذهب سيبويه، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلك، بل كان يرى أنه إذا وَرَدَ ما ظاهره تَعَدُّد الخبر للمبتدأ الواحد نُظِر فإن كانت هذه الأخبار مجتمعة تؤدى ما تؤديه الصفة الواحدة ولا يجوز حذف بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول: فلان أعسر أيسر، وأن تقول: الرمان حلوٌ حامضٌ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخباراً عن المبتدأ الواحد، وإلا يكن الأمر كذلك كان أحدهما خبراً عن المبتدأ المذكور، وقدَّرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر، فتقول: هذا بتّى، هو مقيظ، هو مصيفٌ، هو مشتّى[١]، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس، وأبو الخطَّاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل -رحمه الله- أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت "هذا"، أو"هو" كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقص الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطَعْمَيْن ، وقال الله عز وجل:﴿**كلا إنها لظى نزاعةٌ للشوى** ﴾[٢].

(١) الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. الانتصاف من الإنصاف (٧٢٥/٢) هامش، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٦/١).

(٢) سورة المعارج الآية (١٦) وقد أوردها سيبويه على رواية رفع (نزاعة)، وهى قراءة جمهور القراء، وقرأ "نزاعة" بالنصب حفص عن عاصم. قال أبومنصور الأزهرى (ت٣٧٠هـ): "ومن قرأ "نزاعةً" بالرفع فلها ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون "لظى نزاعةً" خبراً عن الهاء والألف فى قوله "إنها"، كما تقول: إنه حلو حامض تريد إنه قد جمع الطعمين ...." معانى القراءات (٩٠/٣) وينظر معانى القرآن للفراء (١٨٥/٣) والبحر المحيط (٣٣٤/٨)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (٣٣٥/٢).

وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله: [١]﴿هذا بَعْلِيْ شيخٌ﴾[٢] قال: سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعُه:

مَنْ كان ذا بَتٍّ فهذا بَتِّىْ

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّىْ[٣]

هذا. وقد اختلف النحويون في جواز تعدُّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: "زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ"، فذهب قومٌ -منهم ابن مالك[٤]- إلى جواز ذلك، سواء أكان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض أى :مُزّ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأول، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيَّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شئٌ بغير عطف قُدّر مبتدأ آخر كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [٥] وقول الشاعر:

مَنْ كان ذا بَتٍّ فهذا بَتِّى

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّىْ

واختار هذا ابن عصفور. [٦]

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين نحو: "زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ"، أو جملتين نحو "زيدٌ قام

---

(١) يعنى عبد الله بن مسعود وكنيته أبو عبد الله صحابى من السابقين إلى الإسلام ت سنة ٣٢هـ له فى الصحيحين ٨٤٨ حديثاً. ينظر الطبقات لابن سعد (١٠٦/٣)، والإصابة (٣٦٨/٢) والأعلام (٤٨٠/٤).

(٢) سورة هود الآية (٧٢) وينظر المحتسب (٤٢٤/١) والبحر المحيط (٢٤٤/٥)

(٣) سيبويه. الكتاب (٨٣/٢، ٨٤)

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٦/١).

(٥) سورة البروج الآية (١٤-١٥).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٣٥٩/١، ٣٦٠).

وضحك"، فأمّا إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول : "زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ"[١]

ولعل الرأى الأول هو الراجح وهو ما اختاره ابن مالك؛ إذ لا مانع من تعدد الخبر، سواء أكان الخبران فى معنى واحد أم لا؛ لأن الخبر حُكم، ويجوز أن يُحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر، وكما تتعدد النعوت تتعدّد الأخبار.

وأما من ذهب إلى أن الخبرين إن لم يكونا فى معنى خبر واحد تعين العطف فهو تكلف لا حاجة إليه، وأما قول من قال لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، فقد ورد فى القرآن ما ينافيه من مثل قوله تعالى :﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٢]، فجوزوا كون (تَسْعَى) خبراً ثانياً.

❁❁❁❁❁

(١) شرح ابن عقيل (٢٣٩/١، ٢٤٠) والأشمونى (٧٥/١) والهمع (١٠٨/١)، والرضى شرح الكافية (١٠٢/١) وحاشية الصبان (٢٢١/١) والمحتسب (٣٠٧/٢)، والمكودى (٥٤، ٥٥).
(٢) سورة طه الآية (٢٠)، وينظر الدرر المصون (٢٦/٨).

المبحث الرابع

الشواهد المتعلقة بنواسخ الابتداء

وفيه: ست عشرة مسألة:

المسألة الأولى: " تَصَرُّف (كان وأخواتُها) "

من نواسخ الابتداء (كان وأخواتها) وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.(١)

وكلها تتصرف إلا "ليس"، و"دام"، فما تصرف منها يعمل غيرُ الماضي منها عملَ الماضي، كما قال تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨﴾(٣)

وقد تحدَّث ابنُ مالك عن هذه المسألة فذكر أنّ غير الماضي من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي، ثم ذكر شاهدين لـ"زال"، و"كان" فقال :

فَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ فِي العَمَلِ ∴ كَذا اسمُ فاعلٍ ومَصْدَرٌ جَلِيْ

مِنْ ذَاكَ (لَسْتُ زائلاً أُحِبُّكِ) ∴ (كَونُك إيَّاه) كذاك قد حُكِيْ(٤)

فذكر أن غير الماضي يعمل عمل الماضي كاسم الفاعل، والمصدر، وقوله: (لست زائلاً أحبك) يقصد قول الشاعر :

قَضَى اللهُ يا أسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زائلاً ∴ أحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ(٥)

---

(١) يراجع: شرح عيون الإعراب ص(٩٤) والأصول (٨٢/١) والتبصرة والتذكرة (١٨٥/١) والكتاب (٤٥/١) وشرح ابن عقيل (٢٤٣/١).

(٢) سورة الحج الآية (٧٨).

(٣) سورة هود الآية (١١٨).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٦٥/١).

(٥) البيت من الطويل وهو للحسين بن مطير فى ديوانه ص(١٧٠) يقول لمحبوبته: قضى الله أن أبقى على حبك مستمسكاً حتى أفارق هذه الحياة. يراجع: الدرر اللوامع(٦٠/٢) والتصريح (١٨٧/١) ولسان العرب (غمض)، ومجالس ثعلب (٢٦٥/١) والمقاصد النحوية (١٨/٢) وأوضح المسالك (٢٤٠/١)، وتخليص الشواهد ص(٢٣٤) وشرح عمدة الحافظ (١٩٧)، وهمع الهوامع (١١٤/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٠/١).

وقوله: (وكونك إيَّاه) يقصد قول الشاعر :

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِى قَوْمِهِ الفَتَىْ ∴ وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ(١)

فقد أعمل فى الشاهد الأول اسم الفاعل من "ما زال" وهو "زائلاً"، وأعمل فى الشاهد الثانى: المصدر من "كان"، وهو "كون"، وعَمِلَ عَمَل الماضى، وخبره "إيَّاه".(٢)

وقد اختلف النحويون فى كان الناقصة هل لها مصدر أو لا ؟

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "اختلف الناس فى "كان" الناقصة، هل لها مصدر أو لا؟ والصحيحُ أنَّ لها مصدراً، ومنه قوله :

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِى قَوْمِهِ الفَتَىْ ∴ وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ. أ.هـ.(٣)

قال الشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ): "وفيه ردٌّ على أبى البقاء (ت٦١٦هـ) فى زعمه أن المنصوب بعد مصدر "كان" حالٌ؛ لأن الضمير لا ينتصب على الحال"(٤)

ورجح أبو حيان (ت٧٤٥هـ) أن "كان" الناقصة لها مصدر وصحح هذا المذهب فقال: "والصحيح أن لها مصادر وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها، قالوا: كونُك مطيعاً مع الفقر خيرٌ من كونك عاصياً مع الغِنى، وقال الشاعر :

..... **وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ**(٥)

---

(١) البيت من بحر الطويل ولم يُنسب لقائل معين. والبذل: العطاء، ساد: من السيادة وهى الرفعة وعِظم الشأن، والمعنى: إن الرجل يسود فى قومه، وينبه ذكره فى عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل. ينظر الهمع (١١٤/١) والتصريح (١٨٧/١) والأشمونى (٢٣١/١) وشفاء العليل (٣٠٨/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٩/١) وأوضح المسالك (٢٣٩/١) والدرر اللوامع (٨٣/١)، اللمحة البدرية (٢١/١) والمساعد (٢٥٢/١)، وتخليص الشواهد ص (٢٣٣)، المقاصد النحوية (١٥/٢) وهمع الهوامع (١١٤/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٦٥/١).

(٣) شرح ابن عقيل (٢٥١/١).

(٤) التصريح (١٨٧/١) ويراجع. الهمع (١١٤/١) والدرر اللوامع (٨٤/١).

(٥) ارتشاف الضرب (١١٥٢/٣).

وممن ذهب إلى أن لها مصدراً ابن هشام (ت٧٦١هـ) واستدل بالبيت. [١]

واختار هذا الرأى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) [٢]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٣]، وذهب بعض العلماء إلى منع مصدر "كان" الناقصة. قال الهرمى (ت٧٠٢هـ): "وذهب ابن بابَشَاذَ (ت٤٦٩هـ) وابن الخَبَّاز (ت٦٣٧هـ) إلى منع مصدر "كان" المؤكِّد، والمصدر المقدَّر بـ(أن والفعل) فقالا : لا يجوز عجبت من كون زيد قائماً، وليس ذلك بصحيح؛ لأنك تقول: عجبت من كون زيد العالمَ الكبيرَ، ويعجبنى كونك أخا زيد، فهذا لا يجوز نصبه على الحال، إنما هو منصوب على خبر الكون تقديره، عجبت من أن كان زيدٌ العالم الكبيرَ، ولا يجوز أن يكون العالم الكبير حالاً"[٤]

والصحيح إثبات مصدر "كان" الناقصة كما هو مذهب ابن مالك وغيره، لوروده بالسماع عن العرب، وقد نطقت به كما تقدم فى الشاهد.

❁❁❁❁❁

(١) أوضح المسالك (٢٣٩/١).
(٢) شرح التسهيل (٣٣٩/١).
(٣) شرح الأشمونى (٢٣١/١).
(٤) المحرر فى النحو (٥٥٠/٢). والهرمى عمر بن عيسى الهرمى اليمنى من نحاة اليمن (ت٧٠٢هـ) البغية (٢٢٢/٢).

المسألة الثانية : "زيادة (كان) بلفظ المضارع"

تختص "كان" بأمور. منها: أن تكون ناقصة، وتامة، وزائدة، وتكون مضمرة فيها، وتعمل وهي محذوفة.[١] وتزاد في مواضع. منها: أن تقع بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الصفة والموصوف، وبين الجار والمجرور.[٢]

واشترطوا في زيادتها أن تكون بلفظ الماضي، وقد ورد في الشعر زيادتها بلفظ المضارع. وقد تحدَّث ابن مالك في "الكافية الشافية" عن زيادة "كان"، فذكر أنها تُزاد بين أجزاء الجُمل، ثم ذكر أن زيادتها بلفظ المضارع نادر حيث قال:

وزِيْدَ (كان) بينَ جُزْئَيْ جُمْلَهْ ∴ وشَذَّ حيْثُ حَرْفُ جَرٍّ قَبْلَهْ

كذا (تَكُوْنُ) زائداً أيضاً نَدَرْ ∴ وفيه قول امرأةٍ مِمَّنْ غَبَرْ

أنْتَ تكونُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ ∴ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ[٣]

والشاهد الذى استدل به ابن مالك قوله:

أنْتَ تكونُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ

إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ[٤]

---

(١) ينظر اللمع فى العربية لابن جنى ص(٣٣٨) والأزهية (١٨٣-١٨٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٩٧/١) والتخمير للخوارزمى فى شرح المفصل (٢٨٨/٣)، والتذييل والتكميل (٢١٠/٤-٢١٣) والمطالع السعيدة (٢٨٦/١-٢٩٠).

(٢) الضرائر للألوسى ص(٣٠٨) والكتاب (٥٣/٢) والمقتضب (١١٦/٤-١١٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٧٧/١).

(٤) من الرجز لأم عقيل بن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد زوج أبى طالب، تقول هذا البيت وهى ترقص ولدها عقيلاً. وماجد: كريم، نبيل: فاضل شريف. تهب: هَبَّت الريح هاجت. شَمأل: ريحَ تَهُبّ من ناحية القطب. بَلِيْلُ: رطبة ندية. يراجع: أوضح المسالك (٢٥٥/١) وتخليص الشواهد ص(٢٥٢) وخزانة الأدب (٢٢٥/٩، ٢٢٦) والدرر اللوامع (٧٨/٢) والأشمونى (٢٤١/١) والتصريح (١٩١/١) وشرح ابن عقيل (٢٧٠/١)، المقاصد النحوية (٣٩/٢) وهمع الهوامع (١٢٠/١) والبهجة المرضية للسيوطى ص (١٤٧) وشفاء العليل (٣٢١/١) والمساعد (٢٦٨/١) والنهاية لابن الخباز ص(٦٨٧) وشرح الألفية لابن الناظم ص (١٤٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٢/١).

والشاهد في البيت قولها: "أنت تكون ماجِدٌ" حيث زادت المضارع من "كان" بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحروف، والحروف تقع زائدة، كالباء في المبتدأ في نحو "بحسبك درهم" وفي خبر "ليس" في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ ونحو ذلك، فأما المضارع فهو معرب فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم، فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً.[١] والقول بزيادة "تكون" شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)[٢] وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٣]، وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): "وجاءت زيادة (يكون) في قوله:

أنْتَ تكونُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ"[٤]

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): "وجَوَّز الفراء (ت٢٠٧هـ) زيادتها بلفظ المضارع كقوله:

أنْتَ تكونُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ"[٥]

وذهب إلى زيادة "تكون" شذوذاً في البيت أيضاً: ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٦]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٧] والسلسيلي (ت٧٧٠هـ)[٨] والشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)[٩] والأشموني (ت٩٢٩هـ)[١٠].

---

(١) عدة السالك (٢٥٦/١) وينظر الدرر اللوامع (٧٨/٢)، وابن يعيش. شرح المفصل (٩٨/٧، ٩٩)
(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص(١٤٠).
(٣) تخليص الشواهد لابن هشام ص (٢٥٢).
(٤) ارتشاف الضرب (١١٧٦/٣).
(٥) همع الهوامع (٣٨١/١).
(٦) شرح الألفية (٢٦٩/١-٢٧٠).
(٧) شرح التسهيل (٣٦٢/١).
(٨) شفاء العليل (٣٢١/١).
(٩) التصريح (١٩١/١).
(١٠) شرح الأشموني (٢٤١/١).

وأمَّا البغدادى صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ)، فقد أعرب الشاهد إعراباً يخرجه عن كون "تكون" زائدة، حيث قال: "وأمَّا بيت أمِّ عقيل فلم أرَ من خرَّجه. وأقول بعون الله تعالى : "إن اسم (تكون) ضميرُ المخاطب المستتر فيها، وخبرها محذوفٌ، و"ماجدٌ" : خبر "أنت"، والتقدير : أنت ماجدٌ نبيلٌ تكونُهُ، أو تكون ذلك، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر"[١]

وهذا الذى اختاره البغدادى أوضح وأولى من ادعاء الزيادة، فإن الثابت أن كان تزاد بشرطين: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضى، وثانيهما: أن تزاد بين الشيئين المتلازمين.[٢]

واختار العلامة محمد محى الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ) أنَّ "تكون" فى الشاهد ليست زائدة متابعاً للبغدادى فى قوله.[٣]

❁❁❁❁❁

(١) ينظر خزانة الأدب (٩/٢٢٥، ٢٢٦).
(٢) ابن عصفور. شرح الجمل (١/٣٧٩) والمقتضب (٤/١١٩) وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٠) وشرح الألفية لابن الناظم ص(٩٩) والمقاصد الشافية للشاطبى (٢/١٩٧) وشرح الآجرومية للسنهورى (١/٢٧٢) والتصريح (١/٢٥٢) والمطالع السعيدة (١/٢٨٩).
(٣) عدّة السالك على أوضح المسالك (١/٢٥٧).

المسألة الثالثة : "حذف (كان) والتعويض عنها بـ(ما) الزائدة"

من الأشياء التى اختصت بها "كان" جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها، ويكثر ذلك بعد "إنْ"، و"لو" الشرطيتين، نحو: قول الشاعر:

قَدْ قِيْلَ ما قيل إنْ صِدْقاً وإنْ كذباً ∴ فَما اعتذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلا(١)

أى : إن كان المقول صِدْقاً، وإنْ كان المقولُ كذباً، وقوله ﷺ : "التمسْ ولو خاتماً مِنْ حَدِيْدٍ" (٢)

وقد تحدث ابن مالك عن مسألة حذف "كان" فى "الكافية الشافية"، فذكر أنها تحذف بعد "إنْ"، و"لو" الشرطيتين، وبعد "أنْ" ويعوَّض عنها "ما" الزائدة، ثم ذكر شاهداً.

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وحَذْفُ "كان" بَعْدَ "إنْ" أو "لو" وَرَدْ ∴ وبَعْدَ "أنْ" تَعْوِيْضُ "مَا" عَنْهَا اسْتَنَدْ

مِنْ ذَاكَ (أمَّا أنْتَ ذا) وأرْبَعَه ∴ أَوْجُهٍ (انْ خَيْراً فَخَيْرٌ) مُقْنِعَه(٣)

والشاهد الذى أراده ابن مالك هو قوله (أمَّا أنت ذا) ويقصد قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ ∴ فإنَّ قَوْمِيَ لِمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٤)

---

(١) البيت من البسيط وهو منسوب للنعمان بن المنذر من أبيات يقولها فى الربيع ابن زيادة العبسى. ينظر: الكتاب (٢٦٠/١) وابن يعيش (٩٦/٢، ٩٧)، والدرر اللوامع (٩٠/١) وخزانة الأدب (١٠/٤) والمسائل الحلبيات (٢٣٢).

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب: النكاح باب : عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رقم (٥١٢١) ومسلم فى كتاب: الحج باب: الصداق رقم (١٠٤٠) وغيرهما.

(٣) شرح الكافية الشافية (١٧٩/١) وينظر شرح التسهيل (٣٦٥/١).

(٤) البيت من البسيط لعباس بن مرداس السُّلمى فى ديوانه ص(١٢٨) يخاطب خُفاف بن نَدبَة أبا خُراشة. والضبُعُ: معروفة، ثم يستعار ذلك للسَّنة المجدبة، ويراجع: خزانة الأدب (١٣/٤-١٧)، (٤٤٥/٥) ونسب البيت لجرير وهو فى ديوانه (٣٤٩/١) والخصائص (٣٨١/٢) ولسان العرب (خرش) والمقاصد النحوية (٥٥/٢) وورد غير منسوب فى الأزهية ص (١٤٧) وأمالى ابن الحاجب (٤١١/١، ٤٤٢) والإنصاف (٧١/١) وتخليص الشواهد ص(٢٦٠) والجنى الدانى ص(٥٢٨)، وجواهر الأدب ص(١٩٨)، ورصف المبانى ص(٩٩) والأشمونى (١١٩/١).

فالشاهد فى هذا البيت قوله (أمَّا أنت ذا نفرٍ) حيث حذف "كان" التى ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعَوَّضَ عنها "ما" الزائدة وأدغمها فى نون "أنْ" المصدرية، وأبقى اسم "كان" وهو أنت و"ما"، لكون "ما" عوضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العِوَض والمعُوَّض.[١] وأصلُ الكلام عند البصريين: فَخَرْتَ علىَّ لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام : أنْ كنت ذَا نَفَرٍ، ثم حذفت "كان" لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذى كان متصلاً بـ"كان"؛ لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به ثمّ عُوّض عن "كان" بـ "ما" الزائدة فأدغمها، فصار الكلام أمَّا أنت ذا نفر.[٢]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "فإنما هى "أنْ" ضُمَّت إليها "ما"، وهى ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يُجحفوا بها لتكون، عوضاً من ذَهَاب الفعل"[٣]

وذهب إلى هذا ابن جنى (ت٣٩٢هـ)[٤] وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٥] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٦] والأشمونى (ت٩٢٩هـ)[٧] وغيرهم.[٨]

وذهب الكوفيون إلى أنَّ أصل "أنْ" فى هذا "إنْ" المكسورة الشرطية وأنها إنما تُفتحُ إذا دخلت عليها "ما" بدليل الفاء، و"ما" زائدة، والفعلُ الناصبُ محذوفٌ.[٩]

❁❁❁❁❁

(١) شرح ابن عقيل (٢٧٥/١).
(٢) عدة السالك (٢١٥/١، ٢١٦) وينظر توضيح المقاصد (٢١٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٩/٢).
(٣) الكتاب (٢٩٣/١) وينظر منه (١٠١/٣) والشجرى (٣٥٣/١) وابن يعيش (٩٨/٢).
(٤) ينظر الخصائص (٣٨١/٢) والرضى (٢٥٣/١).
(٥) تخليص الشواهد ص(٢٦٠) وشذور الذهب ص(٢٧٤، ٢٧٥) والمغنى (٧١/١).
(٦) شرح ابن عقيل (٢٧٥/١).
(٧) شرح الأشمونى (٢٤٤/١).
(٨) يراجع: مثلاً الإنصاف (٧١/١) والأزهية (١٤٧) والجنى الدانى (٥٢٨)، ورصف المبانى (٩٩) وجواهر الأدب ص(١٩٨).
(٩) ينظر خزانة الأدب (١٤/٤، ١٥) والدرر اللوامع (٩٢/١، ٩٣) والصبان (٢٤٤/١) وحاشية الكتاب (٢٩٣/١) ط هارون. وابن يعيش (٩٩/٢)، وارتشاف الضرب (١١٩٢/٣).

المسألة الرابعة : "إعمال (لا) عَمَلَ (ليس) "

من الحروف التى أُلْحِقَتْ بـ"ليس" "لا" النافية، وهى التى لنفى الوحدة، أى: التى تقابل النافية للجنس، وقد اختلف النحويون فى إعمالها عمل "ليس"، فأجازه أكثر النحويين فى النكرات، وأجاز بعضهم إعمالها فى النكرة والمعرفة، ونقل عن المبرد والأخفش منعُ إعمالها مطلقاً، وخصَّ الزجاج إعمالها برفع الاسم فقط. (١)

وقد تحدث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى "الكافية الشافية" عن إعمال "لا" عمل "ليس" فقال:

وأَعْمَلُوا فى النَّكِرَاتْ "لا" كَـ"مَا" ∴ مِثَالُهُ : (لا مُتَعَدٍّ مُسْلِمَا
وَ(لَا أَنَا بَاغِيَاً آتٍ عَنْ ثِقَهْ ∴ وفيه بَحْثٌ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهُ (٢)

فذكر أن بعض النحويين ألحقوا "لا" بـ"ليس" فى العمل، وذلك مخصوص بالنكرات، ثم ذكر أن بعضهم أعملها فى المعرفة، وذكر لذلك شاهداً نقله الثقات من العلماء، ولمّا كان الكلام فى الشاهد كثيراً عند العلماء شَهِدَ ابن مالك ببراعة من حقَّقَه.

والشاهد ألمحَ إليه بقوله:

(ولا أنا باغياً آتٍ عن ثِقَّهْ)

---

(١) ينظر الكتاب (٥٨/١، ٢٩٦/٢، ٢٩٨، ٢٩٩) والمقتضب (٣٨٢/٤)، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج (١٤١/٤، ١٤٢)، (٦٣/٥، ٦٤)، والجمل للزجاجى (٢٣٧) ومعانى الحروف ص(٨٣)، والأزهية ص(١٥٩)، والأصول (٣٩٨/١) وابن يعيش (١٠٩/١) وجواهر الأدب (٣٠٣، ٣٠٤).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٩٣/١).

ويقصد قولَ الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا باغِيا ∴ سِوَاهَا ولَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[1]

وقد اختلف النحويون في إعمال "لا" عمل "ليس" على مذهبين:

أولاً: مذهب سيبويه وأكثر النحويين:

ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أن "لا" النافية تُلحق بـ "ليس" في العمل، فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط تنكير معموليها.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "لا تكون "لات" إلا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين؛ لأنه مفعولٌ به ..... وزعموا أن بعضهم قرأ: "ولات حينُ مناصَ"[2] وهي قليلة، كما قال بعضُهم في قول سَعْد بن مالك القيسي

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا ∴ فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[3]

جعلها بمنزلة "ليس"، فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع في الرفع"[4] أ.هـ.

وقد تابع سيبويه كثير من النحويين في أن "لا" تعمل عمل "ليس" في النكرة. ومنهم ابن السراج (ت٣١٦هـ)[5] والنحاس (ت٣٣٨هـ)[6]، والزجاجي

---

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعدى في ديوانه ص (١٧١) وقبله :

بَدَتْ فَعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ∴ تَوَلَّتْ وبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

ونُسب إليه في أمالي الشجرى (٤٣١/١، ٤٣٣) والارتشاف (١٢٠٩/٣) والبحر المحيط (١٦٩/١) والمغنى (٢٤٠/١) والتصريح (١٩٩/١) والخزانة (٣١٦/٣)، والدرر اللوامع (٩٨/١) ونسب لذى الرمة وهو فى ديوانه (١٩٢٤/٣) والمساعد (٢٨٢/١)، وسواد القلب: حَبُّه، وقيل: دَمُه، يقال: رميته فأصبت سواد قلبه. اللسان (سود) ويراجع: شرح أبيات المغنى للبغدادى (٣٧٨/٤).

(٢) سورة ص الآية (٣). ونسبت قراءة رفع (حين) إلى أبى السَّمال وعيسى بن عمر، ينظر البحر المحيط (٣٨٣/٧) وشواذ ابن خالويه ص (١٣٠).

(٣) البيت من مجزوء الكامل من قصيدة لسعد بن مالك يعرض فيها بالحارث بن عبّاد لقعوده عن حرب البسوس بين بكر وتغلب وهو فى الكتاب أيضاً (٢٩٦/٢) وابن يعيش (١٠٩/١) والشجرى (٤٣١/١) والخزانة (٤٤٦/١) والمعنى: من أعرض عن هذه الحرب اتقاء شرها فأنا ابن قيس لا أرهب منها. والبراح: مصدر برح الشئ إذا زال. اللسان (برح) والشاهد (لا براحُ) حيث أعملت "لا" عمل "ليس" وحُذف خبرها. ينظر خزانة الأدب (٤٤٦/١).

(٤) الكتاب (٥٧/١، ٥٨) وينظر منه (٢٩٦/٢).

(٥) الأصول (٣٩٨/١).

(٦) إعراب القرآن (١٧٩/١).

(ت٣٤٠هـ)[١]، والفارسي (ت٣٣٧هـ) [٢]، والرماني (ت٣٨٤هـ) [٣]، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٤]، والهروي (ت٣٧٠هـ) [٥]، والجرجاني (ت٤٧١هـ) [٦]،والزمخشري (ت٥٣٨هـ) [٧]،والعكبري (ت٦١٦هـ) [٨]، والخوارزمي (ت٦١٧هـ) [٩]، وابن معط (ت٦٢٨هـ) [١٠]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [١١]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [١٢]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [١٣]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) [١٤]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [١٥] وغيرهم.

ثانياً: مذهب ابن جنى ومَنْ وافقه:

ذهب ابن جنى (ت٣٩٢هـ) وابن الشجرى (ت٥٤٢هـ) إلى جواز إعمال "لا" عمل "ليس" فى المعرفة.

قال ابن الشجرى: "وجاء فى شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين (ت٣٥٤هـ) إعمال "لا" فى المعرفة فى قوله :

إذَا الجُوْدُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذَى ∴ فلا الحمدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقيا[١٦]

---

(١) الجمل ص (٢٣٧، ٢٣٨).
(٢) المسائل البصريات (٦٤٧/١، ٦٤٩).
(٣) معانى الحروف ص (٨٣).
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٢٨٦/١).
(٥) الأزهية ص (١٥٩، ١٦٠) واللامات (٦١، ٦٢).
(٦) الجمل فى النحو ص (٧٣).
(٧) المفصل ص (٣٠، ٣١).
(٨) اللباب (٢٣٨/١).
(٩) شرح المفصل المسمى التخمير (٢٩٤/١، ٢٩٥).
(١٠) الفصول الخمسون (٢٠٩).
(١١) شرح المفصل (١٠٩/١).
(١٢) شرح الجمل (٢٧٣/٢، ٢٧٦) والمقرب (١٠٤/١).
(١٣) البحر المحيط (٣٦/١، ٣٧).
(١٤) المغنى (٢٣٩/١) وشرح جمل الزجاجى (٣١٦).
(١٥) شرح الألفية (٣١٢/١).
(١٦)البيت من الطويل فى ديوانه (٢٨٣/٤) ونسب إليه فى شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/١) والمغنى (٢٤٠/١) وشرح شذور الذهب ص (٢٢٣) والجنى الدانى (٢٩٤) والتصريح (١٩٩/١).

وَوَجَدْتُ أبا الفتح عثمان بن جنى غيرَ منكرٍ لذلك، فى تفسيره لشعر المتنبى، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شَبَّهَ "لا" بـ "ليس" فنصب بها الخبر"[١]

ثم ذكر ابن الشجرى أن الأعرف فى الشعر القديم هو مجئ مرفوع "لا" منكوراً، إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف، ومثَّل لذلك بما ذكر قبل.

قال: "ومرَّ بى بيت للنابغة الجعدى، فيه مرفوع "لا" معرفة وهو

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا مبتغٍ ∴ سواها ولا عن حُبِّها متراخيا[٢]

والرواية المشهورة لبيت الشاهد: "لا أنا باغيا" بنصب خبر "لا" ليكون موافقاً لقوله: "ولا عن حُبِّها متراخيا"

ولذا أخذ ابن الشجرى يتأول قوله: "لا أنا مبتغٍ" باعتبار "لا" عاملة أو ملغاة، ويوجِّه النصبَ فى "متراخيا" على الوجهين، فذكر أنها إن كانت عاملة فقوله: "مبتغ" خبرها، وحقه النصب، لكنه أسكن الياء فى موضع النصب، ويكون النصب فى "متراخيا" بالعطف على "مبتغٍ"؛ لأنه منصوب الموضع. وإن جعلت "لا" ملغاة كان قوله "أنا مبتغٍ" مبتدأ وخبراً، وعليه يلزم أن تكون "لا" الثانية عاملة محذوفاً اسمُها، والتقدير: ولا أنا عن حُبها متراخيا، وحسَّنَ حذفه تقدُّم ذكره.

كما منع أن يكون متراخياً منصوباً على الحال والعامل فيه "عن"؛ لأن "عن" ظرفٌ ناقص وإنما يعمل فى الحال الظرف التام نحو: زيد فى الدار جالساً"[٣]

وبعد ذلك كله عاد ابن الشجرى إلى الرواية المشهورة فقال: "ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالى فى كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدى: "لا أنا باغياً سواها"، فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ"[٤]

---

(١) أمالى الشجرى (٤٣١/١) وينظر منه (٥٣٠/٢-٥٣١).
(٢) أمالى الشجرى (٤٣١/١، ٤٣٢) وينظر الأشمونى (٢٠٩/١).
(٣) الأمالى (٤٣٢/١، ٤٣٣).
(٤) السابق (٤٣٣/١) ونقل هذا المذهب عن ابن جنى ابن هشام فى المغنى (٢٤٠/١) والسيوطى فى الهمع (٣٩٨/١).

وعلى هذه الرواية تكون "لا" قد عملت فى المعرفة صراحة بلا تأويل فى الشعر القديم.

موقف ابن مالك :

اختلف كلام ابن مالك فى هذه المسألة، فذهب فى شرح التسهيل إلى موافقة ابن جنى والشجرى من جواز إعمال "لا" فى المعرفة.

قال ابن مالك بعد أن أورد بعض الشواهد على إعمال "لا" فى النكرات: "فهذا وأمثاله مشهور، أعنى إعمال "لا" فى نكرة عمل "ليس"، وشذَّ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى رضى الله عنه:

بَدَتْ فِعْلَ ذى وُدّ فلما تبعتها ∴ تَوَلَّتْ وَخَلَّت حاجتى فى فؤاديا

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا مبتغ ∴ سواها ولا عن حُبِّها متراخياً

وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذَى ∴ فلا الحمدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقيا

والقياس على هذا شائع عندى" (١)

فهذا نص صريح لابن مالك بأن بيت النابغة يتخرج على إعمال "لا" فى المعرفة، وأن القياس عليه شائع، فكأنه يقيس "لا" على "ليس" فى ذلك.

أما كلامه فى شرح الكافية الشافية فهو مخالفٌ لهذا الكلام، فقد حمل بيت النابغة على غير إعمال "لا".

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "إلحاق "لا" بـ "ليس" فى العمل عند مَنْ قال به – وهم البصريون– مخصوص بالنكرات ، كقولك: لا رجلٌ خيراً من زيد .... وذكر ابن الشجرى أنها أُعملت فى معرفة وأنشد للنابغة الجعدى

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أنا مبتغ ∴ سواها ولا عن حُبِّها متراخياً

(١) شرح التسهيل (٣٧٧/١).

ويمكن عندى أن يُجعل "أنا" مرفوعَ فعل مضمر ناصب (باغياً) على الحال، تقديره: لا أُرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

ويجوز أن يُجعل "أنا" مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً "باغياً" على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه"[١]

فما جعل ابن مالك القياس عليه شائعاً جعله هنا على التأويل على غير الإعمال، مما يدل على أنه لا يرى إعمالها فى المعرفة، وهذا اضطراب منه فى المسألة وقد نبه بعض النحويين إلى ذلك.

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) بعد أن ذكر بيت النابغة: "واختلف كلام المصنف فى هذا البيت، فمرة قال: إنه مؤول، ومرة قال : إن القياس عليه سائغ"[٢]

وكذا نبه إلى ذلك الأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٣]

والأولى حمل البيت على ظاهره، وتأويل ابن مالك بعيد جداً، مع ما فيه من تكلف ظاهر، والحكم بالندرة خير من تأويل لا دليل عليه.

وقد جزم ابن مالك فى مواضع أخرى باختصاص إعمال "لا" فى النكرات، موافقاً فى ذلك مذهب الأكثرين، فقال فى الألفية:

فِيْ النَّكِرَاْتِ أُعْمِلَتْ كَـ"لَيْسَ" "لا" ..... [٤]

وقال فى شرح عمدة الحافظ : "وقد أَجْرَوا "لا" مجرى "ليس" وخصوها بالنكرات ....." [٥]

(١) شرح الكافية الشافية (١٩٣/١).
(٢) شرح ابن عقيل (٣١٥/١، ٣١٦).
(٣) شرح الأشمونى (٢٠٩/١-٢١٠).
(٤) الألفية ص (٢٠).
(٥) شرح عمدة الحافظ (٢١٥/١).

وأرى أن ما ذكره ابن مالك فى شرح الكافية الشافية من اختصـــاص "لا" بالعمل فى النكرات وتأويله ما خالف ذلك هو القول المعتمد مذهباً له، وذلـــك لأمرين:

أحدهما: أنه قد ثبت أن تأليفه "شرح الكافية" متأخر عن "شرح التسهيل"، فكان كلامه فى الثانى إضراباً عن الأول.(١)

والثانى: أن ذلك يؤدى إلى توافق كلامه فى بعض مؤلفاته الأخرى كالألفيـــة، وشرح عمدة الحافظ.

وما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحويين هو الرأى الأَوْلَـــى بـــالقبول؛ لأن السماع يؤيده، وقد ظهر الخبر منصوباً فى بعض الشـــواهد، واختصـــت "لا" بالعمل فى النكرات إلا ما شذ من إعمالها فى المعرفة كبيت النابغـــة. حيـــث القياس أن اسمها نكرة.

❁❁❁❁❁

(١) يراجع. مقدمة شرح الكافية الشافية د/ عبد المنعم هريدى.

المسألة الخامسة : "إعمال (إنْ) النافية عَمَلَ (ليس) "

"إن" النافية من الحروف التى جرى الخلاف فى إعمالها عمل "ليس"، وقد تعرض ابن مالك فى "الكافية الشافية" لهذه المسألة، وذكر أن إعمالها مذهب المبرد، والكسائى، وقد أنشد الكسائى شاهداً على إعمالها، ثم ذكر أن سيبويه أشار إلى هذا المذهب.

قال ابن مالك :

ومُلْحَقٌ بـ"ما" "إنْ" النَّافِى لَدَىْ ∴ مُحَمَّدٍ فِيْهِ الكِسَائِىْ أنْشَدَا

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً اعْلَمْ وأبو ∴ بِشْرٍ بإيماءٍ إلى ذَا يَذْهَبُ[1].

والشاهد قوله : (إن هو مستولياً) والبيْتَ كاملاً:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَىْ أَحَدٍ ∴ إلا عَلَىْ أضْعَفِ المجانِيْنِ[2].

وإعمال "إنْ " النافية فيه مذهبان على النحو الآتى :

أولاً: مذهب من أجاز إعمال "إن":

ذهب كثيرٌ من المتقدمين والمتأخرين إلى أنه يجوز إعمال "إن" النافية عمل "ليس"، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ لأنه لا فرق بينها وبين "ما" فى المعنى، فينبغى أن تعمل كما عملت "ما"، وهذا هو القياس الذى اتَّبَعُوْهُ .

كما ساق بعضُهم بعضَ الشواهد على إعمالها. وقد اختار المبرد هذا المذهب. قال المبرد (ت٢٨٥هـ) بعد أن حكى إهمالها عن سيبويه:

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٩٧/١).

(٢) البيت من المنسرح وقد ورد فى كتب النحو غير منسوب. وينظر: الأزهية ص (٤٦) وأمالى ابن الشجرى (١٤٣/٣) والمقرب (١٠٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/١) وشرح عمدة الحافظ (٢١٦/١)، وشرح الكافية للرضى (٢٧٠/١) ورصف المبانى ص (١٠٨) والبحر المحيط (٢٧٦/١) وشرح شذور الذهب ص(٢٩٧) وشرح الألفية لابن الناظم ص(١٥٢) وخزانة الأدب (١٥٥/٤) وقال البغدادى عن هذا البيت: "وهذا الشاهد مع كثرة دورانه فى كتب النحو لم يُعْلم له قائل" يراجع: الخزانة (١٥٧/٤). وربما روى الشطر الثانى: إلا على حزْبه الملاعين.

"وغيرُه يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ"ليس"، كما فُعل ذلك فى "ما"، وهذا هو القولُ؛ لأنه لا فصل بينها وبين "ما" فى المعنى، وذلك قوله -عز وجل-: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[١] وقال: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٢].....[٣]

وتابع ابن السراج (ت٣١٦هـ) شيخَه المبرد[٤] كما نص عليه ابن جنى (ت٣٩٢هـ)[٥] وحكاه عن المبرد والكسائى (ت١٨٩هـ) الهروى (ت٣٧٠هـ)، وذكر الشاهد الذى استدل به ابن مالك.[٦]

ونقل ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إعمال "إن" وزعم أنه خاص بالشعر ثم ساق البيت الذى ذكره ابن مالك[٧]. ورجح المرادى (ت٧٤٩هـ) جواز الإعمال[٨] .

ونصَّ ابن مالك فى أكثر من موضع من كتبه على جواز إعمالها مستدلاً بالشاهد. قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "وتلحق بها -ما- "إنْ " قليلاً"[٩]

وممن أجاز الإعمال ابن هشام (ت٧٦١هـ)[١٠] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[١١] وصححه الشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ)[١٢] والسيوطى (ت٩١١هـ)[١٣]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ)[١٤] وغيرهم[١٥].

---

(١) صورة الملك الآية (٢٠).
(٢) سورة الكهف الآية (٥).
(٣) المبرد. المقتضب (٣٦٢/٢) وحكاه عنه الرمانى فى معانى الحروف ص(٧٥).
(٤) الأصول (٢٣٦/١) وينظر ابن يعيش (١١٣/٨) والإيضاح لابن الحاجب (٢١٩/٢).
(٥) المحتسب (٢٧٠/١).
(٦) الأزهرية ص(٤٥، ٤٦) وينظر أمالى ابن الشجرى (١٤٣/٣، ١٤٤).
(٧) ينظر: المقرب (١٠٥/١).
(٨) الجنى الدانى ص (٢٠٩-٢١٠).
(٩) شرح التسهيل (٣٧٥/١، ٣٧٦) ، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦/١).
(١٠) ينظر المغنى (٢٣/١، ٢٤) وشرح شذور الذهب ص (٢٢٥).
(١١) شرح الألفية (٣١٧/١، ٣١٩).
(١٢) التصريح (٢٠١/١).
(١٣) همع الهوامع (٣٩٤/١-٣٩٥).
(١٤) شرح الأشمونى (٢١٢/١) وينظر حاشية الصبَّان (٢٥٥/١).
(١٥) كالسلسيلى فى شفاء العليل (٣٣١/١) والمكودى فى شرح الألفية ص(٤١)، والبغدادى فى خزانة الأدب (١٥٥/٤، ١٥٧)، والإربلى فى جواهر الأدب ص (٢٥٠).

ثانياً: مذهب من منع إعمال "إنْ"

وذهب بعض النحويين إلى منع إعمال "إنْ " النافية عمل "ليس"؛ لأنها محمولة على "ما" فى العمل، وإعمال "ما" ضعيف، فينبغى أن تكون "إن" أضعف منها فى العمل. واختار هذا المذهب النحاس (ت٣٣٨هـ) [١]، والفارسى (ت٣٧٧هـ) [٢] والرمانى (ت٣٨٤هـ) [٣] وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [٤]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٥]، والمالقى (ت٧٠٢هـ) وحمل قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد .....

على الشذوذ فقال: "وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه؛ إذ لا نظير له، وعدم إعمالها هو الكثير والأصل؛ لعدم الاختصاص"[٦]

اختلاف النقل عن سيبويه:

لم يَنُصّ سيبويه صراحة على أنَّ "إنْ " النافية تعمل عَمَل "ليس"

وإنما ذكره فى مواضع من "الكتاب"، وقد اختلف النحويون فى فهم كلامه، فنقل بعضهم عنه إعمال "إنْ " عمل "ليس"، ونقل بعضهم عنه الإهمال.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) فى باب "عِدَّةَ ما يكون عليه الكلم": "وأمَّا "إنْ " مع "ما" فى لغة أهل الحجاز، فهى بمنزلة "ما" فى قولك: "إنما" الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف "ليس"، وبمنزلتها"[٧]

وقال: "وتكون "إنْ " كـ"ما" فى معنى "ليس"[٨]

---

(١) إعراب القرآن (١٦٨/٢).
(٢) المسائل البصريات (٦٤٦/١، ٦٤٨).
(٣) معانى الحروف ص (٧٥).
(٤) شرح المفصل (١١٣/٨).
(٥) الإيضاح فى شرح المفصل (٢١٩/١).
(٦) رصف المبانى ص (١٠٨).
(٧) الكتاب (٢٢١/٤).
(٨) السابق (٢٢٢/٤).

فقد نقل ابن خروف (ت٦٠٩هـ) عن سيبويه أنه يجيز إعمال "إن" عمل "ليس".[١]

كما نقل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عن سيبويه أن مذهبه فيها الإعمال.[٢]

ونقل عن سيبويه عدمَ الإعمال كلٌّ من المبرد (ت٢٨٥هـ)[٣] وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٤]، والنحاس (ت٣٣٨هـ)[٥]، والهروى (ت٣٧٠هـ)[٦]، والرمانى (ت٣٨٤هـ)[٧]، والزمخشرى (ت٥٣٨هـ)[٨] والشجرى (ت٥٤٢هـ)[٩]، والأنبارى (ت٥٧٧هـ)[١٠] والعكبرى (ت٦١٦هـ)[١١] وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[١٢] وابن هشام (ت٧٦١هـ)[١٣] والسيوطى (ت٩١١هـ)[١٤].

وأرى أن القول بتصحيح مذهب الإعمال هو القول الأصح؛ لأن السماع يشهد له، بحكاية بعض الأئمة الثقات كالكسائى وغيره، ومن النظم قول الشاعر:

إنْ هو مُسْتَوْلياً عَلَىْ أَحَدٍ ∴ إلا عَلَىْ أضْعَفِ المجانِيْنِ[١٥].

وقول الآخر:

إنْ المَرْءُ مَيْتَاً بانقِضَاْءِ حَيَاتِهِ ∴ وَلَكِنْ بأنْ يُبْغَى عليه فيُخْذَلَاْ[١٦].

---

(١) ينظر ابن خروف. شرح كتاب سيبويه ص (٢٤٢).
(٢) شرح التسهيل (٣٧٥/١).
(٣) المقتضب (٣٥٩/٢).
(٤) الأصول (٢٣٥/١، ٢٣٦).
(٥) إعراب القرآن (١٦٨/٢).
(٦) الأزهية ص(٤٥).
(٧) معانى الحروف ص(٧٥).
(٨) المفصل ص(٣٠٧).
(٩) أمالى ابن الشجرى (١٤٣/٣).
(١٠) البيان (٣٨١/١).
(١١) إملاء ما مَنّ به الرحمن (٢٩١/١).
(١٢) شرح المفصل (١١٣/٨).
(١٣) المغنى (٢٣/١).
(١٤) همع الهوامع (٣٩٤/١).
(١٥) تقدم فى صدر المسألة.
(١٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (٢١٧/١) وشرح ابن عقيل (٣١٨/١) والجنى الدانى ص(٢١٠)، وتوضيح المقاصد (٣٢٢/١) وشرح التسهيل للمرادى (٣٨٧/١) والأشمونى مع الصبان (٢٥٥/١) والهمع (٣٩٥/١)، والخزانة (١٥٧/٤) وينظر المعجم المفصل (٦٥٠/٢).

وبهذين الشاهدين تبين بطلان قول من خصَّ ذلك بالضرورة، وقال:

لم يأت منه إلا "إن هو مستولياً ....."

وقد جاء أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنْ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عباداً أَمْثَالُكُمْ﴾ [١] على قراءة سعيد بن جُبير (ت٩٥هـ) بتخفيف "إنْ " ونصب (عباداً) [٢]

وقد خرّجها على الإعمال ابن جنى (ت٣٩٢هـ) [٣] والأنبارى (ت٥٧٧هـ) [٤]، والعكبرى (ت٦١٦هـ) [٥] وغيرهم. وعلى هذا فإنه يجب قبول السماع الوارد بإعمال "إنْ " فهى فى ذلك بمنزلة "ما" الحجازية. كما هو اختيار ابن مالك.

❁❁❁❁❁

(١) سورة الأعراف الآية (١٩٤).
(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس (١٦٨/٢) والكشاف (١٨٩/٢) والبحر المحيط (٤٤٤/٤).
(٣) المحتسب (٢٧٠/١).
(٤) البيان (٣٨١/١).
(٥) الإملاء (٢٩٠/١-٢٩١).

المسألة السادسة : "مجئ خبر (عَسَىْ) اسماً مُفرداً"

"عسى" من الأفعال الموضوعة للدلالة على الرجاء، وهى تعمل عمل "كان" من رفع الاسم ونصب الخبر، ويدل على ذلك مجئ الخبر فى بعضها منصوباً فى الشعر، وما جاز أن يكون اسماً لـ"كان" من المبتدآت كان اسماً لها. (١)

و"عسى" تختلف عن "كان" فى أن خبر "عسى" يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بـ"أن" كثيراً، وتجريده من "أنْ" قليلٌ، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من "أنْ" إلا فى الشعر، ولم يرد فى القرآن إلا مقترناً بـ"أنْ"(٢).

وقد تحدَّث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى "الكافية الشافية" عن عَمَل "عسى" من أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر وأنها ملحقة بـ"كان" فى العمل، وخبرها لا يكون إلا مضارعاً، ونَدَر وقوع خبر "عسى" اسماً.

ووجه إلحاق "عسى" بـ"كان" أنها لا تتم بمرفوعها فاحتاجت إلى خبر ليتم به مع مرفوعها الكلامُ، وتُستعمل أيضاً ناقصة وتامة، كما تستعمل "كان".(٣)

ثم ذكر ابن مالك أن وقوع خبر "عسى" اسماً مفرداً نادر، واستشهد على ذلك بجزء بيت فيه موطن الشاهد فقال:

وَهَاكَ أَفْعَالاً إلى المقاربه ∴ تُعْزَى ومَعْ (كان) لها مُنَاسَبَهْ

وكَاسْمِهَا اسْمُهُنَّ لكنَّ الخَبَرْ ∴ هُنَا مُضَارِعٌ ومُفْرَداً نَدَرْ

نحو (عَسِيْتُ صائماً ∴ .....(٤)

---

(١) يراجع: التذييل والتكميل (٣٣٤/٤) والبديع (جـ١ ق٢ ص ٤٨٥) وشرح الألفية لابن الناظم ص(١١٠) وارتشاف الضرب(١٢٢٤/٣) وتوضيح المقاصد (٥١٥/١)، والمقاصد الشافية (١٦٣/٢).

(٢) شرح ابن عقيل (٣٠١/١، ٣٠٢) وينظر: التعليقة على المقرب (٢٠٥/١)، وابن يعيش (١٣/٧) والإيضاح فى شرح المفصل (٩١/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١) وأسرار النحو ص(٢٥٣).

(٣) الصفوة الصفية (٤٦/٢) وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص(١١٠)، وتمهيد القواعد (١٢٥٧/٣) ، والمطالع السعيدة (٣٠٠/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٩٩/١).

وتمام الرَّجَزْ : **أَكْثَرْتَ فى العَذْلِ مُلِحًّا دائما**

لا تُكْثِرَنْ إنِّىْ عَسِيْتُ صائماً[١]

فجاء خبر "عسى" اسماً مفرداً، وهو قوله (صائماً)، واسمها التاء فى (عسيتُ) فى محل رفع، وخبر (عسى) يكون فعلاً، ولكنه أجرى (عسى) مجرى (كان) فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً، وقد أوَّلَ العلماء مجئ الخبر مفرداً فى البيت بالندور. [٢]

ومنهم من أوَّله بالشذوذ[٣]، ومنهم من جعله من باب الضرورة. [٤]

وَخَرَّجَ ابن هشام (ت٧٦١هـ) البيت على أن خبر (عسى) محذوف، فقال: "والصواب أنه مما حذف فيه الخبر، أى: أكون صائماً؛ لأن فى ذلك ابقاءً لها على الاستعمال الأصلى، ولأن المرجو كونه صائماً، لا نفس الصوم"[٥]

وقال البغدادى (ت١٠٩٣هـ): "فى تخريج الشاهد: "والشاهد فى قوله (صائماً) فإنه اسمٌ مفردٌ جئ به خبراً لـ (عسى)، كذا قالوا، والحق خلافه، وأن (عسى) هنا فعل تام خبرى، لا فعل ناقص إنشائى، يدلك على أنه خبرى وقوعه خبراً لـ "إنّ" ولا يجوز بالاتفاق، إن زيداً هل قام، وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب، وعلى هذا فالمعنى إنى رجوتُ أن أكون صائماً، فـ(صائماً) خبر لـ(كان)..." [٦]

❁❁❁❁❁

(١) الرجز لرؤبة فى الديوان ص (١٨٥) والرواية فيه (لا تَلْحَنِى) ، وخزانة الأدب (٣٧٤/٨، ٣٧٦) وورد غير منسوب فى المقرب (١٠٩/١) برواية المصنف، وشواهد المغنى للسيوطى (٤٤٤/١) والتوطئة ص(٢٩٨) وشفاء العليل (٣٤٥/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١)، والنهاية لابن الخباز (٣٠١/٣) والخصائص (٩٨/١)، والأشمونى (٢٥٩/١) والجنى الدانى ص (٤٦٣)، وابن يعيش (١٤/٧، ١٢٢) وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (١٧٨/٢)، والدرر اللوامع (١٠٧/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٨٣/١) والبحر المحيط (٢٥٦/٢) والمساعد (٣٩٧/١) ، والغرة لابن الدهان (١٠٧/٣) ، ومغنى اللبيب (١٥٢/١) وشرح ابن عقيل (٢٩٩/١) وشرح عمدة الحافظ ص(٨٢٢).

(٢) التوطئة ص (٢٩٨) وشرح اللمحة البدرية (٢٢/٢) والمساعد (٢٩٧/١)، وشرح ابن عقيل (٢٩٩/١) وهمع الهوامع (٢٤١/٢)، والجنى الدنى ص (٤٦٣).

(٣) كابن مالك فى شرح الكافية الشافية (١٩٩/١) وشرح التسهيل (٣٩٣/١)، والتصريح (٢٧٧/١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٨٢٢).

(٤) المقرب (١٠٠/١)، وابن يعيش (١٢٢/٧).

(٥) المغنى (١٥٢/١)، وينظر: تخليص الشواهد ص(٣٠٩) وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٣٤١/٣-٣٤٣)

(٦) الخزانة (٣٧٤/٨).

المسألة السابعة : "وقوع خبر (جَعَلَ) جملة اسمية"

"جَعَل" من الأفعال التى تَعَدَّدَتْ معانيها فى لغة العرب، ومن هذه المعانى أنها قد تدل على الشروع فى الفعل، فيُقال: جَعَلَ زيدٌ يتكلم أى: شرع فى الكلام، ويأتى خبرها مجرَّداً من "أنْ" وجوباً، لما بينه وبين "أنْ" من المنافاة؛ لأن المقصود بأفعال الشروع الحال، وأنْ" للاستقبال، وذاك نحو: جَعَل يتكلم، أنشأ السائق يحدو، أخذ يَنْظِمُ، طَفِق يدعو. (١)

وقد تحدَّث ابنُ مالك عن "جَعَلَ"، وذكر أن خبرها يأتى فعلاً مضارعاً، وقد يرد جملة اسمية، واستدلَّ بجزء من الشاهد الشعرى. فقال فى "جَعَل".

"وخَبَرٌ "مَرْتَعُهَا قَرِيْبُ" ∴ لـ "جَعَلَتْ" وبَيْتُهُ غَرِيبُ" (٢)

والبيت بكامله :

وقد جَعَلَتْ قَلُوْصُ بَنِى سُهَيلٍ ∴ مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ (٣)

فجاء بخبر "جَعَلَ" جملةً اسميّة، وهى قوله "مَرْتَعُها قرِيْبُ"، ولو أتى بها على ما جرى عليه الاستعمال فى خبر هذا الفعل لقال بدل "مرتعها قريب" : "يَقْرُبُ مَرْتعُها"، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية. (٤)

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل (٣١٠/١) والمساعد (٢٩٢/١)، والأشمونى (٢٥٨/١)، وأوضح المسالك (٣٠١/١)، والتصريح (٢٠٤/١) وهمع الهوامع (١٣٠/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٩٩/١).

(٣) البيت من الوافر، وقد ورد غير منسوب. والقَلُوص: الناقة الشابة، والأكوار: جمع كَوْر، وهو الجماعة الكثيرة من الإبل. مرتعها: مرعاها.

ينظر: شرح الحماسة للتبريزى (٢٩٦/١)، وشرح شواهد المغنى للسيوطى (٦٠٦/٢)، والأشمونى (٢٥٩/١) وفيه (بنى زياد) بدلاً من (بنى سهيل) وشفاء العليل (٣٤٥/١)، والتصريح (٢٠٤/١)، والدرر اللوامع (١٠٨/١)، والنهاية لابن الخباز (٨٢١) وشواهد التوضيح ص(٧٩)، والتوطئة (٢٩٨) والخزانة (١٢٠/٥) وأوضح المسالك (٣٠٤/١) وشرح الحماسة للمرزوقى (٣١٠/١)، واللمحة البدرية (٣٣/١) والمساعد (٢٩٨/١).

(٤) عدَّة السالك (٣٠٥/١).

وقد اختلف النحويون في توجيه هذا الشاهد.

فمنهم من حمل مجئ خبر "جَعَلَ" جملة اسمية على أنه شاذ. (١)

وذهب جماعةٌ من العلماء إلى أن "جَعَل" في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون خبرُها جملةً فعليةً فِعْلُها مضارعٌ، ولكن "جَعَل" في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره، وعليه يكون قوله "قلوص" فاعلاً، وقوله "مرتعها قريب" جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل، والرابط هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه. (٢)

ومنهم من يجعل "جَعَل" فعلاً ناقصاً بمعنى "صار" الذى هو من أخوات "كان"، و"قلوص" اسمه. وجملة "مرتعها قريب" في محل نصب خبره، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً؛ لأن كلامنا في "جعل" التي معناها الشروع في العمل، لا في "جعل" بمعنى التحول من حال إلى حال. (٣)

❁❁❁❁❁

(١) أوضح المسالك (٣٠٤/١)، والتصريح (٢٠٤/١).
(٢) عدة السالك (٣٠٥/١).
(٣) السابق (٣٠٥/١) .

المسألة الثامنة : "اتصال ضمير النصب بـ (عسى) "

"عسى" من الأفعال الجامدة، وهذا مذهب الجمهور، وهو الصحيح، ولا التفات إلى قول من قال بحرفيتها، وهو قول منقول عن ثعلب (ت٢٩١هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) ودليل فعليته اتصال الضمائر به نحو: عَسَيْتُ، وعسيتُم، وتاء التأنيث في نحو: عَسَتْ هند أن تقوم.(١)

وقد أُفردت "عسى" من بين أخواتها -أفعال المقاربة والشروع والرجاء- بجواز اتصال ضمائر النصب بها نحو: عساك، وعساني، وعساه، مع أن أصل أفعال المقاربة إذا اتصلت بها الضمائر أن تكون ضمائر رفع؛ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولذا اختلف النحويون في توجيه نحو: عساك، وعساني، وعساه.

وقد تحدَّث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في "الكافية الشافية" عن "عسى" وعن اتصال الكاف، والياء، والهاء، واختار أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، ثم ذكر شاهدين على ذلك. قال ابن مالك :

(يا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكا) ∴ ونائبُ التَّا : الكافُ فاعْرِفْ ذَاكا

هَذَا اختيارى تَابِعَاً أَبَا الحَسَنْ ∴ مُنَظِّراً ما قال شَادٍ ذُوْ عَلَنْ

(يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا ∴ وطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إليْكَاً(٢)

(١) ينظر الجنى الدانى ص(٤٦١)، واللباب للعكبرى (١٩١/١) وأسرار العربية ص(١٢٦)، والمغنى (١٥١/١) وشرح ابن عقيل (٣٢٢/١)، وابن يعيش (١٢٢/٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٢٠٥/١).

والشاهد الذى استشهد به قوله :

يا أبتا علَّكَ أو عَسَاْكَ[١]

والشاهد الثانى :

يَـا ابْـنَ الزُّبَيْـرِ طَالَمَـا عَصَـيْكا

وطَالَمَـــا عَنَّيْتنـــا إليْكَـــاً[٢]

فاستشهد ابن مالك بالبيت الأول على أن الشاعر جعل ضمير النصـــب مكـــان ضمير الرفع، وهو فى محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب الكافُ عن التاء فى قوله:

يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا

وذكر ابن مالك أن هذا مذهب الأخفش، وهو اختياره، لوروده فى اللغة. [٣]

وقد اختلف النحويون فى توجيه هذا البيت

(يا أبتا علَّكَ أو عَسَاْكَ)

على ثلاثة مذاهب على النحو الآتى:

---

(١) هذا بيت من الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص(١٨١) ، وقبله: تَقُولُ بِنْتِى قد أَنَىْ إنَاكا.

والرجز منسوب إليه فى : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١٢٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٣) و(١٢٣/٧)، وكتاب الشعر للفارسى (٤٩٤/٢)، وشرح شواهد المغنى (٤٣٣/١)، والخزانة (٣٥٨/٥)، وشرح أبيات المغنى (٣٣٤/٣)، والكتاب (٣٧٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٢/٤)، وورد غير منسوب فى الإنصاف (٢٢٢/١) والجنى الدانى ص(٦٤٦)، وسر صناعة الإعراب (٤٠٦/١)، والمقتضب (٧١/٣) ومغنى اللبيب (١٥١/١).

وأَنَى: قرُب، إناك: حينك، أى: حان ارتحالك وسفرك. ينظر الخزانة (٣٥٨/٥).

(٢) من الرجز، وهو منسوب لرجل من حِمْيَر فى الخزانة (٣٩٤/٤) وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص(٤٢٥) وشرح أبيات المغنى (٣٤٩/٣) وشرح شواهد المغنى (٤٤٦/١)، واللسان (تا)، وورد غير منسوب فى المسائل العسكرية للفارسى ص(١٥٨)، وسر صناعة الإعراب (٢٨٠/١)، وشرح الشافية للرضى (٢٠٢/٣)، والمقرب (١٨٣/٢) والجنى الدانى (٤٦٨).

وعنيتنا إليك: أى أتعبتنا بالمسير إليك، والراجز يخاطب عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما. يراجع: الخزانة (٣٩٤/٤).

(٣) ابن مالك. شرح التسهيل (٣٩٧/١، ٣٩٨).

أولاً: مذهب سيبويه ومن وافقه:

ذهب سيبويه إلى أن "عسى" فى نحو "عساك، وعسانى، وعساه، محمولة على "لعل" فى العمل، فضمائر النصب المذكورة فى موضع نصب اسماً لها، و"أنْ والفعل" إذا ذُكرا بعدها فى موضع رفع خبراً لها، فعملها على ذلك معكوس، وهو ما يُسمّى بالحمل على النظير.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): ".... وأما قولُهُم "عَسَاكَ" فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة : **يا أبتا علَّكَ أو عَسَاكَ**

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عَنَيْتَ نفسك كانت علامتك (نِيْ)، قال عمران بن حطان:

وَلِـيْ نَفْسٌ أقُـوْلُ لهـا إذَا مَـا ∴ تُنَـازِعُنِى لَعَلِّـيْ أوْ عَسَـانِيْ[(١)]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: "عساى"، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعل" فى هذا الموضع"[(٢)]

وتابع سيبويه كثيرٌ من النحويين ومنهم: ابن السراج (ت٣١٦هـ) [(٣)]، والفارسى (ت٣٧٧هـ) [(٤)]، والشجرى (ت٥٤٢هـ) [(٥)]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [(٦)]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [(٧)]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [(٨)]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) [(٩)]

---

(١) البيت من الوافر فى ديوان عمران ضمن ديوان الخوارج ص (١٣٦) وهو منسوب إليه فى: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٤٣٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٣، ١٢٣/٧)، والخزانة (٣٣٠/٥، ٣٣٢) وشرح أبيات المغنى (٣٣٥/٣)، والتصريح (٢١٣/١)، وكتاب الشعر (٤٩٤/٢)، وورد غير منسوب فى الخصائص (٥/٣)، والمقتضب (٧٢/٣)، والمقرب (١٠١/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٧/١)، ورصف المبانى (٢٤٩)، والجنى الدانى (٤٦٦).

(٢) الكتاب (٣٧٤/٢، ٣٧٥).

(٣) الأصول (١٢٤/٢).

(٤) كتاب الشعر (٤٩٤/٢، ٤٩٥).

(٥) ينظر أمالى ابن الشجرى (٢٧٩/١).

(٦) شرح المفصل (١٢٢/٣).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (١٨٠/١)، والمقرب (١٠١/١).

(٨) ارتشاف الضرب (١٢٣٣/٣).

(٩) المغنى (١٥٣/١).

ثانياً: مذهب المبرد ومَنْ وافقه:

ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) إلى أن نحو: "عساك" وأخواته باقية على أصلها من رفعها الاسم ونصبها الخبر، مع عكس الإسناد، فتكون الضمائر في موضع النصب-كما هي عند سيبويه- ولكن على أنها خبر "عسى" مُقَدَّمٌ ، لا على أنها اسمها، ويكون "أنْ والفعل بعدها" في موضع رفع - كما قال سيبويه أيضاً- ولكن على أنه اسم "عسى" مؤخر، لا خبر لها كما يكون خبراً لـ"لعل".

وخرَّج المبرد الشاهد الذى استدل به سيبويه على ذلك.

قال المبرد: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة "لَعَلَّ" مع المضمر فيقال: عساك، وعساني فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر، فأما قوله:

تقول بنتي قد أنى إناك

يا أبتي علَّك أو عساك

وقول آخر :

وَلِـيْ نَفْـسٌ أقُـوْلُ لهـا إذَا مَـا ∴ تُنَـازِعُنِي لَعَلِّـيَ أوْ عَسَـانِيْ

فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدَّم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخيرُ، أو الشرُ، وكذلك: عساني الحديث، ولكنه حذف، لعلم المخاطب به..."[1]

وذهب الفارسي في "العضديات" إلى تصحيح مذهب المبرد، وخرج الشاهد النحوي عليه حيث قال مصححاً مذهبه وإن لم ينسبه إليه : "فأما قول الشاعر : "يا

(١) المقتضب (٧١/٣، ٧٢) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٧/١) وارتشاف الضرب (١٢٣٣/٣، ١٢٣٤)، والتصريح (٢١٣/١) والأشموني (٢٢٨/١).

أبتا علك أو عساك" فينبغى أن يكون فى "عسى" ضمير فاعل، ويكون الكاف فى موضع نصب، وكذلك قول الآخر ..... "لعل أو عسانى" لأن الفعل لا يستغنى عن الفاعل، فإذا دلَّ على الفاعل الحالُ جاز أن يُضمر كما جاز إضماره إذا كان الفاعل متقدمَ الذكر؛ لاجتماع الأمرين فى باب الدلالة على الفعل" أ.هـ. (١)

وجعل الفارسى مذهب المبرد وجهاً فى كتاب الشعر. (٢)

ولكنه عاد فذكر أن مذهب سيبويه كأنه إلى النفس أسبق. (٣)

ثالثاً: مذهب الأخفش ومن وافقه:

ذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) ومن وافقه إلى أن "عسى" فى نحو: "عساك" باقية على أصلها من رفع الاسم مقدماً، ونصب الخبر مؤخراً، إلا أن ضمير النصب وضع موضع المرفوع، فهو نائب عنه. (٤)

وعلى هذا فالضمير فى (عساك، وعساه، وعسانى) فاعل "عسى" وإن كان بلفظ ضمير النصب، كما كانت "أنت" فى قولهم (لقيتُك أنت) فى محل النصب، وإن كان موضوعاً للرفع. (٥)

وقد صحح مذهبَ الأخفش ابنُ مالك فقال: "وقول الأخفش هو الصحيح عندى، لسلامته عَنْ عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود. كقول الراجز :

يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا

---

(١) ينظر المسائل العضديات ص (٦٦، ٦٧).
(٢) كتاب الشعر (٤٩٧/٢).
(٣) السابق (٤٩٨/٢).
(٤) المقتضب (٧٣/٣)، والإنصاف (٦٨٧/٢)، وأمالى الشجرى (٢٧٨/١)، وابن يعيش (١٢٠/٣، ١٢٣/٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٨٠/١)، وشرح الكافية للرضى (٢١/٢) والمغنى (١٥٣/١) والتصريح (٢١٤/١).
(٥) أمالى الشجرى (٢٧٨/١).

وطَالَمَـــــا عَنَّيْتنـــــا إليْكَـــــاَ

أراد: عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء، ولأن نيابة الموضوع للرفـــع موجودة في نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت....."[١]

رد مذهب الأخفش:

ردَّ ابن هشام مذهب الأخفش بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبـــت فـــي المنفصل نحو: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وأما قوله:

يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كمـــا ظن ابن مالك.[٢]

كما رد مذهب الأخفش الشيخ خالد الأزهـــرى (ت٩٠٥هـــ) [٣] والأشـــمونى (ت٩٢٩هـــ)[٤] والصبان (ت١٢٠٦هـــ)[٥]

وكون الكاف بدلاً من التاء نصَّ عليه الفارسي أيضاً.[٦]

قلت: وتخرجي البيت:

يا أبتا عَلَّك أو عَسَاكَ

على مذهب سيبويه أولى؛ وهو أقرب هذه المذاهب إلى الصواب وأولاها بالقبول وذلك لما يأتى:

---

(١) شرح التسهيل (٣٩٧/١، ٣٩٨).
(٢) المغنى (١٥٣/١).
(٣) التصريح (٢١٤/١).
(٤) شرح الألفية (٢٢٨/١).
(٥) حاشية الصبان (٣٩٨/١).
(٦) المسائل العسكرية ص(١٥٩).

(أ) أن حمل الشئ على نظيره لشبه "ما" يجمع بينهما موجود، ومستعمل في كلام العرب كثيراً، وذلك كحملهم "ما" الحجازية على "ليس" في العمل لشبهها بها في المعنى، فلا مانع من حمل "عسى" على "لعل" في نصب الاسم ورفع الخبر في نحو: عساك أن تفعل، كما حملت "لعل" على "عسى" في مجئ خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ"أن"، فقيل: لعل زيداً أن يقوم.

(ب) أن استدلال ابن مالك على جواز وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع في قول من قال: يا ابن الزُّبَيْر طالما عصيكا. ليس قوياً، فلا ينهض دليلاً، لأنه من قبيل البدل التصريفي. ولذا قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) عن ذلك: "أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس"[١]، ونص على ذلك الفارسي [٢] والرضي (ت٦٤٦هـ) [٣] وابن هشام[٤]

(ج) أن اختصاص "عسى" من بين أخواتها بورود هذا الاستعمال فيها يقوى قول سيبويه بأنها محمولة على "لعل" في ذلك لاتحاد معناهما.

❁❁❁❁❁

(١) سر صناعة الإعراب (٢٨٠/١، ٢٨١).
(٢) المسائل العسكرية ص(١٥٨، ١٥٩).
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (٢٢/٣).
(٤) المغنى (١٥٣/١).

المسألة التاسعة : "مجئ اسم الفاعل من (كاد) و(أوشك) "

"كاد" من الأفعال الموضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القُرب لا على رجائه.(١)

و"كاد" تعمل عمل "كان" من رفع الاسم ونصب الخبر، ويدل على ذلك مجئ الخبر فى بعضها منصوباً فى الشعر، وما جاز أن يكون اسماً لـ"كان" من المبتدآت كان اسماً لها.(٢)

و"كاد" تختلف عن "كان" فى أمور منها: أن خبرها يكون فعلاً، وإنما التزمت الأفعال فى أخبارها لأنها لما كان معناها فى الأخبار ومعناها المقاربة وجب أن تكون أخبارها مما يتصور فيها القرب والبُعد وإنما يتصور ذلك فى الأفعال دون الأسماء، فكانت أخبارها أفعالاً لذلك.(٣)

وقد جاء المضارع من "كاد" كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾(٤)

وقد تحدّث ابن مالك فى "الكافية الشافية" عن مجئ اسم الفاعل من كاد، وذكر أنه قليل. واستشهد بكلمة من الشاهد.

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

واستعمَلُوا مُضارِعاً لـ"أوشكا ∴ **و"كاد" واحْفَظْ "كائداً" و"موشكا"**

والشاهد قوله "كائد"، ويقصد قول الشاعر:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وإِنَّنِى ∴ **يقيناً لَرَهْنٌ بالَّذى أنا كَائِدُ**(٥)

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (٩١/٢) وينظر اللباب (١٩٤/١) وأسرار النحو (٥٣).
(٢) التذييل والتكميل (٣٣٤/٤) وينظر البديع (جـ١ م٤٨٥/٢) وشرح الألفية لابن الناظم ص(١١٠)، وتوضيح المقاصد (٥١٥/١) والمقاصد الشافية(١٦٣/٢).
(٣) التعليقة على المقرب (٢٠٥/١) وابن يعيش (١٣/٧) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١) وشرح الألفية لابن الناظم ص(١١٠).
(٤) سورة النور الآية (٣٥).
(٥) البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه ص(٣٣٠). أسَىً: حزنا وشدة لوعة، والرّجام: موضع بعينه، وهو بالراء المشددة والجيم. ينظر الدرر اللوامع (٣٨/٢) والمقاصد النحوية (١٩٨٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٤)، والتصريح (٢٠٨/١)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، والمساعد (٣٠٤/١)، وشفاء العليل (٣٥٠/١)، وأوضح المسالك (٣١٨/١)، والأشمونى (٢٦٥/١)، وشرح ابن عقيل (٣٣٩/١).

والشاهد قوله "كائد" بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كاد".

وهذا توجيه ابن مالك للشاهد[١]. وتابعه أبوحيان (ت٧٤٥هـ) وجعل اسم الفاعل من "كاد" نادراً. [٢] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٣]

وذهب بعض النحويين إلى أن الصواب في "كائد" (كابد) بالباء الموحدة من المكابدة وهو الاجتهاد في العمل، وبهذا جزم ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ) في شرح ديوان كثير، وعلى هذا فلا شاهد فيه، والدليل على كون (كابد) بالباء الموحدة صواباً على ما جزم به ابن السكيت، أنه لم يأت بعد كايد بالياء آخر الحروف ما يكون خبراً له. [٤]

قال أستاذنا الدكتور على فاخر –حفظه الله–: "ورجعت إلى ديوان كُثَيِّر فوجدت محقق الديوان بعد أن أثبت (كائد) يقول: والصواب هو (كابد) من المكابدة أى: الاجتهاد فى العمل"[٥]

وهذا التخريج لابن هشام (ت٧٦١هـ) حيث قال: "والصواب أن الذى فى البيت "كابد" بالباء الموحدة، من المكابدة والعمل، .... وبهذا جزم يعقوب فى شرح ديوان كثير. [٦]

وأما (أوشك) فهى فعل يدل على المقاربة مثل (كاد)، تقول: أوشكت السماء تمطر أى: قرب نزول المطر. [٧]

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص (٨٢٤) وشرح الكافية الشافية (٢٠٤/١) وشرح التصريح (٢٠٨/١)، والهمع (١٢٩/٢).
(٢) ارتشاف الضرب (١٢٣٥/٣).
(٣) شرح ابن عقيل (٣٣٩/١) والمساعد (٣٠٤/١).
(٤) المقاصد النحوية (١٩٨٩/٢).
(٥) تغيير النحويين للشواهد أ.د/ على محمد فاخر ص(١١٧).
(٦) أوضح المسالك (٣٢٢/١). وتخليص الشواهد ص (٣٣٦).
(٧) ينظر الكتاب (١٦٠/٣) والدرر اللوامع (١٠٤/١) والأشمونى (٢٦٤/١).

وذكر ابن مالك استعمال اسم الفاعل منها قليلاً.

وذكر كلمة من الشاهد وهى (موشكا)

ويقصد قول الشاعر:

فإِنَّـــكَ مُوْشِـــكٌ أَلاَّ تَرَاْهَـــا ∴ وتَعْـدُو دُوْنَ غَـاضِرةَ العَـوَاْدِىْ[١]

والشاهد فى هذا البيت قوله "موشك" حيث جاء اسم الفاعل مـن "أوشـك" الناقصة، وعمل ما يعمله فعله، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من "أن" المصدرية وما بعدها. [٢]

وجعله ابن مالك قليلاً[٣]، وجعله أبو حيان نادراً[٤].

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه ص(٢٢٠) وهو يشبب فى هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن العزيز، والعوادى: عوائق الدهر التى تعدو على الإنسان. والمعنى: قد قرب ارتحال هذه المرأة وسوف يعز عليك أن تراها وستحول دونها الموانع، وتصرف عن لقائها الصوارف. ينظر المقاصد النحوية (٢٠٥/٢) والدرر اللوامع (١٠٤/١)، والتصريح (٢٠٨/١) وأوضح المسالك (٣٢١/١)، وتخليص الشواهد (٣٣٦) والأشمونى (١٣١/١) والهمع (١٢٩/١)

(٢) عدة السالك (٣٢٢/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢٠٤/١).

(٤) ارتشاف الضرب (١٢٣٥/٣).

المسألة العاشرة : "اتصال (ما) الكافة بـ (ليت) "

أُلحقت "إنَّ وأخواتها" بالأفعال، فعملت النصب والرفع لشبهها بها، وقوَّى إعمالها اختصاصها بالأسماء، واتصال "ما" الزائدة بهذه الأحرف يُزيل اختصاصها فيبطل إعمالها من أجل ذلك، وقد سُمِعَ في "ليت" الإعمال والإهمال، وقوفاً مع السماع، ومن النحويين من أجازه مع غير "ليت" قياساً عليها.(١)

وقد تحدث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في "الكافية الشافية" عن اتصال "ما" الزائدة، بـ"إن وأخواتها"، فذكر أن "ما" تَكُفُّ "إن وأخواتِها" عن العمل إلا "ليت" فإن فيها الوجهين الإعمالَ والإهمالَ، وأنشد شاهداً لإعمال "ليت" وإهمالها.

قال ابن مالك:

وَمَا تَكُفُّ العَمَلَ الموصُوفَا ∴ زائدةً إنْ تَلِ ذِي الحُرُوفَا

كـ(إنَّما اللهُ إلهٌ) وأَتَى ∴ فِي (ليتَما) الوَجْهَان فِيما أُثْبِتَا(٢)

وقوله: (في ليتما الوجهان) هذا هو الشاهد، وهو يشير إلى قول الشاعر:

قَالتْ أَلَا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنَا ∴ إلى حمامتنا ونِصْفُهُ فَقَدِ(٣)

---

(١) ينظر الكتاب (١٣٧/٢، ١٣٨) والأصول (١٣٢/١) ، واللمع لابن جنى (٣٠٢، ٣٠٣) والأزهية ص (٨٨، ٩٠) وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيْن (٧٨٦/٢، ٧٨٧) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٣/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢١٢/١).

(٣) البيت من البسيط للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص (٢٤) من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما اتهم به عنده، والبيت فى صفة زرقاء اليمامة، فقد رأت سرباً من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها.

ينظر الأزهية ص (٨٩، ١١٤)، والخصائص (٤٦٠/٢)، واللمع ص (٣٠٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٨) والخزانة (٢٧٥/١٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥١/١، ٤٣٤)، والدرر اللوامع (٢١٦/١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٣٣)، ولسان العرب (قدد) والمقرب (١١٠/١)، وهمع الهوامع (٦٥/١). ويقال: إن زرقاء اليمامة نظرت إلى حمام مرَّ بها بين جبلين، وكان ستاً وستين، فقالت: ليت هذا الحمام ونصفه، وهو ثلاث وثلاثون إلى حمامتى فيتم لى مائة. فنظروا فإذا هو كما قالت. يراجع: خزانة الأدب (٢٧٥/١٠).

والشاهد فى البيت جواز الإعمال فى "ليتما"، حيث روى بنصب الحمام ورفعه.

قال ابن مالك: "فالجميع روى عن العرب إعمالها وإلغائها"(١)

وذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى جواز الوجهين فى "ليت" إذا اتصلت بها "ما" الزائدة، الإعمال والإهمال، لسماع الإعمال فيها حينئذٍ.

يقول سيبويه: "وأمّا ليتما زيداً منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبيانى:

قَالتْ أَلَا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ∴ إلى حَمَامتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ

فرفعه على وجهين، على أن يكون بمنزلة قول من قال : ﴿مَثَلًا مَّا بعوضةٌ﴾(٢)، أو يكون بمنزلة قولك : إنما زيدٌ منطلق"(٣).

والوجه الثانى من الوجهين السابقين تكون "ليتما" فى البيت مهملة، كما أهملت "إنما" إذا "كُفَّت" بـ"ما"، فتكون "ما" حينئذٍ زائدة.

أما الوجه الأول فوضحه الفارسى (ت٣٧٧هـ) قائلاً: "من قال "ما بعوضةٌ" فـ"ما" على معنى "الذى"، كأنه قال: ما هو بعوضة، أى : الذى هو بعوضة، وتقديره: إن الله لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضةٌ مثلاً"(٤)

وعلى هذا الوجه تكون "ليتما" فى البيت عاملة، و"ما" موصولة اسمها. وأما أخوات "إنَّ" غير "ليت" فإنها تُكَفُّ عن العمل ولا تعمل و هو مذهب سيبويه ومن وافقه.(٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢١٣/١).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٦). وقراءة رفع "بعوضة" هى قراءة الضحاك، وإبراهيم ابن أبى عبلة، ورؤبة بن العجاج ، وقطرب والجمهور على نصبها. ينظر المحتسب (٦٤/١) والبحر المحيط (١٢٢/١).

(٣) الكتاب (١٣٧/٢، ١٣٨).

(٤) التعليقة (٢٨٩/١، ٢٩٠).

(٥) يراجع: المقتضب (١٨٩/١) والإيضاح للفارس (١٢٦، ١٢٧)، والأزهية ص (٨٨، ٨٩) وشرح المقدمة الجزولية (٧٨٦/٢، ٧٨٧) والإيضاح فى شرح المفصل (١٦٢/٢، ١٦٣)، وابن عصفور شرح الجمل (٤٣٣/١).

ونص كثيرٌ من العلماء على أن "ليت" فيها الإعمال والإهمال، وذلك وقوفاً مع السماع فى بيت النابغة. ومنهم: ابن جنى (ت٣٩٢هـ)[١]، والجُزُولى (ت٦٠٥هـ) [٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) [٣]، والشلوبين (ت٦٦٠هـ) [٤]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٥].

وصرح ابن هشام (ت٧٦١هـ) بجواز الوجهين فى "ليتما" وعلَّل لذلك ببقاء اختصاص ليتما بالأسماء، خلافاً لمن أجاز أن يليها الأفعال نحو: ليتما قام زيد، واستدل على جواز الإعمال ببيت النابغة. [٦]

وصححه خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ) [٧] والسيوطى (ت٩١١هـ) [٨] والأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٩].

هذا. وقد ذهب بعض النحويين إلى جواز إعمال غير "ليتما" قياساً، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها.

ومن هؤلاء ابن السراج (ت٣١٦هـ) [١٠]، واختاره ابن مالك [١١].

وهو مذهب الزجاجى (ت٣٤٠هـ)[١٢]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[١٣]وغيرهم.

---

(١) اللمع ص (٣٠٢، ٣٠٣).
(٢) شرح المقدمة الجزولية (٧٨٦/٢-٧٨٧)، والمقدمة ص (٤٧).
(٣) الإيضاح فى شرح المفصل (١٦٣/٢، ١٦٤).
(٤) شرح المقدمة الجزولية (١٦٣/٢، ١٦٤).
(٥) شرح الجمل (٤٣٣/١، ٤٣٤)، والمقرب (١٠٩/١، ١١٠).
(٦) المغنى (٢٨٦/١) وأوضح المسالك (٣٤٧/١) وشذور الذهب (٢٩٩، ٣٠٠).
(٧) التصريح (٢٢٥/١).
(٨) الهمع (٤٥٨/١، ٤٥٩).
(٩) شرح الأشمونى (٢٤١/١).
(١٠) الأصول (٢٣٢/١) وينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١) والنكت الحسان (٨٥).
(١١) شرح التسهيل (٣٨/٢) وشرح عمدة الحافظ (٢٣٢/١، ٢٣٣).
(١٢) الجمل ص (٣٠٤).
(١٣) شرح المفصل (٥٦/٨، ٥٨).

والذى أراه راجحاً ما ذهب إليه سيبويه من جواز الوجهين فى "ليت" خاصة، ومنع النصب فى سائر أخواتها، لأن "ما" قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف "ليت" فإنها باقية على اختصاصها. وإنما كان مذهب سيبويه ومن وافقه هو الأرجح لما يأتى:

(أ) أن السماع المشهور فى "ليتما"، جواز الوجهين، كما فى بيت النابغة بلا خلاف بين النحويين، فينبغى ألا يتعداه، وقد قال ابن عصفور: "أما السماع فإنه لا يحفظ إلا فى "ليت" باتفاق من النحويين" [١].

(ب) إذا دخلت "ما "ليت" فإن اختصاصها بالأسماء باقٍ على ما قرره النحويون، ولذا كان بقاء عملها سائغاً متفقاً عليه، بل إن الفراء (ت٢٠٧هـ) أوجبه.[٢]

❁❁❁❁❁

(١) شرح الجمل (٤٣٤/١).
(٢) نقله عنه السيوطى فى الهمع (٤٦٠/١).

المسألة الحادية عشرة : "زيادة (اللام) فى خبر المبتدأ مجرداً من (إنَّ) "

لام الابتداء تدخل فى اسم "إنَّ" المكسورة إذا تأخَّر عن الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾[١]، أو فى خبرها المتأخر نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾[٢]

وكذا فى خبر "إنَّ" إذا كان فعلاً ماضياً غير متصرف أو متصرفاً مقارناً لـ"قد" نحو: "إنَّك لنعمَ الرجل" و"إنَّك لقد أحسنت"، كما تدخل هذه اللام على ضمير الفصل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[٣]

وما سوى هذه المواضع إنْ ورد بلام حُكم بزيادتها.[٤]

وقد تحدث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى "الكافية الشافية" عن دخول اللام فى خبر "إن" المكسورة، ثم استطرد إلى دخولها فى خبر المبتدأ فقال فى خبر "إنَّ"

وإن يَكُنْ فِعْلَ مُضِىٍّ صُرِفا ∴ ولم يُقارِنْ (قَدْ) فَذَا اللَّامُ انتفى

أمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبة ∴ تَرْضَىْ من اللَّحْمِ بعَظْمِ الرقبه[٥]

وهذا هو الشاهد الذى استدل به ابن مالك وهو قوله :

أمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَه

تَرْضَىْ من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٦]

---

(١) سورة القلم الآية (٣).
(٢) سورة النمل الآية (٧٣).
(٣) سورة آل عمران الآية (٦٢).
(٤) ينظر فى مواضع اللام. الجنى الدانى (١٢٨)، والمساعد (٣١٩/١) والتصريح (٢٢١/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٩/١) والأشمونى (٢٨٣/١)..
(٥) شرح الكافية الشافية (٢١٧/١).
(٦) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص (١٧٠). والحُليس: تصغير : جلس وهو كساء يوضع على ظهر البعير تحت البردْعة، ويبسط فى البيت تحت حُرّ الثياب، القاموس "حلس". والشهربة، والشهبرة. العجوز الكبيرة. اللسان "شهرب"، ونسب البيت لعنترة بن عروس فى الخزانة (٣٢٢/١٠-٣٢٦)، ويراجع: الدرر اللوامع (١١٧/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٠/١)، وابن يعيش (١٣٠/٣، ٢٣/٨)، والمساعد (٣٢٣/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٠/٢)، وأوضح المسالك (٢١٠/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٦/٣) ورصف المبانى ص (٢٣٦)، ومغنى اللبيب (٢٣٠/١)، وشرح شواهده للسيوطى (٦٠٤/٢)، وشفاء العليل (٣٦٥/١). وأراد الشاعر بقوله (ترضى من اللحم بعظم الرقبة) أى: أنها ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة أى أنها خرفت فهى لا تميز بين الحسن والقبيح، لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم، ينظر الخزانة (٣٢٢/١٠).

والشاهد أن اللام في قوله "لعجوز" زائدة عند ابن مالك؛ في خبر المبتدأ، ولا يُحْكَمُ عليها بأنها لام الابتداء؛ إذ لام الابتداء لا تزاد في خبر المبتدأ.

وقد اختلف النحويون في تخريج هذا البيت على أقوال :

أولاً : ذهب بعضُهم إلى أنها زائدة ومنهم المازني (ت٢٤٩هـ)[١]، وابن السراج (ت٣١٦هـ) [٢]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) [٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٤]، والمرادى (ت٧٤٩هـ)[٥]، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٦]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٧]، والسلسيلى (ت٧٧٠هـ)[٨]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٩].

ثانياً : ذهب بعضُهم إلى أن اللام دخلت على الخبر للضرورة الشعرية، ومنهم:

ابن جنى (ت٣٩٢هـ). حيث قال: "وأما الضرورة التى تدخل لها اللام فى خبر "إنَّ" فمن ضرورات الشعر، ولا يُقاس عليها، والوجه أن يقال: لأمُّ الحُلَيْس عجوزٌ شهربة، كما يقال: لزيدٌ قائم"[١٠].

وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) حيث قال: "وأدخل اللام فى خبر المبتدأ ضرورة، فى نحو:

أمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَة

---

(١) ينظر ابن السراج. الأصول (٢٧٤/١) وأبو عبيدة. مجاز القرآن (٢٢٣/١).
(٢) الأصول (٢٧٤/١).
(٣) شرح التسهيل (٢٩/٢، ٣٠).
(٤) ارتشاف الضرب (١٢٦٨/٣، ١٢٦٩).
(٥) الجنى الدانى ص (١٢٨).
(٦) مغنى اللبيب (٢٥٩/١) وأوضح المسالك (٢١٠/١).
(٧) شرح ابن عقيل (٣٦٦/١) والمساعد (٣٢٣/١).
(٨) شفاء العليل (٣٦٥/١).
(٩) شرح الأشمونى (٢٨٠/١).
(١٠) سر صناعة الإعراب (٢٧٨/١).

فأدخل اللام في "عجوز"، وهو خبر المبتدأ"[١].

ثالثاً: ذهب بعضهم إلى أن "عجوز" خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام: أمّ الحُلَيْس لهى عجوز، فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره، وهى فى صدر المذكور من جملتها. [٢]

وأجاز ابن هشام هذا التخريج فى بعض كتبه[٣]. ولم يرتضه الفارسى (ت٣٧٧هـ)[٤]

وكذا لم يرتض ابن جنى (ت٣٩٢هـ) تخريج البيت على إضمار المبتدأ؛ لما فيه من الجمع بين حذف المؤكَّد وتوكيده. وبيان ذلك أن اللام للتوكيد، وحذف المؤكَّد ينافى التوكيد، فكأنَّ فى هذا التقدير جمعاً بين الشئ وضده.[٥]

وضعَّف ابن عصفور هذا التخريج فقال: "وأوَّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: لهى عجوز، وضُعِّف بأن حذف المبتدأ منافٍ للتوكيد الذى جئ باللام من أجله"[٦]

وعلَّل له الرضى (ت٦٤٦هـ) بقوله: "وقدَّر بعضهم: لهى عجوز، لتكون فى التقدير داخلة على المبتدأ، كما شَذَّ فى خبر "إنَّ" المفتوحة"[٧]

ونسب الفارسى إلى المازنى أن اللام دخلت للضرورة ونصر هذا الرأى فقال فى ردّه على الزجاج (ت٣١٠هـ) لما أعرب قوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٨]

---

(١) شرح الجمل (٤٣٠/١) والضرائر ص (٥٦، ٥٧).
(٢) ينظر المغنى (٢٥٢/١).
(٣) أوضح المسالك (٢١٠/١) وينظر التصريح (١٧٤/١).
(٤) ينظر الإغفال للفارسى (٤١٠/٢).
(٥) سر صناعة الإعراب (٢٧٨/١-٣٨١).
(٦) الجنى الدانى ص(١٢٨).
(٧) شرح الكافية (٣٣١/٢).
(٨) سورة طه الآية (٦٣).

أن التقدير: لهما ساحران[١] فقال الفارسي : "ويدلك على أن هذا الذى قال من تقدير المبتدأ وحذفه بعد اللام ليس بالوجه أن أبا عثمان وغيره من النحويين قد أنشدوا:

أمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبَه

وحملوا هذا على الضرورة، وعلى أنه أدخل اللام على خبر المبتدأ، وكان حقها أن تدخل على المبتدأ دون غيره، فلو كان ما ذكره وجهاً فى الآية لكان النحويون لا يحملون هذا الكلام على الضرورة، ويقدرون فيه ما قدّره هو من أنه دخل على مبتدأ محذوف، ولا يحملونه على الاضطرار إذا وجدوا له مُنْصَرَفاً قريباً إلى الاختيار والسَّعة، فحملهم ذلك على الضرورة دلالة على أنهم تجنبوا ذلك؛ لأنه أذهب فى باب القبح والضرورة مما حملوه عليه، وحذف المبتدأ وإن كان يتسع فى كثير من كلامهم فإنه قد يقبح فى مواضع إذا نقل عن أن يكون فى أول الكلام، وإن كان تأوّله غير ضَيِّق.."[٢]

فالفارسي يرى أن اللام داخلة على خبر المبتدأ للضرورة، وليست اللام داخلة على مبتدأ محذوف؛ لأن هذا ليس من مواضع حذف المبتدأ، وإن كان حذفه كثيراً فى الكلام.

قلت: وما ذهب إليه الفارسي وابن جنى، وابن عصفور من أن اللام دخلت للضرورة هو الأولى بالقبول لسلامته من الاعتراض، والضرورة الشعرية تبيح للشاعر أكثر من ذلك.

❁❁❁❁❁

(١) يراجع: معانى القرآن وإعرابه (٣٦٣/٣).
(٢) الفارسى. الإغفال (٤١٠/٢).

المسألة الثانية عشرة

"وقوع الفعل الماضى غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة"

من الأحكام التى تعترى "إنَّ" جوازُ تخفيفها، فيُقال فيها "إنْ" ويجوز فيها حينئذٍ الإعمال والإهمال، وذلك عند جمهور البصريين، والأكثر فيها الإهمال.(١)

وأما الكوفيون، فلا يجيزون الإعمال، لأنهم لا يَرَوْن تخفيفها أصلاً، بل يرونها فى مواضع تخفيفها نافية، ويجعلون اللام معها بمعنى "إلا"، فيقولون مثلاً فى قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٢) إن التقدير: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين"(٣)

وما ذهب إليه البصريون أولى والسماع يؤيده على ما حكاه سيبويه (ت١٨٠هـ) "إنْ عمراً لمنطلق"(٤).

وإذا خُفِّفت "إنَّ" فلا يليها من الأفعال إلا بعض نواسخ الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾(٥)

وقد يليها فِعْلٌ غيرُ ناسخ على سبيل الشذوذ.

وقد تحدّث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عن تخفيف "إنَّ" وذكر أنَّ عملها – حينئذٍ– قليل، وإن تلاها فعل فينبغى أن يكون من نواسخ الابتداء، وإذا وقع بعدها فِعْلٌ غير ناسخ كان شاذاً، ثم ذكراً شاهداً على ذلك.

---

(١) ينظر الكتاب (١٤٠/٢)، والمساعد (٣٢٦/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٦/١).
(٢) سورة الأعراف الآية (١٠٢).
(٣) إعراب القرآن للنحاس (١٤١/٢، ٤٤٧/٣) ، والأزهية ص (٥٠) والجنى الدانى (١٣٤)، والأصول (٢٣٥/١)، وابن يعيش (٧١/٨).
(٤) الكتاب (١٤٠/٢).
(٥) سورة البقرة الآية (١٤٣).

قال ابن مالك :

وخُفِّفَتْ "إنَّ" فَقَلَّ العَمَلُ ∴ وإنْ تَلَا فِعْلٌ فمِمَّا يَعْزِلُ

عَمَلَ الابتدا وشَذَّ نحو (إن ∴ قَتَلْتَ) ....."[1]

والشاهد قوله (إن قتلت) والبيت بتمامه:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ∴ حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[2]

والشاهد فيه أنّ "إنْ" المخففة يجوز أن يليها فِعْل غير ناسخ، وذلك عند الكوفيين، والبصريون على أن مثل هذا شاذ.

قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: إن زيدٌ لقائم، وإن نَظُنُّك لقائماً، ولأجل أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة، بل لابد من دخولها على الجملة الاسمية أو ناسخها، وزعم الكوفيون أنه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ، وحكوا: إن قنَّعتَ كاتبك لسوطاً، يريد: إنَّك قنَّعت كاتبك سوطاً، واستدلوا على ذلك بقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ∴ حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢٢٣/١).

(٢) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفَيْل العدوية شاعرة صحابية من المهاجرات قالته من قصيدة فى رثاء زوجها الزُّبَيْر بن العوام وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وقبل هذا البيت:

يا عمرو لو نبَّهته لوَجَدْتَه ∴ لا طائشاً رَعْشَ الجَنَانِ وَلا اليَدِ

ويروى الشاهد: "ثكلتك أمك" ينظر ذيل الأمالى ص (١١٢)، وورد فى الخزانة (٣٧٣/١٠) وفيه بدل "حَلّت عليك": "وَجَبَتْ عليك" . والبيت منسوب لعاتكة فى مراجع كثيرة. ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٦/٢، ٣٧) والدرر اللوامع (١١٩/١)، والتبصرة والتذكرة للصيمرى (٤٥٨/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١/١)، وورد غير منسوب فى سر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢)، والإنصاف (٦٤١/٢) وشرح اللمع لابن برهان (٦٩/١)، وابن يعيش (٧١/٨) والأزهية للهروى (٣٧)، والمقرب (١٢٤)، والتوطئة ص(٢٣٤)، ومعانى القرآن للأخفش (٤٥٥/٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص(٨٨)، والأشمونى (٢٩٠/١)، والمساعد (٣٢٧/١)، وعمدة الحافظ لابن مالك ص (١٣٨). وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٤٣٨/١)، والمطالع السعيدة (٢٣١)، والبيت نسب لأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد (٢٩٣/٣).

فأدخلت اللام على مفعول (قتلت)، و(قنّعت) وليسا من نواسخ الابتداء، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه، على أنه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة، ويكون اسم "إنْ" مضمراً؛ لأن مجئ اسم "إنْ" مضمراً بابه أن يجئ فى ضرائر الشعر، ومما يدل على ذلك أن لام التوكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ فى المعنى وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه إلا أن تكون زائدة. (١)

وتابع الكوفيين الأخفشُ (ت٢١٥هـ) فأجاز القياس على البيت، فيجوز عنده:

إنْ قَعَد لأنا ، وإنْ ضَرَبَ زيداً لعمرو، كما جاز: إن كان صالحاً لزيد، وإن ظننت عمراً لصالحاً.(٢)

ووافق ابنُ مالك الأخفشَ فقال: "وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً"(٣)

ونقل ابن مالك(٤) عن الكوفيين أنّ "إنْ" الداخلة على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية من ناسخٍ أو غيره هى "إنْ" النافية، واللام فى جميع هذه الصور للإيجاب بمعنى "إلاّ"، ونقل غيرُه أن الكسائى (ت١٨٩هـ)(٥) قال: إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، كما قاله البصريون، وعلى الأفعال كان "إنْ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، وأن الفراء (ت٢٠٧هـ)(٦)

(١) شرح الجمل (٤٣٨/١، ٤٣٩).
(٢) ينظر فى مذهب الأخفش. شفاء العليل (٣٦٨/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٢) ومغنى اللبيب (٢٥/١) والأشمونى (٢٩٠/١).
(٣) شرح التسهيل (٣٧/٢).
(٤) شرح التسهيل (٣٤/٢، ٣٥).
(٥) الأصول لابن السراج (٢٦٠/١).
(٦) المغنى (٢٣/١).

قال: "إنْ" بمنزلة "قد"، إلا أن "قد" تختص بالأفعال، و"إنْ" تدخل على الأسماء والأفعال.(١)

والتحقيق أن مذهب البصريين هو الأَوْلَى بالقَبُول فهم يَرَوْنَ أن "إنْ" في الشاهد مخففة من الثقيلة، واللام التى بعدها فارقة بين الكلام المنفى، والكلام المثبت المؤكد، أى: تدخل الكلام فى حال إهمال "إنْ" المخففة لتكون فارقة بينها وبين "إنْ" النافية.

❁❁❁❁❁

(١) ارتشاف الضرب (١٢٧٤/٣).

المسألة الثالثة عشرة : "عطف المرفوع على اسم (ليت) المنصوب محلاً "

يجوز أن يعطف على اسم "إنَّ"، و"أنَّ" ، و"لكنَّ" بالرفع بعد مجئ الخبر كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[١] ، ونحو: "إن زيداً قائمٌ وعمرو"، ونحو: "لكنَّ زيداً قائمٌ وعمرو.[٢]

فقيل الرفع على الابتداء والخبر محذوف، وقيل على موضع اسم "إنَّ" الناسخة.[٣]

وأجاز النحويون العطف بالرفع مع "إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ" فقط، أما إذا كان الناسخ "ليت، وكأنّ، ولعلّ" فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الرفع، لا على الموضع، ولا على الابتداء، وأجاز الفراءُ الرفعَ على الابتداء فيقول: ليت زيداً منطلق وعمرو.[٤]

وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في "الكافية الشافية" أن الفراء (ت٢٠٧هـ) أجاز عطف المرفوع على اسم "ليت" وأنشد على ذلك شاهدا.

قال ابن مالك :

وقُدِّمَ المَعطُوْفُ فالفراءُ قَدْ ∴ يَرْفَعْ عُمومـاً وبفَتْوَاه وَرَدْ

"يا ليتَنِيْ وأنتِ يا لميس ∴ في بلدةٍ ليَسْ بِهَا أنيسُ"[٥]

وقد استشهد ابن مالك بالشاهِد كاملاً، وهو قوله :

يا ليتَنِيْ وأنتِ يَاْ لَمِيْسُ
في بلدةٍ ليَسْ بِهَا أنيسُ[٦]

---

(١) سورة التوبة الآية (٣) وينظر البحر المحيط (٦/٥).
(٢) الرضى. شرح الكافية (٣٥٤/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٥٨/١).
(٣) شرح ابن عقيل (٣٤٥/١).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١٥/٢) والخزانة (٣٠١/١٠).
(٥) شرح الكافية الشافية (٢٢٦/١).
(٦) البيتان من الرجز للعجاج وليس في ديوانه، وله في الدرر اللوامع (١٨٧/٦)، والتصريح (٢٣٠/١)، ونُسب لرؤبة وهو في ملحق ديوانه (١٧٦) وورد غير منسوب في أوضح المسالك (٣٦٤/١) ومجالس ثعلب (٣١٦/١)، والمقاصد النحوية (٣٢١/٢) وخزانة الأدب (١٩٨/٤). ولميس: اسم امرأة.

والشاهد قوله "وأنتِ" بكسر التاء فإنه ضمير رفع، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم "ليت" المنصوب محلاً، وهو ياء المتكلم، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية "ليت" بلكنّ وإنّ وأنّ فى جواز العطف بالرفع على أسمائهن.(١)

وهو عند الجمهور غير مُسَلَّم؛ لأنهم قدَّروا "أنت" مبتدأ حذف خبره للعلم به من المقام والتقدير: "وأنت معى"، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين "ليت" مع اسمها وخبرها الذى هو متعلق الجار والمجرور الذى هو قوله: "فى بلدة".

وهذا التخريج لابن مالك حيث قال:

"وأجاز الفراء فى المعطوف على اسم غير "إن" ما أجازه فى المعطوف على اسم "إنَّ"، واستشهد بقول الراجز:

يا ليتَنِىْ وأنتِ يا لميسُ
فى بلدةٍ ليَسْ بِهَا أنيسُ

ولا حجة له فيه، لأن تقديره، يا ليتنى وأنت معى يا لميسُ، فحذف "مع" وهو خبر "أنتِ" والجملة حالية واقعة بين اسم "ليت" وخبرها.(٢)

وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ) فى البيت: "وخُرّج على أن الأصل "وأنت معى"، والجملة حالية، والخبر قوله "فى بلدة" ".(٣)

واعتُرض على ابن مالك بأنه لَزِمَ على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولذا رأى قومٌ أن خيراً من ذلك أن يكون صاحبُ الحال هو ياء المتكلم الواقعة اسماً لـ"ليت"، ويكون العامل فى الحال وفى صاحبها هو "ليت" وهو متقدم على الحال.(٤)

❁❁❁❁❁

(١) التصريح (٢٣٠/١) والدرر اللوامع (١٨٧/٦) وعدة السالك (٣٦٥/١).
(٢) شرح التسهيل (٥٢/٢).
(٣) أوضح المسالك (٣٦٦/١).
(٤) عدة السالك (٣٦٦/١) ويراجع. حاشية يس على التصريح (٢٣٠/١).

المسألة الرابعة عشرة : "نصب الجزئين بـ (إنَّ وأخواتها) "

تعمل "إنَّ" وأخواتها عكس عمل "كان"، فتنصب الاسم وترفع الخبر، هذا مذهب جمهور النحويين. وقد وردت بعض الشواهد التى يدل ظاهرها على نصب الاسم والخبر معاً بـ "إنَّ" وأخواتها، فأجازه بعضهم تمسُّكاً بظاهر هذه الشواهد، وزعم بعضهم أنها لغة قومٍ من العرب، والجمهور على تأويل هذه الشواهد، بما لا يُخْرِج "إنَّ" وأخواتها عن أصلها من نصب الاسم ورفع الخبر.(١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى "الكافية الشافية" لهذه المسألة فذكر أن الفراء (ت٢٠٧هـ) أجاز نصب الجزئين بـ"ليت"، وبعض النحويين عَمَّم وأجاز نصب الجزئين بـ"ليت" وغيرها من أخواتها، وهم الكوفيون.

ثم ذكر ابن مالك ما استشهدوا به. فقال:

وَنَاصِبٌ يَحْـيَ بِـ(لَيْتَ) الخَبَـرَا ∴ وَبَعْضُـهُم عَـمَّ وَمِمَّـا سُـطِرَا

كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ إِذَا تَشَـوَّفَا ∴ قَادِمَـةً أَوْ قَلَمَـاً مُحَرَّفَـا(٢)

فذكر أن الفراء وهو يَحْيَى بن زياد نصب خبر "ليت" بها، وبعضهم وهم الكوفيون جعل الحكم عاماً فى "ليت" وغيرها، ثم استشهد لهم بقول الشاعر:

كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ إِذَا تَشَـوَّفَا

قَادِمَـةً أَوْ قَلَمَـاً مُحَرَّفَـا(٣)

---

(١) ينظر: الكتاب (١٤١/٢، ١٤٢) وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/١)، (٨٤/٨) والتخمير للخوارزمى (٢٨٧/١) والإيضاح لابن الحاجب (١٩٩/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٤/١، ٤٢٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٩/٢، ١٠) والنكت الحسان ص(٨١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٢٩/١).

(٣) بيتان من الرجز للعمانى محمد بن ذؤيب الفقيمى، ونسب إليه فى خزانة الأدب (٢٧٥/١٠) والدرر اللوامع (١٦٨/٢)، وشرح شواهد المغنى ص (٥٥١)، وورد بلا نسبة فى تخليص الشواهد ص (١٧٣)، والخصائص (٤٣٠/٢)، ومغنى اللبيب (١٩٣/١) وهمع الهوامع (١٣٤/١)، وشرح الأشمونى (١٣٥/١)، والرجز فى وصف فرس، وتشوَّف: تطلع، والمراد: نَصْبُ الأذن للاستماع، والقادمة: إحدى قوادم الطير، أى: مقاديم ريشه فى كل جناح عشرة، وقلم مجرف: عُدِلَ بأحد حرفيه عن الآخر.

ينظر اللسان (حرف) والدرر اللوامع (١٦٨/٢) وهذا الشاهد له قصة فى إنشاده بحضرة هارون الرشيد ذكرها المبرد فى الكامل (١٠٨/٢، ١٠٩)، فقال: "وحُدِّثْت أن العمانى الراجز أنشد الرشيد فى صفة فرس:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ∴ قَادِمَةً أَوْ قَلَمَاً مُحَرَّفَا .

فعلم القومُ كلهم أنه قد لحن، ولم يهتد منهم أحدٌ لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له: تخالُ أذنيه إذا تشوفا). والراجز وإن كان لحن فقد أحسن التشبيه"أ.هـ.

والشاهد في هذا البيت نصب خبر "كأنَّ". ولكنَّ ابن مالك خرَّج البيت بما يوافق مذهب جمهور النحويين، حيث قال بعد إنشاد البيت:

"وَرَدُّ ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى، فيُخرَّج "كأنَّ أذنيه" على تقدير:

"كأنَّ أُذُنَيْه يُحَاكيان أو نحو ذلك"[١]

وابن مالك – بذلك– تابعٌ لمذهب البصريين الذين لا يَرَوْنَ نصب الجزئين بـ"إنَّ" وأخواتها، وقد اختلف النحويون في تخريج هذا الشاهد على ثلاثة مذاهب كما يأتي:

أولاً : مذهب البصريين:

خرج البصريون الشاهد بما يخرجه عن نصب الجزئين، فخرجوه على حذف الخبر، قال الشلوبين (ت٦٤٥هـ): " ..... وقوله :

كأنَّ أُذُنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا

قَادمَةً أوْ قَلَمَاً مُحَرَّفَا

على تقدير: تَجَرُّدَ، أو : بحرفِ قادمةٍ، أو قَلَمَ محرف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و"تَجرَد"، أو "بحرف" المقدر منصوب بإضمار فعل تقديره: يتجردان لا ينحرفان، و"يتجردان" و"ينحرفان" هذا خبر، وحذف لدلالة المعنى عليه"[٢]

وهذا تخريج الجُزُولي (ت٦٠٥هـ) [٣]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢٣٠/١) وقال ابن مالك في شرح التسهيل (٩/٢): في هذا الشاهد وغيره: "ولا حجة في شئ من ذلك لإمكان رَدّه إلى ما أجمع على جوازه"أ.هـ.

(٢) شرح المقدمة الجزولية (٨٠٢/٢، ٨٠٣).

(٣) شرح المقدمة للشلوبين (٨٠٢/٢).

وذكر المبرد (ت٢٨٥هـ) أن العُمَانى لما أنشد البيت السابق أمام الرشيد علم القومُ كُلّهم أنه قد لحن، ولم يهتد منهم أحدٌ لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له: تخالُ أذنيه إذا تشوَّفا.(١)

كما خرج الرضى (ت٦٤٦هـ) البيت على حذف الخبر.(٢) وكذا فعل ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)(٣)

ثانياً: مذهب ابن السِّيْد

خَرَّجَ ابن السِّيْد البَطَلْيَوسى (ت٥٢١هـ) الشاهد على أن نصب الجزئين بـ"إنَّ" وأخواتها لغة من لغات العرب. قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "وزعم أبو محمد بن السِّيْد أن لغة بعض العرب نصب خبر "إنَّ" وأخواتها(٤)

وحكى هذا القول عن ابن السِّيْد أبو حيان (ت٧٤٥هـ)(٥)، والسيوطى (ت٩١١هـ).

وحكى البغدادى (ت١٠٩٣هـ) نصّ ابن السِّيْد فى ذلك الذى ذكره معترضاً على المبرد فى حكمه باللحن على قول القائل الذى أنشده بحضرة الرشيد:

كأنَّ أُذُنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا

قَادمَةً أوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

حيث قال المبرد فى الكامل: "..... والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه"(٦)

---

(١) الكامل (١٠٨/٢، ١٠٩) وفى المغنى (١٩٣/١) أن الذى لحنه هو أبو عمرو، والأصمعى، وذكر ابن هشام أن هذا وهم لأن أبا عمرو توفى قبل الرشيد. وأجيب عنه بأن أبا عمرو كان يحضر مجلس الرشيد قبل أن يولى الخلافة. الخزانة (٢٥٨/١٠).
(٢) شرح الكافية (٣٤٧/٢).
(٣) شرح الجمل (٤٢٥/١).
(٤) شرح التسهيل (١٠/٢).
(٥) النكت الحسان ص (٨١) والهمع (٤٣١/١).
(٦) الكامل (١٠٩/٢).

يقول البغدادى بعد أن حكى كلام المبرد: "واعترض ابن السِّيْد البَطَلْيَوسى فى حاشية "الكامل" على المبرد بأن هذا لا يُعَدُّ لحناً؛ لأنه قد حُكى أن من العرب من ينصب خبر"كأنَّ"ويشبهها بـ"ظننت" .."[١]

ونقل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عن الكوفيين نحواً من هذا القول.[٢]

ثالثاً: مذهب الكوفيين:

خرج الكوفيون البيت على جواز إعمال "إنَّ" وأخواتها النصب فى الجزئين واستدلوا بالبيت السابق، حيث نصب الشاعر الجزئين بـ"كأنَّ"[٣] .

وقد تقدم أن الجمهور أوَّلُوا البيت بما يُخرجه عن مذهب الكوفيين.

وأرى أن مذهب الجمهور فى الشاهد أولى بالقبول؛ لأن هذا الشاهد الذى استشهد به الكوفيون –مع احتماله للتأويل– قد روى على غير وجه الاستشهاد، فقد سبق أن صاحبه لحن بحضرة الرشيد، وصوَّبه له الرشيد فقال قل: تخالُ أذنيه.... وهذه الرواية أشار إليها ابن جنى (ت٣٩٢هـ)[٤] وهى رواية ابن سيده (ت٤٥٨هـ) فى المخصص، ونبّه إليها البغدادى[٥]

ولو كان هذا الاستعمال فصيحاً لما لُحِّنَ قائله، ومن هنا قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "إنما الرواية "تخالُ أذنيْه"، وقيل الرواية: قادمتا أو قلما محرفا بألفات غير مُنوَّنة على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة" أ.هـ. [٦] وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فى البيت : "وأما قوله: كأنّ أذنيه ... فقائله غير فصيح"[٧]، ولحّنه المبرد (ت٢٨٥هـ)[٨].

❁❁❁❁❁

(١) الخزانة (٢٨٥/١٠) وينظر شرح أبيات المغنى (١٧٧/٤، ١٧٨).
(٢) شرح المفصل (١٠٤/١) والفراء يرى نصب الجزئين فى (ليت) خاصة لأنها أشبه أخواتها بالفعل، ولذا لا تفارقها النون) يراجع: معانى القرآن للفراء (٤١٠/١)، و(٣٥٢/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٩/٢) وشرح الجمل الجمل لابن عصفور (٤٢٥/١) والإيضاح فى شرح المفصل (١٩٩/٢).
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٨٠٠/٢، ٨٠١) وينظر معانى الحروف للرمانى (١١٣).
(٤) الخصائص (٤٣٠/٢).
(٥) الخزانة (٢٨٥/١٠) وينظر المخصص (٢٨٢/١).
(٦) المغنى (١٩٣/١).
(٧) شرح الجمل (٤٢٦/١).
(٨) الكامل (١٠٩/٢).

المسألة الخامسة عشرة : "دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة"

من أنواع "لا" فى اللغة "لا" النافية للجنس، والمراد بها التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كلِّه، نحو: لا رجلَ قائمٌ، فقد نفيت جنس اسمها عن خبرها، احترازاً عن التى يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو: "لا رجلٌ قائمٌ"، فإنها ليست نصاً فى نفى الجنس؛ إذ يحتمل نفى الواحد، ونفى الجنس. (١)

و"لا" النافية تعمل عمل "إنَّ" فتنصب الاسمَ وترفع الخبر، ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل فى المعرفة، وقد وردت بعض الشواهد وقع فيها اسم "لا" معرفة، وقد أوَّله العلماء. (٢)

وقد تعرض ابنُ مالك فى "الكافية الشافية" لإعمال "لا" النافية للجنس وذكر أن اسم "لا" إذا وقع علماً، فإن العلم يكون مؤولاً بنكرة، ثم ذكر شاهداً على وقوع العلم بعد "لا" فقال:

وإنْ أَتَاكَ عَلَمٌ وَهْوَ اسمُ (لَا) ∴ فَكُنْ لَهُ بشَائعٍ مُؤَوِّلَا

كَقَوْلِهِم فِى رَجَزٍ مَرْوِىْ ∴ (لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِىْ) (٣)

والشاهد الذى ذكره ابن مالك قوله:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِىْ (٤)

---

(١) شرح ابن عقيل (٣٦٠/١) ويراجع: المساعد (٣٣٩/١) وشرح عيون الإعراب ص(١١٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٥/٢)، والتصريح (٢٣٨/١)، والمقتضب (٣٦٠/٤).

(٢) الكتاب (٢٩٧/٢)، والمقتضب (٣٦٣/٤) وشرح عيوب الإعراب للمجاشعى ص (١١٦) والأصول (٤٦٠/١)، والتصريح (٢٣٦/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢٣١/١).

(٤) بيت من الرجز، وبعده : **ولا فَتَىً مِثْلُ ابن خَيْبَرِىً**

والبيت منسوب لبعض بنى دُبَيْر فى الدرر اللوامع (١٢٤/١)، وورد غير منسوب فى الكتاب (٢٩٦/٢)، وابن يعيش (١٠٢/٢)، (١٢٣/٤)، وشرح اللمع لابن برهان (٦٩/١)، وشرح الكافية للرضى (١٦٦/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٤/١، ١٧٥)، والأصول (٣٨٢/١)، والنهاية لابن الخباز (١٠٤٧/٣)، والمقتضب (٣٦٢/٤)، وخزانة الأدب (٥٧/٤-٥٩) والمسائل المنثورة ص (٩٧)، والمسائل الحلبيات ص(٢٠٤، ٢١١)، وسر صناعة الإعراب (٥٩/١)، ورصف المبانى ص(٢٦٠).

وهيثم: اسم رجل، كان حسن الحداء للإبل، وقيل: جيد الرعية، وقيل: هو هيثم بن الأشتر وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت فى حدائه، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء- الصحراء - والفلوات. الخزانة (٥٧/٤-٥٩)

والشاهد نصب "هيثم" بـــ"لا" وهو علم معرفة، وجاز ذلـــك لأنـــه أراد: لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى حداء المَطِيّ، فصار العلم شائعاً؛ إذ أدخله فى جملة المنفيِّيْن. وأوّل النحويون هذا الشاهد بنكرة على وجهين: أن يكون مؤولاً باسم جنس، أو يكون على حذف مضاف.

فقد ذهب سيبويه (ت١٨٠هـــ) ومن وافقه إلى أن العلـــم إذا وقـــع اســـماً لـــ"لا" النافية للجنس، فإنه يكون مؤولاً باسم الجنس.

قال سيبويه: "...وتقول: قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ، تجعله نكرة، قلـــت: فكيـــف يكون هذا وإنما أراد علياً رضى الله عنه، فقال –أى الخليل– لأنه لا يجوز لك أن تُعمل "لا" فى معرفة، وإنما تعملها فى النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكـــرة حَسُن لك أن تعمل "لا"، وعَلِمَ المخاطب أنه قد دَخَلَ فى هؤلاء المنكورين"(١)

وقال أيضاً: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا البـــاب؛ لأن "لا" لا تعمل فى معرفة أبداً، فأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِى

فإنه جعله نكرة ، كأنه قال: لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِيْن ...." (٢)

ووافق سيبويه المبرد (ت٢٨٥هـــ) (٣)

وقال الرضى (ت٦٤٦هـــ): "واعلم أنه قد يؤول العلم المشـــتهر بـــبعض الخـــلال بنكرة، فينتصب بـــ"لا" التبرئة، ويُنزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو: "لا حسن" فى الحسن البصرى ... ولتأويله بالمنكر وجهان:

إمَّا أن يقدر مضاف هو "مِثْل"، فلا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهـــام، وإنما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام، وإن كان المنفىُ فى الحقيقـــة هـــو

(١) الكتاب (٢٩٧/٢)
(٢) السابق (٢٩٦/٢)، وينظر المقتضب (٣٦٢/٤).
(٣) المقتضب (٣٦٣/٤).

المضافَ المذكورَ الذى لا يتعرف بالإضافة إلى أى معرف كان، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنها اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى: قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها" أ.هـ. (١)

وذكر هذين التأويلين بمثل كلام الرضى أبو حيان (ت٧٤٥هـ).(٢)

وذهب ابن مالك إلى أن العلم مؤول بنكرة كما هو مذهب سيبويه.(٣)

وذهب إلى تقدير مضاف نكرة أى: ولا مثل هيثم ابن السراج (ت٣١٦هـ)(٤)، والسيرافى (ت٣٦٨هـ) (٥)، والزمخشرى (ت٥٣٨هـ) (٦)، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)(٧).

وقد ذكر البغدادى (ت١٠٩٣هـ) اعتراضاً على هذا الوجه وأجاب عنه(٨).

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية (٢٣٩/١).
(٢) ارتشاف الضرب (١٣٠٧/٣، ١٣٠٨).
(٣) شرح الكافية الشافية (٢٣٥/١)، وشرح التسهيل (١٧٥/١).
(٤) الأصول (٣٨٢/١).
(٥) شرح كتاب سيبويه (٢٠٣/١).
(٦) الكشاف (٣٨٤/١) عند تفسير قوله تعالى : "فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً" سورة آل عمران الآية (٩١).
(٧) شرح المفصل (١٢٣/٤).
(٨) الخزانة (٥٧/٤-٥٩).

المسألة السادسة عشرة : "إجراء القول مجرى الظن مطلقاً"

مذهب عامة العرب أن القول لا يجرى مجرى الظن فينصب مفعولين إلا بشروط وهى: أن يكون الفعل مضارعاً، للمخاطَب، مسبوقاً باستفهام، وألا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: "أتقول عمراً منطلقاً" فـ"عمراً" مفعول أول، و"منطلقاً" مفعول ثانٍ، ومذهب بعض العرب وهم سُلَيْم إجراء القول مجرى الظن فى نصب المفعولين منطلقاً بلا شرط نحو: "قال زيدٌ عمراً منطلقاً" كما تقول: ظنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً. (١)

وقد تعرَّض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة فى "الكافية الشافية"، فذكر أن القول يعمل عمل الظن مطلقاً بلا شروط عند سُلَيْم، ثم استشهد لهم بشاهد شعرى، ثم ذكر أن غيرهم يشترط شروطاً لإجراء القول مجرى الظن، وهى الشروط التى تقدم ذكرها، ثم ذكر شاهداً شعرياً يجمع هذه الشروط.

قال ابن مالك:

والقَوْلَ مُطلقاً كظَنٍّ عَمِلَا ∴ عِنْدَ سُلَيْم وَعَلَى ذَا حُمِلَا

قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا ∴ هَذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِينَا

وغَيْرُهُم يَخُصُّ ذا بـ (تَفْعَلُ) ∴ إذا بالاستفهام قبلُ يُوصَلُ

كمثل (هل تَقُولُ زيداً مُنْجِدا ∴ وبعضُهُم فيه رَوى مستشهدا

مَتَى تَقُولُ القُلَّصَ الرَّوَاسِمَا ∴ يَحْمِلْنَ أمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا" (٢)

فالشاهد الأول على أن القول يعمل عمل الظن مطلقاً بلا شرط عند سُلَيْمٍ هو قوله:

---

(١) ينظر الكتاب (١٢٢/١، ١٢٣) والمساعد (٣٧٥/١) والتصريح (٢٦٢/١)، والأشمونى (٣٦/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٩٣/٢، ٩٥)، وشفاء العليل (٤٠٤/١) والهمع (١٥٨/١) والدرر اللوامع (١٤٠/١)، وشرح ابن عقيل (٤٠٦/١، ٤٠٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٥٢/١).

قَالـــتْ وكُنْـــتُ رَجُـــلاً فَطِينـــا

هـــذا لعَمْـــرُ اللهِ إسْـــرَائِينَا[1]

والشاهد الثاني لما ذهب إليه الجمهور من اشتراط بعض الشروط لإجراء القول مجرى الظن، وهو قول الشاعر:

مَتَـــى تَقُـــولُ القُلَّـــصَ الرَّوَاسِـــمَا

يَحْمِلْـــنَ أمَّ قَاسِـــمٍ وقَاسِـــمَا[2]

أما البيت الأول:

قَالـــتْ وكُنْـــتُ رَجُـــلاً فَطِينـــا

هـــذا لعَمْـــرُ اللهِ إسْـــرَائِينَا

فالشاهد فيه قوله: "قالت ... هذا ... إسرائينا" حيث أعمل "قال" عمل "ظن" فنصب به مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة وهو: "ذا"، مـن "هـذا"، والثـاني: "إسرائينا"، هكذا قالوا، والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا "إسرائينا" منصوباً.

وذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى أنَّ "هذا" مبتدأ، و"إسرائينا" مضاف إلى محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام : "هـذا ممسـوخ إسـرائينا"، فحـذف

---

(١) من الرجز. ويروى : هذا وربِّ البيت، ونُسِبَ لأعرابى فى المقاصد النحوية (٤٢٥/٢)، وورد غير منسوب فى تخليص الشواهد ص(٤٥٦)، والدرر اللوامع (٢٧٢/٢)، ولسان العرب (فطن)، و(يمن)، وشرح ابن عقيل (٤١٠/١)، والتصريح (٢٦٤/١)، والأشمونى (١٥٦/١). ويروى الرجز :

يقول أهلُ السوق لمّا جِئْنا ∴ هذا وربِّ البيت إسرائينا

وهو بهذه الرواية بلا نسبة فى أمالى القالى (٤٤/٢) وجمهرة اللغة (٢٩٣).

قيل: إن هذا الأعرابى صاد ضبًّا فأتى به امرأته فقالت: (هذا لعُمْرُ اللهِ إسرائيل). أى: هو ما مُسخ من بنى إسرائيل. وفطينا: من الفِطنة . أى: الفهم. يراجع. منحة الجليل (٤١٠/١).

(٢) من الرجز. لهدبة بن خَشْرَم فى ديوانه ص(١٣٠) وورد له فى تخليص الشواهد ص(٤٥٦) والخزانة (٣٣٦/٩)، والدرر اللوامع (٢٧٣/٢)، ولسان العرب (قول)، والمقاصد النحوية (٤٢٧/٢)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (٤٠٧/١)، والأشمونى (١٦٤/١)، وشرح شذور الذهب (٤٨٨).

والقُلص بوزن كُمَّل جمع قلوص، وهى الشابة الفتية من الإبل، والرواسم: المسرعات فى سيرهن، من الرسم وهو ضرب من سير الإبل السريع. وأم قاسم: كنية امرأته. والمعنى : متى تظن النوق المسرعات يُقَرِّبْن منى من أُحِبُّ أن يحملنه إلىّ. خزانة الأدب (٣٣٦/٩).

المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.(١)

وتخريج الجماعة أولى؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرَّره ابن مالك وغيره.(٢)

وأمَّا البيت الثانى:

مَتَى تَقُولُ القُلَّصَ الرَّوَاسِمَا

يَحْمِلْنَ أمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

فالشاهد قوله: "تقولُ القُلَّصَ يحملن" حيث أجرى "تقول" مجرى "تظن" فنصب به مفعولين، الأول قوله : "القُلَّصَ"، والثانى جملة "يَحْملن"، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: "متى تظن"، فعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.(٣)

ولكنه دليل على أن "تقول" يجرى مجرى "تظن"؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد، وجاءت كلمة فى إحدى الروايتين مكان كلمة فى الرواية الأخرى، دلَّ ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغيّر المراد.(٤)

❁❁❁❁❁

(١) التصريح (٢٦٤/١) ولم أقف على رأى ابن عصفور فى كُتُبه.
(٢) منحة الجليل (٤١٠/١) وينظر شرح الكافية الشافية (٢٥٣/١).
(٣) المقاصد النحوية للعينى (٤٢٧/٢).
(٤) منحة الجليل (٤٠٨/١).

المبحث الخامس

الشواهد المتعلقة بالفاعل ونائبه

وتحته مسألتان:

المسألة الأولى: " رفع الفاعل بفعل محذوف إذا دَلَّ عليه دليل"

جوَّز النحاة حذف الفعل إذا دَلَّ عليه دليلٌ من جواب استفهام أو بناء فعل آخر للمجهول، ثم بقاء الفاعل مرفوعاً. (١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى "الكافية الشافية" لهذه المسألة، فذكر أن الفاعل يرفع بفعل محذوف إذا دَلَّ عليه دليل، ثم ذكر شاهداً شعرياً على ذلك فقال:

"وبِرَفْعُ الفاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا ∴ إنْ اسْتَبَانَ بدليلٍ عُرِفَا

نحو (بَلَى زَيْدٌ" لِقَائِلْ "لم يَقُمْ ∴ شخصٌ و(عَمْروٌ) فى جَوَابِ مَنْ يَقُم

ومِثْلُ قَوْلِهِ (يَزِيْدُ ضَارِعُ) ∴ (يبكيه) مِنْ بَعْدِ (يَزِيْدُ) رَافِعُ"(٢)

والشاهد الذى قصده ابن مالك ضمَّنه البيت الثالث. والبيت بتمامه:

لِيُبْكَ يَزِيْدٌ: ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ(٣)

---

(١) الكتاب (٢٨٨/١)، والأشمونى (٣٠٥/١)، والخصائص (٢٢٤/٢)، والبحر المحيط (٤٥٨/٦)، وابن يعيش (٨١/١)، والتصريح (٢٧٤/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٦٤/١).

(٣) البيت من الطويل واختلف النحويون فى نسبته اختلافاً شديداً فنُسب للحارث بن نُهَيْك فى الكتاب (٢٨٨/١) والإفصاح للفارقى ص (١٤٠)، وابن يعيش (٨٠/١) ونسبه ابن السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى (٧٧/١)، ونسبه على بن حمزة فى التنبيهات على أغاليط الرواة إلى نهشل بن حرى ، ونسب إلى لبيد وهو فى ملحق ديوانه ص(٣٦٢)، والمرثى فى جميعها: يزيد بن نهشل وينظر المقتضب (٨٢/٣) والخصائص (٣٥٣/٢) والبحر (١١٧/٤) والدرر اللوامع (٢٨٦/٢) واللسان (طيح) والخزانة (٣٠٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٥٤/٢) وأمالى ابن الحاجب (٤٤٧) والتنبيهات على أغاليط الرواة (١٣٢).

والضارع: الذليل، والمختبط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة، والطوائح: جمع طائحة (على حذف الزائد) الشدة المهلكة.

يقول: فليبك يزيد أولئك الذين كان لهم عوناً وقوة وملجأ من شدائد السنين.

فالشاهد في البيت حذف الفعل المسند إلى "ضارع" جوازاً؛ لدلالة السابق عليه، ورفع "ضارع" على الفاعلية، أى: "ليبكِه ضارعٌ"، فحذف "يبكيه" اختصاراً، وبقى "ضارع" على رفعه، كأنه لما قال أولاً: "لِيُبْكَ يزيدٌ" بالبناء للمجهول ونائب الفاعل، قيل: من يبكيه؟ فقال: ضارعٌ لخُصُومةٍ.(١)

قال البغدادى (ت١٠٩٣هـ): "يُستشهد بالبيت على أن الفعل المسند إلى "ضارع" حُذف جوازاً أى : يبكيه ضارع، وهذا على رواية "لِيُبْك" بالبناء للمفعول، و"يزيد" نائب فاعل، وأما على روايته بالبناء للفاعل، ففاعله "ضارعٌ" و"يزيد" مفعول، ولا حذف ولا شاهد، ثم قال: وهذه الرواية "بالبناء للفاعل" هى الثابتة عند العسكرى، وعَدّ الروايةَ الأولى غلطاً فإنه قال فى كتاب "التصحيف فيما غَلِطَ فيه النحويون: ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر:

لِيُبْك يزيدٌ ضارعٌ .... البيت، وقد رواه خالد والأصمعى وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب "يزيد"، ومثله فى كتاب "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستانى قال: أنشد الأصمعى: ليَبك يزيد ضارعٌ أى : بالبناء للفاعل، ولم يَعْرف: ليُبك يزيدٌ، أى: بالبناء للمجهول، وقال: هذا من عمل النحويين".(٢)

وقال مثل ذلك علىّ بن حمزة فى كتابه "التنبيهات على أغاليط الرواة"(٣) وابن قتيبة فى كتابه "الشعر والشعراء"(٤).

ولا وجه لتخطئة الرواة، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية، فأمّا من جهة الرواية فإن سيبويه –رحمه الله– وهو ثقة مشافه للعرب– قد رواها، وأمّا من جهة الدراية

(١) الكتاب (٢٨٨/١).
(٢) الخزانة (١٠٣/١).
(٣) التنبيهات ص(١٣٢).
(٤) الشعر والشعراء ص(٤٤) وينظر الأستاذ الدكتور على فاخر (حفظه الله) تغيير النحويين للشواهد ص(١٤٧).

فقد وجد لها سيبويه، والأعلم، والزمخشري وجها حملوها عليه، ووجدوا لها نظائر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ﴾[١] في قراءة ابن عامر، وشعبة عن عاصم بضم الياء وفتح الباء من (يُسَبّح) على ما لم يُسَمّ فاعله.[٢]

وبعض النحاة تمحَّل وجعل "ضارع" مبتدأ حذف خبره. قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "ولا يقدر مبتدأ حذف خبره؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل للفاعل" أ.هـ. [٣]

وكذا رُدّ قول من قال: "إن "يزيد" منادى بحرف نداء محذوف. أي: ليُبك ضارعٌ يا يزيدُ".[٤]

ولذا اعتمد ابن جني (ت٣٩٢هـ) رواية البيت (لِيُبك) بالبناء للمفعول وخرجه كما خرجه سيبويه[٥]. وكذا فعل ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [٦] وابن مالك [٧]

❁❁❁❁❁

(١) سورة النور الآية (٣٦، ٣٧).
(٢) قرأ بها ابن عامر وشعبة عن عاصم والجمهور على البناء للمعلوم. ينظر: النشر(٣٣٢/٢) والإتحاف (٣٢٥) والكشاف (٦٨/٣) والبحر (٤٥٨/٦). وينظر عُدَّة السالك (٩٥/١).
(٣) المغنى (٧١١/٢).
(٤) المغنى (٧١١/٢) هامش (١).
(٥) الخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤) والمحتسب (٢٣٠/١).
(٦) شرح الجمل (٥٣٧/١).
(٧) شرح الكافية الشافية (٢٦٥/١) وشرح التسهيل (١١٨/٢).

المسألة الثانية: " نيابة غير المفعول به مع وجوده "

إذا حُذف الفاعل فالأصل أن يقوم المفعول به مقامه؛ وذلك لأن المفعول به أشدُّ تعلقاً بالفاعل وأقرب إليه من غيره، لأنه محل فعل الفاعل فكان أولى بإقامته مقامه من غيره، ولكونه الأصل سُمِّى ما أقيم مقام الفاعل: "مفعول ما لم يُسم فاعله". وقد ذهب البصريون إلى أن نيابة المفعول واجبه، ولا ينوب غيره مع وجوده، وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة غير المفعول مع وجوده.(١)

وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة فى "الكافية الشافية" فذكر أنه قد ينوب عن الفاعل المصدر، والظرف، والجار والمجرور فى حالة عدم وجود المفعول، وقد ينوب بعض هذه الأشياء مع وجود المفعول، ثم استدل على جواز نيابة غير المفعول مع وجوده بشاهد من الشعر. قال ابن مالك :

ونَابَ مَصْدَرٌ وظَرْفٌ صُرِّفَا ∴ وخُصِّصَا عن فاعِلٍ قَدْ حُذِفَا

كذاكَ حَرفُ الجرِّ والمجرورُ ∴ كـ(سِيْرَبِى) و(اليَوْمُ) و(المَسِيرُ)

ولَا يَنُوبُ بَعضُ هَذِىْ إنْ وُجِد ∴ فى اللفظِ مَفْعُوْلٌ بِهِ وقد يَرِدْ

كَقَوْلِ بَعْضِ الفُصَحَاءِ مُنْشِدَا ∴ (لم يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلّا سيِّدا)"(٢)

وابن مالك أيَّد هنا مذهب الكوفيين واستدل لهم بقول الشاعر:

(لم يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلّا سيِّدا)(٣)

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٣٩/١) وشرح الكافية للرضى (٨٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٨/٢، ١٢٩) والنهاية لابن الخباز (٦٥١/٣)، والأشمونى (٦٨/٢) ، والفصول الخمسون ص(١٧٧) لابن معط.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية (٢٧١/١).

(٣) من الرجز وبعده : ولا شجا ذا الغىّ إلا دُو هُدَى

وهو لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٧٣) والدرر اللوامع (٢٩٢/٢) والتصريح (٢٩١/١) والمقاصد النحوية (٥٢١/٢) وورد بلا نسبة فى أوضح المسالك (٥٠/٢) وتخليص الشواهد ص(٤٩٧) وشرح ابن عقيل (٢٥٩/١) والهمع (١٦٢/١).

والشاهد في البيت قوله : "لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا" حيث ناب الجار والمجرور، وهو قوله: "بالعلياء" عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله: "سيِّدا"، والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينُب المفعول به: أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: "لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّدٌ" ، والقوافي كلها منصوبة. (١)

وهذا التوجيه للشاهد على مذهب الكوفيين، حيث إن مذهبهم جواز إقامة غير المفعول من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ.(٢) ووافقهم ابن مالك وخرج الشاهد طبقاً لمذهبهم.(٣)

وأمَّا البصريون إلا الأخفش فلا يجوز عندهم إقامة غير المفعول به مع وجوده.(٤) ولذا فإنهم يحملون الشاهد على الضرورة الشعرية.(٥)

وأما الأخفش (ت٢١٥هـ) فيرى أن إقامة غير المفعول به مع وجوده جائز بشرط أن يتقدم النائب على المفعول به في العبارة، فإن تأخّر عنه تعينت إقامة المفعول به، وامتنعت إقامة غيره، فيجوز عنده: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ أمام الأمير زيداً، وضُرِبَ يومَ الجمعة زيداً، وضُرِبَ في الدار زيداً، ويمتنع عنده: ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ.(٦)

---

(١) المقاصد النحوية (٥٢١/٢).
(٢) المساعد (٣٩٩/١) وأوضح المسالك (١٤٩/٢) والتصريح (٢٩١/١)، واللباب (١٦٠/١) والبحر المحيط (٤٥/٨)، والصفوة الصفية (جـ١ ق٢ ص٥٥١-٥٥٢).
(٣) شرح الكافية الشافية (٤٥/٨)، وشرح التسهيل (١٢٨/٢).
(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤٧/٧-٥٧) وشرح الكافية للرضى (٨٤/١، ٨٥) والتبيين للعكبرى ص (٢٦٨، ٢٦٩).
(٥) التصريح (٢٩١/١) وحاشية الصبان (٦٨/٢).
(٦) شرح الألفية للمرادى (٣٢/٢) والهمع (١٦٢/١) والتصريح (٢٩١/١).

والشاهد المتقدم: "لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّدا" حجة للكوفيين والأخفش جميعاً؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيت وهو "بالعلياء" متقدم على المفعول به وهو "سيِّدا"، والبصريون يرون ذلك من الضرورات الشعرية.(١)

وقد اختار السيوطى (ت٩١١هـ) فى الهمع أنه إذا كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أُنيبا عن الفاعل وُجد المفعول أو لم يوجد، فإن كان الغرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت: ضُرِبَ أمام الأمير محمداً، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت: قُتِلَ فى المسجد خالداً. وهَلُمَّ جرا.(٢)

وما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب للشاهد الموجود وغيره، ويضاف إليه استشهادهم بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾(٣) على قراءة أبى جعفر (ت١٣٠هـ) ببناء الفعل (يُجزى) للمفعول وإقامة الجار والمجرور "بما" مع وجود المفعول به(٤) وتأويلها تكلف واضح.(٥)

❁❁❁❁❁

(١) حاشية الصبان (٦٨/٢) والتصريح (٢٩١/١).
(٢) همع الهوامع (١٦٢/١).
(٣) سورة الجاثية الآية (١٤).
(٤) ينظر الكشف لمكى (٢٦٨/٢) والحجة لابن خالويه ص(٣٢٥) والمبسوط فى القراءات العشر (٤٠٣) والإتحاف (٤٦٦/٢).
(٥) الصفوة الصفية (جـ١ق٢ص٥٥١).

المبحث السادس

الشواهد المتعلقة بالاشتغال

وفيه مسألة واحدة:

" نصب المشغول عنه بإضمار فعل بعد (إنْ) "

الاشتغال: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخَّر عنه فِعْلٌ قد عَمِلَ فى ضمير ذلك الاسم أو فى سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: "زيداً ضربته"، ومثال المشتغل بالسببى: "زيداً ضربتُ غلامه". فالاسم انشغل عن نصب "زيداً" بنصب ضميره، وانتصب "زيداً" بفعل محذوف موافق للظاهر. (١)

وقد ينصب المشغول عنه بفعل محذوف مطاوع للفعل المذكور.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة فى "الكافية الشافية" فذكر أن العرب قد يضمرون فعلاً إذا كان الفعل المشغول مطاوعاً، ويُرفع الاسم السابق بالفعل المضمر. ثم ذكر شاهداً على ذلك. قال ابن مالك :

"وَرَافِعاً مُطاوِعاً لِمَا نَصَبْ ∴ قَدْ يُضْمِرُونَ وَرَوَوا عَنِ العَرَبْ

لَا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ ∴ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ مَعاً رَوَيْتُهُ"(٢)

والشاهد الذى أنشده ابن مالك فى البيت الثانى وتمامه:

لَا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ ∴ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِىْ(٣)

---

(١) ينظر الكتاب (٨١/١)، وشرح ابن عقيل (٤٦٩/١)، والمساعد (٤١٢/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٨٠/١، ٢٨١).

(٣) البيت من الكامل وهو للنَّمِر بن تولب آخر قصيدة له يصفُ نفسَه بالكرم ويعاتب زوجه وقد لامته على إسرافه فى سبيل أصدقائه تكرُّمَا، وقد نسبه الآلوسى إلى حاتم، والمصادر جميعها على النَّمِر. والمنفس: الشئ النفيس، والمعنى : لا تحزنى إن أذهبت المال النفيس كرماً وإذا مِتُّ أنا فاحزنى. ديوانه (٧٢)، وينظر: الكتاب (١٣٤/١) وشرح أبياته لابن السيرافى (١١١/١)، والمقتضب (٧٦/٢) وابن يعيش . شرح المفصل (٣٨/٢)، والمقاصد النحوية (٥٣٥/٢) والخزانة (٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤) ، واللسان (عمر)، وتخليص الشواهد (٤٩٩)، والضرائر للآلوسى ص(٣٠٠)، والرد على النحاة ص(١١٤)، وشرح قطر الندى ص(١٩٥) ومغنى اللبيب (١٦٦/١، ٤٠٣) وابن عقيل (٤٧٢/١)، والأشمونى (١٨٨/١)، وشواهد المغنى (٤٧٢/١، ٨٢٩/٢). وقد روى البيت برفع "منفس" ونصبه.

وقد قرَّر ابنُ مالك أن البيت يروى بالرفع والنصب فى كلمة (مُنْفِسٌ) [١]

فأمَّا رواية النصب فهى التى رواها سيبويه (ت١٨٠هـ) وجمهور البصريين[٢]، ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن (مُنْفِساً) -حينئذٍ- منصوب بفعل محذوف مفسَّر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته.[٣]

والرواية الثانية برفع (مُنْفِسٌ) [٤]، وهى رواية الكوفيين، وأعربوها على أنَّ "منفس" مبتدأ، وجملة "أهلكته " خبره، واستدلوا به على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد "إنْ" و"إذا" الشرطيتين[٥]، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده فى محل رفع خبر.

ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده، فى نحو: "إنْ زيدٌ يزورك فأكرمه" بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له، فأما البصريون فلا يُسلِّمُون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صَحَّت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجُمَل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعيَّن فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويقدّر المحذوف من لفظ المذكور إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به، أى: لا تجزعى إن هلك مُنْفِسٌ[٦]. وهذا تقدير البصريين، وهو الراجح، وهو اختيار ابن مالك.[٧]

❁❁❁❁❁

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية (٢٨٠/١، ٢٨١) وشرح التسهيل (١٤١/٢).
(٢) الكتاب (١٣٤/١)، والمقتضب (٧٤/٢)، والمحرَّر فى النحو للهرمى (١٦٥/٣).
(٣) ينظر المراجع السابقة. والمغنى (١٦٦/١) والشجرى (٣٣٢/١).
(٤) شرح ابن عقيل (٤٧٢/١)، والمقتصد للجرجانى (٣١٣/١) والارتشاف (١٨٧٠/٤).
(٥) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢٤١/١)، والخصائص (١٠٤/١) والشجرى (٨٢/٢)، والانصاف (٦٢٠/٢)، وأمالى ابن الحاجب (٢٩٦/١-٢٩٧)، وشرح التسهيل (٢١٠/٢).
(٦) شرح ابن عقيل مع منحة الجليل (٤٧٢/١، ٤٧٣) ، وتخليص الشواهد (٤٩٩).
(٧) شرح الكافية الشافية (٢٨٠/١، ٢٨١) وشرح التسهيل (١٤١/٢).

المبحث السابع

الشواهد المتعلقة بالتنازع

وفيه مسألة واحدة:

" إعمال العامل الثانى فى المعمول مع إعمال الأول فى ضميره مذكوراً "

التنازع: توجُّه عاملين إلى معمول واحد نحو: "ضربت وأكرمتُ زيداً"، فكل واحد من "ضربت" و"أكرمت" يطلب "زيداً" بالمفعولية، وإذا كان مطلوبُ الفعل غيرَ مرفوع، بأن كان الأول يطلبه مفعولاً، والثانى يطلبه فاعلاً، وأعملت الثانى، ثم أعملت الأول فى ضمير المفعول، فلا يجوز إعمال الأول فى الضمير؛ لأن هذا الضمير فضله يستغنى الكلام عنه.(١)

وقد تعرَّض ابن مالك فى "الكافية الشافية" لهذه المسألة فقال:

"وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ∴ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا

بَلِ احْذِفَنْهُ إِنْ يَكُنْ غيرَ خَبَرْ ∴ وَجِئْ بِهِ مُؤَخَّراً أَعْنِى الخَبَرْ

ونحو: (تُرْضِيهِ وِيُرْضِيكَ) نَدَر ∴ ومِثْلُهُ لَوْشَاعَ لَمْ يَعْدُ النَّظَرْ"(٢)

قال ابن مالك: "إذا أُهْمِلَ الأول من المتنازعَيْنَ ومطلوبه غيرُ رفع لم يُجر عند الأكثرين أن يُجاء معه بضمير المتنازع فيه، بل يُحذف إنْ كان غير خبر نحو: "ضَرَبْتُ وضَرَبَنِىْ زيْدٌ" ، وإن كان خبراً جئ به مؤخراً، ليؤمن حذفُ ما لا يجوز حذفُه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدُم له بوجه، مثال ذلك: "ظَنَّنِىْ وظَنَنْتُ زيداً عالماً إيَّاه"، فـ"إيَّاه" مفعول ثانٍ لـ"ظَنَّنِى"، ولا يجوز تقديمه

(١) ينظر: شفاء العليل(٤٤٦/١)، والتصريح (٣١٨/١) ، وشرح ابن عقيل (٤٩٤/١)، والمقتصد (٥٧٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٦٤/٢، ١٦٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٩٠/١).

عندَ الجميع، ولا حذفه عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه، لأنه مدلول عليه بثانى مفعولى الفعل الآخر"[١] . ثم ذكر الشاهد وهو قوله :

إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيك صَاحِبٌ ∴ جِهَاراً فَكُنْ فى الغَيْبِ أَحْفَظَ للوُدِّ[٢]

فالشاهد فى البيت قوله : "تُرْضِيهِ ويُرْضِيك صَاحِبٌ" فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان، وهما: "تُرْضِى"، و"يُرْضِى"، وتأخَّر عنهما معمول واحد، وهو قوله: "صاحبٌ"، وقد تنازع كلٌّ من "تَرضى" ، و"يُرضى" ذلك الاسم الذى بعدها وهو "صاحبٌ"، والأول يطلبه مفعولاً به، والثانى يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى، وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء، والجمهور يَرَوْن أنه كان يجب على الشاعر ألا يُعمل الأول فى الضمير؛ لأن هذا الضمير فضله يستغنى الكلام عنه، وذِكرُ الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا -فى هذا الباب- الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلاً؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه، ولا يجوز حذفُه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقاً.[٣]

وقد حمل الجمهور هذا على الضرورة الشعرية، ذكر ذلك ابن هشام (ت٧٦١هـ)[٤]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٥]، والشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ)[٦]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٧]، وغيرهم.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (٢٩٠/١، ٢٩١).
(٢) البيت من الطويل، وقد ورد غير منسوب فى المقاصد النحوية (٢١/٣، وأوضح المسالك (٢٠٣/٢) والتصريح (٣٢٢/١) والأشمونى (١٠٥/٢)، وشرح شذور الذهب ص (٥٤٣)، وشرح شواهد المغنى (٧٤٥/٢)، والدرر اللوامع (٣١٩/٥)، وتخليص الشواهد ص (٥١٤).
وجهاراً: أى: عيانا ومشاهدة، والوُد: بضم الواو فى المشهور وقد تُكسَر الواو أو تُفتح: المحبة. ينظر شواهد المغنى (٧٤٥/٢).
(٣) الشيخ محمد محى الدين. منحة الجليل (٥٠٠/١).
(٤) شرح شذور الذهب ص(٤٢٨)، وأوضح المسالك (٢٠٣/٢)، وتخليص الشواهد (٥١٤).
(٥) شرح ابن عقيل (٤٩٩/١).
(٦) التصريح (٣٢٢/١).
(٧) شرح الأشمونى (١٠٥/٢).

المبحث الثامن

الشواهد المتعلقة بالمنصوبات

وفيه ثمانى مسائل:

المسألة الأولى: "حذف عامل المصدر وجوباً"

المصدر هو: اسم الحَدَث؛ لأن الفعل يدل على شيئين: الحَدَث والزمان، فـ"قام" يدل على قيام فى زمن ماضٍ، و"يقوم" يدل على قيام فى الحال أو الاستقبال، و"قم" يدل على قيام فى الاستقبال، والقيام هو الحدث، وهو أحد مدلولى الفعل، وهو المصدر، فكلمة "أَمْن" اسم الحدث، فإنه أحد مدلولى "أَمِنَ". (١)

وقد يحذف عامل المصدر وجوباً فى مواضع. ومن هذه المواضع أن يكون المصدر بدلاً من فِعْله فيُحذف الفعل وجوباً. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك وذكر شاهداً فقال:

"وَعَامِلُ الَّذِىْ أَتَى مُؤَكِّدا ∴ سُقُوْطَهُ امْنَع أبداً فتُعْضَدَا

وحَذْفَ مَا لغَيْره أَجِزْكَمَا ∴ مَعْ غير مَصْدَرٍ وحَذْفٌ حُتِمَا

مَعْ كُلِّ مَصْدَرٍ يَكُوْنُ بَدَلَا ∴ من فِعْلِه كـ(نَدْلَاً) الَّذْ كـ(اندُلَاْ)" (٢)

والشاهد النحوى فى قول ابن مالك (كـ (نَدْلَاً) الَّذْ كـ(اندُلَاْ)).

(١) شرح ابن عقيل (٥٠٥/١)، والتصريح (٣٣١/١) وأوضح المسالك (٢٠٥/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (٢٩٥/١).

والبيت بكماله:

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهم ∴ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[١]

فـ "نَدْلاً" نائب مناب فعل الأمر، وهو "انْدل"، والندل: خطف الشئ بسرعة، و"زُرَيق" منادى، والتقدير: نَدْلاً يا زُرَيقُ المال، و " نَدْلاً" نائب مناب فعل الأمر، أى انْدُل المال أى: اخطفه، فناب المصدر مناب فعله، وهذا الفعل حُذف وجوباً. [٢]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "ومما أُجرِى مُجْرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهم ∴ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعْالِبِ

كأنه قال: انْدل"[٣]

وقول سيبويه: "كأنه قال: انْدُل" يعنى أن المصدر ناب عن الفعل المحذوف، فأصبح حذف الفعل واجباً؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل. واختلف النحويون فى نسبته. فقال العينى: "قاله الأحوص فيما زعم بعضُهم، وعزاه الجوهرى إلى جرير، والصحيح ما قاله فى الحماسة البصرية أنه لأعشى همدان يهجو لصوصاً" ينظر المقاصد النحوية (٤٦/٣) والإنصاف (٢٩٣/١) وأوضح المسالك (٢١٨/٢)، والخصائص (١٢٠/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٠٧/١)، والتصريح (٣٣١/١)، وشرح ابن عقيل (٥١٣/١)، والكتاب (١١٥/١) ولسان العرب (ندل)، (خشف، وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٥/٣)، واللمع لابن بَرهان (٦٠٢/٢)، وشفاء العليل (٦٥٤/٢) والنكت للأعلم (٢٤٩/١). ونَدْلاً: مصدر نَدَل المال إذا خطفه بسرعة، وزُرَيْق: اسم رجل. وينظر ديوان أعشى همدان تحقيق حسن عيسى ص (٩٠) والمساعد (٢٤٢/٢).

(٢) شرح ابن عقيل (٥١٤/١).

(٣) الكتاب (١١٥/١، ١١٦).

(٤) الأشمونى (١١٦/٢) وعلى هذا جميع النحويين. وينظر المراجع السابقة.

المسألة الثانية: " جواز وقوع المفعول له مُعَرَّفاً بـ(أل) "

المفعول له: هو المصدر المُفْهِمُ عِلَّةً المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو: "جُدْ شُكراً"، فـ"شكراً" مصدر، وهم مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جُدْ لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو "جُدْ" فى الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفى الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَب، وهو فاعل الشكر، وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة وهى: أن يكون مصدراً، مفهماً للتعليل، متحداً مع عامله فى الوقت والفاعل.(١)

وقد يقع المفعول لأجله مجرداً من الألف واللام والإضافة، أو مضافاً، أو مُحَلّى بالألف واللام، ويجوز نصبه إذا كان محلى بـ"أل"، وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة فقال فى المفعول له:

"وتَـدْخُلُ اللامُ عَلَيْـه حَـائِزَا ∴ هَـذِىْ الشُّـروطَ فاعتَقِـدْهُ جَـائِزَا
وقَـلَّ أنْ يَصْـحَبَها المُجَـرَّدُ ∴ والعَكْسُ فِـى مَصْـحُوب (أل) ويُنْشَـدُ"(٢)
(لا أقْعُـدُ الجُـبْنَ عَـنِ الهَيْجَـاءِ ∴ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ)(٣)

فذكر أن كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائزٌ جَرُّه باللام، إلاَّ أنَّ ذلك فيما عُرِّفَ بالأداة أحسنُ من التجريد، والتجريد أحسنُ منه فى المُنكَّر(٤)، ثمّ ذكر شاهداً لمصحوب (أل) وهو قول الشاعر:

لا أقْعُـدُ الجُـبْنَ عَـنِ الهَيْجَـاءِ
وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ(٥)

---

(١) شرح ابن عقيل (٥٢١/١)، والمساعد (٤٨٤/١) وحاشية الخضرى (١٩٤/١)، والتصريح (٣٣٤/١)، والغرة لابن الدهان (٦٧/٢) والهمع (١٩٤/١).
(٢) شرح الكافية الشافية (٢٩٥/١).
(٣) شرح الكافية الشافية (٢٩٥/١).
(٤) شرح الكافية الشافية (٣٠٢/١).
(٥) البيتان من الرجز ولم يُنسبا إلى قائل مُعَيّن. لا أقعد: لا أتوانى وأنكل عن اقتحام المعارك والهيجاء: الحرب، وزُمَر: جمع زُمْرَة أى: جماعات. توالت: تتابعت. ينظر شرح التسهيل لابن مالك (١٩٨/٢)، وأوضح المسالك (٢٢٨/٢)، والمطالع السعيدة ص(٣٠٧)، والدرر اللوامع (١٦٧/١)، وعمدة الحافظ لابن مالك (٢٨٨)، والمساعد (٤٨٧/١)، والتصريح (٣٣٦/١)، والهمع (١٩٥/١)، والأشمونى (١٣٥/٢)، والمقاصد النحوية (٦٧/٣)، وشفاء العليل (٤٦٣/١).

والشاهد قوله : (الجُبْنَ) حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه مُحَلًّى بـ(أل) أى: معرفة. وقد اختلف النحاة فى جواز مجئ المفعول لأجله معرفة، والعلماء فى ذلك على مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه[١]، والجمهور[٢] أنه يجوز أن يكون المصدر الواقع مفعولاً لأجله مُعَرَّفاً بـ(أل) وبالإضافة.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وحَسُنَ فيه الألفُ واللامُ لأنه ليس بحال، فيكون فى موضع فاعل حالاً"[٣]

وقد وافق ابن مالك (ت٦٧٢هـ) سيبويه وجمهور النحاة على مجئ المفعول له معرفة مؤيداً كلامه بقول الراجز:

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ[٤]

ومما يؤيد قَوْلَ الجمهور قَوْلُ الشاعر:

يَرْكَبُ كُلَّ عَامِرٍ جُمْهُورِ ∴ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ[٥]

---

(١) الكتاب (٣٦٩/١، ٣٧٠)، والأصول (٢٠٨/١)، وشرح الكتاب للسيرافى (٢٥٦/٢)، والإيضاح للفارسى ص(١٧٠)، والمسائل البصريات ص(٢٢٤)، وأسرار العربية ص(١٨٨)، وشرح المفصل (٥٤/٢)، وشرح الكافية للرضى (٥٠٩/١) وارتشاف الضرب (١٣٨٧/٣)، وهمع الهوامع (١٣٣/٣).

(٢) الأصول (٢٠٨/١)، وأسرار العربية ص(١٨٨)، وشرح المفصل (٥٤/٢)، وشرح الكافية للرضى (٥٠٩/١)، وارتشاف الضرب (١٣٨٧/٣).

(٣) الكتاب (٣٧٠/١) وينظر شرح الكتاب للسيرافى (٢٥٦/٢)، والنكت على الكتاب (٥٣٠/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣٠٢/١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٢٨٨)، وشرح التسهيل (١٩٨/٢) والمساعد (٤٨٧/١).

(٥) الأبيات من الرجز للعجاج فى الكتاب (٣٦٩/١)، والأصول (٢٠٨/١)، وشرح الكتاب للسيرافى (٢٥٥/٢)، والنكت على الكتاب (٥٣٠/١)، وتحصيل عين الذهب ص(٢٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ص(١٨٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢٤٦/١)، والإرشاد (٢٣٢)، والصفوة الصفية (٥٢٠/١)، وشرح المفصل (٥٤/٢)، والتخمير للخوارزمى (٤٢٠/١)، والمقاصد الشافية (٢٨٦/٣) وخزانة الأدب (١١٤/٣) وبلا نسبة فى الإيضاح للفارسى (١٧٠)، والمسائل البصريات ص(٢٢٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص(١٠٦)، والمقتصد شرح الإيضاح (٦٦٥/١)، وأسرار العربية ص(١٨٧)، والتوطئة ص(٢٤٥)، وشرح الكافية للرضى (٥٠٩/١).

فقد جاء المفعول له نكرة، وهو قوله (مخافة)، وجاء معرَّفاً بالإضافة وهو قوله (زَعَلَ) لإضافته إلى المحبور، ومعرَّفا بـــ(أل) وهو الهَوْل.[١]

المذهب الثاني مذهب الجرمي(ت٢٢٥هـــ)[٢]، والرياشي(ت٢٥٧هـــ)[٣]، والمبرد(ت٢٨٥هـــ)[٤]، أن شرط المصدر أن يكون نكرة، وأن "أل" فيه زائدة، وإضافته غير محضة، وتجريده من "أل" أكثر.[٥]

فالمفعول له عند الجرمي يلزم تنكيره، ويُقَدَّرُ نحو قوله تعـــالى: ﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾[٦]محاذرين الموت، لتكون الإضافة لفظية، ولا يطَّرد له ذلـــك فـــي قول العجاج إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقَدَّرِيْن قبلهمـــا، أى: زَعَـــلاً زَعَلَ المحبور، ومُهَوِّلاً الهَوْلَ. والصحيح ما ذهب إليه ســـيبويه والجمهـــور، وذلك لسلامة مذهبهم من الحذف والتقدير اللازمين لغيره[٧]. ولورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿**يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعقَ حذر الموت**﴾، والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يُصَارُ إليه.[٨]

❁❁❁❁❁

اللغة: العاقر: الذى لا ينبت شيئاً، ولذلك سميت المرأة التى لا تلد عاقراً، الجمهور: الرملة المشرفة على ما حولها المجتمعة، وجمهرة كل شئ : معظمه، الزعَل: النشاط. المحبور: المسرور. الهول: الفزع، التَهوُّل: تفعُّل منه، والهُبُور: جمع هَبْر وهو المطمئن من الأرض وما حوله مرتفع، وقيل: الواحد: هبير. ينظر خزانة الأدب (١١٤/٣)

(١) المرجع السابق (١١٤/٣).

(٢) الأصـــول (٢٠٨/١) والمســـائل البصـــريات ص(٢٢٣)، وأســـرار العربيـــة ص(١٨٨)، والإرشـــاد ص(٢٣٢)، وشـفاء العليـل (٤٦٣/١) وحاشـية الصـبان (١٨٤/٢)، وابـن يعـيش (٥٤/٢)، وشـرح الكافيـة للرضى (٥٠٩/١).

(٣) الأصول (٢٠٩/١)، وارتشاف الضرب (١٣٨٧/٣)، وشفاء العليل (٤٦٣/١).

(٤) ارتشاف الضرب (١٣٨٧/٣) وهمع الهوامع (١٣٣/٣) وحاشية الصبان (١٨٤/٢).

(٥) ارتشاف الضرب (١٣٨٧/٣).

(٦) سورة البقرة الآية (١٩).

(٧) شرح الكافية للرضى (٥٠٩/١) بتصرف، وينظر أسرار العربية ص (١٨٨).

(٨) منحة الجليل (٥٢٣/١).

المسألة الثالثة: " تقديم المفعول معه على مَصْحُوبه "

المفعول معه هو: الاسم المنتصب بعد واو بمعنى "مع"[١] وربما سمَّاه سيبويه "مفعولا به"، و"مفعولاً معه"[٢].

والعامل فيه ما تقدم عليه من فعل ظاهر نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، أو مقدَّر نحو: "كيف أنت وزيداً"، والتقدير: كيف تكون ، أو اسم مشبه للفعل نحو: "حَسْبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ" أى: كافيك.[٣]

والمفعول معه لا يتقدم على عامله بلا خلاف، وذلك لمراعاة أصل الواو؛ إذ هى فى الأصل للعطف، فوضعها فى أثناء الكلام، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً، ولذلك قيَّد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) العامل فى المفعول معه بالسبق حيث قال: (بما مِن الفعل وشبهه سَبَق) [٤]

واختلفوا فى تقديم المفعول معه على مصحوبه أى على الاسم الذى قبل الواو.

وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة، فذكر أن ابن جنى (ت٣٩٢هـ) أجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه، ثم استدل له بشاهد من الشعر، ثم ضعف استشهاد ابن جنى بالبيت. قال ابن مالك:

---

(١) التصريح (٣٤٢/١)، والمساعد (٥٣٩/١)، والأشمونى (١٣٤/٢).
(٢) الكتاب (٢٩٧/١) وينظر شرح التسهيل (٢٤٧/٢) وشرح الألفية لابن الناظم (٢٧٩)
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص (٢٨١) وذهب عبد القاهر الجرجانى إلى أن الناصب للمفعول معه هو الواو، ومذهبه مردود بانفصال الضمير بعد الواو نحو: جلست وإياك فلو كانت الواو عاملة لوجب اتصال الضمير بها فقيل: جلست وكـ كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك وبك). ينظر شرح ابن الناظم ص(٢٨١) والعوامل المائة لعبد القاهر بشرح الأزهرى ص(١٢٠) وشرح عمدة الحافظ (٤٠٢/١، ٤٠٣) ورجع الجرجانى إلى مذهب الجمهور فى المقتصد فى شرح الإيضاح (٦٥٩/١، ٦٦٠).
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص(٢٧٩، ٢٨٠) وهمع الهوامع (٢٢٠/١).

"وَكَوْنُ ذَا المَفْعُولِ سَابِقاً لِمَا ∴ يَصْحَبُهُ جَوَّزَ بَعْضُ العُلَمَا

بِذَا ابنُ جِنِّى قَضَى فِى قَولِ مَنْ ∴ قَالَ (وفُحْشَاً غِيبَةً) وَقَدْ وَهَنْ"[1]

ويلاحظ أن ابن مالك استدل بجزء من الشاهد، وهو قوله: (وفُحْشَاً غِيبَةً) والبيت بتمامه:

جَمَعْتَ وفُحْشَاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ∴ ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنهَا بِمُرْعَوِى[2]

وهذا الشاهد استدلّ به ابن جنى (ت٣٩٢هـ) على جواز تقديم المفعول معه على مصحوبه فقدَّم المفعول معه (فُحْشاً) على مصحوبه (غِيبَةً ونميمةً)، قال ابن جنى: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: "والطيالسةَ جاء البَرْدُ"، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البردُ والطيالسةَ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد... لكنه يجوز: "جاءَ والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضَرَبْتُ وزيداً عمراً. قال:

جَمَعْتَ وفُحْشَاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ∴ ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنهَا بِمُرْعَوِى[3]

واستدل ابن مالك بقول الشاعر أيضاً:

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ∴ وَلَا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبَا[4]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣١٢/١).

(٢) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم فى خزانة الأدب (١٣٠/٣، ١٣٤) والدرر اللوامع (١٥٦/٣)، وشرح شواهد المغنى (٦٩٧/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٣٧)، والمقاصد النحوية (٨٦/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٤١/٩)، والخصائص (٣٨٣/٢)، وشرح الأشمونى (٢٢٤/١)، والتصريح (٣٤٤/١)، (١٣٧/٢)، وهمع الهوامع (٢٢٠/١).

والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبى العاص. ينظر أمالى القالى (٦٨/١) والخزانة (١٣٠/٣).

(٣) الخصائص (٣٨٥/٢)٠ وينظر شرح الألفية لابن الناظم ص(٢٨٠، ٢٨١).

(٤) البيت من البسيط لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١١٤٦)، والمقاصد النحوية (٤١١/٢)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٤١/٩)، وشرح الأشمونى (٢٢٤/١).

حيث قدَّم المفعول معه (السوأة) على مصاحبه (اللَّقبا)، واحتج أيضاً بورود التقديم فى العطف نحو: "عليك ورحمةُ الله السلامُ"

وباب المفعولية فى التقديم أوسع مجالاً من باب التبعية. (١)

وقد منع الجمهور تقديم المفعول معه على الاسم الذى قبل الواو، لمراعاة أصل الواو، ورَدُّوا على ما استدل به ابن جنى.

قال ابن مالك: "ولا حجة لابن جنى فى البيتين؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمت هى ومعطوفها. وذلك فى الأول ظاهر، وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: "ولا ألقِّبُه اللَّقب وأسُوء السَّوأةَ" ثم حذف ناصب "السَّوْأة" كما حُذف ناصب "العُيُون" من قوله من الوافر:

..... ∴ **وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا** (٢)

ثم قُدِّم العاطف، ومعمول الفعل المحذوف"(٣).

وعلى هذا فالأصل فى البيت الأول: **(جَمَعْتَ غِيبَةً ونميمةً وفُحْشَاً)**، والأصل فى البيت الثانى : **(وَلَاْ أُلَقِّبُهُ اللقب وأسوء السوأة)**، ثم قُدِّم العاطف (الواو)، ومعمول الفعل المحذوف (السَّوأة).

والصحيح مذهب الجمهور وهو المنع، لما ذكرنا من مراعاة أصل الواو(٤)، وقد تقدم توجيه ابن مالك للبيتين، وحملهما بعض العلماء على الضرورة.(٥)

❁❁❁❁❁

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٢٨٠) وهمع الهوامع (٢٢٠/١) والشجرى (١٧٩/١)..

(٢) عجز بيت للراعى النميرى من الوافر. وصدره: إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْماً.

وهو فى ديوانه ص (٢٦٩)، والدرر اللوامع (١٥٨/٣)، وشرح شواهد المغنى (٧٧٥/٢)، ولسان العرب (زجج)، والمقاصد النحوية (٩١/٣)، والإنصاف (٦١٠/٢)، وأوضح المسالك (٤٣٢/٢)، والخصائص (٤٣٢/٢). والشاهد قوله (وزججن الحواجب والعيونا) حيث نصب "العيون" بفعل محذوف أى: وكحلن العيونا. ينظر. شواهد المغنى (٧٧٥/٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣١٣/١، ٣١٤).

(٤) الأشمونى (٣٨٤/١، ٣٨٥)، وشرح الألفية لابن الناظم ص(٢٨٠، ٢٨١).

(٥) خزانة الأدب (١٣٠/٣، ١٣٤).

المسألة الرابعة: " تكرار (إلاّ) وإلغاؤها "

"إلاّ" هى أم باب أدوات الاستثناء، وأشهرها. وقال عنها المبرد (ت٢٨٥هـ): "وهى حرف الاستثناء الأصلى"(١)، وقال الحريرى (ت٥١٠هـ): "وللاستثناء عِدَّةُ أدوات، إلا أن حَرْفَه المستولى عليه "إلا". وإنما .....

وإنما كانت "إلاّ" أصل أدوات الاستثناء؛ لأنها حرف، والأصل فى نقل الكلام للحروف، كما تقول: قام زيدٌ، ثم تقول: ما قام زيدٌ، فتنقله "ما" إلى النفى.(٢)

وقد تأتى "إلاّ" مكرّرة فى باب الاستثناء فتكون ملغاة لا عمل لها، وما بعد الثانية يكون بدلاً مما بعد الأولى.

وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة، وذكر أن "إلاّ" تُكَرَّر للتوكيد وتُلْغَى، ثم استشهد على ذلك بشاهد شعرى حيث قال:

وَوَقْعُ تَوْكِيْدٍ بِـ(إلاّ) جَائِزٌ ∴ وَأَبْدِلَنْ مَا بَعْدُ قَالَ الرَّاجِزُ

"مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ ∴ إلاَّ رَسِيْمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ"(٣)

والشاهد هو قوله:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ

إلاَّ رَسِيْمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ(٤)

---

(١) المقتضب (٣٩١/٤).

(٢) شرح ملحة الإعراب ص(١٨٧) وينظر جواهر الأدب (٤٧٥).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣١٩/١).

(٤) من الرجز، ولا يُعرف قائلهما. وهما فى الكتاب (٣٤١/٢)، والمقاصد النحوية (١١٧/٣)، والدرر اللوامع (١٦٧/٣)، ورصف المبانى ص(٨٩)، وأوضح المسالك (٢٧٢/٢)، والتصريح (٣٥٦/١)، والأشمونى (١٥١/١)، وشرح ابن عقيل (٥٥١/١) وهمع الهوامع (٢٢٧/١). وفسر الأعلم الرسيم بالسعى بين الصفا والمروة، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت. أى: ليس فى شيخك منتفع غير هذين العملين. يراجع: تحصيل عين الذهب ص(٢٣٢)، وعدة السالك (٢٧٢/٢) والمراد بالشيخ هنا على رأى الأعلم الراجز نفسه، وقيل: المراد بالشيخ: الجمل. والرسيم: ضرب من السير السريع، والرمل: سير فوق المشى. هامش الكتاب (٣٤١/٢).

والشاهد في البيت قوله: "إلاّ عَملُــه، إلا رسـيمهُ، وإلاَّ رَمَلُــهْ"، والــواو المتقدمة على "إلاَّ" عاطفة، والرَّمَلُ المتأخر عن "إلاَّ" معطوف علــى الاســم المرفوع قبلها، و"إلاَّ" في الموضعين زائدة للتوكيد، وقد اجتمع في هذا الكــلام النوعان اللذان تُزاد فيهما "إلاَّ"، وهما: العطف والبدل.(١)

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً، ولم يكن غيرَه، لأن هذا يُكَرِّرُ توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً... ومثلُ: ما أتاني إلا زَيْدٌ إلا أبو عبد الله إذا أرَدْتَ أن تبيِّنَ وتُوضِّحَ قوله:

مالَــكَ مــن شَــيْخِكَ إلاَّ عَمَلُــهْ

إلاَّ رَسِــيْمُهُ وإلاَّ رَمَلُــهْ(٢)

وقال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "إذا كُرِّرت "إلاّ" توكيداً أُبْدل ما بعد الثانيــة مما بعد الأولى إن توافقا معنىً، وإلا عُطِفَ بالواو، فمثال البدل قوله الراجز:

مالك من شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ

إلاَّ رَسِيْمُــهُ وإلاَّ رَمَــلُهْ(٣)

ولم يخرج كلام النحويين عما ذكره سيبويه وابن مالك.

❁❁❁❁❁

(١) عدة السالك (٢٧٣/٢) والدرر اللوامع (١٦٧/٣)، ورصف المباني ص(٨٩).
(٢) الكتاب (٣٤١/٢) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٥/٢، ٢٩٦).
(٣) شرح الكافية الشافية (٣١٩/١) وينظر الأشموني (١٥١/١)، والتصريح (٣٥٦/١).

المسألة الخامسة: " تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف "

الحال هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: جاء زيدٌ راكباً.(١)

وعرّفه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بأنه: "وصف لهيئة الفاعل أو المفعول نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، ولقيت الأمير عادلاً، والمعنى: جاء في هذه الحال، ولقيت الأمير في هذه الحال، وعلامته أن يقع في جواب (كيف)، فإذا قلت: أقبل عبد الله ضاحكاً، فكأن سائلاً سأل: كيف أقبل عبد الله؟ فقلت: أقبل ضاحكاً"(٢)

وقد تتقدم الحال على صاحبها وقد تتأخر، كل ذلك على سبيل الوجوب والجواز.

وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة، فذكر أن النحويين منعوا أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، والصحيح الجواز، ثم أورد شاهدين على جواز ذلك.

قال ابن مالك:

"وسَبْقُ حَالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ∴ أَبَوا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

مَنْ ذَاكَ: (صَادِيَاً إلىَّ) ونُقِلْ ∴ (لَنْ تَذْهَبُوا فِرْغَاً بِقَتْلٍ) فقُبِل"(٣)

والشاهدانِ اللَّذانِ ذكرهما ابن مالك: قوله: (من ذاك صادياً إليَّ).

---

(١) شرح ابن عقيل (٦٢٥/١) وينظر الغرة لابن الدهان (٨٩/٢).

(٢) شرح المفصل (٥٥/٢) بتصرف يسير.

(٣) شرح الكافية الشافية (٣٣٤/١) وينظر أيضاً. المقتضب (١٧٠/٤) ومعاني القرآن للفراء (٤٢٥/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٣٤/١، ٣٣٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٦/٢)، وشرح الكافية للرضى (٢٤/٢، ٢٥) وشرح الألفية لابن الناظم ص(٣٣٠).

ويقصد قول الشاعر:

لَـئِنْ كَـانَ بَـرْدُ المَـاءِ هَيْمَـانَ صَـادِياً ∴ إلىَّ حَبِيْبَـــاً إنَّهَـــا لَحَبِيْـــبُ[١]

والشاهد الثانى أشار إليه بقوله: (لن تذهَبوا فِرْغاً بقتل).

والبيت بتمامه:

فَـإنْ تَـكُ أَذْوَادٌ أُصِـبْنَ ونِسْـوَةٌ ∴ فَلَـنْ تَـذْهَبُوا فِرْغـاً بقَتْـلِ حِبَـالِ[٢]

واستدل ابن مالك بالبيتين على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ. لورود السماع بذلك. ففى البيت الأول الشـاهد قولـه: (هيمـان صَادياً) وقعا حالين من الياء المجرورة بـ(إلى) وتقدّما عليها.

وفى البيت الثانى: وقع قوله: (فِرْغاً) حالاً من (قَتْل) المجرور بالباء.[٣]

وقد اختلف النحويون فى جواز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر على ثلاثة مذاهب كما يأتى:

الأول: مذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الحـال علـى صـاحبها المجرور بحرف أصلى، فلا تقول: (مررت جالسةً بهند)؛ إذ لا يجوز تقـديم صاحب الحال المجرور فكذلك لا يجوز تقديم الحال عليه.[٤]

---

(١) البيت من الطويل. لمجنون ليلى من ديوانه ص(٤٩) ونسب فى خزانة الأدب (٢١٢/٣-٢١٨) لعروة بن حزام. وهو لكثير عزة فى ديوانه ص(٥٢٢) والمقاصد النحوية (١٥٦/٣). ولقيس بن ذريح فى ديوانه ص(٦٢)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (٤٢٨) وشرح ابن عقيل (٥٨٢/١). وقبل هذا البيت:

حَلَفْتُ بربِّ الراكعينَ لربّهم ∴ خُشوعاً وفوقَ الراكعين رَقِيبُ.

وهيمان: من الهُيام، وهو أشد العطش. صادياً: من صَدِى إذا عَطِش.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطليحة بن خُوَيْلد. كما فى المقاصد النحوية (١٥٤/٣)، وتاج العروس (حبل)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(١٩) والأشمونى (١٧٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣/١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٢٧).

وأذواد جمع: ذود جماعة الإبل. (مقاييس اللغة-ذود)، وفِرْغاً: أى : هدراً. حبال: هو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة، فقتل به منهم: عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم. المقاصد النحوية (١٥٤/٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣٣٥/١) وشرح التسهيل (٣٣٨/٢).

(٤) الكتاب (١٢٤/٢) والمقتضب (١٧١/٤) والمساعد (٢١/٢)، والتصريح (٣٧٨/١)، وأوضح المسالك (٣١٩/٢، ٣٢٠).

الثانى: مذهب ابن كيسان (ت٣٢٠هـ) والفارسى (ت٣٧٧هـ) ، وابن بَرهان (ت٤٥٦هـ) جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلى.(١)

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أمَّا السماعُ فلوروده فى القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾(٢) وقوله: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾(٣)، فـ(كافةً) حال من (الناس)، وقد قُدِّمَ عليه، و(على قميصه) حال من (دَمٍ) ، وقُدِّمَ عليه أيضاً.

وأما الشعر، فاستدلوا بما استدل به ابن مالك من مثل قوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً ∴ إلىَّ حَبِيْبَاً إنَّهَا لَحَبِيْبُ(٤)

وقوله:

فَإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ∴ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغاً بقَتْلِ حِبَالِ

وقد وافق ابن مالك هذا المذهب كما تقدم النقل عنه.

وأمَّا القياس فإنهم يقولون: إن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى، وقد جوَّز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به، فوجب أيضاً أن ينطبق الحكم كذلك إذا كان صاحب الحال مفعولاً معنى؛ إذ لا يخرج عن كونه مفعولاً.

وقد ردَّ الجمهور أدلة القائلين بالجواز، فأمَّا الأبيات فإنها شعر، وما كان دليله الشعر وحده، وليس فى كلام العرب المنثور مثله، فإنه لا يثبت، لأن ما فى الشعر وحده يعتبر ضرورة.

---

(١) أمالى الشجرى (٢٨٠/٢) وشرح التسهيل لابن مالك(٣٣٧/٢)، وشرح اللمع لابن برهان (١٣٧/١) والتصريح (٣٧٩/١).
(٢) سورة سبأ الآية (٢٨). وينظر: البحر المحيط (٢٨١/٧).
(٣) سورة يوسف الآية (١٨). وينظر. الدر المصون (٤٥٦/٦).
(٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك (٣١٩/٢).

وأمّا الآيات فإنها تحتمل وُجُوهاً من الإعراب غير الوجه الذى استدل به المجيزون، فـ(كافة) تحتمل أن تكون حالاً من الكاف فى (أرسلناك)، والتاء للمبالغة[١]، وأن تكون صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إلا إرسالةً كافة[٢]،. و(على قميصه) يحتمل أن يكون فى محل نصب على الظرفية، وكأنه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم كذب. [٣]

والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال. وأما الرد على قياس المجرور على المفعول فهناك فارق بينهما، وحاصله اختلاف العاملين فى القوة؛ لأن الفعل المتعدى بحرف جر ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغيير ترتيب معمولاته.[٤]

الثالث: مذهب الكوفيين التفصيل فقالوا: إن كان المجرور ضميراً جاز تقديمها عليه نحو: (مررت ضاحكةً بك)، أو كان صاحب الحال اسمين مجرورين عطف ثانيهما على الأول نحو: مررتُ بزيد وعمرو قائمين، فيجوز: مررت قائمين بزيد وعمرو، أو كان الحال جملة فعلية نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند.[٥]

وأختار فى هذه المسألة مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأن الجار والمجرور لا يتصرفان فى أنفسهما، فلا يتصرفان فى معمولهما، ولأن الشواهد التى استدل بها ابن مالك مؤولة، فلا تُسَلَّم له.

❁❁❁❁❁

(١) اختاره الزمخشرى فى الكشاف (٣٢٣/٣) وابن هشام فى أوضح المسالك (٣٢٤/٢)، والعكبرى فى التبيان (١٠٦٩/٢) واللباب (٢٩١/١، ٢٩٢) والزجاج فى معانى القرآن وإعرابه (٢٥٤/٤).
(٢) ذكره الزمخشرى فى الكشاف (٣٢٣/٣).
(٣) ذكره الزمخشرى فى الكشاف (٣٠٨/٢) ورده أبو حيان فى البحر (٢٨٩/٥).
(٤) عدة السالك إلى أوضح المسالك (٣١٩/٢، ٣٢٠).
(٥) المساعد (٢١/٢) وارتشاف الضرب (١٥٧٩/٣).

المسألة السادسة: " تقديم الحال على عاملها الظرفى "

قد يكون العامل فى الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولابد للحال من عامل يعمل فيها؛ لأنها معربة، والمُعرَب لابد له من عامل. (١)

وقد اختلف العلماء فيما إذا كان العامل فى الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: زيد عندك قائماً، ومحمد فى المسجد نائماً، هل يجوز -حينئذٍ- تقديم الحال على عاملها أولا؟

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر مذهب الأخفش وأنه أجاز هذه المسألة واستدل لها بشاهد من الشعر.

قال ابن مالك ذاكراً العوامل المعنوية من الظرف والجار والمجرور:

"كـ(النَصْرُ فيهـا أو هُنَـاكَ مُكْرَمَـاْ ∴ والخُلْـفُ فِـى تَوسِـيطِ ذى قَـدْ عُلِمَـا

كـ(مُحْقِبِىْ أدْرَاعِهِـم فِـيهم) وَمَـنْ ∴ يَـرْاطّـرادَ ذا يُطِـعْ أَبَـا الحَسَـن" (٢)

والشاهد فى البيت الثانى وهو قوله (مُحْقِبِىْ أدْرَاعِهِم فِيهم) ويقصد قول الشاعر:

رَهْـطُ ابْـنِ كُـوْزٍ مُحْقِبِـىْ أدْرَاعِهِـم ∴ فِـيهِم وَرَهْـطُ رَبِيعَـةَ بـنِ حُـذَارِ (٣)

والشاهد فى البيت فى (مُحْقِبِىْ أدْرَاعِهِم) حيث وقع (محقبى) حالاً من (فيهم)، وهو ضمير مجرور. (٤)

---

(١) شرح الكافية للرضى (٢٠١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٢-٥٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٣٧/١).

(٣) البيت من الكامل. وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(٥٥) وجمهرة اللغة ص(٨٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (٤٤٧، ٥٥٧) والمقاصد النحوية (١٧٠/٣) وبلا نسبة فى الأشمونى (١٨١/٢) والبيت من قصيدة يخاطب فيها الشاعر زرعة بن عمر. ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢) هامش.

(٤) المقاصد النحوية (١٧٠/٣).

وقد اختلف النحويون في تقديم الحال على عاملها المعنوى إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على مذهبين:

أولاً: ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه لا يجوز أصلاً تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور، نظراً لضعفهما فى العمل، وحجة سيبويه على ضعفهما فى العمل أنهم إذا أدخلوا على الظرف أو الجار والمجرور "إن وأخواتها" وغيرها من نواسخ الابتداء وكان بعد الظرف أو الجار والمجرور اسم فإن هذا الاسم ينتصب بتلك العوامل، كقولك: إن عندك زيداً، وإن فى الدار عمراً، فلو كان (عندك)، و(فى الدار) عاملين الرفع فى (زيد)، (وعمرو) قبل دخول (إنّ) لما صح أن (فى الدار) عاملين الرفع فى (زيد)، و(عمرو) قبل دخول (إنّ) لما صح أن تغيّره إنّ عن العمل. (١)

ثانياً: مذهب الأخفش وابن مالك:

أجاز الأخفش (ت٢١٥هـ) وابن مالك تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور قياساً بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيدٌ قائماً فى الدار، وذلك لأن الظرف قوى فى مذهبه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد، نحو: فى الدار زيد، فأما إذا تأخر المبتدأ فإن الأخفش يوافق سيبويه فى المنع، فلا يجوز (قائماً زيدٌ فى الدار، ولا قائماً فى الدار زيد) اتفاقاً.(٢)

ونسب هذا الرأى أيضاً للفراء (ت٢٠٧هـ)(٣)

وأجاز ابن مالك مذهب الأخفش فقال (والصحيح جوازه محكوماً بضعفه)(٤)

(١) يراجع الكتاب (١٢٤/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٧/٢، ٥٨)، وارتشاف الضرب (١٩٥٠/٣) والمساعد (٣٣/٢).
(٢) ينظر المسائل العسكرية ص(١٠٨، ١٠٩) وشرح الكافية للرضى (٢٠٤/١)، والخزانة (١٧٤/٣).
(٣) المشاعد (٣٢/٢) وارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) ومعانى القرآن للفراء (٤٢٥/٣).
(٤) شرح التسهيل (٣٤٦/٢).

واستدل ابن مالك على إجازته بقراءة بعض السلف(والسماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه)[١]

واستدل أيضاً بالشاهد :

رهط ابن كُوْز محقبي أدراعهم ..... فيهم

على أن (محقبي) حال من الضمير في (فيهم).[٢]

ولم يسلم الجمهور للآية ولا للشاهد، حيث خرَّجوا الآية تخريجاً يبعدها عن مذهب الأخفش. قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "واستدل الأخفش بها على جواز تقديم الحال إذا كان العامل فيها حرف جر نحو: "زيدٌ قائماً في الدار"، وهذه لا حجة فيها لإمكان تخريجها من وجهين:

أحدهما: – وهو الأظهر– أن تكون (السماوات) نَسَقاً على (الأرض)، ويكون قد أخبر عن الأَرَضِيْنَ والسماواتِ بأن الجميع قبضته، وتكون (مطويات) حالاً من السماوات، كما كان (جميعاً) حالاً من الأرض، و(بيمينه) متعلق بـ(مطويات).

والثاني: أن يكون (مطويات) منصوباً بفعل مقدر، و(بيمينه) الخبر، و(مطويات) وعامله جملة معترضة. وهو ضعيف)[٣]

وأما الشاهد الشعري. فقد خُرِّج على أن (محقبي) منصوب على المدح، فلا شذوذ فيه ولا شاهد.[٤]

والأقرب مذهب سيبويه والجمهور، لأن القراءة شاذة ومؤولة والشاهد مؤول وقد تطرق إليه الاحتمال.

❁❁❁❁❁

(١) سورة الزمر الآية (٦٧) والقراءة بنصب (مطويات) على الحال لعيسى بن عمر. ينظر ابن خالويه مختصر شواذ القرآن (١٣١) والبحر المحيط (٤٤٠/٧) والدر المصون (٤٤٤/٩).
(٢) شرح التسهيل (٣٤٦/٢) وشرح عمدة الحافظ (٤٤٧، ٥٥٧).
(٣) الدر المصون (٤٤٤/٩) وينظر البحر المحيط (٤٤٠/٧) ومعاني القرآن للفراء (٤٢٥/٣).
(٤) المقاصد النحوية (١٧٠/٣).

المسألة السابعة: " وقوع الحال مؤكدة لمضمون الجملة "

يُجاء بالحال لقصد التوكيد، وهى فيه على ضربين:

أحدهما: أن يؤكّد بها عاملها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١].

والثانى أن يؤكَّدَ بها مضمون جملة ابتدائية، فيلزم تأخيرها وإضمارُ عاملها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[٢].

وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة، وذكر شاهداً من الشعر للحال المؤكدة لمضمون الجملة فقال:

وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلةً فمُضْمَرُ ∴ عاملُها ولَفْظُها يُؤَخَّرُ

مِثَالُهُ (أَنَا ابْنُ دَارَة) الَّذِيْ ∴ أَوْلَوْهُ (مَعْرُوفاً) فقسْ كُلاًّ بِذِيْ[٣]

والشاهد متضمّن البيت الثانى، وهو بتمامه:

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى ∴ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[٤]

فقد أجمع النحويون على أن الشاهد فى هذا البيت قوله:

(أنا ابن دارة معروفاً) حيث وقعت كلمة (مَعْروفاً) حالاً أكدت مضمون الجملة التى قبلها. قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وأمَّا هو فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحالُ ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً، فصار المعروف حالاً، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه

---

(١) سورة هود الآية (٨٥).

(٢) سورة البقرة الآية (٩١). وينظر شرح الكافية الشافية (٣٣٩/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣٣٩/١).

(٤) البيت من البسيط لسالم بن دارة. فى خزانة الأدب (٤٦٨/١، ١٤٥/٢، ٢٦٥/٣، ٢٦٦) والخصائص (٢٦٨/٢، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣)، والدرر اللوامع (١١/٤) وشرح المفصل (٦٤/٢) والكتاب (٧٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٥٤٧/١)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (٥٩٣/١) وشذور الذهب (٣٢٠).

يجهله، فكأنك قلت: أثبته، أو الزَمْهُ معروفاً، فصار المعروف حالاً ..... قال ابن دارة :

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ∴ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ"[١]

وقال ابن جنى (٣٩٢هـ): "ومن الحال المؤكِّدة قول الله تعالى:﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ وقول ابن دارة :

"أنا ابن دارة مَعروفاً بها نسبى" ".[٢]

وقال أيضاً: "ويجوز أن يكون العامل فى الحال هو غيرَ العامل فى صاحب الحال، ومن ذلك قول الله سبحانه ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٣]، فـ(مصدّقا) حال من (الحق)، والناصب له غيرُ الرافع للحق. وعليه البيت:

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ∴ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ"[٤]

وقال ابن الشجرى (ت٥٤٢هـ): "ومن الحال قولهم: هو زيدٌ معروفاً، وفى التنزيل: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٥]، فهذه حالة مؤكِّدة؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، ومثله: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[٦] ؛ لأن الاستقامة الاستقامة لزم صراط الله، ولأن قولك: هو زيدٌ قد دلَّ على أنه معروف عندك، فجئت بقولك: معروفاً مؤكِّداً به. قال:

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ∴ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ"[٧]

---

(١) الكتاب (٧٩/٢).
(٢) الخصائص (٢٦٨/٢).
(٣) سورة البقرة الآية (٩١).
(٤) الخصائص (٦٠/٣).
(٥) سورة البقرة الآية (٩١).
(٦) سورة الأنعام الآية (١٢٦).
(٧) أمالى ابن الشجرى (٢٨٥/٢) ومثله فى ابن يعيش (٦٤/٢).

واشترط العلماء للحالة المؤكِّدة أن تكون اسمية وجزآها معرفتان جامدان نحو: "زيد أخوك عطوفاً، وأنا زيدٌ معروفاً" ومنه الشاهد الذى معنا:

"أنا ابن دارة معروفا بها نسبى" .....

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول "عطوفاً زيدٌ أخوك" ولا "معروفاً أنا زيدٌ" ، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: "زيدٌ عطوفاً أخوك"[1]

❁❁❁❁❁

(١) شرح ابن عقيل (٥٩٣/١) وينظر شذور الذهب ص (٢٦٩)، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣)، والخزانة (٤٨٦/١).

المسألة الثامنة: " حُكم تقديم التمييز على عامله "

التمييز: يُسَمَّى مُبَيِّناً وتَبْيينا، ومفسِّراً وتفسيراً، ومُمَيِّزاً وتمييزاً، وهو كل اسمٍ نكرة متضمِّن معنى "من" لبيان ما قبله من إجمال وإبهام سواء كان الإجمال أو الإبهام في ذات أو نسبة، نحو: عندى قيراطٌ أرضاً، وطابَ زيدٌ نفساً.(١)

وقد عرّفه الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) في المفصَّل بقوله: "هو رفع الإبهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحد مُحْتَمَلاتِه"(٢)

وهذا الإبهام يكون فى جملة كقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾(٣)، وهذا النوع يسمى تمييز النسبة، ويكون فى مفرد نحو: "عندى رطلٌ زيتاً"، و"عشرون درهماً" ويُسَمَّى تمييزَ الذات.(٤)

العامل فى التمييز:

عامل النصب فى تمييز النسبة هو الفعل قبله نحو: طابَ زيدٌ نفساً، فالعامل هو الفعل "طاب"، أو شبه الفعل: هو كريمٌ خلقاً، والعامل فى تمييز الذات هو الاسم المبهم الذى فسَّره التمييز، نحو: عندى شبرٌ أرضاً، وعشرون درهماً. فالعامل: شبر، و"عشرون"(٥).

---

(١) أوضح المسالك (٣٦٠/٢) وشرح ابن عقيل (٦٦٣/١) والمقتضب (٣٢/٣)، والمساعد (٥٤/٢)، والتصريح (١٩٣/١)، والهمع (٢٥٠/١).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧٠/٢).
(٣) سورة مريم الآية (٤).
(٤) شرح المفصل (٧٠/٢).
(٥) شرح ابن عقيل (٦٦٤/١) بتصرف وينظر الكتاب (٤٠٤/١)، وشفاء العليل (٥٥٦/٢) والمقتضب (٣٢/٣) والأصول (٢٢٢/١)، والمسائل العضديات (٢٨٨، ٢٨٩) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٨٤/٢).

تقديم التمييز على عامله:

اتفق النحويون على عدم جواز تقدُّم تمييز النسبة على عامله إذا كان غَيْرَ متصرف نحو: ما أحسنَ زيداً رجلاً، ولا يجوز: رجلاً ما أحسنَ زيداً؛ لعدم تصرف "أفعل التعجب"، ونحو: هو أحسنهم وجهاً، ولا يجوز: هو وجهاً أحسَنُهم، والتقديم والتأخير تصرف، فينافى طبيعته، وقد يكون العامل متصرفاً لكنه فى معنى الجامد، فيمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: ما أكفاه رجلاً، وفعل التعجب لا يتقدم عليه معموله؛ لأنه جامد، فكذلك ما هو بمعناه. (١)

أما إذا كان عامل تمييز النسبة فعلاً متصرفاً، فقد وقع فى تقديم التمييز عليه خلاف بين النحويين.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن عامل التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً فالمبرد أجاز تقديمه على عامله، ثم استشهد ابن مالك بشاهدين من الشعر.

قال ابن مالك:

وعَامِلَ التمييزِ قَدِّمْ وَهْوَ مَاْ ∴ لو أُسْقِطَ التمييزُ كانَ مُبْهَمَا

وإنْ يُؤَخَّرْ وَهْوَ فِعْلٌ صُرِّفا ∴ فابنُ يَزِيدَ بالجواز مُقْتَفَىْ

مَنْ ذاك (مَاءً) بَعْدَهُ (تَحَلَّبَاْ) ∴ و(نَفْسَاً) الَّذْ بـ(يَطِيبُ) انتَصَبا"(٢)

ويقصد بابن يزيد: المبرد. والشاهدان فى البيت الثالث، فالأول تضمّنه قوله: من ذاك (ماءً) بعده (تَحَلَّبَا).

---

(١) شرح ابن عقيل (٦٧٢/١) بتصرف وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) والمساعد (٦٦/٢) والأشمونى (٢٠٢/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٤٧/١).

والبيت بتمامه:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيْدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ∴ كَمِيْشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا (١)

والثاني تضمنه قوله : و(نَفْسَاً) الَّذْ بِـ(يَطِيبُ) انتَصَبَا.

والبيت بتمامه:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ∴ وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالفِرَاقِ يَطِيْبُ (٢)

وهذان البيتان استدل بهما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) على جواز تقديم التمييز على عامله وفاقاً لبعض النحويين كما سيأتي.

وقد اختلف النحويون في حكم تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً مُتَصَرِّفاً على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب سيبويه (ت١٨٠هـ)، وجمهور البصريين(٣)، ووافقهم الفراء (ت٢٠٧هـ) (٤) من الكوفيين إلى امتناع تقديم التمييز على عامله المتصرف، ونُسب أيضاً إلى عامة الكوفيين(٥).

---

(١) البيت من الطويل لربيعة بن مقروم فى المقاصد النحوية (٢٢٩/٣)، وشواهد المغنى (٨٦٠/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٧٧) وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٤٦٢/٢)، وشرح الأشمونى (٢٦٦/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢).

والسِّيدُ: الذئب، ونَهْد: مرتفع. وفرس مُقَلَّص: طويل القوائم منضم البطن، وفرس كميش: صغير الجردان أو سريع العَدْو. أى : رددت بفرس مثل الذئب طويل القوائم سريع العدو. ينظر اللسان (سيد)، (نهد) (قلص) والعِطْف: الإبْط. القاموس (عطف) . وينظر حاشية الصبان (٢٠٢/٢)

(٢) البيت من الطويل وهو للمخبّل السعدى فى ديوانه ص(٢٩٠)، والخصائص (٣٨٤/٢)، واللسان (حبب) ونسبه الشنقيطى فى الدرر اللوامع (٣٦/٤) للمخبل السعدى، أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح. وكذا فى المقاصد النحوية (٢٣٥/٣) وورد غير منسوب فى الإنصاف (٨٢٨/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(١٣٣٠)، والمقتضب (٣٦/٣، ٣٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٢)، وهمع الهوامع (٢٥٢/١)، وشرح ابن عقيل (٦٠٧/٢)، وشرح الأشمونى .

(٣) الكتاب (٢٠٥/١)، والمقتضب (٦٣/٣) ، والأصول (٢٢٣/١) والمقتصد فى شرح الإيضاح (٦٩٣/٢) وثمار الصناعة للدينورى ص(٤٢٢).

(٤) معانى القرآن للفراء (٧٩/١) وارتشاف الضرب (١٦٣٤/٤).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/١)، وشرح الكافية لابن فلاح (٦٩٦/٢)، والصفوة الصفية (٥١٠/١).

قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذ إلى مفعول، ولم يقو قُوَّة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقأتُ شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل فى غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ولا فى هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل"(١).

وزاد السيرافى (ت٣٦٨هـ) كلام سيبويه السابق إيضاحاً فقال:

"ولا يجوز إدخال الألف واللام ولا التقديم ولا الإضمار فى ذلك عند سيبويه، لا يجوز أن تقول: شحماً تفقأتُ، ولا تصبَّبت العرق ولا عَرَقٌ تصببته، كما لم يجز فى (العشرين) وما مَرّ من أبواب التمييز شيءٌ من ذلك"(٢).

وفى كلام الفراء ما يؤنس بصحة ما نُسب إليه إذ يقول:

"ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال: رأيه سَفِهَ زيدٌ، كما لا يجوز: داراً أنت أوسعُهم؛ لأنه وإن كان معرفةً فإنه فى تأويل نكرة، ويصيبه النصب فى موضع نصب النكرة ولا يُجاوزه"(٣).

واختار هذا المذهب: ابن السراج (ت٣١٦هـ) (٤)، ولسيرافى (٥)، وابن الورَّاق (ت٣٨١هـ) (٦)،

(١) الكتاب (٢٠٤/١، ٢٠٥).
(٢) شرح كتاب سيبويه (٧٧/٢، ٧٨).
(٣) معانى القرآن للفراء (٧٩/١).
(٤) الأصول (٢٢٩/٢).
(٥) شرح كتاب سيبويه (٧٨/٢).
(٦) علل النحو لابن الوراق ص(٣٩٣).

وابن جنى (ت٣٩٢هـ) [١]، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) [٢]، والأصفهانى الباقولى (ت٥٤٣هـ) [٣]، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)[٤]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) [٥].

واختار هذا المذهب أيضاً الفارسى (ت٣٧٧هـ) [٦].

وعَلَّلُوا لهذا المذهب بأن حقيقة التمييز أن يفسِّر ويُبيِّن ما يُشْكِلُ، ولا يكون التفسير إلا بعد المفسَّر، وتقديمه عليه يُخِلّ بهذا المعنى، لذا وجب تأخيره[٧].

وأن التمييز يشبه النعت فى بيان المُمَيَّز، فكما يمتنع تقديم النعت على عامله يمتنع أيضاً تقديم ما يشبهه. [٨].

المذهب الثانى:

ذهب الكسائى (ت١٨٩هـ) [٩]، والجرمى (ت٢٢٥هـ) [١٠]، والمازنى (ت٢٤٩هـ)[١١]، والمبرد (ت٢٨٥هـ) [١٢]. إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، فيقال –على مذهبهم– شَحْماً تفقا زيدٌ، ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين عامة[١٣]، ونسبه الكيشى (ت٦٩٥هـ) [١٤] إلى الأخفش (ت٢١٥هـ).

وقد صرَّح المبرد بمذهبه ثم عزاه إلى شيخه المازنى حيث قال:

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (٣١٧/٢).
(٢) شرح المقدمة لابن بابشاذ (٤٧١/٢).
(٣) شرح اللمع للأصفهانى (٤٧١/٢).
(٤) شرحه على جمل الزجاجى (١٠٢/٢).
(٥) مغنى اللبيب (٤١٥/٥).
(٦) كتاب الشعر للفارسى (٢٦٩/١).
(٧) شرح الكافية لابن فلاح (٦٩٦/٢) والصفوة الصفية (٥١٢/١).
(٨) شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٤/٢)، والمقاصد الشافية (٥٥٥/٣).
(٩) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢)، وارتشاف الضرب (١٦٣٤/٤).
(١٠) ارتشاف الضرب (١٦٣٤/٤)، والمنح الحميدة للتنبكتى (٣٥٩/١).
(١١) المقتضب (٣٦/٣) والأصول (٢٢٣/١) وشرح الجمل لابن خروف (١٠٠٢/٢)، وشرح الكتاب للسيرافى (٧٨/٢).
(١٢) المقتضب (٣٦/٣). وما تقدم..
(١٣) تعليقة ابن النحاس على المقرب ص(٢٥٩).
(١٤) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ص(٢٤٥).

"واعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرُّف الفعل فقلت: تفقأتُ شَحْماً، وتصبّبتُ عرقاً، فإن شئت قدَّمت فقلت: شحماً تفقأتُ، وعرقاً تصبَّبتُ، وهذا لا يُجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً...، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن عشرين درهماً إنما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيدٌ قائماً، ولا يُجيز: قائماً هذا زيدٌ؛ لأن العامل غيرُ فعل، وتقول: راكباً جاء زيدٌ؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأى أبى عثمان المازنى"[١].

وقد ارتضى هذا المذهب ابن الشجرى (ت٥٤٢هـ) [٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٤]، والمرادى (ت٧٤٩هـ) [٥]، وابن جابر الأندلسى الأندلسى (ت٧٨٠هـ) [٦]، والشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ) [٧].

واستدل ابن مالك لهذا المذهب بالشاهدين المتقدمين.

الأول قول الشاعر :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيْدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ∴ كَمِيْشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

فالشاهد (ماءً تَحلَّبَا) حيث تقدم التمييز (ماءً) على العامل فيه (تَحلَّبَا) عند المازنى ومن وافقه كابن مالك. [٨]

والثانى: قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ∴ وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالفِرَاقِ يَطِيْبُ

---

(١) المقتضب (٣٦/٣).
(٢) أمالى ابن الشجرى (٥٠/١).
(٣) شرح التسهيل (٣٨٩/٢) وينظر ارتشاف الضرب (١٦٣٥/٤).
(٤) ارتشاف الضرب (١٦٣٥/٤).
(٥) شرحه على التسهيل ص(٥٩٢).
(٦) شرح المنحة فى اختصار ملحة الإعراب (٢٩٥/٢).
(٧) موصل النبيل إلى شرح التسهيل ص(٧٢٠) رسالة .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢). وشرح الألفية لابن هانئ (٦٢٣/٢).

والشاهد تقديم التمييز (نفساً) على عامله المتصرف (تطيب) واسم (كان) ضمير الحبيب. (١)

كما استدلوا بالقياس وأن التمييز محمول على الحال؛ لأن العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم الحال عليه فيقال فى: جاء محمدٌ ضاحكاً: ضاحكاً جاء محمدٌ، فأُلحق به التمييز فى جواز ذلك. (٢)

وهذان الشاهدان اللذان استدل بهما ابن مالك لم يسلما من تعقب أصحاب المذهب الأول.

أما الشاهد الأول:

"إذا عِطْفاه ماءً تَحَلَّبَا "

فاعتُرض عليه بأن المرفوع بعد "إذا" فاعل لفعل محذوف، أى: إذا تحلَّب عطفاه ماءً؛ لأن إذا تضاف إلى الجمل الفعلية، وبذلك يكون التمييز منصوباً بالفعل المقدّر قبله، لا بالفعل المذكور بعده.

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "فأما استدلال ابن مالك (ت٦٧٢هـ) على الجواز بقوله:

.... **إذا عطفاه ماءً تَحَلَّبَا**

فسَهْو منه؛ لأن "عطفاه" مرفوع بمحذوف يفسّره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف"(٣)

وأما الشاهد الثاني:

..... **وما كان نفساً بالفِرَاق تطيب.**

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣٤٧/١).

(٢) المقتضب (٣٦/٣) والمقتصد فى شرح الإيضاح (٦٩٥/٢)، والتبصرة والتذكرة (٣١٩/١)، وتعليقة ابن النحاس على المقرب (٢٥٩).

(٣) مغنى اللبيب (٤٦٢/٢) ونقله عنه الأشمونى فى شرح الألفية (٢٦٦/١).

فقد ردَّه كثيرٌ من النحويين بإيراد روايةٍ أخرى تخرجه عن الاستشهاد به وهي: (وما كان نفسى) بإضافة (نفس) إلى ياء المتكلم.[١]

وأورد السيرافي رواية أخرى وهي : (وما كان نَفْسٌ)[٢]

وهذا الرد غير مقبول، لأنه رَدٌّ لرواية صحيحة برواية أخرى، لذلك تأوله بعضهم على صورته التى استشهد بها من يجيز التقديم بما يُفَوِّت الاستشهاد به. فحُمل على أن اسم "كان" ضمير الحبيب، ويجوز فى "نفساً" أحد وجهين:

الأول: أن تكون خبراً لـ"كان" و"تطيب" صفة لها، والتقدير: وما كان الحبيب نفساً تطيب بالفراق.

الثانى: أن يكون على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير: وما كان الحبيب ذا نَفْسٍ تطيب بالفِراق. [٣]

وتأوَّله ابن الورَّاق على أنه مفعول لفعل محذوف. حيث قال:

"فالجواب فى ذلك أن "النفس" منصوبة بإضمار فعل على طريق التبيين، كأنه قال: وما كان تطيب بالفِراق، ثم قال: نَفْسَاً ، فإذا أمكن أن يكون منصوباً بـ"أعنى"، لا بـ"تطيب" لم يكن لمن احتجّ به حجةٌ على سيبويه"[٤]

وقال ابن بَابَشَاذ (ت٤٦٩هـ): "وليس فى البيت دليل؛ لأن للشعر تأويلاً لا يحُمَل فى غيره"[٥]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/١) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٣١٩/٢)، والتخمير (٤٥١/١)، والإرشاد للكيشى (٢٤٥).
(٢) شرح كتاب سيبويه (٧٨/٢) وينظر شرح التسهيل للمرادى (٥٩٣).
(٣) شرح الجمل لابن خروف (١٠٠٣/٢)، وشرح الكافية لابن فلاح (٦٩٧/٢) والصفوة الصفية (٥١١/١).
(٤) علل النحو (٣٩٣) وينظر. التبصرة والتذكرة (٣١٩/١)، وأسرار العربية ص(١٥٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسى (٢٥١/١).
(٥) شرح المقدمة المحسبة (٣١٨/٢).

وقال ابن الفخّار (ت٧٥٤هـ): "والأشبه أن يكون من باب تقديم التمييز ضرورة؛ لأنه أبلغ في المعنى"(١)

وأمّا القياس على جواز تقديم الحال فرُدّ بأن التمييز إنما منع من التقديم لأنه -في الأصل- فاعل في الحقيقة، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وليس كذلك الحال في نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً؛ لأنه لم يكن فاعلاً لا لفظاً ولا معنى، وقد استوفى الفعلُ فاعلَه، فنُزّل "ضاحكاً" منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه.(٢)

وأرى أن المذهب الأول هو الصحيح من أن التمييز لا يتقدم على عامله مطلقاً.

سواء أكان فعلاً متصرفاً أم جامداً كما في تمييز النسبة، أم اسماً مبهماً كما في تمييز الذات.

وما احتج به ابن مالك من شواهد فإنها شعر، ولو كان جائزاً في سعة الكلام لورد فيها، على أن ما ورد في الشعر يحتمل التأويل بما يخرجه من حيز الاستشهاد به على جواز التقديم. والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الجمل لابن الفخار (١٠٥٢/٣).
(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٩٥/٢)، وأسرار العربية (١٩٥) وشرح الكافية لابن فلاح (٦٩٧/٢) والصفوة الصفية (٥١١/١).

المبحث التاسع

الشواهد المتعلقة بحروف الجر

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: " إدخال الكاف على الضمير المتصل "

الكاف حرف جر، ومعناها الأصلي هو التشبيه، وحركتها الفتحة على أصل حركة الحروف الأُحادية، وذلك أن الفتح أخفُّ الحركات فاختير لها ذلك. (١)

وإذا وقعت الكاف حرف جر فلا تجر إلا الظاهر فقط تقول: زيدٌ كعمروٍ، ولا تجر الضمير إلا في ضرورة الشعر. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة. وذكر شاهداً من الشعر جَرَّتْ فيه الكافُ الضميرَ في ضرورة الشعر.

قال ابن مالك:

"ومُضْمَرُ الغَيْبَةِ كافٌ خَفَضَا ∴ فِي الشِّعْرِ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ مَضَى

وَلَا تَرَىْ بَعْلاً وَلَا حَلَائِلَا ∴ كَهُ وَلَا كَهُنَّ إلا حَاظِلَا" (٢)

والشاهد هو البيت الثاني وهو قوله:

وَلَا تَرَىْ بَعْلاً وَلَا حَلَائِلَا

كَهُ وَلَا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا" (٣)

---

(١) الكتاب (٣٢/١، ٤٠٨) والمقتضب (١٤٠/٤)، والأصول (٤٣٨/١)، وسر الصناعة (٢٩٠/١)، وابن يعيش (٤٢/٨) ورصف المباني (١٩٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٥٦/١).

(٣) البيتان من الرجز لرؤبة في ديوانه ص(١٢٨). والحظل: الغيرة ومنع المرأة من التصرف والحركة. مقاييس اللغة (حظل) وينظر خزانة الأدب (١٩٥/١٠)، والدرر اللوامع (٢٦٨/٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٦٣/٢)، والتصريح (٤/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٦/٣)، ونسب للعجاج في الكتاب (٣٨٤/٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨/٣)، ورصف المباني ص(٢٠٤)، وجواهر الأدب ص(١٢٤). وقوله (كه ولا كهن) أي مثله ولا مثلهن . والحاظل: المانع لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن. الخزانة (١٩٥/١٠).

والشاهد في هذا البيت قوله: "كَهُ"، وقوله: "كَهُنَّ" حيث جَرَّ الضمير في الموضعين بالكاف في ضرورة الشعر، تشبيها لها بـ"مِثْل".(١)

وخرَّج البيت على الضرورة سيبويه (ت١٨٠هـ) حيث قال في باب: ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر بعد أن ذكر أنهم استَغْنَوا عن إدخال "حتى" على الاسم المضمر بإدخالهم "إلى" عليه؛ لأن المعنى واحد.

قال: "كما استَغْنَوا بمِثْلِي ومِثْلِه عَنْ كِيْ وكَهُ"

يعني أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمَر، استغناء بإدخال "مِثْل" عليه، كما استغنوا بإدخال "إلى" على المضمر عن إدخال "حتى" عليه(٢)، ثم قال: "إلاَّ أن الشاعر إذا اضطُر أضمر في الكاف، فيجرونها على القياس، قال الشاعر: (العجاج):

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَاْ أَوْ أَقْرَبَاْ(٣)

وقال العجاج:

فَلَاْ تَرَىْ بَعْلاً وَلَاْ حَلَائِلَاْ

كَهُ وَلَاْ كَهُنَّ إلا حَاظِلَاْ

شبّهوه بقوله لَهُ ولَهُنّ. ولو اضطُرَّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِيْ وكَيْ خَطَأٌ من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يُفتح قبل ياء الإضافة"(٤)

---

(١) ينظر. الضرائر لابن عصفور ص(٣٠٨).

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية ص(٣١٩).

(٣) الرجز للعجاج. في ملحق ديوانه (٢٦٩/٢) وقبله: "نَحِّى الذَنَاباتِ شِمَالاً كثَبَا "

يصف حمار وحش وأتنه، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن، فرأى الصياد فهرب بهن، والذنابات جمع: ذِنابة بكسر الذال وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل. وكثباً: قريبا. وأمَّ أوعال: هضبة فى ديار بنى تميم، والضمير فى (كها) للذنابات يقول: إنه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريباً منه، وجعل أم أوعال فى جانب يمينه قريباً منه مثل قرب الذنابات أو أقرب. ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١٠٤/٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور ص(٣٠٨)، والضرائر للألوسى ص(١٩٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٤٥) وابن يعيش (١٦/٨) والتصريح (٣/٢)، وخزانة الأدب (٢٠٢/١٠)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/٣) وتاج العروس (وعل)

(٤) الكتاب (٣٨٣/٢، ٣٨٤).

وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "ومنه أن يُستعمل الحرف للضرورة استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام نحو قول العجاج:

"وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَاْ أَوْ أَقْرَبَاْ"

فجرَّ بالكاف الضمير المتصل، وحكمها في سعة الكلام ألا تُجرَّ إلا الظاهر أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر، فيقال: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. حكى الكسائي (ت١٨٩هـ) عن بعض العرب أنه قيل له:

مَنْ تعدُّون الصُّعْلُوكَ فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا، لكنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو "مِثْل" فجعلها تجر الضمير المتصل، كما تُجُر المنفصل، كما يَجُرُّه "مِثْلُ" ومن ذلك قوله:

فَلَاْ تَرَىْ بَعْلاً وَلَاْ حَلَائِلَاْ
كَهُ وَلَاْ كَهُنَّ إلا حَاظِلَاْ

.... قال الفراء (ت٢٠٧هـ): وَحُكِيَ عن الحسن البصري (ت١١٠هـ): أنا كَكَ وأنت كِيْ، واستعمال هذا في حال السَّعة شذوذ لا يُلتفت إليه"[١]

وقال أبوحيان (ت٧٤٥هـ) في (تذكرته): "وقال الفراء: لم تقل العرب: أنت كي، وآثروا: أنت كأنا، ولم يقولوا: أن كك وآثروا أنا كأنت، وجعلوا: أنت وأنا للخفض، كما جعلوا هو للخفض، فقالوا: أنا كهو، والرفع أغلب على أنا وأنت وهو، ولم يصيروهن مخفوضات والرفع أغلب عليهن إلا لأن الكُنَىْ تجري مجرى حروف المعاني، فتعرف بالدلالات، فلذلك قالوا: ضربتك أنت، ومررت بك أنت، فجعلوا "أنت" للنصب والخفض، وكذلك هو وأنا "[٢]

(١) ضرائر الشعر ص(٣٠٨).
(٢) الخزانة (١٩٨/١٠). وينظر سيبويه والضرورة الشعرية ص(٣٢١).

ولذا خرج العلماء الشاهد :

..... **كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا**

على أنه ضرورة، أو على أنه شاذ[١].

وأمَّا إدخال الكاف على ضمير النصب المنفصل، فقد قصره العلماء على الضرورة[٢]

ومن ذلك قول الشاعر :

فَأجْمِلْ وأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إنَّهُ ∴ ضَعِيفٌ ولم يَأسِرْ كَإيَّاكَ آسِرُ[٣]

ونُقل عن أبى العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) أنه يُجيز الإضمار مع الكاف على القياس؛ لأن المضمر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب.[٤]

وفى ضوء ما تقدم من آراء العلماء نقول: إن الكاف تدخل فى سعة الكلام على الاسم الظاهر، والضمير المرفوع المنفصل من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض، اعتماداً على ما حكاه الكوفيون عن العرب، أما إدخالها على الضمير المتصل، والضمير المنصوب المنفصل فالصحيح قصره على الضرورة الشعرية[٥].

وعلى هذا خرَّج ابن مالك الشاهد على ضرورة الشعر [٦]. وكذا فعل الأشمونى[٧].

❁❁❁❁❁

(١) خرجه على الشذوذ ابن عقيل فى شرح الألفية (١٦/٢)، وخرجه على الضرورة ابن هشام فى أوضح المسالك (١٦/٣). وينظر مراجع الشاهد. وكذا خرجه ابن مالك على الضرورة. ينظر شرح الكافية الشافية (٣٥٥/١).

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٦٢) وشرح الكافية للرضى (٣٤٤/٢).

(٣) البيت من الطويل ولم أهتد لقائله وينظر له: ضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٦٢) وشرح الكافية للرضى (٣٤٤/٢) والخزانة (١٩٤/١٠)، ومجالس ثعلب ص(١٦)، وهمع الهوامع (٣١/٢).

(٤) الخزانة (١٩٦/١٠) وشرح الكافية للرضى (٣٤٤/٢).

(٥) سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور إبراهيم حسن ص(٣٢٢) -رحمه الله-.

(٦) شرح الكافية الشافية (٣٥٦/١).

(٧) شرح الألفية (٢٠٩/٢).

المسألة الثانية: " جَرّ (رُبَّ) الضمير "

الأصل فى "رُبَّ" أنها لا تَجُرُّ إلا النكرات نحو: ربِّ رَجُلٍ قائم.

يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): " فـ"لا" لا تعمل إلا فى نكرة، كما أن "رُبَّ" لا تعمل إلا فى نكرة"(١)

وقد وردت جارَّة للضمير، نحو: رُبَّه رجلاً أكرمت، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير، استغناءً بتثنية تمييزه، وجمعه، فى نحو: رُبّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه، فيقال: ربَّهُما رجلين قد رأيت، ورُبَّهُم رجالاً، ورُبَّهُنَّ نساءً. (٢)

قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): "من وَحَّد فلأنه كناية عن مجهول، ومن لم يُوحِّد فلأنه ردُّ كلام، كأنه قال له: مَالَكَ جوارٍ؟ فقال: رُبَّهنَّ جوارٍ قد ملكت". (٣)

وقد ذهب العلماء إلى أن (ربَّ) إذا جَرَّت ضمير الغَيْبة كان ذلك شاذاً. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر أن جر (ربَّ) للضمير نادر، ثم ذكر شاهداً على ذلك.

قال ابن مالك:

"**و(رُبَّـهُ عَطِبَـاً) اسْـتَنْدِرْ وقِـسْ ∴ عَلَيْـهِ إنْ شِـئْتَ وَحِـدْ عَـنْ مُلْتَـبِسْ**"(٤)

ويلاحظ أنَّ ابن مالك استدل بموضع الشاهد فقط وهو قوله:

"**ورُبَّهُ عَطِبَاً**"

---

(١) الكتاب (٢٧٤/٢).
(٢) الأصول (٤٢٢/١)، والجنى الدانى ص(٤٤٩).
(٣) الأصول (٤٢٢/١). وينظر سر صناعة الإعراب (٣١٤/١)، وأمالى الشجرى (٤٠٧/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٠٤/١)، ورصف المبانى ص(١٩٠)، والمسائل الحلبيات ص(٢٤٥).
(٤) شرح الكافية الشافية (٣٥٦/١)

واهٍ رَأَبْتَ وَشَيْكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ ∴ وَرُبَّــهُ عَطِبَــاً أَنْقَــذْتُ مَــنْ عَطِبِــهِ[١]

والشاهد في البيت قوله: (وَرُبَّه عَطِباً) حيث جَرّت (ربَّ) الضمير –وهو للغَيْبَه– على سبيل الشذوذ.[٢]

وقيل هو شاذ من جهة القياس، وإن كان كثيراً مَطَّرداً في الاستعمال.[٣]

وجعله أبو حيان (ت٧٤٥هـ) ضرورة.[٤]

هذا. وقد اختلف النحويون في هذا الضمير، أهو معرفة جرى مجرى النكرة، أم هو نكرة؟ على مذهبين :

الأول: مذهب الفارسي ومن وافقه:

ذهب الفارسي ومن وافقه إلى أن الضمير في نحو: (رُبَّه رجلاً) دخلت عليه (ربَّ) مع أنه معرفة؛ لأنه أشبه النكرة من جهة أنه دَالَ على غير مُعَيّن، فساغ دخول (ربّ) عليه.

قال الفارسي (ت٣٧٧هـ): "وقالوا: رُبَّه رجُلاً، فأضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير، كما فعلوا ذلك في "نعم رجلاً"، وإنما دخلت "ربّ" على هذا المضمَر –وهي إنما تدخل على النكرات– من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده، فلما كان غير مُعَيَّن أشبه النكرة فصار في حكمها"[٥]

---

(١) البيت من البسيط وقد ورد في كتب النحو غير منسوب. ينظر الدرر اللوامع (٤٥/١)، والمساعد (٢٩٠/٢) وعمدة الحافظ وعُدة اللافظ ص(١٧٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٦٢/١، ١٦٩/٢)، والنكت الحسان ص(١١٢)، وشفاء العليل (٢٠٢/١)، وشرح ابن عقيل (١٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٧/٣)، وهمع الهوامع (٦٦/١، ٢٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٠٨/٢). ومعنى: رأبتُ: أصلحت وشعبت من قولك : رأب فلان الصدع: إذا أصلحه وجبره. (وشيكاً) سريعاً، (عَطِباً) هالكاً. من عطبه: من هلاكه. المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط فجبرت كسره. منحة الجليل (١٥/٢).

(٢) شرح ابن عقيل (١٥/٢) والمساعد (٢٩٠/٢).

(٣) حاشية الصبان (٢٠٨/٢).

(٤) ارتشاف الضرب (١٧٤٧/٤).

(٥) الإيضاح ص(٢٠١) وينظر تذكرة النحاة لأبي حيان ص(٦).

وصرح بذلك في "المسائل الحلبيات"[١]

وذهب ابن جنى (ت٣٩٢هـ) إلى أن هذا الضمير معرفة، وعلّل لدخول "ربَّ" عليه بقوله: "إنه إنما جاز دخول "ربَّ" في هذا الموضع على المعرفة لمضارعتها النكرة، بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو "رجلاً"، و"امرأةً"، ولو كان هذا الضمير كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير"[٢]

واختار هذا الرأى الهروى (ت٣٧٠هـ)[٣]، والشجرى (ت٥٤٢هـ)[٤]، والجُزُولى (ت٦٠٥هـ)[٥]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٦]، والسيوطى (ت٩١١هـ)[٧]

الثانى: مذهب الزمخشرى ومن وافقه:

ذهب الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) ومن وافقه إلى أن الضمير فى نحو: (رُبَّه رجلاً) نكرة، وليس معرفة جرى مجرى النكرة؛ لأن (ربَّ) لا تجر سوى النكرات ظاهرة كانت أو مضمرة.

قال الزمخشرى عن (ربَّ): "ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة، بمفرد أو جملة، كقولك: ربّ رجلٍ جواد .... والمضمرة حقها أن تفسَّر بمنصوب، كقولك: ربَّه رجلاً ...."[٨]

(١) المسائل الحلبيات ص(٢٤٥).
(٢) سر صناعة الإعراب (٣١٤/١) وينظر شرح الكافية للرضى (٥/٢).
(٣) الأزهية للهروى ص(٢٦١).
(٤) أمالى الشجرى (٤٧/٣).
(٥) شرح المقدمة الجزولية (٨٢١/٢).
(٦) أمالى ابن الحاجب (٣٠٢/١) وينظر الإيضاح فى شرح المفصل (٤٧٥/١).
(٧) همع الهوامع (٣٥١/٢).
(٨) المفصل ص(٢٨٦). وينظر التصريح (٤/٢) والهمع (٣٥١/١).

وقد علق ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على كلام الزمشخرى بقوله: "وقد أطلق عليه -يعنى هذا الضمير- صاحب هذا الكتاب التنكير، وغيرُه لا يرى ذلك، من حيث كان مضمراً، والمضمرات لا تنفك من التعريف، ولذلك لا يوصف، كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنما هو فى حكم المنكور؛ إذ كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بمضمر مذكور تقصده، ولذلك ساغ دخول (ربَّ) عليه، و(ربَّ) مختصة بالنكرات"(١)

واختار هذا الرأى المُطَّرِزى (ت٦١٠هـ)(٢)، والعكبرى (ت٦١٦هـ) (٣)، (٣)،

وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) (٤)، والرضى (٦٨٦هـ) (٥)، والمالقى (ت٧٠٢هـ) (٦)، وأبوحيان (ت٧٤٥هـ) (٧).

وبعد هذا العرض أرى أن مذهب الفارسى ومن وافقه القائل بأن هذا الضمير باق على معرفته، إلا أنه جرى مجرى النكرة هو الأقرب إلى الصواب لما يأتى:

أولاً: أن بقاء الضمير الذى هو أعرف المعارف على تعريفه أولى من الحكم بأنه نكرة؛ إذ كيف يكون أعرف المعارف نكرة؟

ثانياً: أن استعمال هذا الضمير فى نحو: ربَّه رجلاً قليل بالنسبة لجر (ربَّ) النكرة الصريحة فى نحو: ربَّ رجل لقيْته. وصرح بعضهم بشذوذه كالعكبرى (ت٦١٦هـ) حيث قال:

---

(١) شرح المفصل (٢٨/٨).
(٢) المصباح فى النحو ص(٧٤).
(٣) اللباب (٣٦٧/١).
(٤) شرح الجمل (٥٠٤/١) وينظر المقرب (٢٠٠/١).
(٥) شرح الكافية (٥/٢، ١٢٨، ٣٣٢).
(٦) رصف المبانى ص(١٩٠) واختاره أيضاً الإربلى فى جواهر الأدب (٤٥٤).
(٧) تذكرة النحاة ص(٦) وينظر ارتشاف الضرب (١٧٤٧/٤) .

"وأما قولهم: ربّه رجلاً فشاذ"[١]

وقال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "وقد شذَّ جرُّها ضميرَ الغَيْبة"[٢]

ثالثاً: أن النكرات بعد "ربّ" يتعين وصفها إما بمفرد أو جملة، وهذا الضمير لا يتأتى فيه ذلك، لأن الضمائر لا توصف مطلقاً.

قال ابن يعيش: "والمضمرات لا تنفك من التعريف، ولذلك لا توصف كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنما هو فى حكم المنكور؛ إذ كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بمضمر مذكور تقصده، ولذا ساغ دخول "ربَّ" عليه "[٣]

❁❁❁❁❁

(١) اللباب (٣٦٧/١).
(٢) شرح ابن عقيل (١٥/٢) وينظر المساعد (٢٩٠/٢).
(٣) شرح المفصل (٢٨/٨).

المسألة الثالثة: " استعمال (عِنْ)، و(على) اسمين "

(عِنْ)، و(على) حرفان من حروف الجر، وقد يستعملان اسمين، إذا دخل عليهما (مِنْ)، وتكون (عن) بمعنى جانب أو جهة، و(على) بمعنى فوق أو عند. [١]

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن (عن)، (على) يُستعملان اسمين، ثم ذكر شاهدين من الشعر على ذلك.

قال ابن مالك :

وبـ(على) عَنْهما غِنَىً و(عَنْ) بها ∴ كَذَاْ عَنْ (عَلَى) غِنَىً للنُّبَهَا

ويُلْفَيَانِ اسْمَيْنِ بعد (مِنْ) كما ∴ (مِنْ عَنْ يَمِيْنِ) (مِنْ عَلَيْه) اذْكُرْهُمَا" [٢]

وقد تضمَّن هذا البيت شاهدين. أشار ابن مالك إلى الشاهد الأول بقوله:

" من عَنٍ يمينى"

والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ عَلَاْبِهِمُ ∴ مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ [٣]

وأشار إلى الثانى بقوله: (مِنْ عَلَيْه) والبيت بتمامه:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ∴ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ [٤]

---

(١) أوضح المسالك (٥٨/٣) ورصف المبانى ص(٣٧١) .

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٦٣/١).

(٣) البيت من البسيط للقطامى فى ديوانه ص(٢٨) وبعده:

أَلْمَحَةً مِنْ سَنَابَرْقٍ رأى بَصَرى ∴ أمْ وَجْهَ عالية اختالت بها الكِلَلُ

وينظر أدب الكاتب ص(٥٠٤) وشرح المفصل (٤١/٨) ولسان العرب (عنن) وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(٥٥) والجنى الدانى ص(٢٤٣) وجواهر الأدب ص(٣٢٢) ورصف المبانى ص(٣٦٧)، والمقرب (١٩٥/١)، والمقاصد النحوية (٢٩٧/٣). والحُبَيّا: موضع بعينه. والبيت نسبه المرزوقى فى شرح ديوان الحماسة ص(١٣٧) للأعشى. والصواب أنه للقطامى. كما فى حاشية شرح ديوان الحماسة ص(١٣٧) حاشية (٢).

(٤) البيت لمزاحم العقيلى فى ديوانه ص(١١) وشواهد المغنى (٤٢٥/١) والحلل (٧٨) والخزانة (٥٣٥/٦)، (١٤٧/١٠، ١٥٠)، والتصريح (١٩/٢)، والدرر اللوامع (٣٦/٢) وابن يعيش (٣٧/٨، ٣٨) والنوادر ص(٤٥٤) وبلا نسبة فى الكتاب (٢٣١/٤) والمقتصد (٨٤٥/٢) والأزهية ص(٢٠٣)، والمقرب (٢١٥/١)، والمقتضب (٥٣/٣) وأوضح المسالك (٥٨/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٨١/١) والبحر المحيط (١٨٤/٦).

يصف قطاة غدت عن فرخها طالبة الورْد بعد تمام الخمس، وهى أن ترد الماء يوماً ثم تتركه ثلاثاً وتعود إليه فى الخامس. والظمء: ما بين الورْدين، تصِلّ: أى يصل جوفها ويصوّت من يبسه من العطش.

والقَيْض: قشور البيض. يريد أنها أفرخت بيضها لتوها فهى تسرع طيرانها إشفاقاً وحرصا، والبيداء: القفر. والمجهل: الذى لا يهتدى فيه. ينظر هامش الكتاب (٢٣١/٤). ويروى البيت بَبَيْزاء: وهو ما غلظ من الأرض كما يروى. ببيداء. الخزانة (٥٣٥/٦).

وفى الشاهد الأول (من عن يمين الحُبَيَّا) دخلت (من) على (عن) فدلَّ ذلك على أنَّ (عَنْ) خرجت عن الحرفية إلى الاسمية، وصارت بمعنى (جانب كذا)، أو جهة كذا. والشاهد الثانى (مِنْ عليه) حيث دخلت (من) على (علَى) فخرجت عن الحرفية، وصارت اسماً بمعنى (فوق).

"... ولذلك أدخل حرف الجر عليه، والفرق بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً، أنه متى اعتقد فيها الاسمية فأدخل عليها حرف الجر. وقيل: جلست من عن يمينه كانت بمعنى الناحية، ودلت على معنى فى نفسها وهو المكان، كأنك قلت: جلست من ناحية يمينه ومكانه، وإذا لم تُدخل عليها (مِنْ) فإنما تفيد أن اليمين موضع لجلوسك على شرط الحرف، وإذا كانت اسماً كانت هى الموضع"[١]

وقال المرادى (ت٧٤٩هـ) عن الحرف (عن): "ولا تُجَرّ بغير (مِنْ)، وهى – حينئذٍ– اسمٌ بمعنى : جانب. قال الشاعر :

فقلت للركب لما أن علابهم ∴ من عن يمين الحُبَيّا نظرةً قَبَلُ[٢]

وفى الشاهد الثانى (على) اسم، لدخول (من) عليها.

قال الجرجانى (ت٤٧٤هـ): "وأما استعمالهم لها –على– اسماً فقول الشاعر: غَدَتْ مِنْ عليه ....."

فدخول (من) على (على) قد دلَّ على أنها اسم"[٣]

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ): "فأما (على) فهى اسم يدلك على ذلك قولهم: جئت من عليه أى : من فوقه .... ثم ذكر الشاهد"[٤]

واتفقت على هذا جميع المصادر التى ذَكَرْتُ فى تخريج الشاهد.[٥]

❁❁❁❁❁

(١) شرح المفصل (٤١/٨).
(٢) الجنى الدانى ص(٢٤٢، ٢٤٣) وينظر جواهر الأدب ص(٣٢٢).
(٣) المقتصد (٨٤٥/٢، ٨٤٦).
(٤) المقتضب (٥٣/٣).
(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٤٨١/١) والبحر المحيط (١٨٤/٦)، والأزهية (٢٠٣)، والمقرب (٢١٥/١) وابن يعيش (٣٧/٨، ٣٨).

المسألة الرابعة: " ورود (كما) مثل (كيما) "

ذكر بعض النحويين أن "كما" تكون بمعنى "كَيْ" فتنصب ما بعدها كما تنصب "كي"، كقولك: أكرمتك كي تكرمني. (١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة فذكر أن "كما" وردت ناصبة للفعل مثل "كيما". وذكر لذلك شاهداً.

قال ابن مالك :

وكَفَّتِ الكافَ وربَّ غالبا ∴ وَقَدْ يُرَىْ كَمَا لِفِعْلٍ نَاصِبَا (٢)

والشاهد في قوله "كَمَا" وهو يقصد قول الشاعر:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ∴ كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَىْ حَيْثُ تَنْظُرُ (٣)

والشاهد في البيت قوله "كَمَا يَحْسَبُوا"، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن "كما" مثل "كيما"، ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن "ما" زائدة غير كافة، ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن "ما" زائدة غير كافة، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن "ما" زائدة كافة، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول. (٤)

وقد أراد بقوله : (كَمَا يحسبوا) (كيما يحسبوا) (٥)

وخرَّجه البصريون على أن الرواية ليست هكذا، بل الرواية:

---

(١) الجنى الداني ص(٤٨٣)، والمغنى ص(١٩٢)، والهمع (٦/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (١/
(٣) البيت من الطويل. لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص(١٠١) والخزانة (٣٢٠/٥)، والدرر اللوامع (٧٠/٤) ونسب لجميل فى المقاصد النحوية (٤٠٧/٤) وهو فى ديوانه ص(٩٠)، والمغنى ص(١٩٢)، ورصف المبانى ص(٢١٤) والجنى الدانى ص(٤٨٣) برواية (فاحبسَنّه)، ومجالس ثعلب ص(١٥٤)، وجواهر الأدب ص(٢٣٣) وهمع الهوامع (٦/٢)، والإنصاف (٥٨٦/٢)، وشرح شواهد المغنى ص(٤٩٨) والطرف: العين.
(٤) الانتصاف من الإنصاف (٥٨٦/٢).
(٥) الإنصاف (٥٨٧/٢).

"لكي يَحْسَبُوا أن الهَوَى حيث تَنْظُرُ".

وعلى هذه الرواية لا حجة فيه. (١)

وقال ابن مالك في حديثه عن "ما": "وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لِشَبَهها بـ"كي" قال الشاعر:

فَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ∴ كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وزعم الفارسي (ت٣٧٧هـ) أن الأصل كيما وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه"(٢)، وقيل: إن الفارسي حَرّف هذا البيت وأن الصواب "لكي يحسبوا" قاله أبو محمد الأسود. (٣) قال الشيخ محمد محي الدين (ت١٣٩٢هـ) "والرواية للشاهد جاءت في ديوانه عمر : (لكي يَحْسبوا) على ما قاله أبو محمد الأسود.

ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن في أبي على الفارسي بأنه صحّف البيت ليستشهد به، فإن الروايات تكثر في الشعر العربي، وكل روا يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ... والبيت إذا روى بروايتين أو أكثر، ووُضِعَتْ في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ لأن الراوى العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناهما واحد؛ لأنه يريد أن يؤدى المعنى الذى فهمه من الكلام، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت"(٤)

---

(١) الإنصاف (٥٩١/٢)، وينظر المغنى (١٩٢).

(٢) شرح التسهيل (١٧٣/٣، ١٧٤) ونقله ابن هشام في المغنى (١٩٢)، والبغدادى في الخزانة (٣٢٠/٥) وينظر شرح الكافية الشافية (٣٧٠/١).

(٣) ينظر المغنى (١٩٢) وأبو محمد الأسود أعرابي كان أديباً بارعاً في معرفة أنساب العرب وأسماء شعرائهم ولم يكن مشهوراً. وله قيد الأوابد ونزهة الأديب. وله ترجمة في طبقات النحويين للزبيدى ص (٢٩٥، ٣١٢).

(٤) الانتصاف من الإنصاف (٥٨٧/٢).

وعلى هذا فالرواية شاهد لمذهب الكوفيين بجواز مجئ "كَمَا" بمعنى "كيما" وينصب بعدها المضارع. وقد خرج الشاهد على هذا المرادى (ت٧٤٩هـ) فقال: "وتكون "كما" بسيطة، وتكون بمعنى "كى" ، فتنصب ما بعدها كما تنصب "كى"، كقولك: أكرمتك كما تكرمَنى، أى: كى تكرمنى، قال الشاعر:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاحبسَنَّه ∴ كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَىْ حَيْثُ تَنْظُرُ

أى: كى يَحْسَبوا "[1]

وخرج الإربلى (ت٦٣١هـ) الشاهد بما يبعده عن مذهب الكوفيين حيث قال: وأنشد أبو على :

فَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ∴ كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَىْ حَيْثُ تَنْظُرُ

وزعم أن أصل "كما" "كى ما"، حذفت ياؤه ونصب بها الفعل، كما كانت تنصب لو لم ينلها حذف. وإعمال "كى" مع زيادة "ما" عليها غريب؛ لأن "أنْ" يضعف عملُها مع زيادة "ما" عليها، وهى أصل نواصب الفعل، بل عمل أنَّ المشبَّهة التى عملت "أنْ" لشبهها ضعيف، فالأوْلى أن يُجعل حذف النون من الفعل لضرورة الشعر، لا ناصباً بـ"كى"؛ لأن ذلك كثير فالقول به أولى"[2]

وما قاله الإربلى هو المتجه فى البيت فيما أرى، والأولى أن يُحْمل الشاهد على الشذوذ أو القلة. [3]

❁❁❁❁❁

(١) الجنى الدانى ص (٤٨٣).
(٢) جواهر الأدب (٢٣٣).
(٣) الإنصاف (٥٩٢/٢).

المسألة الخامسة

" الجر بـ(ربّ) محذوفة من غير أن يتقدمها: الواو أو الفاء أو بل"

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى "ربَّ" حيث حُـذفت "ربّ" وعملت الجر بعد الواو، والفاء، وبل، والشائع من ذلك حذفها بعد الواو. (١)

وقد ورد حذف "ربّ" وإبقاء عملها من غيـر أن يتقـدمها حـرفٌ مـن الحروف الثلاثة المتقدمة. وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هذه المسألة وذكر شاهداً للجر بـ"ربَّ" محذوفة من غير أن يتقدمها شئ.

قال ابن مالك :

"وحُـذِفَتْ (ربَّ) فَجَـرَّت بعـد (بـل) ∴ والفَـا وَبَعْـدَ الـواو شـاعَ ذَا العَمَـل

ودونَهُـنّ جَـرُّ (رَسْـمِ دَارِ) ∴ وفِيْـه بَانَـتْ حُجَّـةُ الإضْـمَارِ"(٢)

وقد استشهد ابن مالك بجزء من الشاهد فى قوله (رَسْمُ دَارِ)

والبيت بتمامه :

رَسْـمُ دَارٍ وَقَفْـتُ فِـى طَلَلِـه ∴ كِـدْتُ أَقْضَـى الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ(٣)

والشاهد قوله (رَسْمُ دَارٍ) حيث جَرّ قوله (رسم) بـ(ربَّ) محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها، والتقـدير: ربَّ رَسْم دارٍ. (٤)

---

(١) شرح ابن عقيل (٣٥/٢) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (١٨٨/٣)، وأمالى الشجرى (١٤٣/١)، والنكت الحسان ص(١١٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٧٠/١).

(٣) البيت من الخفيف لجميل بثية فى ديوانه ص(١٨٩) والرسم: أثر الشئ والطلل: الشاخص من آثار الديار من جَلَله من أجله ينظر مقاييس اللغة (رسم) والقاموس (طلل) واللسان (جلل) وينظر: الدرر اللوامع (٨٤/٤)، والتصريح (٢٣/٢)، والمقاصد النحوية (٣٣٩/٣)، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، وشرح المفصل (٨٢/٣)، وعمدة الحافظ ص(٢٧٤) ومغنى اللبيب ص(١٣٦)، والخصائص (٢٨٥/١).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٥٢/٨) والجنى الدانى ص(٤٥٥).

وجعل ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) الجر بـ(ربَّ) محذوفة من غير أن يتقدمها شئ شاذاً، ثم ذكر الشاهد.[١]

وجعله الأشمونى (ت٩٢٩هـ) نادراً فقال: "وقد يُجَرُّ بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهِ ∴ كِدْتُ أَقْضَى الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر" [٢]

وقال الأنبارى (ت٥٧٧هـ): "وقد جاء عنهم الجر بإضمار "ربَّ" من غير عِوَض منها وذلك نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهِ ∴ كِدْتُ أَقْضَى الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[٣]

وكذا خرَّج البيتَ الشيخُ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ) [٤]

والخلاصة أنه إذا كانت "ربَّ" غير مسبوقة بالواو أو الفاء أو بل فإن حذفها -حينئذٍ- يكون أقلَّ من المسبوقة بهذه الأحرف كما فى الشاهد السابق.

❁❁❁❁❁

(١) شرح ابن عقيل (٣٧/٢).
(٢) شرح الأشمونى (٢٣٣/٢).
(٣) الإنصاف (٣٧٨/١).
(٤) التصريح (٢٣/٢).

المسألة السادسة: " الجر بعامل محذوف "

ورد في اللغة الاسم المجرور بحرف جَرّ محذوف غير "ربَّ" وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب.

قال ابن مالك :

والجرُّ بالمحْذُوف فَاشٍ إنْ تَلَا ∴ مُمَاثِلاً كقول بَعْضِ مَنْ خَلَا

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قلباً حَرَّا ∴ بالكَلْبِ خيراً والحماةِ شَرّا"[1]

وابن مالك قد استدل هنا بالشاهد كاملاً وهو البيت الثاني :

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبَاً حَرَّا

بالكَلْبِ خيراً والحماةِ شَرّا[2]

والشاهد قوله "والحماةِ شرّا" حيث حُذف حرف الجر (الباء) وبقيت كلمة (الحماةِ) مجرورة بالباء المحذوفة. [3]

ونصَّ النحويون على أن حرف الجر إذا حُذف نصب المجرور، وإبقاؤه على جَرّه شاذ.

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "وحكم اللازم أن يتعدى بالجار، وقد يحذف ويبقى الجر شذوذاً، وقد يحذف وينصب المجرور"[4]

فقد أفاد ابن هشام هنا أن بقاء المجرور مجروراً بعد حذف حرف الجر شاذ وهذا يفيد أن النصب بعد حذف حرف الجر غير شاذ، وغير الشاذ في

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣٧٤/١).
(٢) البيتان من الرجز لأبى النجم العجلى فى الدر المصون (١٨٤/٦)، ومعاهد التنصيص للعباسى (٩/١) والكامل للمبرد (٩٥/٣).
(٣) الدر المصون (١٨٤/٦) والكامل للمبرد (٩٥/٣).
(٤) أوضح المسالك (٩٤/٢).

مقابل الشاذ يكون واجباً[١]، ولذلك جعله ثلاثة أقسام قال : "وهو ثلاثة أقسام: سماعي جائز في الكلام المنثور، وسماعي خاص بالشعر، وقياسي في "أنَّ" و"أنْ" و"كي" "[٢]

وقال الأشْموني (ت٩٢٩هـ): "وإن حذف حرف الجر فالنصب للمنجر وجوباً، وشَذّ إبقاؤه على جَرّه" [٣]

ثم ذكر ابن مالك شاهداً آخر على حذف حرف الجر وبقاء عمله فقال:

وَمَا سِوَى ذلك في الكلامِ ∴ فَذُو شُذُوذٍ كـ (ارْتَقَى الأَعْلَامِ)"[٤]

وهو يقصد قول الشاعر:

وكَرِيْمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ ∴ حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأَعْلَامِ[٥]

والشاهد قوله (فارتقى الأعْلاَمِ) حيث حذف حرف الجر (إلى) قبل (الأعلام) وبقي المجرور مجروراً، بعد الحذف على سبيل الشذوذ. [٦]

❁❁❁❁❁

(١) أ.د/ السيد محمد عبد المقصود درويش. السعة في الظرف والمجرور بالحرف بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الواحد والعشرون لسنة (٢٠٠٣م) ص (٥٦٢، ٥٩٣).
(٢) ابن هشام. المرجع السابق (٩٥/٢).
(٣) شرح الأشموني (٨٩/٢).
(٤) شرح الكافية الشافية (٤٧٦/١).
(٥) البيت من الكامل ولم ينسب وهو في الدرر اللوامع (١٩٢/٤) والمقاصد النحوية (٣٤١/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥١/٢، ١٩٣/٣)، وشرح ابن عقيل (٣٩/٢)، وشفاء العليل (٤٣٥/١) والأشموني (٢٣٤/٢) ، ولسان العرب (ألف)، وهمع الهوامع (٣٦/١) وتبذخ: تكبر، الأعلام: الجبال.
(٦) المقاصد النحوية (٣٤١/٣).

المسألة السابعة: " الفصل بين حرف الجر ومجروره "

حرف الجر يعمل في الاسم بعده الجر، ولذا فإنهما كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بينهما[١]، في الاختيار، وقد أجازه بعض النحويين في ضرورة الشعر. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن الفصل بين حرف الجر ومجروره يجوز في الضرورة، ثم ذكر شاهدين، شاهداً على الفصل بالظرف، وشاهداً على الفصل بحرف الجر.

قال ابن مالك:

"**والفَصْلُ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ والَّذِيْ ∴ جُرَّ بِهِ لَدَىْ اضْطِرَارٍ احْتُذِي**

كقوله:

(فِي اليَوْمَ عمروٍ) بعد (لا ∴ خَيْرَ) و(بالخَرْقِ الهَبُوع) نُقِلاَ"[٢]

وابن مالك هنا استدلَّ ببعض الشاهد في قوله:

(في اليوم عمرو) بعد (لا خَيْرَ)، والبيت بتمامه :

إنَّ عَمْراً لَا خَيْرَ فِي اليَوْمَ عَمْروٍ ∴ إنَّ عَمْراً مُخَبَّرُ الأحْزَانِ[٣]

والشاهد في البيت الفصل بالظرف (اليوم) بين الجار والمجرور في الضرورة، قال ابن مالك: "أراد: لا خَيْرَ اليَوْمَ في عمروٍ" [٤]

وقال الأشموني (ت٩٢٩هـ): "لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يُفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور، كقوله: "إن عمراً لا خَيْر في اليَوْمَ عمروٍ"[٥]

---

(١) ارتشاف الضرب (١٧٦١/٤) .
(٢) شرح الكافية الشافية (٣٧٥/١).
(٣) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (١٩٤/٣)، والنهاية لابن الخباز (٩٣٣/٣)، والدرر اللوامع (٢٠١/٤)، وهمع الهوامع (٣٧/٢)، والأشموني (٢٣٦/٢)، والمساعد (٣٠١/٢).
(٤) شرح التسهيل (١٩٤/٣) وينظر شرح الكافية الشافية (٣٧٥/١).
(٥) شرح الأشموني (٢٣٦/٢).

وقال السيوطى (ت٩١١هـ): "وفصلُه -أى الجار من مجروره- وتأخيره عنه كلاهما ضرورة، والفصل يكون بالظرف كقوله: "إن عمراً لا خَيْرَ فى اليَوْمَ عمروٍ "[١]

والشاهد الثانى تضمنه قوله (و(بالخَرْق الهَبُوع) نُقلا.

والبيت بتمامه:

وإنِّىْ لأَطوِى الكَشْحَ مِنْ دُونِ مَنْ طَوَى ∴ وَأَقْطَعُ بالخَرْقِ الهَبُوع المُراجِمِ[٢]

قال ابن مالك: "أراد: وأَقْطَعُ الخَرْقَ بالهَبُوع المُراجِمِ، ففصل بالمفعول به بين الباء ومجرورها"[٣]

وكذا قال أبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٤]

وهذا الفصل لا يكون إلا فى ضرورة الشعر كما بينه ابن مالك فى النظم.

❁❁❁❁❁

(١) همع الهوامع (٣٧/٢).

(٢) البيت من الطويل. ونُسب للفرزدق. وليس فى ديوانه. ونسب له فى شرح التسهيل لابن مالك (١٩٤/٣) (١٩٤/٣) وبلا نسبة فى الدرر اللوامع (٢٠٢/٤)، وهمع الهوامع (٣٧/٢)، وارتشاف الضرب (١٧٦٢/٤)، واللسان (هبع) والكشح: الخَصْر، والخرق: المفازة ، لأن الرياح تخترقها، والهَبُوع: صفة، أى: بالجمل الهبوع وهو الذى يمشى مشى حمار الوحش. والمُراجم: الذى يرجم ..... بأخفافه، ويروى المزاحم. ينظر الدرر اللوامع (٢٠٢/٤).

(٣) شرح التسهيل (١٩٤/٣) .

(٤) ارتشاف الضرب (١٧٦٢/٤).

المبحث العاشر

الشواهد المتعلقة بالقسم

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: " حذف اللام من جواب القَسَم "

القَسَم: جملة يؤكَّد بها جملةٌ أخرى، وهو يمين يؤكّد به قائلُه شيئاً من إيجاب أو جحد.(١)

والقسم يشتمل على جملتين، جملة القسم، وجملة الجواب، ولابد للقسم من جواب، وجوابه في الإيجاب (إنَّ واللام)، وفي النفي (ما ولا)، نحو: (والله لأخرجَنَّ)، والله لقد خرج زيد، وتقول في النفي: والله ما خرج زيدٌ والفعل المستقبل في جواب القسم إذا كان موجباً تلزمه اللام والنون لابد من ذلك، تقول: والله لتخرجَنّ"(٢)

وقد تحذف اللام من جواب القَسَم.

وقد تعرَّض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر شاهداً على حذف اللام من جواب القسم على سبيل الاكتفاء بالنون عن اللام.

قال ابن مالك عن اللام التي في جواب القسم :

"**إفْرَادُهَا فِي غَيرِ (ذِي) شَذّ وفِي ∴ (مُرَّةَ أثْأَرَنَّ) بِالنُّونِ اكْتُفِيْ**"(٣)

وقد استشهد ابن مالك بجزء من البيت، وهو: (مُرَّةَ أثْأَرَنَّ).

---

(١) الإيضاح للفارسي ص(٢٦٣) واللمع لابن جني (٢٨٦) وابن يعيش (٩٠/٩).
(٢) الجمل للزجاجي ص (٧٠) وينظر اللمع (٢٩٠، ٢٩٢) وشفاء العليل (٦٨٩/٢).
(٣) شرح الكافية الشافية (٣٧٦/١).

والبيت بتمامه :

وقَتِيْلِ مُرَّةَ أثْأرَنَّ فَإنَّهُ ∴ فِرْغٌ وإنَّ أخَاهُمُ لَمْ يُقْصَدِ[١]

والشاهد فى قوله: "أثْأرَنَّ" حيث وقع هذا الفعل المضارع فى جواب القسم خالياً عن اللام، والأكثر "لأثْأرَنَّ".[٢]

وقد اختلف النحويون فى هذا الشاهد على قولين :

الأول: ذهب البصريون إلى أن حذف اللام من الفعل "أثْأرَنَّ" ضرورة، قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "وحذفت اللام من الفعل "أثْأرَنَّ" لضرورة الشعر"[٣]

وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ): "حذف لام "لأفْعَلَنَّ" يختص بالضرورة، وأنشد البيت.[٤]

الثاني: مذهب الكوفيين أن اللام حذفت من الفعل "أثْأرَنَّ" استغناءً بالنون، قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غير مقارن حرف التنفيس، ولا مُقَدَّمٌ معموله لم تُغْنه اللام غالباً عن نون التوكيد، وقد يستغنى بها عن اللام"[٥]

---

(١) البيت من الكامل لعامر بن الطفيل فى ديوانه ص(٥٦) وقبله :

ولأثْأرَنَّ بمَالِكٍ وبمَالِكٍ ∴ وأخى المَرَوراةِ الذى لم يُسْنَدِ

وفِرْغ: يقال: ذهب دَمُهُ فِرْغاً أى هدراً لم يطلب به. اللسان (فرغ). وينظر خزانة الأدب (٦٠/١٠، ٦٥) والدرر اللوامع (٢٢٦/٤)، والأصمعيات (٢١٦) وشرح شواهد المغنى (٩٣٥/٢)، ومغنى اللبيب (٦٤٥/٢)، وبلا نسبة فى أمالى الشجرى (٣٦٩/١) ، ورصف المبانى ص(٢٤٠)، وهمع الهوامع (٤٢/٢)، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٤/٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٢١٠/٢)، والمساعد (٣١٧/٢).

(٢) خزانة الأدب (٦٠/١٠، ٦٥)، وأمالى الشجرى (٣٦٩/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢١٠/٢).

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور (٢١٧).

(٤) مغنى اللبيب (٦٤٥/٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٥/٣).

وقال الفارسي (ت٣٧٧هـ) في التذكرة: "جاء بالنون وحذف اللام؛ لأن النون تَدُلُّ عليه"(١)

وقد استشهد ابن مالك أيضاً لما حذفت منه اللام بقول الشاعر:

وُهُمُ الرِّجَالُ وَكُلُّ مَلْكٍ مِنهُمُ ∴ تَجِدَنَّ فِي رُحْبٍ وفي مُتَضَيَّقِ (٢)

والأصل (لتجدنّ) (٣)

وما ذهب إليه البصريون أولى من أن حذف لام جواب القسم من "لأَفْعَلَنَّ" ضرورة شعرية؛ لأن الشاهد من الكامل وتفعيلة "متفاعلن" الثانية لا يستقيم وزنها إلا بحذف لام القسم.

❁❁❁❁❁

(١) نقله عنه البغدادى فى خزانة الأدب (٦٠/١٠).
(٢) البيت من الكامل للقطامى فى ديوانه ص(١١١) والدرر اللوامع (٤٨/٢).
(٣) شرح التسهيل (٢١٠/٢).

المسألة الثانية: " حذف جواب القسم بعد (لئن) "

قد يحذف جواب القسم إذا كان فى السياق ما يَدُلُّ عليه، أو بعد جملة تغنى عنه.[١]

وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هذه المسألة، واستشهد لها بشاهد عن العرب فقال:

"ولام نحو (لئن) اثر القسم ∴ سموا مُوَطِّئاً ولم تُلْتَزَم

وزيد دُوْنَ قَسَمٍ نَحوُ (لئن ∴ كان الرَّحِيلُ غَدا) احفظ واستبن"[٢]

والشاهد قوله (لئن كان الرحيل غدا) والبيت بتمامه :

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدَا ∴ قَلَّ الثَّواءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدا[٣]

وقد استشهد ابن مالك بهذا البيت على أنه قد يستغنى بعد (لئن) عن القسم. قال ابن مالك: "ولابد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة، وقد يستغنى بعد (لئن) عن جواب القسم، لتقدم ما يَدُلّ عليه، فيحكم بأن اللام زائدة فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة:

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدَا ∴ قَلَّ الثَّواءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدا"[٤]

وخرَّج ابن هشام (٧٦١هـ) البيت على زيادة اللام ولم يخصه بالضرورة، وذلك لأن الجواب قد حذف، ودَلَّ عليه ما قبل "إن"، فلو كان هناك قَسَم مقدَّر لزم الإجحاف بحذف جوابين.[٥]

كما خرج اللام على الزيادة المرادى (ت٧٤٩هـ)[٦]

وخرَّجه البغدادى (ت١٠٩٣هـ) على أن اللام زيدت للضرورة.[٧]

---

(١) الكتاب (٨٤/٣)، والأصول (١٩٨/٢)، والمساعد (٣٢٥/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٠٣/١).

(٣) البيت من البسيط لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص(٣٩١)، والجنى الدانى ص(١٣٨)، وشرح شواهد المغنى (٦١٠/٢)، ومغنى اللبيب (٢٣٦/١)، ومنتهى أمل الأريب لابن الملا (٥٢٣/٢)، وشفاء العليل (٦٩٨/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢١٨/٣)، والخزانة (٣٢٨/١١، ٣٣٩)، والمساعد (٣٢٦/٢)، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٣٧٢/٤).

وأفدا: قرُب. والثواء: المقام. ينظر اللسان (أفد ، ثوى)

(٤) شرح التسهيل (٢١٨/٣).

(٥) مغنى اللبيب (٢٣٦/١).

(٦) الجنى الدانى ص(١٣٨).

(٧) الخزانة (٣٢٨/١١).

المبحث الحادى عشر

الشواهد المتعلقة بالإضافة

وفيها ست مسائل:

المسألة الأولى: " دخول (أل) على المضاف "

الإضافة فى اللغة: الإمالة: ومنه: ضافت الشمس للغروب أى: مالت، وأضفت ظهرى إلى الحائط أى: أملته إليه. وفى الاصطلاح: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرَّ، فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو: زيدٌ قائم. (١)

والإضافة قسمان: محضة وهى: الخالصة من نيّة الانفصال فتفيد تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد، أو تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل؛ إذ تخصَّصَ من : غلام امرأة. (٢)

وغير المحضة وهى على نيّة الانفصال، ويكون المضاف فيها وصفاً يشبه الفعل المضارع كاسم الفاعل أو المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: هذا ضاربُ زيد الآن أو غداً، وهذا مضروبُ الأب، والصفة المشبهة نحو: هذا حَسَنُ الوجه، وهذا النوع لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، ولذا سميت الإضافة فيه لفظية. (٣)

ولا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافته محضة، فلا تقول: هذا الغلامُ رجلٍ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يُجمع بينهما،(٤)

(١) ينظر ارتشاف الضرب (١٧٩٩/٤) وهمع الهوامع (٢٦٤/٢) وحاشية الصبان (٣٥٦/٢).
(٢) شرح الكافية للرضى (٢٠٩/٢).
(٣) شرح ابن عقيل (٤٤/٢) وينظر المساعد (٣٣١/٢)، والتصريح (٢٦/٢)، وشرح ملحة الإعراب للحريرى ص(٧٠) واللمحة فى شرح المُلحة لابن الصايغ (٢٧٤/١). واللباب (٣٨٩/١).
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل (٤٠٣/١)، والمغنى فى النحو لابن فلاح (٢٤٠/١)، والمقتصد (٨٧٣/٢)، (٨٧٣/٢)، والمقتضب (١٤٣/٤)، والتبصرة والتذكرة للصميرى (٢٨٧/١).

وأما الإضافة غير المحضة فتدخل الألف واللام على المضاف بشروط ذكرها النحويون.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن دخول "أل" على المضاف مغتفر بشرط، دخولها على الجزأين (المضاف والمضاف إليه)، أو دخولها على المضاف فقط إن كان مثنى أو مجموعاً. ثم ذكر شاهداً للمسألة.

قال ابن مالك عن "ألْ" :

وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعَ ∴ مُثَنًّى أوْ مَا كمُثَنًّى انْجَمَع

كـ(الفَارِجُو بَابِ الأمِيرِ المُبْهَمِ) ∴ والخالدان المُسْتقيلا حِذْيَمِ"[1]

والشاهد قوله :

الفَارِجُو بَابِ الأمير المُبْهَمِ[2]

والشاهد في البيت دخول الألف واللام في المضاف (الفارجو) وهو جمع مذكر سالم، ولذا جاز دخولها في المضاف دون المضاف إليه، واستدل به سيبويه (ت١٨٠هـ) [3]، والمبرد (ت٢٨٥هـ) [4] على إضافة (الفارجي) إلى ما بعده.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٠٩/١).

(٢) من الرجز. ونسب لرجل من ضبة في الكتاب (١٨٥/١)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٩٩/١)، والمقتضب (١٤٥/٤)، وأساس البلاغة للزمخشري (بهم)، و(فرج) وقد وصف الشاعر أقواماً أشرافاً لا يحجبون عن الأمراء، ولا تغلق الأبواب دونهم، والمبهم: المغلق، والفارج: الفاتح. شرح أبيات سيبويه (٣٩٩/١).

(٣) الكتاب (١٨٥/١).

(٤) المقتضب (١٤٥/٤).

وذلك لأن الإضافة غير المحضة تخالف المحضة في أمرين :

أولهما : عدم قصد النِّسْبة المعهودة بين الطرفين المتضايفين.

وثانيهما : حدوث إفادة التخصيص بدونها. (١)

فإضافة الوصف المشبه للمضارع مراداً به الحال أو الاستقبال إلى معموله غيرُ مُعرِّف للمضاف ولا مخصص له، بدليل جريانه وصفاً على النكرة كما في قول الله تعالى: (**هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا**). خلافاً لما نُسب لابن مالك، وابن الضائع (ت٦٨٠هـ) ، وهو سَهْوٌ منهما. (٢)

وفائدة هذه الإضافة تكمن في إفادة التخفيف كما تقدم، ورفع القُبح، لا في فائدة التعريف أو التخصيص، ومن ثَمَّ جوّز النحاة قاطبة مجيء حرف التعريف "أل" معها على حد مجيئه مع النكرة غير المضافة، فـ"أل" تدخل على المضاف أيّاً كان متصلاً بما بعده أم منفصلاً فلا فرق، تقول: "زيد الحسن الوجهِ" كما تقول: "زيدٌ الحَسَنُ وجهاً"، ويعلل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ذلك بقوله: "وساغ ذلك من حيث كانت النيّة فيها الانفصال؛ إذ التنوين مراد، والمضاف إليه في نيّة المرفوع؛ إذ كان فاعلاً في المعنى.(٣)

ونقول : هذان الضاربا زَيْدٍ، كما تقول: "هذان الضاربان زيداً"، لما كانت الإضافة منفصلة، والنيّة ثبوت النون والنصب"(٤)

وهذا شئ مستساغ في كلامهم، فالإضافة المشعرة بالامتزاج زائلة في التقدير. (٥)

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١) والإرشاد إلى علم الإعراب (٣٢٦).
(٢) مغنى اللبيب (٥١١/٢) والتصريح (٢٨/٢).
(٣) شرح المفصل (١٢٢/٢).
(٤) السابق (١٢٢/٢).
(٥) الإقليد في شرح المفصل للجندى (٦٤٤/٢).

فمثل هذه الأوصاف أعني الصفة المشبَّهة وما حُمِل عليها من أسماء الفاعلين، وإن كانت مضافة إلى مُعَّرف لا تكتسب التعريف منه، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون فى مثله البتة ولا يجاوز به معنى التنوين. (١)

والشاهد الذى ذكره ابن مالك دخلت فيه "أل" على المضاف ولم تدخل على المضاف إليه؛ لأن المضاف جمع. وهذا أحد الشروط التى اشترطها النحويون لدخول "أل" على المضاف، وهناك شروط أخرى جمعها النحويون(٢)، فإن انتفت الشروط امتنع وصل "أل" بهذا المضاف، فلا يقال: هذا الضاربُ زيدٍ خلافاً للفراء.

رأى الفراء وحجته:

أجاز الفراء (ت٢٠٧هـ) إضافة الوَصْف المُحلَّى بـ"أل" إلى المعارف كلها، وجعل ذلك قياساً، سواء أكان المضاف إليه علماً نحو: "الضاربُ زيدٍ"، أم كان اسمَ إشارة نحو: "الضاربُ هذا"، أم كان اسم موصول نحو: "الضارب الذى"، أم كان ضميراً نحو: "الضاربك"، أم كان مضافاً إلى معرفة نحو: "الضاربُ غلامِك"(٣)

---

(١) الكتاب (١٩٩/١، ٢٠٠) واللامات للزجاجى (٣١، ٣٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٨٨/٦).

(٢) نصَّ عليها ابن مالك فى الألفية بقولن:

وَوَصْلُ "ال" بِـذا المضافِ مُقْتَفَـر ∴ إنْ وُصِلتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَر

أو بالذى لـه أضيف الثانى ∴ كزيدٌ الضاربُ رأسِ الجانى

وكونها فى الوصف كافٍ إنْ وقع ∴ مُثَنَّىً أو جَمْعاً سَبِيْلَه اتَّبَع

وزاد عليها سيبويه شرطاً رابعاً وهو (كون الوصف مضافاً إلى ما فيه ضمير عائد على المقرون بها) كما فى قوله الشاعر

الوُدُّ أنتِ المستحقة صَفْوِه ∴ مِنِّى وإن لم أَرْجُ مِنكِ نَوَالاَ

وعارضه المبرد. والبيت حجة عليه. ينظر منهج السالك لأبى حيان (٢٧٢/١، ٢٧٣).

(٣) الفراء. معانى القرآن (٢٢٦/٢) والأصول لابن السراج (١٥/٢).

وقد نقل عنه السيرافى (ت٣٦٨هـ) عدم التفرقة بين المعرفة والنكرة، فأجاز أيضاً: الضاربُ رجلٍ" بالتنكير، وحجته فى ذلك أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى: بـ "أل" إلى اسم آخر مقرون بها إجراءً لسائر المعارف مجرى المعرّف بالألف واللام[١].

الرد على الفراء:

وقد ردَّ النحويون مذهب الفراء، بأنه لا مستند له فى السماع[٢]، وكل ما أورده لم يُسْمع له نظير عن عربى قُحٍّ، لا فى نثر ولا فى شعر، بل المسموع فيه النصب خاصة كما قال أبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٣]

❁❁❁❁❁

(١) التصريح (٣٠/٢).
(٢) همع الهوامع (٤٨/٢).
(٣) منهج السالك (٢٧٣/١).

المسألة الثانية: " إضافة (ذو) إلى الضمير "

(ذو) لا تُستعمل إلا مضافة، وتضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: "جاءنى ذو مال"، ولا يجوز: "جاءنى ذو قائم"(١)

والأصل فى وضع "ذو" التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستعدى شيئين: **أحدهما**: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به، **الثانى**: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شئ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، كالعِلم والمال والفضل والجاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شئ؛ لأنك لا تقول: محمد فضل، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة، فأما الأسماء التى يمتنع أن كون نعتاً وذلك الضمير والعلم فلا يضاف "ذو" ولا مثناه ولا جمعُه إلى شئ منها. (٢)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة فذكر أن "ذو" تضاف إلى اسم جنس ظاهر، وندر إضافتها إلى الضمير، ثم ذكر شاهدين، وذكر منهما موضع الشاهد فقط.

قال ابن مالك:

وهَاكَ أسْمَاءً تُضَافُ أبَدَا ∴ منها (قُصَارَى) و(حُمَادَى) و(لَدَى)
(بَيْدَ) (سِوَىْ) (عِنْدَ) (لَدُن) (ذُو) و(أولو) ∴ هما لجِنسٍ ظَاهرٍ قد يُوْصَلُ
(ذوو) -بمضمَرٍ - كما (ذَوُوْهَا) ∴ كذا (ذووُه) فاعْرِف الوُجُوهَا"(٣)

(١) شرح ابن عقيل (١٥٦/١)، والمساعد (٣٤٤/٢) وابن يعيش (٥٣/١).
(٢) منحة الجليل (٥٦/١) واللمحة البدرية (٢٠٤/٢) والهمع (٥٠/٢).
(٣) شرح الكافية الشافية (٤١٦/١، ٤١٧).

والشاهد الأول في كلمة (ذَوُوْها) والبيت بتمامه :

صَبَحْنَ الخَزْرَجِيَّة مُرْهِفَاتٍ ∴ أَبَارَ ذَوِيْ أَرُوْمَتِها ذَوُوْهَا[1]

والشاهد الثاني في كلمة (ذَوُوْهُ) والبيت بتمامه :

إنَّمَا يَصْنَعُ المَعْرُوفَ فى النَّاسِ ذَوُوْهُ[2]

والشاهد في البيت الأول. إضافة "ذو" إلى ضمير المؤنث، وفي البيت الثاني: إضافته إلى ضمير المذكر.

وقد اختلف النحويون في إضافة "ذو" إلى الضمير على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) إلى جواز إضافة "ذو" إلى الضمير.

قال ابن مالك : "وقد يضاف "ذو" إلى ضمير غائب أو مخاطب، ومنه قول الشاعر

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّة مُرْهِفَاتٍ ∴ أَبَارَ ذَوِيْ أَرُوْمَتِها ذَوُوْهَا[3]

ومنه ما أنشد الأصمعي (ت٢١٦هـ) من قول الآخر:

---

(١) البيت من الوافر لكعب بن زهير في ديوانه ص(١٠٤)، وابن يعيش (٥٣/١، ٣٦)، وأمالي ابن الحاجب ص(٣٤٤) ولسان العرب (ذو)، وبلا نسبة في الدرر اللوامع (٢٨/٥)، والمقرب (٢١١/١)، وشفاء العليل (٧١٠/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/٣)، والمطالع السعيدة ص(٤٢٧)، وهمع الهوامع (٥٠/٢) وصبحناهم: سقيناهم من الصَّبُوح، وهو شُرب الغداة. مرهفات: السيوف القواطع، الأرومة: الأصل، وأبار: أهلك أي: أهلك ذوى أصلها أصحابُ المرهفات. أمالي ابن الحاجب ص(٣٤٥).

(٢) البيت من مجزوء الرمل وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع (٢٧/٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١)، (٣٨/٣)، ولسان العرب (ذو). وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/٣)، والمساعد (٣٤٦/٢)، واللمحة البدرية (٢٠٤/٢)، وهمع الهوامع (٥٠/٢) والرواية فيه: "إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه". والبيت في الكافية الشافية (٤١٧/١) برواية "يَصْطَنِعُ)

(٣) البيت من الوافر لكعب بن زهير في ديوانه ص(١٠٤)، وابن يعيش (٥٣/١، ٣٦)، وأمالي ابن الحاجب ص(٣٤٤) ولسان العرب (ذو)، وبلا نسبة في الدرر اللوامع (٢٨/٥)، والمقرب (٢١١/١)، وشفاء العليل (٧١٠/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/٣)، والمطالع السعيدة ص(٤٢٧)، وهمع الهوامع (٥٠/٢) وصبحناهم: سقيناهم من الصَّبُوح، وهو شُرب الغداة. مرهفات: السيوف القواطع، الأرومة: الأصل، وأبار: أهلك أي: أهلك ذوى أصلها أصحابُ المرهفات. أمالي ابن الحاجب ص(٣٤٥).

إنما يصنع المعروف فى الناس ذَوُوْه "[١]

وحكم عليه ابن مالك فى الكافية الشافية بالندور. [٢]

وقال أبو حيان: " و"ذو" وفروعه: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذواتا، وذوات، يضفن غالباً إلى اسم جنس ظاهر نحو ذو علم، والمنقول فى كتب المتأخرين أنه لا يضاف إلى مضمر إلا فى شعر، ومنع الكسائى إضافة "ذى" بمعنى صاحب إلى المضمر، وتَبِعَهُ النحاس، والزبيدى، وأجاز ذلك غير هؤلاء، ومن إضافته إلى المضمر قوله: إنما يصنع المعروف فى الناس ذَوُوْه " [٣]

المذهب الثانى:

ذهب الكسائى (ت١٨٩هـ)[٤]، وتبعه النحاس (ت٣٣٨هـ) [٥]، والزبيدى (ت٣٧٩هـ) [٦] إلى منع إضافة "ذى" بمعنى صاحب إلى المضمر. [٧]

وحكم الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) على الشاهد بالشذوذ فقال: "و"ذو" لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة، وفى شعر كعب :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهِفَاتٍ ∴ أَبَارَ ذَوِيْ أَرُوْمَتِهَا ذَوُوْهَا

وهو شاذ" [٨].

وخرج ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) الشاهد على الضرورة فقال: "والأسماء المضافة تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر، إلا ذو، وذات، وتثنيتهما

(١) شرح التسهيل (٢٤٢/٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤١٧/١).
(٣) ارتشاف الضرب (١٨١٥/٤).
(٤) المساعد (٣٤٤/٢).
(٥) ارتشاف الضرب (١٨١٥/٤).
(٦) لحن العوام ص(١٢).
(٧) اللمحة البدرية (٢٠٤/٢).
(٨) النص بشرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٣).

وجمعهما، فإنه لا يضاف شئ من ذلك إلا إلى الظاهر، ولا يُضاف إلى المضمر إلا فى ضرورة : ثم أنشد البيت. (١)

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)

"وإضافة "ذو" إلى الضمير غريب فى الشاهد، وحسَّنه قليلاً عود الضمير إلى المرهفات، وهى وإن كانت فى الأصل صفة، فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف، والسيوف جنس، ولا يقاس عليه، ومثله:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وهو فى هذا البيت أسهل أمراً؛ لعود الضمير إلى "الفضل" وهو اسمُ جنس"(٢)

❁❁❁❁❁

(١) المقرب (٢١٠/١، ٢١١)
(٢) شرح المفصل (٣٨/٣).

المسألة الثالثة

" ورود (فم) منصوباً بالألف محذوف الميم غير مضاف "

كلمة (الفم) من الأسماء التى تعرب بعلامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتُجَرُّ بالياء نيابة عن الكسرة، بشرط أن تكون خالية من الميم، وتكون مضافة إما إلى ضمير نحو: رأيت فاه، وهذا فوه، ونظرت إلى فيه، وإما إلى اسم ظاهر نحو: رأيت فا زيدٍ، وهذا فوزيد، ونظرت إلى فِيْ زيدٍ. (١)

وقد وردت هذه الكلمة محذوفة الميم وغير مضافة عن العرب فى حالة النصب بالألف، وقد تعرَّض ابن مالك لهذه المسألة، وذكر أن كلمة (الفم) تضاف وجوباً عند حذف ميمها، وإتيانها غير مضافة نادر للضرورة.

قال ابن مالك:

حَتْمَاً أُضِيْفَ الفَمُ حَيْثُ حُذِفَا ∴ ثَانِيْهِ واسْتَنْدِرْ (خَيَاشِيْمَ وَفَا) (٢)

والشاهد فى قوله (خَيَاشِيْمَ وَفَا) وهو جُزْء من بيت ، والبيت بتمامه :

"خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا" (٣)

والشاهد فى البيت قوله "وَفَا"، فإن هذه الواو حرف عطف، وقد عطفت "فَا" على "خياشيم" المنصوب على أنه مفعول به لـ"خالط"، وهذا المعطوف من

---

(١) الكتاب (٣٦٥/٣)، والمساعد (٢٦/١)، وشرح ابن عقيل (٤٥/١)، وشرح التسهيل (٤٣/١)، وشرح ابن الناظم ص(١٧، ١٨)، وأوضح المسالك (٦٤/١)، والتصريح (٦٣/١)، وشرح الأشمونى (٦٨/١)، والإنصاف (١٧/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٢٢/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤١٩/١).

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه ص(١٦٩)، والممتع (٤٠٨/١)، والمقتضب (٣٧٥/١) والتصريح (٦٢/١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى (١٩٧/١) والدرر اللوامع (١٤/١) واللسان (نهى) وتذكر النحاة ص(٥٣٣)، والهمع (٤٠/١) والمستوفى لابن فرخان (٦٤/١)، وبلا نسبة فى شفاء العليل (١٢٣/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٥٠/١)، (١٨٥/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٠/٢)، والمخصص (١٣٦/١) وأوضح المسالك (٤٠/١)، والخزانة (٤٤٢/٣، ٤٤٤)، (٤٣٧/٤، ٥١٠/٦)

الأسماء الستة، وقد نَصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة مع أنه غير مضاف فى اللفظ إلى شئ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة: إن شرط إعراب هذه الأسماء الستة بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً أن تكون مضافة. (١)

هذا وقد تعدّدت أقوال النحويين فى الرد على هذا الاعتراض وفى تخريج البيت. على أقوال على النحو الآتى :

الأول: ذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) وهو أحد أقوال الفارسى (ت٣٧٧هـ)، والعكبرى (ت٦١٦هـ) فى قول وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، والسلسيلى (ت٧٧٠هـ) والسمين الحلبى (ت٧٥٦هـ)

إلى أنَّ "فا" مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفاً مع أنه منوى الثبوت، وأصل الكلام على هذا : "خالط من سَلمى خياشيمها وفاها"، فحذف الضمير من اللفظ وقدره موجوداً، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول: سواء أكان المضاف إليه مذكوراً فى اللفظ وهو الغالب، أم كان مقدّراً، وهو قليل، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدّر، وهو قليل. (٢)

الثانى: أن هذا شاذ غير جارٍ على الكثير المستعمل فى كلام العرب، فيُحْفظ ولا يُقاس عليه، ولا يُعترض به على القواعد المطردة فى كلام الفصحاء.

وهذا تخريج ابن هشام(٣) فى أحد قوليه، والشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ)

---

(١) عدة السالك (٤٠/١، ٤١) وينظر الخزانة (٤٤٢/٣) والدرر اللوامع (١٤/١).

(٢) عدة السالك (٤١/١) وينظر ابن يعيش . شرح المفصل (٩٨/٦)، والفارسى. المسائل العسكرية ص(١٦٩)، وابن مالك. شرح التسهيل (٥٠/١)، (١٨٥/٢) ، وابن هشام. أوضح المسالك (٤٠/١، ٤١)، والسلسيلى. شفاء العليل (١٢٣/١)، واللباب للعكبرى (٣٣٠/٢)، وحاشية (يس) (١٢٥/١)، والدر المصون (٣٦٨/٣).

(٣) أوضح المسالك (٤٠/١)، والتصريح (٦٢/١).

الثالث: ذهب الفارسى[١] فى أحد قوليه، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢] إلى أن الشاهد جاء على لغة ربيعة[٣] التى تقف على الاسم المنوّن بالسكون، ولا تبدل من التنوين ألفاً، فالألفُ فى "وَفَا" هى عين الكلمة.

قال ابن عصفور: قال العجاج:

(خالط من سَلمى خياشيم وَفَا)

"وأنما جاز ذلك على أن تكون الألفُ ألفَ وصل، ويكون التنوين محذوفاً من المنصوب فى حالة الوقف على لغة من قال: رأيت زيْد " [٤]

الرابع: ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) والعكبرى (ت٦١٦هـ) فى قول إلى أن الشاعر أقر ألف النصب مع غير الإضافة، لأن آخر الأبيات قد أمن فيه التنوين الحاذف للألف.

قال المبرد: "وقد لحَّن كثير من الناس العجاج فى قوله :

(خَالَط مِنْ سَلْمَى خياشيمَ وَفَا)

وليس عندى بلاحن؛ لأنه حين اضطُر أتى به فى قافية لا يلحقه معها التنوين فى مذهبه ... لم يُنَّون هذا، لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب، لما فى هذا الاسم من الاعتلال"[٥]

وهذا تخريج السيرافى (ت٣٦٨هـ) [٦]، وابن كيسان (ت٣٢٠هـ) [٧]

❁❁❁❁❁

(١) العسكريات ص(١٦٩)، وشرح الأبيات المشكلة لأبى على (١١٠/١).
(٢) شرح الجمل (٤٣٠/٢).
(٣) هى لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش وقطرب. الخصائص (٩٧/٢).
(٤) شرح الجمل (٤٣٠/٢).
(٥) المقتضب (٢٤٠/١) وينظر اللباب (٣٣٠/٢) والخزانة (٤٤٢/٣).
(٦) شرح كتاب سيبويه (١٩٦/١، ١٩٧).
(٧) التصريح (٦٢/١).

المسألة الرابعة

" دخول (أل) على (سبحان) والإضافة إليه "

"سبحان" اسم بمعنى التسبيح، وليس بِعَلَم؛ لأنه لو كان علماً لم يُضَفْ إلى اسم واحد كسائر الأعلام، وأصله الإضافة، ثم استُعمل مقطوعاً، عنها مُنَوَّناً في الشعر وغير مُنَوَّن. (١)

وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أن "سبحان" يقطع عن الإضافة في الشعر، ويستعمل مُنَوَّناً ومجرَّداً، وشذ دخول الألف واللام على "سبحان" والإضافة إليه.

ثم ذكر شاهداً دخلت فيه "أل" على "سبحان".

قال ابن مالك:

سُبْحَانَ فى غَيْرِ اختيارٍ أُفْردا ∴ مُلابِسَ التَّنْوِينِ أو مُجَرَّدَا

وَشَذَّ قَوْلُ رَاْجِزٍ رَبَّاْنِى ∴ سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٢)

والشاهد قوله:

(سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ) (٣)

حيث قطع "سبحان" عن الإضافة وجاء مقترناً بـ"أل" في الشعر، وهو قليل. (٤)

---

(١) الكتاب (٣٢٢/١) والمقتضب (٢١٧/٣، ٢١٨).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤٣٠/١، ٤٣١).
(٣) من الرجز وهو بلا نسبة فى الدرر اللوامع (٧١/٣) وخزانة الأدب (٢٣٤/٧، ٢٤٣، ٢٤٤) وحاشية يس (١٢٥/١) وأمالى الشجرى (٣٤٨/١) وهمع الهوامع (١٩٠/١) وشرح الكافية للرضى (٢٤٨/٣).
(٤) خزانة الأدب (٢٣٤/٧).

وجعله ابن مالك شاذاً فقال: "وشَذَّ دخول الألف واللام على "سبحان" والإضافة إليه فيما أنشده الشجرى من قول الراجز:

(سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ) [١]

وقال السيوطى (ت٩١١هـ) فى "سبحان" : "وعُرِّف بـ"أل" فى الشعر كقوله

(سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ) " [٢]

وقال الرضى (ت٦٨٦هـ) فى "سبحان" : "ولا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون، وإذا قطع فقد جاء بالألف واللام كقوله:

(سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَو السُّبْحَانِ) " [٣]

وقال بعضهم: هو عَلَم على البراءة والتنزيه، فأضيف فى الأول، وعُرِّفَ فى الثانى.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (٤٣٠/١، ٤٣١).
(٢) همع الهوامع (١٩٠/١).
(٣) شرح الكافية (٢٤٨/٣).
(٤) الخصائص (١٩٧/٢) وأمالى الشجرى (١٠٧/٢) وابن يعيش. شرح المفصل (٣٧/١).

المسألة الخامسة

" الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف "

المضافُ إليه يُنزّل من المضاف منزلة التنوين من الاسم المُنَـوَّن، أى : بمنزلة النون الملفوظة فى: هذا كتابٌ، أو ما يقوم مقام التنوين كنون الجمع فى نحو: هؤلاء مسلمونَ، وبما أن التنوين والمنوَّن شئ واحد لا يمكن الفصل بين أحدهما والآخر، وكذلك نون الجمع بالنسبة له لا يتأتى أن تفصلَ عنه، فكذا ما قام مقامهما، وهو المضاف إليه فى لزومه حالة واحدة هى الجرُّ أبداً، كلـزوم التنوين حالة واحدة هى السكون دائماً، ولزوم نون الجمع حالة واحدة وهـى الفتح. (١)

وقد جاء فى بعض شواهد الشعر الفصل بين المضاف والمضـاف إليـه بمفعول المضاف، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة. وأجاز أن يضاف المصدر للفاعل والفصل بينهما بمفعول المصدر، ثم ذكر شاهداً مـن الشعر.

قال ابن مالك :

"..... ∴ **وفـى اخْتِيَـارِ قَـدْ أَضَـافُوا المَصْـدَرَا**

لفَاعِـلٍ مِـنْ بَعْـدِ مَفْعُـولٍ حَجَـزْ ∴ كَقَـوْلِ بَعْـضِ القَـائِلِيْنَ الرُّجَّـزْ

(يَفْـرُكُ حَـبَّ السُّـنْبُلِ الكُنَـافِجِ ∴ فـى القَـاعِ فَـرْكَ القُطُـنَ المَحَـالِجِ" (٢)

وقد استدل ابن مالك بالشاهد كاملاً وهو قوله :

---

(١) الكتاب (١٧٨/١، ١٧٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣)، وشفاء العليل (٤٢٧/٢) وارتشاف الضرب (١٨٤٢/٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٤٠/١).

يَفْـرُكُ حَـبَّ السُّـنْبُلِ الكُنَـافِجِ ∴ فِـي القَـاعِ فَـرْكَ القُطُـنَ المَحَـالِجِ[١]

والشاهد قوله (فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ) حيث وقع المضاف (فَرْكَ) مصـدراً، وأضيف إلى فاعله (المحالج) مع الفصل بينهما بمفعول المضاف (القُطُنَ) [٢]

وقد اختلف النحويون فى جواز الفصل بين المضـاف والمضـاف إليـه بمفعول المضاف إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى فاعله وفُصِل بالمفعول على النحو الآتى:

أولاً: مذهب البصريين:

مذهب البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف. بل يجوز بالظرف وحرف الجر فى ضرورة الشعر. [٣]

ثانياً: مذهب الكوفيين:

مذهب الكوفيين[٤]، والأخفش (ت٢١٥هـ) [٥] جواز الفصل بينهما بغيـر الظرف وفى غير الضرورة، أى مطلقاً، وأجاز ابن مالك الفَصْـل بمفعـول المضاف.[٦]

واستدل الكوفيون والأخفش بأدلة وشواهد من القرآن والشعر.

---

(١) من الرجز المشطور. وأنشده الأزهرى فى تهذيب اللغة (٤١٩/١٠) لأبى جندل الطُهوى والكُنافج: السمين الممتلئ، وسُنبل كُنافج: ممتلئ، وقد أنشده أبو حاتم فى كتاب الطير هكذا :

يفركن .... فرك القطن بالمحالج.

وعليها فلا شاهد فيه؛ لأن الفرك -حينئذٍ- يكون مضافاً إلى القطن من إضافة المصدر إلى مفعوله. ينظر لسان العرب (كفنج) (جندج) (جنج)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٩٢)، والمقاصد النحوية (٤٥٧/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٨/٣).

والبيت فى صفة جراد يفرك الحب من السنابل الممتلئة كما تفرك المحالج وهى آلة حلج القطن (القطنَ). اللسان (كفنج).

(٢) شرح عمدة الحافظ ص(٤٩٢).

(٣) ينظر. الكتاب (١٧٦/١، ١٧٧) والإنصاف (٤٢٧/٢) والتصريح (٥٧/٢).

(٤) الإنصاف (٤٢٧/٢) والإرشاد إلى علم الإعراب ص(٣٣٩).

(٥) منهج السالك لأبى حيان ص(٣٠٣).

(٦) شرح التسهيل (٢٧٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٤٤٠/١).

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [١] فى قراءة ابن عامر (ت١١٨هـ) بضم الزاى من (زُيِّن) وكسر ياءه، ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادَهم) وخفض همزة (شركائهم). [٢]

وحجته أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسَم فاعله، ورفع به القتل على النيابة عن الفاعل، وأضافه إلى "شركائهم" فخفضهم وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، ونصب "أولادهم" بوقوع القتل عليهم، وفرَّق به بين المضاف والمضاف إليه، والمعنى: قتل شركائهم أولادهم.[٣]

ومن الذين حكموا بضعف القراءة ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)[٤]، والفارسى (ت٣٧٧هـ) [٥]، ومكى بن أبى طالب (ت٤٣٧هـ) [٦]، حيث رمى القراءة بالضعف، وذكر أن الفصل بمثل هذا فى الشعر بعيد، فإجازته فى القرآن أبعد.

كما ردها الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) [٧]، وأغلظ فى الرد، وتابع الزمخشرىَ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [٨]، والأنبارى (ت٥٧٧هـ) [٩]، كما ردَّها النحاس (ت٣٣٨هـ) [١٠]، وابن عطية (ت٤٥٦هـ) [١١]، والعكبرى (ت٦١٦هـ) [١٢]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [١٣]

---

(١) سورة الأنعام الآية (١٣٧) .
(٢) ينظر التيسير للدانى ص(١٠٧) والسبعة ص(٢٧٠) والعنوان فى القراءات السبع لابن خلف ص(٩٣) والنشر (٢٦٣/٢) والاتحاف ص(٣١٧).
(٣) ينظر. الحجة لابن خالويه ص(١٥٠، ١٥١) ولأبى زرعة ص(٢٧٣)، ووجوه القراءات السبع وعللها لمكى (٤٥٣/١، ٤٥٤).
(٤) الحجة فى القراءات السبع ص(١٥١).
(٥) الحجة للقراء السبعة (٢٢٣/٢).
(٦) الكشف (١٥٤/١) ومشكل إعراب القرآن (٢٧٢/١).
(٧) الكشاف (٥٤/٢).
(٨) شرح جمل الزجاجى (٦٠٦/٢).
(٩) البيان فى غريب إعراب القرآن (٣٤٣/١).
(١٠) إعراب القرآن (٩٨/٢).
(١١) المحرر الوجيز (١٥٨/٦).
(١٢) التبيان (٥٤١/١).
(١٣) شرح المفصل (٢٢/٣).

ولا شك أن هؤلاء العلماء –وإن كانوا أئمة فى اللغة والتفسير– فقد جانبهم الصواب فى تضعيف القراءة؛ لأنه طعن فى ما ثبت تواتره، ولا سبيل لحمل الأئمة على الغلط إلا بطريق قاطع، ولا قاطع هنا.

ولذا فقد صحح القراءة جمع من العلماء، وذكروا أنها جارية على القياس النحوى ومن هؤلاء الكرمانى (ت٥٠٥هـ) [١]، وابن مالك[٢]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) [٣]، وابن الجزرى (ت٨٣٣هـ)[٤]، وغيرهم.

وأما الشعر، فقد ورد شواهد متعددة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، من هذه الشواهد، الشاهد الذى ذكره ابن مالك:

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

فى القَاعِ فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ"

وهذا البيت أنشده الأزهرى (ت٣٧٠هـ)[٥]، وهو ثقة، أى فَرْك المحالج القُطُنَ.

قال ابن مالك: "وكثرت نظائر (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) فمنها:

يَفْرُكُن حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

فى القَاعِ فَرْكَ القُطُنَ المَحَالِجِ"[٦]

وليس هذا البيت وحده. بل ورد مجموع من الشواهد تثبت القاعدة منها قوله:

فَزَجَجْتُهَا مُتمكّناً ∴ زَجّ القلوصَ أبى مزادة[٧]

---

(١) غرائب التفسير(٣٨٧/١).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤٤٠/١).
(٣) البحر المحيط (٢٣٠/٤).
(٤) النشر (٢٦٣/٢).
(٥) تهذيب اللغة (٤١٩/١٠).
(٦) شرح التسهيل (٢٧٨/٣) وينظر شرح عمدة الحافظ ص(٤٩٢).
(٧) من مجزوء الكامل ذكر البغدادى فى الخزانة (٤١٥/٤) أنه لبعض المولدين، ورواية الكافية الشافية (٤٤٠/١) فزججتها بمزجَّةٍ، وزججتها: طعنتها بالرمح، والقلوص: الناقة الشابة، وأبو مزادة: كنية رجل . ينظر الخصائص (٤٠٦/٢) والإنصاف (٤٢٧/٢) وابن يعيش (١٩/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٠٥/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٨/٣)، والأشمونى (٢٧٦/٢) والمقاصد النحوية (٤٦٨/٣).

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "وفي هذا البيت عندى دليل على قوَّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها[١] لا لشئ غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"[٢]

ومن ذلك ما أنشده ثعلب (ت٢٩١هـ):

لئن كانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَئ ∴ فإنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ[٣]

بجر (مطر) أى : نكاح مطر إياها.

قال ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) تبعاً لأبيه: "وهذا ليس بضرورة؛ إذ يُمكنه أن يقول: فإن نكاحها مَطَرٌ" [٤]

أى: برفع (مطر) ويكون فصيحاً؛ إذ فيه الإضافة إلى المفعول ورفع الفاعل. [٥]

وبما تقدم من قراءة ابن عامر والشاهد الذى استدل به ابن مالك وغيره من الشواهد يتبيّن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المضاف، وذلك لأمور:

---

(١) لقدرة الشاعر على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة.

(٢) الخصائص (٤٠٦/٢).

(٣) البيت من الوافر للأحوص الأنصارى فى ديوانه ص(١٨٩) برواية: فإن يكن ..... والبيت من قصيدته الميمية التى مطلعها:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ∴ وليس عليك يا مَطَرُ السَّلامُ

ويروى برفع (مطر) ونصبه وجره، فالرفع على أنه فاعل المصدر وهو (نكاحها)، والنصب على أنه مفعول المصدر، ويكون المصدر مضافاً إلى فاعله، والجر على أنه مضاف إليه، وقد فصل بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول تقدير الكلام الكلام على هذا. فإن نكاح مطر هى ، أو نكاح مطر إياها، ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٨/٣) والتصريح (٥٩/٢) والأشمونى (٢٧٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٦٦/٣) وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٤١/٨) ومغنى اللبيب (٦٧٢/٢).

(٤) شرحه على الألفية (١٥٨) وينظر شرح الكافية الشافية (٤٤١/١).

(٥) منهج السالك لأبى حيان ص(٣٠٣).

١- صحة قراءة ابن عامر وهي نص صريح من كتاب الله، ولا التفات إلى من ضعفها أو رَدَّهَا بعد ثبوت تواترها.

٢- كثرة شواهد الشعر التي وردت عن العرب في هذه المسألة، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك وغيره.

٣- أن الفاصل من حيث كونه منصوباً على المفعولية فضله أي: صالح لعدم الاعتدادية في الكلام، ومن حيث كونه معمولاً للمضاف غير أجنبي عنه لتعلقه به، ومن حيث كونه غير عاقل ولا في حكمه، ورتبته التأخير لكونه في غير موضعه، إذ هو مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدَّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فالفصل به والحالة هكذا كلا فاصل. (١)

❁❁❁❁❁

(١) شرح عمدة الحافظ ص(٣٧٦) وشرح التسهيل (٢٧٧).

المسألة السادسة

" رَدُّ اللام فى كلمة (أب) عند إضافتها إلى ياء المتكلم "

المستعمل عند العرب فى إضافة "أب" إلى الياء أن يقال "أبى" ، وهى اللغة الجيدة، كما جاء فى القرآن الكريم، قال تعالى:﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ (١)

وقد ذهب بعض النحويين إلى رَدِّ اللام وإدغامِها فى ياء المتكلم، فيقال: "أبِيَّ".

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن بعض النحويين أجاز ردَّ اللام وإدغامها فى ياء المتكلم فى كلمة "أب" عند إضافتها إلى ياء المتكلم، ثم استدل بشاهد على ذلك:

قال ابن مالك :

نَحْوُ أَبِيْ أَبِيٍّ أيضاً وَرَدَا ∴ فِيْ الاضْطِرَارِ مِثْلَ قَوْلِ مَنْ شَدَا

كَأَنَّ أَبِيَّ كَرَماً وسُوْدَا ∴ يُلْقِى عَلَى ذِيْ اللِّبَدِ الجَدِيْدا" (٢)

والشاهد هو البيت الثانى، وقد ذكر الشاهد بتمامه وهو :

كَأَنَّ أَبِيَّ كَرَماً وسُوْدَا

يُلْقِى عَلَى ذِيْ اللِّبَدِ الجَدِيْدا" (٣)

والشاهد قول "كأنَّ أَبِيَّ" حيث ردَّ الياء وأدغمها فى ياء المتكلم.

---

(١) سورة يوسف الآية (٨٠). وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٤/٣)، وارتشاف الضرب لأبى حيان (١٨٥٣/٤)، وشرح الكافية للرضى (٢٩٦/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٥١/١).

(٣) البيتان من الرجز بلا نسبة فى الدرر اللوامع (٥٩/٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥١٥) والمساعد (٣٧٩/٢)، وهمع الهوامع (٥٤/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨٤/٣)، وشفاء العليل (٧٣١/٢)، وشرح الكافية للرضى (٢٩٦/١). والسُود: السادة، اللبد:جمع لبدة وهى الخرقة يرقع بها الثوب. والجديد: خلاف البالى.

وهذا مذهب الكوفيين[١]، وأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) [٢]، وابن مالك[٣].

قال ابن مالك: "واللغة الجيدة أن يقال في إضافة "أب وأخ" إلى الياء: أبي، وأخي، كما جاء في القرآن الكريم، ويجوز عند أبي العباس: أَبِيّ وأَخِيّ، برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم، والذي رأه مسموعٌ في الأب مقيس في الأخ، ومن شواهد السماع قول الراجز:

كأنَّ أَبِيَّ كَرَمَاً وسُوْدَا

يُلْقِي عَلَى ذِيْ اللِّبَدِ الجَدِيْدَا

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وقد أَرَىٰ ∴ وأَبِيَّ مالَكَ ذو المَجَازِ بِدَارِ[٤]

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع، والذي قبله يتعين فيه الإفراد بـ"يُلقِي"؛ إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون" [٥]

وقال ابن الشجري (ت٥٤٢هـ): "وأجاز أبو العباس المبرد: أَبِيَّ وأَخِيَّ وحَمِيَّ واحتج بقول الشاعر :

....**وأَبِيَّ مالك**

ومنع الفارسي (ت٣٧٧هـ) من هذا، وقال: إن "أَبِيَّ" في البيت جمع "أب" على لغة من قال في جمعه: أبون وأبين"[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب (١٨٥٤/٤).
(٢) لم أعثر على رأيه في المقتضب أو الكامل وينظر المساعد (٣٧٩/٢).
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٤/٣)، وشفاء العليل (٧٣١/٢).
(٤) البيت من الكامل لمؤرج السُلمي في خزانة الأدب (٤٦٧/٤-٤٧٢)، وهو غير منسوب في أمالي ابن الحاجب (٦٠٢/٢)، وشرح المفصل (٣٦/٣)، ومجالس ثعلب (٥٤٤) والمغني (٤٦٨/٢) وشرح شواهده للسيوطي (٨٦٢/٢) وشرح أبياته للبغدادي (٣٠/٧) ولسان العرب (قدر)
(٥) شرح التسهيل (٢٨٤/٣)، وينظر شرح الكافية الشافية (٤٥٠/١، ٤٥١).
(٦) أمالي الشجري (٢٣٥/٢، ٢٣٦).

واستدل الرضى (ت٦٨٦هـ) للمبرد بالشاهد الثانى

....**وأَبِىَّ مالك**

ثم قال : "وأجيب بأنه يحتمل أن يكون أبِىَّ" جمعاً لـ"أب" مضافاً إلى الياء؛ إذ يقال فى "أب" : أبون"[١]

وكذا أنكره الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) و حمله على الجمع.[٢]

وقال أبوحيان (ت٧٤٥هـ): "واستدل من أجاز "أَبِىَّ" فى إضافة "أب" برد اللام والإدغام بقول الشاعر:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وقد أَرَىْ ∴ وأَبِىَّ مالَكَ ذو المَجَازِ بِدَارِ

ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون جمع "أب"؛ إذ قد جُمع بالواو والنون، قالوا: أبون، فلما أضاف حذف النون وأدغم"[٣]

❁❁❁❁❁

(١) الرضى. شرح الكافية (٢٩٦/١)، وينظر همع الهوامع (٥٤/٢).
(٢) المفصل ص(١١٠) وينظر خزانة الأدب (٤٦٧/٤، ٤٦٨).
(٣) منهج السالك (٢٣٦/٣).

المبحث الثانى عشر

الشواهد المتعلقة بالأسماء التى تعمل عمل الفعل

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: " نصب المعطوف على المجرور بإضافة المصدر "

يعمل المصدر عمل فعله؛ لأنه أصل والفعل فرعُه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضى والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منهما، وعليه فإنه يرفع الفاعل وينصب المفعول، بشرط أن يُقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة إلى مخبر عنه. (١)

وذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أن المصدر يعمل عمل فعله لما بينهما من علاقة الاشتقاق، وأن فيه حروفَ الفعل، مكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ. (٢)

وإذا كان المصدر مضافاً جاز أن يُضاف إلى الفاعل فيجرُّه، ثم يُنصب المفعول به، نحو: عجبتُ من شُرب زيدٍ العَسلَ، وأن يُضاف إلى المفعول فيجره، ثم يُرفع الفاعل نحو: عجبت من شُربِ العَسَلِ زيدٌ، وبلغنى تطليق هندٍ زيدٌ. (٣)

وإذا أضيف المصدر إلى المفعول، فإنه يجوز فى المعطوف على هذا المفعول الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو: جئتُك مخافة الضربِ والحبسَ، بنصب "الحبس" على محل "الضرب" فهو فى محل نصب.

---

(١) شرح التسهيل (١٠٦/٣)، وشرح ابن الناظم على الألفية (٢٩٦).
(٢) شرح المفصل (٤٣/٦).
(٣) شرح ابن الناظم ص(٢٩٨)، والأشمونى (٢٨٩/٢).

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة فذكر أن تابع معمول المصدر المجرور يجوز جرّه ونصبه، ثم استدل بشاهد عن العرب.

قال ابن مالك في عمل المصدر:

"وُجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَجْرُوراً بِهِ ∴ مُجَوِّزاً لِرَفْعِهِ أو نصْبِهِ

كَمِثْلِ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا ∴ مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيَّانَا"[1]

والشاهد في البيتين الثالث والرابع. وهما بتمامهما:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيَّانَا[2]

والشاهد قوله: "واللَّيَّانَا" فإنه منصوب، وهو معطوف على "الإفلاس"، الذى هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر، "مخافة" إليه، لكنه لما كان مفعولاً به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً، فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل، فنصب المعطوف مراعاة له.[3]

وهذا الذى ذهب إليه ابن مالك من جواز الإتباع على المحل هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين[4]، وذهب سيبويه[5] وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وما ورد مما ظاهره الإتباع على المحل فهو مؤول عندهم بتقدير فعل.

ولذا خرج سيبويه (ت١٨٠هـ) الشاهد على أن "اللَّيَّانا" منصوب بفعل محذوف.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٥٧/١) وينظر شرح التسهيل (١٢٠/٣).

(٢) البيتان من الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص(١٨٧) والكتاب (١٩١/١، ١٩٢) ولزياد العنبرى فى التصريح (٦٥/٢)، وشرح المفصل (٦٥/٦)، وله أو لرؤبة فى الدرر اللوامع (١٩٠/٦)، وشرح شواهد المغنى (٨٦٩/٢)، ومغنى اللبيب (٤٧٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٠/٣) وشرح ابن عقيل (٥٩٩/٢)، وأوضح المسالك (٢١٥/٣)، وهمع الهوامع (١٤٥/٢) والأشمونى (٢١٦/٢). وقوله: داينت بها: أخذتها بدلاً من دَيْنٍ لى عنده. اللَّيَّان: بتشديد الياء واللام: المطل فى قضاء الدين. عدة السالك (٢١٥/٣).

(٣) عدة السالك (٢١٥/٣) وينظر التصريح (٦٥/٢).

(٤) ارتشاف الضرب (٢٢٦٢/٥) والمساعد (٣٧/٢).

(٥) الكتاب (١٩١/١، ١٩٢).

قال سيبويه: "وتقول: عجِبتُ من ضرب زيدٍ وعمروٍ، إذا أشركت بينهما، كما فعلت ذلك فى الفاعل، ومن قال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قال: عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً، كأنه أضمر: ويضرب عمراً، أو: وضَرَبَ عمراً، قال رؤبة:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيَّانَا"[١]

وخرج البيت على الإتباع على المحل ابن يعيش[٢]،وابن مالك[٣]، وابن هشام (ت٧٦١هـ) [٤]،

وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) [٥]، والشيخ خالد (ت٩٠٥هـ) [٦]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ) [٧].

وتقدم أن ابن هشام وافق هؤلاء فى أوضح المسالك، ولكنه فى مغنى اللبيب خرج البيت على جواز أن يكون "اللَّيَّانا" مفعولاً معه، أو معطوفاً على "مخافة" على حذف مضاف، أى: ومخافة الليان.[٨]

وذكر ابن مالك شواهد كثيرة للعطف على المحل، مما يدل على صحة الإتباع على المحل، والتأويل خلاف الظاهر.

ولذا قال المرادى (ت٧٤٩هـ): "والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر"[٩]

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (١٩١/١)
(٢) شرح المفصل (٦٥/٦).
(٣) شرح الكافية الشافية (٤٥٧/١) وشرح التسهيل (١٢٠/٣).
(٤) أوضح المسالك (٢١٥/٣).
(٥) شرح الألفية (٩٩/٢).
(٦) التصريح (٦٥/٢).
(٧) شرح الأشمونى (٢١٦/٢).
(٨) مغنى اللبيب (٤٧٦/٢).
(٩) توضيح المقاصد (١٣/٣).

المسألة الثانية: " إعمال (فعيل وفَعِل) "

أبنية المبالغة هى: أبنية يُحَوَّل إليها أسماء الفاعِلين للتنصيص على المبالغة والتكثير فى حدث الفعل كَمًّاً وكيْفاً، وذلك لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة، فإذا أريد التنصيص على الكثير حُوِّل إلى بناء المبالغة. (١)

نحو: ضارب، وضَرَّاب، أى كثير الضَّرْب.

وهى تعمل عمل الفعل، على خلاف بين النحويين فى عمل بعضها. (٢)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن إعمال "فعيل"، و"فَعِل" قليلٌ، ثم استدل لإعمال "فَعِل" بشاهدين، ولإعمال "فعيل" بشاهد مع ملاحظة أنه ذكر من كل شاهد كلمة تدل عليه وهى (حَذِر، ومَزِق، وعَمِل).

قال ابن مالك فى أبنية المبالغة :

وَاحْكُمْ لَهُنَّ بالَّذِى حَكَمْتَا ∴ لـ(فَاعِلٍ) مَمَّا بِهِ أُخْبِرتَا

وقَلَّ إعْمَالُ (فَعِيْلٍ)، و(فَعِل) ∴ كـ(حَذِرٍ)، و(مَزِقٍ) وكـ(عَمِلْ)" (٣)

والشاهد الأول فى كلمة "حَذِرٌ". والبيت بتمامه:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ وَآمِنٌ ∴ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ (٤)

---

(١) الكتاب (١١٠/١) وشرح ابن القواس على الألفية لابن معط ص(٩٨٨)، والتصريح (٦٧/٢)، وشرح التسهيل (٧٢/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى (١٩/٣)، وشرح الكافية للرضى (٤٢٣/٣).

(٢) التصريح (٦٧/٢) واللباب (٤٤١/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٦١/١)، والمساعد (١٩٣/١)، والأشمونى (٢٩٨/٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤٦١/١).

(٤) البيت من الكامل منسوب لأبان اللاحقى فى خزانة الأدب (١٦٩/٨)، ونسب لأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية (٥٤٣/٣) وبلا نسبة فى الكتاب (١١٣/١)، والمقتضب (١١٦/٢)، ولسان العرب (حذر) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٤٠٩/١)، ولسان العرب (حذر)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٦، ٧٣)، والأشمونى (٣٤٢/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٦٨١) وأمالى الشجرى (١٠٧/٢)، ومنسوب لابن المقفع فى الحلل لابن السيد ص(١٣١)، وقال الأشمونى (٣٤٢/٢): "والقدح فيه من وضع الحاسدين" وذلك لأن بعضهم قال: "إنه موضوع" ينظر المقتضب وحاشيته (١١٦/٢، ١١٨)، وخزانة الأدب (٤٥٧/٣).

والشاهد الثاني في كلمة "مَزِقٌ". والبيت بتمامه:

أَتَانِيْ أَنَّهُم مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ ∴ جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيْدُ[1]

والشاهد الثالث في كلمة "عَمِلٌ" والبيت بتمامه:

حَتَّى شَآهَا كَلِيْلٌ مُوْهِنَاً عَمِلٌ ∴ بَاتَتْ طِرَابَاً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[2]

فقد استدل ابن مالك بالبيت الأول: "حذر أموراً" على جواز إعمال "فَعِل"، حيث نصب "حَذِرٌ" –وهو على وزن "فَعِل"– تكبير ومبالغة حاذر– المفعول به.[3] كما استدل به سيبويه (ت١٨٠هـ) على إعمال "فَعِل"[4]

وقد اعتمد "حذر" على ذي خبر محذوف، والتقدير: هو حَذِرٌ أموراً.

رَدُّ ما نُسب لسيبويه:

ذهب بعض النحويين إلى أن البيت: "حَذِرٌ أموراً" لم يثبت عن العرب، وروى المازني (ت٢٤٩هـ) أن اللاحقي قال: سألني سيبويه عن شاهد في

(١) البيت من الوافر لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص(٤٢) والمقرب ص(١٤١)، وشذور الذهب (٣٩٥) والحلل لابن السيد (١٣١) وشرح التسهيل لابن مالك (٨١/٣) والتصريح (٦٨/٢) والخزانة (١٦٩/٨) وابن يعيش (٧٣/٦)، والدرر اللوامع (١٣٠/٢)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١١٥/٢)، وأوضح المسالك (٢٢٤/٣)، واللمحة البدرية (٦٩/١)، وشرح قطر الندى (٢٧٥). ومزقون: جمع مزق مبالغة مازق مأخوذ من المزق وهو شق الشئ والعرض: جانب الرجل الذي يصونه من نسبه وحسبه. وجحاش: جمع: جحش وهو ولد الحمار. خبر لمبتدا محذوف أي: هم. والكرملين: بكر الكاف وسكون الراء وفتح الميم واللام: اسم ماء في جبل طئ. والفديد: الصوت. يريد أنهم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء، فلا أعبأ بهم، وتخصيص الجحاش للمبالغة في التحقير. يراجع الخزانة (١٦٩/٨) والمقاصد النحوية (٥٤٥/٣).

(٢) البيت من البسيط ونسب لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين (١١٢٩/٣)، والكتاب(١١٤/١) والخزانة (١٥٥/٨)، ولسان العرب (عمل) وشرح المفصل لابن يعيش (٧٢/٦) والمنصف (٧٦/٣) والمقتضب (١١٥/٢) والمقرب (١٢٨/١) ونسب للهذلي في لسان العرب (طرب). وشآها: ساقها وأزعجها من موضعها. والمعنى أنه وصف حماراً وأتناً نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث لكل الموهن - وهو وقت من الليل - بروقه ولمعانها، وهو مجاز، كما تقول: أتعبت ليلي إذا سرت فيه سيراً حثيثاً -سريعاً- فطربت تلك الحمرٌ للبرق منساقه إليه في أماكنه، وبات البرق ليله لم ينم أي: استمر في لمعانه . يراجع: حاشية الكتاب (١١٤/١) والخزانة (١٥٥/٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤٦١/١).

(٤) الكتاب (١١٣/١).

تعدِّى "فَعِل" بكسر العين فوضعت له هذا البيت، ونسبته إلى العرب، وأثبته سيبويه في كتابه.(١)

وأقول: إن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو لا يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، وهو ثقة فيما رواه، ولا سبيل إلى ردّ ما استشهد به، ولا إلى القدح فيه، وإنما يحمل القدح في البيت على أنه من اختلاف الحاسدين، وتقوّل القادحين، والاختلاف في تسمية هذا المدعى يُشعر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد على سيبويه.

قال الدماميني (ت٨٢٧هـ) بعد أن ذكر هذا البيت: "ويأبى الله أن تلحق سيبويه إمام الجماعة من هذا غضاضة، فعدالته مشهورة، وتقدُّمه في علم اللسان مشهور"(٢)

وقال الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ): "الشاهد في البيت نصب "أموراً" بـ"حذر"؛ لأنه تكثير "حاذر"، و"حاذر" يعمل عمل فعله المضارع، فجرى "حذر" عند سيبويه مجراه في العمل؛ لأنه عنده مغيّر من بنائه للتكثير، كما كان "ضَرُوب وضَرَّاب" وغيرهما من الأمثلة.

وقد خولف سيبويه في تعدى "فَعِل وفَعِيل"؛ لأنهما بناءان لما لا يتعدى "كبطر وأشهر وكريم ولئيم"، وسيبويه -رحمه الله- لا يراعي موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً من "فاعل" المتعدى للتكثير، وهو القياس، مع إثباته بالشاهد، وإن كان قد رُدَّ عليه استشهاده بالبيت، وجُعِل مصنوعاً، ونُسب إلى أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، وزعم الراد عنه أنه قال: "سألني سيبويه

(١) شرح الكافية الشافية (٤٦٤/١).
(٢) الخزانة (٤٥٧/٣) والمقتضب وحاشيته (١١٦/٢، ١١٧).

عن تعدى "فَعِل" فوضعت له "حذر أموراً"، وإن كان هذا صحيحاً، فلا يضرُ سيبويه؛ لأن القياس يعضده"[١]

أما الشاهد الثاني: "مزقون عرضي" فهو شاهد على إعمال "فَعِل" ، فقد أعمل الشاعر: "مزقون" وهو جمع "مَزِق" "فَعِل" مبالغة "مازق" اسم فاعل "مزَق" بفتح العين، فنصب بهذا الجمع المفعول به، وهو "عرضي"

وهو معتمِد على مخبَر عنه، وهو اسم "أنَّ"، وفي هذا دليلٌ –لا شك فيه– على أن "فَعِلاً" المحول عن "فاعل" للمبالغة يعمل عمل فعله، وينصب المفعول به، كما أن الجمع أيضاً يعمل عمل المفرد.

قال الأعلم: "وقد وجدنا في شعر زيد الخيل الطائي بيتاً لا مطعن فيه، وهو: أتاني أنهم مزقون عرضي ..... البيت" أ.هـ. [٢]

وأقول أيضاً: "إن سيبويه –رحمه الله– قد صرح في كتابه بأن إعمال "فَعِل" أقلُّ من القليل فقال: "وقد جاء في "فعيل"، وليس ككثرة ذلك" وقال بعد ذلك بسطر واحد: "وفَعِلٌ أقَلُّ من "فَعِيل" بكثير" [٣]

وأما الشاهد الثالث: "حتى شآها كليل" .

فقد استشهد به سيبويه على إعمال "فعيل"[٤]

قال الأعلم: "قال النحويون: هذا غلط من سيبويه[٥]؛ وذلك أن "الكليل" هو البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى، و"الموهن" الساعة من الليل، فهو منتصب على الظرف، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، واعتُذر

(١) الكتاب (٥٨/١) حاشية ط بولاق.
(٢) الكتاب (٥٨/١) ط بولاق. حاشية.
(٣) الكتاب (١١٤/١) ط هارون.
(٤) الكتاب (١١٤/١) ط هارون.
(٥) ينظر المقتضب (١١٥/٢) حيث سجل المبرد ما ذهب إليه من مخالفته سيبويه.

عن سيبويه بأن "كليلاً" بمعنى "مكل"، وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما يقال: "أتعبت يومك"، ونحو ذلك من المجاز" (١)

قال ابن مالك: "وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن "فاعلاً" قد يُعْدَل به إلى "فعيل وفَعِل" على سبيل المبالغة، كما يُعْدل به إلى "فُعُولٍ ومِفْعَالٍ وفَعَّالٍ"، فذكر هذا البيت لاشتماله على "كليل" المعدول به عن "كال"، وعلى "عَمِل" المعدول به عن "عامل" ولم يتعرض لوقوع الإعمال، وإنما حجته فى إعمال "فعيل" قول بعضِ العرب: "إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه" رواه بعض الثقات، وإذا ثبت إعمال "فعيل" من "أَفْعَل" مع قلة نظائره، فإعمال "فعيل" فى الثلاثى أولى لكثرته"(٢)

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٥٨/١).
(٢) ابن مالك. شرح الكافية الشافية (٤٦٣/١، ٤٦٤) ومثله قاله ابن هشام فى المغنى (٤٣٥/٢).

المسألة الثالثة: " عمل الصفة المشبهة فى معمولها النصب وغيره "

الصفة المشبهة هي: كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد؛ لأنها إنما شُبِّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدى فعملت عمله[١]، بشرط وهي: ألا تعمل إلا معتمدة على ماله صدر الكلام من نفى أو استفهام ، أو معتمدة على مُخبَر عنه، أو موصوف، وتعمل فى السببى دون الأجنبى.[٢]

وإذا توافرت هذه الشروط عملت فى معمولها الرفع، والجر، والنصب، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن الصفة المشبهة تعمل الرفعَ، والنصب، والجر، وذكر شواهد متعددة لإعمالها.

قال ابن مالك:

"فارفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ مَعَ (أل) ∴ وَدُونَهَا مَصْحُوبَ (أل) وما اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافاً أوْ مُجَرّداً وَلَا ∴ تَجْرُورْ بِهَا مع (أل) سُمَاً مِنْ (أل) خَلَا

ومن إضافة لتاليها وما ∴ لَمْ يَخْلُ فَانْجِرَارُهُ لَنْ يُعْدَمَا

كـ(الحَزْنِ بَابَاً) و(العَقُورِ كَلْبَا) ∴ ومِثْلُ (أَنْيَابَاً) بِإِثْرِ (شَنْبَا)

و(الطيبون) انصب به (معاقدا) ∴ و(سَيِّئ زى) رووه شاهدا

وهكذا (إنِّى مِنْ نُعَّاتِهَا ∴ كُوْمَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

والنَّصْبُ فِى (الشَّعْرِ الرِّقَابِ) وَارِدٌ ∴ على (الجَمِيلِ الوَجْهِ) فيه شَاهِدُ

والرَّفْعَ والنَّصْبَ حَكَوْا والجَرَّا ∴ فِى قَولِ مَنْ قَالَ (أجَبَّ الظَّهْرَا)

ونَحْوَ (جَمٌّ فَضْلُهُ والفَضْلُ أو ∴ فَضْلٌ) ضَعِيفٌ ونَظِيرُهُ رَأوْا

بِبِهْمَةٍ مُنِيْتَ شَهْمٍ قَلْبُ ∴ مُنَجَّذٍ لَا ذِى كَهَامٍ يَنْبُو

وخَفْضِهِم (أَخْفِيَةُ الكَرَى) بأنْ ∴ أُضِيْفَ (الايقاظُ) له وَجْهٌ حَسَنْ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٥/٢).

(٢) الفصول الخمسون ص(٢١٩) وشرح المفصل (٨٢/٦)، وشرح الكافية للرضى (٢١٢/٢) والتصريح (٢٤/٢).

وضُـمِّنَ الجامِـدُ مَعْنـى الوَصْـفِ ∴ واسْـــتُعْمِلَ اســـتعمَالَهُ بِضَـــعْفِ

كـ(أنْتَ غِربَـالُ الإهَـابِ) وكَـذَا ∴ (فِراشَـةُ الحِلْـمِ) فَـرَاعِ المأخَـذَا"[1]

فقد اشتملت الأبيات السابقة على شواهد متعدِّدة، فأول هذه الشواهد قوله:

"الحَزْنِ بَابَاً والعَقُورِ كَلْبَا"[2]

وقوله: "ومِثْلُ أَنْيَابَاً بِإِثْرِ شَنْبَا"

يقصد قول الشاعر:

هَيْفَـاءُ مُقْبِلَـةً عَجْـزَاءُ مُـدْبِرَةً ∴ مَحْطُوطَـةٌ جُـدِلَتْ شَـنْبَاءُ أَنْيَابَـا[3]

وقد استدل ابن مالك بهذين الشاهدين المختلفين على نصب معمول الصفة المشبهة في صورتين:

الصورة الأولى: أن تكون الصفة مُعَرَّفةً بـ"أل"، ومعمولها نكرة، وهذه الصورة يجوز فيها وجهان: الرفع على حَدّ: "الحَسَنُ وَجْهُهُ"[4]، والثاني النصب، كاستشهاد ابن مالك في الشاهد الأول:

"الحَزْنِ بَابَاً والعَقُورِ كَلْبَا"

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٧٤/١-٤٨٠).

(٢) البيت من مشطور الرجز لرؤبة في ديوانه ص(١٥) والكتاب (٢٠٠/١)، والمقتضب (١٦٢/٤) والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٤١٨/١) وتحصيل عين الذهب ص(١٦٦) وشرح الألفية لابن الناظم (٣٢٤) والمقاصد الشافية (٤٢٠/٤)، وخزانة الأدب (٢٢٧/٨) وبلا نسبة في الصفوة الصفية (١٤٥/٢)، وارتشاف الضرب (٢٣٥٨/٥) والفصول الخمسون ص(٢٢٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٩٨/٣). والمعنى: وصف رجلاً يغلظ الحجاب ومنع الضيف، فجعله بابه حَزْناً ليس سهلاً لا يستطاع فتحه، وكَلْبُه عقوراً لمن حَلَّ بفنائه طالباً لمعروفه. الخزانة (٢٢٧/٨).

(٣) البيت من بحر البسيط لأبي زيد الطائي في الكتاب (١٩٨/١)، والنكت في شرح كتاب سيبويه (٤١٥/١) وتحصيل عين الذهب (١٦٤)، وشرح المفصل (٨٣/٦) والمقاصد الشافية (٤١٧/٤) وبلا نسبة في المسائل البصريات ص(٥٦٥) وشرح التسهيل (٩٩/٣) وشرح الألفية لابن الناظم (٣٢٢) والارشاد إلى علم الاعراب (٢٤٦)، وَصَفَ امرأة بهَيْف الخصر وهو ضُمْره، وشنب الثغر وهو بريقه وبرده، وعظم العجيزة فيقول: إذا لها خصراً أهيف، وإذ أدبرت نظرت إلى عجيزة مشرفة. والمحطوطة: الملساء الظهر. ينظر تحصيل عين الذهب ص (١٦٤).

(٤) ينظر الكتاب (٢٠٠/١)، والمقتضب (١٦١/٤) والتبصرة والتذكرة (٢٣١/١)، والفصول الخمسون ص(٢٢٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٣١/٢) والصفوة الصفية (١٤٦/٢) والمقاصد الشافية (٤٢٠/٤) والفضة المضيّة ص(١٧٣).

فـ"بَابَاً" ، و"كَلْبَا" معمولان للصفة المشبهة المعَرَّفة بـ"أل" "الحَزْن"، و"العقور"، ولا يجوز الجر فيه؛ لتعذر الإضافة مع تعريف الأول، وتنكير الثانى.

الصورة الثانية: أن تكون الصفة مجردة من "أل" وهى مُنَوَّنة، ومعمولها نكرة، ولك فيها وجهان: الرفع كقولك: "حَسَنٌ مَقَالُهُ" والنصب كالشاهد الذى استدل به ابن مالك.

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ∴ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

فالشاهد فى قوله " شَنْبَاءُ أَنْيَابَا" حيث نصب " أَنْيَابَا" على التشبيه بالمفعول؛ وذلك لأن الصفة المشبَّهة مجردة من "أل"، والتنوين فى " شَنْبَاءُ" محذوف؛ لأنها لا تنصرف، فكأنه قال: نقيةً أنيابا.

وقيل " أَنْيَابَاً" تمييز[(١)]، وجعله الكيشى (ت٦٩٥هـ) شاذاً.[(٢)]

وأما الشاهد الثالث فقد أشار إليه بقوله: "والطيبون انصب به معاقدا"

والبيت بتمامه مع الذى قبله:

لَا يَبْعَدَنْ قَومِى الذينَ هُمُ ∴ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ∴ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[(٣)]

والشاهد فى هذا البيت قوله: "الطيِّبون مَعَاقِدَ الأُزُر" حيث نصب "معاقد" بـ "الطيِّبُون" على التشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً به؛ لأن عامله غير

---

(١) الصفوة الصفية (١٤٥/٢).

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٤٦).

(٣) البيتان من الكامل للخرتق بنت بدر فى ديوانها ص(٤٣) والخزانة (٤١/٥-٤٤)، والإنصاف (٤٦٨/٢) والتصريح (١١٦/٢) والكتاب (٢٠٢/١) والمقاصد النحوية (٦٠٢/٣) ولسان العرب (نضر)، والدرر اللوامع (١٤/٦). والشجرى (٣٤٤/١)، ومعنى لا يَبْعَدن: بفتح العين لا يهلكن. سُم العداة: أى هم كالسم لأعدائهم يقضون عليهم، والعُداة جمع عادٍ. والآفة : العلة والمرض. والجزر: جمع جزور وهى الناقة. جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها. والمعترك موضع ازدحام القوم فى الحرب. والأزر: جمع إزار وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن والرداء ما ستر النصف الأعلى منه. والمعاقد جمع معقد، حيث يعقد الإزار، وطيب المعاقد كناية عن العفة وأنها لا تُحَلّ لفاحشة. ينظر هامش الكتاب (٢٠٢/١) والخزانة (٤١/٥، ٤٢) .

متعد، ولا تمييزاً كما زعم الكوفيون؛ لأنه معرفة، فإن قيل: يكون تمييزاً من باب حسن الوجه المنوى به الانفصال فيكون نكرة، أجيب بأنه ليس منه في شئ، إنما إضافته من باب إضافة المصادر أو الأمكنة إلى ما بعدها، كقيام زيد ومقام عمرو، فإن إضافتهما معنوية.(١)

وقد أورد سيبويه (ت١٨٠هـ) البيت في "باب الصفة المشبهة" على أن "معاقد" منصوب بقوله "الطيبون" على التشبيه بالمفعول به.(٢)

والشاهد الرابع أشار إليه بقوله: " **و"سَيِّئ زى" رَوَوْهُ شاهدا** ".

والبيت بتمامه مع ما قبله :

أَلِكْنِيْ إلى قَوْمِى السَّلَامَ رسَالةً ∴ بآيةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً ولا عُزْلَا
ولا سَيِّئ زِىٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا ∴ إلى حَاجَةٍ يَومَاً مُخَيَّسَةً بُزْلَا(٣)

والشاهد قوله (سَيِّئ) فهى صفة مشبهة أضافها إلى "زِىّ" وهو نكرة على تقدير إثبات "أل" وحذفها للاختصار.(٤)

وهذا نظير قولك: جَمِيْلُ وَجْهٍ (٥).

والشاهد الخامس أشار إليه بقوله: "وهكذا إنى مِنْ نُعَّاتِهَا"

---

(١) الخزانة (٥/٤١-٤٤).
(٢) الكتاب (١/٢٠١، ٢٠٢).
(٣) البيتان من الطويل لعمرو بن شأس (ت٢٠هـ) فى ديوانه ص(٩٠)، والكتاب (١/١٩٧) والمقاصد النحوية (٣/٥٩٦) وورد البيت الأول فى لسان العرب (ألك) وبلا نسبة فى المقتضب (٢/١٣٠) والخصائص (٣/٢٤٧) ومغنى اللبيب (٢/٤٢٠) وشرح أبيات سيبويه (١/٧٩). أَلِكنى إلى فلان. أبلغه عنى. والآية: العلامة. والعزل: الذين لا سلاح معهم، والمخيّسة: المذللة بالركوب. والبازل: المسن.
(٤) الكتاب (١/١٩٦-١٩٧).
(٥) شرح الكافية الشافية (١/٤٧٦).

والبيتان بتمامهما:

أَنْعَتُها إنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا

كُوْمَ الذُّرَى وَادِقةً سُرَّاتِهَا[١]

والشاهد فيه "وادقةً سُرَّاتِها" حيث وقعت "وادقةً" صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها، و"سُرَّاتها" منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة. [٢] وقال الفارسي (ت٣٧٧هـ) بعد أن أنشد البيتين: "هذا على: هند حَسَنَةٌ وَجْهَها، ففي "وادقة" ذِكْرٌ من الإبل وليست للسُّرَّات. فافهم"[٣]

وعدَّ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) هذا من ضرورة الشعر. حيث قال: "ألا ترى أنه قد نَوَّنَ "وادقةً" ونصب معمولها وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن ترفع "السُّرَّات" إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمَّل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراء لها في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم تكن مضافاً إليها ..." [٤]

وقال بعضهم: قوله "وادقةً سُرَّاتِها" نظير حَسَنٌ وَجْهَه، وسُرَّاتِها بالكسر في موضع النصب على التمييز، وهذا على مذهب الكوفيين، والبصريون يقولون منصوب على التشبيه بالمفعول. [٥]

---

(١) الرجز لعمرو التميمي في ديوانه ص(١٥٣-١٥٤) والخزانة (٢٢١/٨)، والدرر اللوامع (٢٨٩/٥) والمقاصد النحوية (٥٨٣/٣) وبلا نسبة في شرح المفصل (٨٣/٦-٨٨) واللسان (نعت) وقوله "كوم الذرى" الكوم: العظيم في كل شئ وقد غلب على السنام. والذرى جمع ذروة وهي أعلى سنام البعير. وادقة: قريبة. والسُّرَّات: جمع سُرّة. أي لكثرة شحمها دنت من الأرض.

(٢) الخزانة (٢٢٤/٨-٢٢٥).

(٣) المسائل البصريات (٣٥١/١، ٣٥٢).

(٤) ضرائر الشعر ص (١٣٥).

(٥) الخزانة (٢٢٦/٨).

والشاهد السادس قوله: "والنصب في "والنَّصْبُ فِي (الشُّعْرِ الرِّقَابِ) وَارِدٌ

والبيت بتمامه:

فما قومي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ∴ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا [(١)]

والشاهد فيه نصب "الرقابا" بـ"الشُّعْرَى" على حَدّ الحسنُ وجهاً، وقد أعمل الصفة المقرونة بـ"أل" في منصوب مقرون بها.

قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب (ت١٧٧هـ) أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم.

فما قومي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ∴ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ رقَابَا

فإنما أُدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال الضاربُ زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسَنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة، قال الشاعر:

فما قومي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ∴ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسنُ الوجهِ .... "[(٢)]

والشاهد السابع قوله : " فِي قولِ مَنْ قَالَ: أَجَبَّ الظَّهْرَا "

والبيت بتمامه :

ونَأخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ∴ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [(٣)]

---

(١) البيت من الوافر للحارث بن ظالم في الكتاب (٢٠١/١) والإنصاف (١٣٣/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٥٨/١) والمقاصد النحوية (٦٠٩/٣)، والمقتضب (١٦١/٤) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤٩٢/٧) وشرح المفصل (٨٩/٦).

(٢) الكتاب (٢٠١/١). والشُّعرى: مؤنث الأشعر لكثير شعر القفا.

(٣) البيت من الوافر للنابغة في ديوانه ص(١٠٦) والكتاب (١٩٦/١)، والخزانة (١١٥/٧)، وشرح المفصل (٨٣/٦-٨٥) والمقاصد النحوية (٥٧٩/٣) والإنصاف (١٣٤/١) وشرح عمدة الحافظ (٣٥٨). يذكر مرض النعمان وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شرحال والذناب الذنب، والأجب: الذى لا سنام له من الهزال. شبه العيش بعده ببعير هزيل لا خير فيه. الخزانة (١١٥/٧).

والبيت يروى (أجبَّ الظهرُ) بالرفع، وهو نظير قولنا: "جميلُ الوَجْهُ"، ويروى: "أجبَّ الظهرَ" بالنصب وهو نظير قولنا جميل الوجهَ، ويروى: "أجبَّ الظهرِ" بالجر وهو نظير قولنا "جميلُ الوَجْهِ"(١)

قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "نصب "الظهر" كنصب الوجه في: مررت برجل حَسَنِ الوجهَ، وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول، ومنهم من جعل نصبه على التمييز، ولا حاجة إليه لكونه معرفة.... "(٢)

والشاهد الثامن قوله:

بِبِهْمَةٍ مُنِيْتَ شَهْمٍ قَلْبُ

مُنَجَّذٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو(٣)

والشاهد في هذا البيت قوله "شَهْمٍ قَلْبُ" حيث رفع "قلب" بـ"شهم" كارتفاع "وجه" بـ"جميل" في "جميل وَجْهُه" فحذف الضمير للعلم به. (٤)

قال العيني (ت٨٥٥هـ): "وفيه شاهد على جواز "حَسَنُ وَجْهُه" بالرفع، وهو ضعيف؛ لعدم رابط في اللفظ بين الصفة وموصوفها"(٥)

والشاهد التاسع قوله : وخَفْضِهِم (أَخْفِيَةُ الكَرَى)

والبيت بتمامه :

لَقَد عَلِمَ الأيقاظُ أخفيةَ الكَرَى ∴ تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ واكْتِحَالَهَا(٦)

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٧٧/١) وينظر أمالى ابن الحاجب (٤٥٨/١).

(٢) أمالى ابن الحاجب (٤٥٨/١).

(٣) من الرجز وهو بلا نسبة فى الدرر اللوامع (٢٨٤/٥) والمقاصد النحوية (٥٧٧/٣) والأشمونى (٣٥٨/٢) وهمع الهوامع (٩٩/٢). والبُهمَه: الفارس الشجاع، ومُنيت: ابتليت. وشَهْم: ذكى الفؤاد. والمنجِّذ: المجرِّب الذى حنكته الأمور. كهام : كليل، سيف كهام. كليل. ينبو يتباعد ولا يضرب، ينظر المقاصد النحوية (٥٧٧/٣)

(٤) .....

(٥) المقاصد النحوية (٥٧٧/٣).

(٦) البيت من الطويل للكميت فى المقاصد النحوية (٦١٢/٣)، وليس فى ديوانه، وورد بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٣٨/١) وشرح المفصل (٢٧/٥)، ولسان العرب (خفى) والمحتسب (٤٧/٢). والأيقاظ: ضد النُّوَّم. والكرى: النوم. زججت حاجبها: جعلته أزَجّ أى: دقيقاً مقوَّساً. اللسان (خفى).

قال ابن مالك: "ويجوز في "أخفية الكرى" الجر بالإضافة، والرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به، وهو نظير قولنا:

"الحسنُ وجه الأبِ" بالأوجه الثلاثة" (١)

وأعرب ابن جنى (ت٣٩٢هـ) "أخفية الكرى" تمييزاً(٢)، وهذا على مذهب الكوفيين، حيث لا يشترطون تنكير التمييز، والأولى أن ينصب على التشبيه بالمفعول.

والشاهد العاشر قوله : **"كأنْتَ غِربَالُ الإهَابِ"**، والبيت بتمامه:

فلَوْلَا اللَّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى ∴ لأُبْتَ وَأَنْتَ غربَالُ الإهَابِ (٣)

والشاهد في البيت أنه ضمَّن معنى "غربال" معنى "مُثَقَّب" فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ولو رفع بها أو نصب لم يمتنع. (٤)

وقال العينى: "والشاهد في نصب "أخفية" بـ "الأيقاظ" على التشبيه بالمفعول به"(٥)

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (٤٧٩/١).
(٢) سر صناعة الإعراب (٣٨/١).
(٣) من الوافر لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية (١٤٠/٣) وبلا نسبة في: الخصائص (٢٢١/٢، ١٩٥/٣) والدرر اللوامع (٢٩١/٥) ولسان العرب (غربل) والممتع لابن عصفور ص(٧٤).
(٤) شرح الكافية الشافية (٤٨٠/١).
(٥) المقاصد النحوية (١٤٠/٣).

المسألة الرابعة: " تقديم معمول اسم الفعل عليه "

أسماء الأفعال المنقولة من الظرف والجار والمجرور اختصت بأمور منها:

أنها لا يجوز تقديم مفعولها عليها؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي ألا تتصرف تصرُّفَه، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها.[١] وهذا ما ذهب إليه البصريون.[٢]

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وتابع البصريين، واستشهد بشاهد من الشعر لمن أجاز التقديم. وخرَّجه على غير التقديم.

قال ابن مالك مبيّناً مذهب الكسائي من جواز التقديم:

"وَوَحْدَهُ أَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَا ∴ مَنْصُوبُ ذَا البَابِ وإنْ ذَا أَوْهَمَا

كـ(أيُّها المائِحُ دَلْوِي دُوْنكا ∴ فناصباً أَضْمِرْ توافق ذُو ذَكَا"[٣]

وهذا الشاهد الذى ذكره ابن مالك هو الذى استشهد به الكوفيون[٤] القائلون بجواز التقديم. وهو قول الراجز:

يا أيُّها المائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا

إنِّي وَجَدْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٥]

---

(١) الإنصاف (١٨٨/١).

(٢) ينظر الكتاب (٢٥٢/١) والإيضاح العضدى (١٤٩) والمقتصد فى شرح الإيضاح (٥٧٧/١) والإنصاف (١٨٧/١) والإرشاد للكيشى (٢٠٧) وارتشاف الضرب (٢٣١١/٥) والتصريح (٢٩١/٢) والأشمونى (٢٠٥/٢) وأسرار النحو (١٩٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤٧/٢).

(٤) الإنصاف (١٨٧/١) والإرشاد (٢٠٧) والتعليقة على المقرب (٢٤٤/١).

(٥) البيتان من مشطور الرجز لجارية من بنى مازن فى التصريح (٢٩١/٢) والدرر اللوامع (٣٤٠/٢)، وبلا نسبة فى التبصرة والتذكرة (٢٥٠/١) والإنصاف (١٨٧/١) والمقرب (١٣٧/١)، والإرشاد (٢٠٧) وأوضح المسالك (١٨٦/٤) والمقاصد الشافية (٥١٣/٥)، الأشمونى (٢٠٥/٢) والفضة المضية (٤٦٠). والمائح: المستقى من أسفل البئر إذا قلّ ماؤها، والمعنى: ينادى قائل هذا البيت على الرجل الذى يملأ من أسفل البئر ليملأ له دلوه لعلمه بحمد الناس له.

فقد استشهد به الكوفيون على أن "دلوى" معمول "دونكا" مفعول به، وقد تقدم عليها. وقد خُرِّجَ البيت بتخريجين:

الأول: أن يكون "دلوى" فى موضع نصب بفعل مضمر، لا بـ"دونكا"، المذكور، والدليل على هذا أنه لو قال: "يا أيُّها المائحُ دلوى" وسكت لفُهم منه ما يفهم بقوله "دونكا" والتقدير: خذ دلوى واملأ دلوى[١].

الثانى: أن "دلوى" مرفوع بالابتداء وما بعده خبره، كأنّه نبهه على حصول دلوه عنده نفياً لغفلته.[٢]

واعترض الشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ) على هذا الرأى قائلاً: "وفيه نظر؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.[٣]

وجوَّز ابن مالك أن يكون "دلوى" منصوباً بـ"دونك" مضمرة، مدلولاً عليها بـ"دونك" الملفوظة مستنداً لقول سيبويه فى "زيداً عليك" كأنك قلت: عليك زيداً، وفيما قاله نظر؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً... وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب.[٤]

والتخريج الأول أولى لسلامته من الاعتراض.

❁❁❁❁❁

(١) التبصرة والتذكرة (٢٥٠/١، ٢٥١) وينظر الكتاب (٢٥٣/١) والإنصاف (١٩١/١)، والمقرب (١٣٧/١) والإرشاد (٢٠٨) والمقاصد الشافية (٥١٣/٥).
(٢) الإرشاد ص(٢٠٨) وينظر التبصرة والتذكرة (٢٥٠/١).
(٣) التصريح (٢٩٢/٢).
(٤) السابق (٢٩١/٢).

المبحث الثالث عشر

الشواهد المتعلقة بـ (نعم وبئس)

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: " وقوع فاعل (نعم) اسماً موصلاً "

(نِعْمَ) فِعْلٌ غير متصرف، يدل على إنشاء المدح العام، فإذا قلت : نعم الرجل زيدٌ فقد مدحته مدحاً عاماً، ونقيضها (بئس) في الذم العام.

ويقع فاعل (نعم) و(بئس) على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلَّى بالألف واللام كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾(١)

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه "أل" كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾(٢)

الثالث: أن يكون مضمَراً مفسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى:﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾(٣)، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين.

وقد أجاز بعض النحويين وقوع فاعل "نعم" موصولاً نحو: "نِعْمَ ما أنتم فيه"، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب. قال ابن مالك:

(١) سورة الأنفال الآية (٤٠).
(٢) سورة النحل الآية (٣٠).
(٣) سورة الكهف الآية (٥٠).

"وبعضُهم فَاعِلَ (نِعْمَ) نَكَّرَا ∴ بِغَيرِ قَيْدٍ نَحْوَ: (نِعْمَ ذُو قِرَى)

وهكذا (نِعْمَ خَلِيْلٌ العَلا) ∴ و(نِعْمَ مَنْ هُوَ) رَوَوْا مُسْتَعْمَلَا"[1]

وقد ذكر ابن مالك جزءاً من الشاهد في قوله: "ونِعْمَ مَنْ هُوَ" والبيت بتمامه :

"ونِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ∴ ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلَانِ"[2]

والشاهد في هذا البيت قوله: " ونِعْمَ مَنْ هُوَ" فقد وقعت "مَنْ" بمعنى "الذى" موصولة فاعلاً لـ"نِعْمَ"، عند المبرد (ت٢٨٥هـ) والفارسي (ت٣٧٧هـ) وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره: مثلُه، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصول بالمدح محذوف تقديره: بِشْرٌ.[3]

قال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): "ولا يجوز أن يكون فاعل "نِعْمَ"، و"بِئْسَ" موصولاً، نَصَّ عليه الجَرْمي (ت٢٢٥هـ) في الفَرْخ، وهو مذهبُ الكوفيين، وكثير من البصريين، وأجاز المبرد، والفارسي إسنادهما إلى "الذى" الجنسية ..."[4]

وتابع ابن مالك المبرد والفارسي وأطال في تقرير هذا المذهب فقال في وقوع "من" الموصولة فاعلاً لـ"نعم" :

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٩٤/١).

(٢) البيت من البسيط وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٤١٠/٩-٤١٤)، والدرر اللوامع (٣٠٣/١)، (٢١٥/٥) ومغنى اللبيب (٣٢٩/١) وشرح شواهده (٧٤١/٢) وشرح عمدة الحافظ ص(٧٩٠) ولسان العرب (زكأ)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/١) وهمع الهوامع (٩٢/١) وشرح التسهيل لابن مالك (١١/٣) والمساعد (١٣١/٢) والبيت في مدح بشر بن مروان وقبله :

وكيفَ أرهَبُ أمراً أو أُرَاعُ له ∴ وقد زَكَأتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوانِ

وزكا إليه: لجأ واستند. القاموس (زكأ)

(٣) الخزانة (٤١٠/٩)

(٤) ارتشاف الضرب (٢٠٥١/٤) وينظر المساعد (١٣١/٢)، والمقتضب (١٣٩/٢-١٤٠) وشرح الكافية للرضى (٣١٧/٢)، وحاشية الإيضاح العضدى (٨٦).

"ومثل هذا لا ينبغي أن يُمنع؛ لأن الذى يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً، ولا يُمنع مطلقاً، بل إذا قُصد به الجنس جاز، وإذا قُصد به العهد مُنع، وهذا مذهب المبرد والفارسى وهو الصحيح، ومما يدل على أن فاعل "نعم" قد يكون موصولاً ومضافاً إلى موصول قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ∴ ونِعْمَ مَنْ هُوَ فى سِرٍّ وإعْلَانِ

فلو لم يكن فى هذا إلا إسناد "نِعْم" إلى المضاف إلى "مَنْ" لكان فيه حجة على صحة إسناد "نعم" إلى "مَنْ"؛ لأن فاعل "نعم" لا يضاف فى غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد "نعم" إليه، فكيف وفيه "نعم مَنْ هو"، فـ"مَنْ" هذه إما تمييز والفاعل مضمَر كما زعم أبوعلى، وإما فاعل، فالأول لا يصح لوجهين:

أحدهما: أن التمييز لا يقع فى الكلام -بالاستقراء- إلا بنكرة صالحة للألف واللام، و"مَنْ" بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزاً.

الثانى: أن الحكم عليها بالتمييز -عند القائل به- مرتب على كون "مَنْ" نكرة غير موصوفة، وذلك منتفٍ بإجماع فى غير محل النزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه، فصح القول بأن "مَنْ" فى موضع رفع بـ"نعم"؛ إذ لا قائل بقول ثالث مع شهادة صدر البيت، فإن فيه : "مزكأ مَنْ" فأسندت "نعم" إلى المضاف إلى "مَنْ"، وقد ثبت أن الذى تُسند لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه"[1]

وما ذهب إليه الجمهور أولى، ولا حجة فى البيت؛ لاحتمال أن تكون "مَنْ" فى قوله: "مزكأ مَنْ" نكرة موصوفة، وتكون "نعم" قد رفعت المضاف إلى النكرة.

❁❁❁❁❁

(١) ابن مالك. شرح التسهيل (١١/٣) وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب (٣٢٩/١).

المسألة الثانية: " حذف المخصوص بالمدح مع (حَبَّذا) "

حَبَّذا مكونة من "حَبَّ" فعل ماضٍ، و"ذا" فاعِلُه، نحو قولك: حَبَّذا زيدٌ"، والمخصوص إمّا أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد أى: الممدوح زيد.

وهى مثل نعم فى المدح، كما أن "لا حَبَّذا" مثل "بئس" فى الذم.(١)

وقد يُحذف المخصوص بالمدح مع "حَبَّذا". وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن المخصوص بالمدح قد يحذف مع "حَبَّذا" ثم ذكر شاهداً عن العرب. قال ابن مالك :

"ورُبَّمَا استُغْنَى بالتمييز عن ∴ مَخْصُوص حَبَّذا كقَولِ مَنْ فَطَن

(ولو عَبَدْنَا غَيْرَه شَقِيْنا ∴ فحَبَّذا رَبَّاً وحُبَّ دِيْنا"(٢)

والشاهد ضَمَّنه البيت الثانى وهو :

(ولو عَبَدْنَا غَيْرَه شَقِيْنا

فحَبَّذا رَبَّاً وحُبَّ دِيْنا(٣)

والشاهد أنهم جعلوا "حَبَّذا" مثل "نِعْمَ"، وذكروا بعدها مخصوصاً بالمدح، كما يذكرون بعد "نِعْمَ" وفاعلها، وقد يستغنون عن مخصوص "حَبَّذا"، بمثل ما يستغنون عن مخصوص "نعم"، وأحسن ما يكون ذلك بعد تمييز. كالشاهد المتقدم فى قوله "وحُبّ دينا" حيث جاءت "حَبَّ" مفتوحة الحاء مع غير "ذا"،

(١) الكتاب (١٨٠/٢)، والبغداديات ص(٢٠١، ٢٠٤) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣/٣)، والمساعد (١٤١/٢) وشرح اللمع لابن برهان (٤٢٠)، والتصريح (٩٩/٢) والأشمونى (٤٠/٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٩٩/١).

(٣) الرجز لابن رواحة فى ديوانه ص(١٠٧) ولسان العرب (بدا) والدرر اللوامع (٢٢١/٥) والمقاصد النحوية (٢٨/٤) ونسب لبعض الأنصار فى شرح عمدة الحافظ (٨٠٢) وتاج العروس (بدا) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤/٣) وشفاء العليل (٥٩٧/٢) وبلا نسبة فى التصريح (٩٩/٢) والأشمونى (٤٢/٢).

ونُصب "دينا" على التمييز، والمخصوص بالمدح محذوف، والتقدير: حُبَّت عبادتُه، وذكّر ضميرها لتأولها بالدين، وكان الأصل ضَمَّ حائه، وفتحت هنا وهى لغة. (١)

قال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): "وحذف المخصوص بعد "حبَّذا" قليل، ومنه: "فحبذا ربّا" أى: الإله، وزعم ابن مالك أنه قد يستغنى بالتمييز عن "ذا" واستدل بقوله "وحَبَّ دينا"، ولا دليل فى ذلك؛ إذ قوله: "وحَبّ دينا" من باب "نعم رجلاً" أى: "وحَبّ ديناً دينُنَا"، أضمر فى "حَبّ" كما أضمَر فى "نعم" و"دينا" تمييز لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه" (٢)

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد النحوية للعينى (٢٨/٤).
(٢) ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤، ٢٠٦٣) وينظر شرح عمدة الحافظ (٨٠٢)، والتسهيل ص(١٢٩) وشفاء العليل (٥٩٨/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٤٩٩/١).

المبحث الرابع عشر

الشواهد المتعلقة بـ(أفعل التفضيل)

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:" مجئ أفعل التفضيل من البياض "

أفعل التفضيل: اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة، وزاد أحدهما على الآخر تلك الصفة.[١]

ومنع النحويون مجئ (أفعل التفضيل) من باب (أفعَل) المبنى للفاعل، فلا يقال: هذا أبيض من هذا، بل يقال: (أشدُّ بياضاً). وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هذه المسألة وذكرها لها شاهداً وخرّجه على الشذوذ.

قال ابن مالك :

"وصَوْغُهُ مِن (أفعَل) الفعلُ اطَّرد ∴ ومِنْ مُبينٍ حُمُقاً أيضاً ورد

وشذَّ نَحْوُ قَولِهم (أبْيَضُ مِنْ) ∴ وذا وشبهه بتأويلٍ قَمِن"[٢]

والشاهد قوله: "أبيضُ مِنْ" وهو جزء من بيت، والبيت بتمامه:

أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِىْ إبَاضِ[٣]

والشاهد فى البيت قوله "أبيض من أخت" حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهو مذهب الكوفيين[٤]، فإنهم يجيزون مجئ أفعل التفضيل من البياض

(١) التصريح (١٠٦/٢) والأشمونى (٤٣/٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٥٠٢/١)
(٣) الرجز لرؤبة فى الخزانة (٢٣٠/٨-٢٣٩) وتذكرة النحاة ص(٤٦٧) وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص(٩٣) وبلا نسبة فى الإنصاف (٥٠/١) والحلل لابن السيد ص(١٣٨) والأصول (١٠٤/١) وكشف المشكل (٥١٥/١، ٥١٨) وابن يعيش (٩٣/٦) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٧٨/١) ولسان العرب (بيض).
(٤) المساعد (١٦٢/٢).

والسواد دون سائر الألوان، لكونهما أصلا الألوان كلها، والبصريون يمنعون ذلك، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ. (١)

ولذلك اختلف النحويون فى تخريج قول الشاعر:

"أبيض من أخت بنى إباضِ" على ثلاثة أقوال:

الأول: خرّجه الأنبارى (ت٥٧٧هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على أنه شاذ فلا يؤخذ به، ولكنه جاء لضرورة الشعر، والضرورة لا يُقاس عليها، أو أن يكون "أبيض من" أفعل الذى مؤنثه فعلاء، كقولك: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام فى "أفعل" الذى يراد به المفاضلة نحو: هذا أحسن منه وجهاً، فمعنى البيت: فى درعها جسد مبيض من أخت بنى إباض، ويكون "من أخت" فى موضع رفع لأنها صفة لـ"أبيض" كأنه قال "أبيض كائن من أخت". (٢)

الثانى: خرَّج ابن مالك البيت على الشذوذ(٣)، وكذا أبو حيان (ت٧٤٥هـ) ونسبه للبصريين. (٤)

الثالث: خرّجه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) على الضرورة الشعرية. (٥)

❁❁❁❁❁

(١) الإنصاف (١٥٠/١).
(٢) الإنصاف (١٥٢/١-١٥٣) وشرح المفصل (٩٣/٦).
(٣) شرح الكافية الشافية (٢٠٨٣/٤).
(٤) ارتشاف الضرب (٢٠٨٣/٤).
(٥) شرح الجمل (٥٧٨/١).

المسألة الثانية: " الفصل بين أفعل التفضيل، و(مِنْ) "

لا يُفصل بين أفعل التفضيل و"مِنْ" بأجنبى؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه، ولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها.

وقد تعرض ابن مالك لهذه المسألة فذكر أن الفصل بينهما واقع بأكثر من فاصل، ثم استدلّ بشاهد فيه الفصل بشيئين.

قال ابن مالك:

"وَقَدْ أَتَى فَصْلُهُما بأكثرا ∴ مِنْ وَاحِدٍ كَقَولِ شَادٍ غَبَرا

(أَلْيَنُ مَسًّا فى حَشَايا البَطْنِ ∴ مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَادٍ خُشْنِ"[1]

والشاهد هو البيت الثانى، وهو ثانى ثلاثة أبيات هى :

لاكُلَّةٌ مِنْ أقِطٍ بِسَمْنِ
أَلْيَنُ مَسًّا فى حَشَايا البَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَادٍ خُشْنِ[2]

والشاهد فى البيت أنه فصل بين أفعل التفضيل، و"مِنْ" بفاصلين :

أحدهما : التمييز وهو "مسًّا" **والثانى:** الجار والمجرور "فى حشايا"[3] والأصل: أَلْيَنُ من يثربيَّات.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٥٠٥/١).

(٢) الرجز ورد غير منسوب فى المخصص (١٨/١٤) والمساعد (١٧٠/٢)، وابن يعيش (٨٢/١) وتذكرة النحاة ص(٤٧) وشرح التسهيل لابن مالك (٥٥/٣) وشفاء العليل (٦١٢/٢) ولسان العرب (قدذ)، (خشن) وشرح عمدة الحافظ ص(٧٦٣) والمقاصد النحوية (٤٦/٤). وقداد يثربيات: هى السهام المنسوبة إلى يثرب مدينة رسول الله ﷺ. ينظر المقاصد النحوية (٤٦/٤).

(٣) المقاصد النحوية (٤٦/٤).

المبحث الخامس عشر

الشواهد المتعلقة بالتوابع

وفيه إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى:" النعت بالجملة الطلبية "

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا يُنعت بها إلا النكرة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[١] أي: كتاباً مقروءاً، ونحو: "مررت برجل قام أبوه"، ويُشترط في الجملة الواقعة نعتاً أن تكون خبرية، مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت، وقد شذّ وقوع الجملة الطلبية نعتاً.[٢]

وقد تعرض ابن مالك (٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أنه إذا وقعت الجملة الطلبية نعتاً فلابد من تأويلها حتى تكون خبرية، ثم ذكر شاهداً عن العرب.

قال ابن مالك في باب "النعت" :

"وامنَعْ هُنَا إيقاعَ ذَاتِ الطّلَب ∴ وإنْ أَتَتْ فالقَوْلَ أَضْمِر تُصِبْ

من ذَاكَ قَوْلُ راجزٍ مِمَّن فَرَط ∴ (جَاءُوا بِمَذقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ"[٣]

والشاهد قوله: "جَاءُوا بِمَذقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ"[٤]

والشاهد قوله: "هل رأيت الذئب قط"، فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة "مَذْق"، وليس الأمر على ما هو

---

(١) سورة الإسراء الآية (٩٣).

(٢) شرح ابن عقيل (١٨٢/٢) وينظر المساعد (٤٠٦/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٣/١)، والمقرب ص(٢٤١) والأشمونى (٦٤/٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٥١٨/١).

(٤) البيت من الرجز منسوب للعجاج وهو فى ملحق ديوانه (٣٠٤/٢) وقبله : (حتى إذا جَنّ الظلامُ واختلط) والمزق: اللبن المخلوط بالماء. (وهو يصف جماعة نزل عليهم ضيف، فانتظروا حتى جن الليل ثم قدموا له لبناً ممزوجاً بالماء فأشبه لونه لون الذئب. ينظر الخزانة (١٠٩/٢) والدرر اللوامع (١٤٨/٢) والمقاصد النحوية (٤٦/٤) وشرح التسهيل لابن مالك (٣١١/٣) والمساعد (٤٠٦/٢)، وابن يعيش (٥٣/٣) والشجرى (١٤٩/٢) والمغنى (٢٤٦/١).

الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له، والتقدير "بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط".[١]

قال ابن جنى (ت٣٩٢هـ): "قوله "هل رأيت" جملة استفهامية، إلا أنها في موضع وصف الضَّيْح حملاً على معناها دون لفظها؛ لأن الصفة ضَرْبٌ من الخبر، فكأنه قال: جاءوا بضَيْح يشبه لونُه لونَ الذئب، والضّيْح هو اللبن المخلوط بالماء..." [٢]

وأورد البيت الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾[٣] على أن "لا تُصيبَنّ" صفة لـ"فتنة" على إرادة القول كهذا البيت"[٤].

وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ) بعد أن ذكر البيت: "مُتَأَوَّلٌ"[٥]

وخرج البيت على إضمار القول كثير من النحويين منهم:

ابن الشجرى (ت٥٤٢هـ)[٦]، والأنبارى (ت٥٧٧هـ)[٧]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٨]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٩]، وابن مالك[١٠]، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[١١]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[١٢]، والشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ)[١٣]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ)[١٤] وغيرهم.

❁❁❁❁❁

(١) العينى. المقاصد النحوية (٦١/٤).
(٢) المحتسب (١٦٥/٢).
(٣) سورة الأنفال الآية (٢٥).
(٤) الكشاف (١٦٥/٢).
(٥) ارتشاف الضرب (١٩١٦/٤).
(٦) أمالى الشجرى (١٤٩/٢).
(٧) الإنصاف (١١٥/١).
(٨) شرح المفصل (٥٣/٣).
(٩) شرح الجمل (١٩٣/١) والمقرب (٢٤١).
(١٠) شرح التسهيل (٣١١/٣) وشرح الكافية الشافية (٥١٨/١).
(١١) أوضح المسالك (٣١٠/٣) والمغنى (٢٤٦/١).
(١٢) شرح الألفية (١٩٩/٢).
(١٣) التصريح (١٢/٢).
(١٤) الأشمونى. شرح الألفية (٦٤/٣).

المسألة الثانية: " النعت على الجوار "

من الأمور المقررة فى الدرس النحوى أن النعت يتبع المنعوت فى أمور متعددة منها الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعاً كان النعت مرفوعاً. قال تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ﴾[١]، وإذا كان المنعوت مجروراً كان النعت كذلك. قال تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[٢]

وهكذا فى بقية الحالات الإعرابية.[٣]

إلا أنه سُمع عن العرب قول مخالف لهذه القاعدة، حيث جاء المنعوت مرفوعاً والنعت مجروراً فى قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" والقياس "خَرِبٌ" بالرفع صفة لـ"جُحْرُ" مرفوع، فكان يجب أن يكون "خَرِبٌ" مرفوعاً.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن النعت على الجوار جائز عند أمن اللبس، واستشهد له بشاهدين عن العرب.

قال ابن مالك:

"ولَقَّبُوا نعتاً على الجوار ما ∴ رَأيْتُه كَقَوْلِ بَعْضِ القُدَمَا

كأنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمَلِ ∴ و(فِي بِجَادٍ) بَعْدَهُ (مُزَمَّلِ)"[٤]

فاستدل ابن مالك بشاهدين، الأول جاء تاماً، والثانى استشهد ببعض كلماته، أما الشاهد الأول فقوله:

"كأنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمَلِ"[٥]

---

(١) سورة الغاشية الآية (١٥).
(٢) سورة الطور الآية (٢٠).
(٣) شرح ابن عقيل (١٧٩/٢).
(٤) شرح الكافية الشافية (٥٢٠/١)
(٥) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٤٣/١) والخزانة (٨٧/٥، ١٠١) والكتاب (٤٣٧/١) وشرح أبيات سيبويه (٤٩٥/١) ولسان العرب (رمل)، ونسب لبكير بن عبد الربعى فى شواهد المغنى (٤٣٤/١) وبلا نسبة فى الإنصاف (٦٠٥/٢) والخصائص (٢٢١/٣) ولسان العرب (عنكب)، والبيت فى صفة منهل من المناهل. والمرمل المنسوج.

والبيت الثاني بتمامه:

كـأنَّ ثَبِيْـراً فِـيْ عَـرَانِيْنِ وَبْلِـهِ ∴ كَـبِيرُ أُنَـاسٍ فِـيْ بِجَـادٍ مُزَمَّـلِ[١]

والشاهد في البيت الأول قوله "المزمل" حيث وقعت الكلمة مجرورة، وهي صفة لـ"نسج" وهي منصوبة، ولكنها جُرَّت على الجوار.[٢]

والشاهد في البيت الثاني في قوله: "في بِجَادٍ مُزَمَّلِ" حيث وقعت كلمة "مُزَمَّل" مجرورة وهي صفة لـ"كبير" المرفوعة، ولكن جُرّت على الجوار لكلمة "بجاد".[٣]

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة مذاهب على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب الخليل:

أجاز الخليل (ت١٧٥هـ) الجرَّ على الجوار، ولكنه اشترط أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وقال الخليل -رحمه الله- لا يقولون إلا هذان جُحْرا ضَبٍّ خَرِبَان، من قِبَل أن الضبَّ واحد والجُحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول، وكان مذكّراً أ ومؤنثاً. وقالوا: هذه جِحَرَةُ ضِبَابٍ خَرِبَةَ؛ لأنّ الضِّبَاب مؤنثة، ولأن الجِحَرة مؤنثة، والعِدّة واحدة، ولو قلت: "هذا مكانُ ثعالبٍ واسعٍ" لم يجز الجر على الجوار لاختلاف العدّة.[٤]

---

(١) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه ص(٢٥) وخزانة الأدب (٩٨/٥)، وتذكرة النحاة ص(٣٠٨)، ومغني اللبيب (٥١٥/٢) وشرح شواهده (٨٨٣/٢)، والمحتسب (١٣٥/٢)، ولسان العرب (زمل)، وثبير: جبل بظاهر مكة، والعرنين: الأنف كله أو ما صلب من عظمه، والبجاد: كساء مخطط. والشاعر: يصف جبل ثبير عند نزول الوابل عليه بأنه يشبه شيخاً كبيراً مغطى بكساء مخطط. ينظر خزانة الأدب (٩٨/٥).

(٢) خزانة الأدب (٩٨/٥).

(٣) الخزانة (٩٦/٥).

(٤) ارتشاف الضرب (١٩١٤/٤).

المذهب الثانى: مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة إلى جواز الجر على الجوار مطلقاً، وهو مذهب الجمهور أيضاً من نحاة البصرة والكوفة كما نص عليه أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[١] والسيوطى (ت٩١١هـ)[٢]، وهو مقيس عليه إن أُمِنَ اللبس[٣]، أما الفراء (ت٢٠٧هـ) فقد أجازه وقصره على السماع.[٤]

وسيبويه – فى مذهبه هذا– قد خالف رأى شيخه السابق الذى اشترط أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه فى التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، فقال معلقاً على رأى شيخه: "هذا قول الخليل –رحمه الله– ولا نرى هذا والأول إلا سواءً، لأنه إذا قال: هذا جُحْرُ ضَبٍّ متَهدِّم، ففيه من البيان أنه ليس بالضبّ مثل ما فى التشبيه من البيان أنه ليس بالضبّ، وقال العجاج :

"كأنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمَلِ"

فالنسج مذكر، والعنكبوت أنثى"[٥]

واختار هذا المذهب أبو عبيدة (ت٢١٠هـ)[٦] والأخفش (ت٢١٥هـ)[٧] والمبرد (ت٢٨٥هـ)[٨]، والسيرافى(ت٣٦٨هـ)، والأنبارى(٥٧٧هـ)[٩]، والعكبرى (ت٦١٦هـ)[١٠] وابن مالك[١١]، والرضى (ت٦٨٦هـ)[١٢]، وابن

(١) همع الهوامع (٤٤٠/٢).
(٢) المساعد (٤٠٣/٢).
(٣) معانى القرآن للفراء (٧٤/٢، ٧٥) وينظر ارتشاف الضرب (١٩١٣/٤).
(٤) الكتاب (٤٣٧/١).
(٥) مجاز القرآن (٧٢/١).
(٦) معانى القرآن للأخفش (٤٦٦/٢).
(٧) المقتضب (٧٣/٤).
(٨) شرح كتاب سيبويه (٥٢/٣).
(٩) الإنصاف (٦٠٢/٢، ٦٠٧).
(١٠) التبيان (٤٢٢/١).
(١١) شرح التسهيل (٣٠٨/٣).
(١٢) شرح الكافية (٣٢٨/٢).

هشام (ت٧٦١هـ)[١]، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٢]، والسلسيلى (ت٧٧٠هـ)[٣]، والصبان (ت١٢٠٦هـ)[٤] ومن أدلتهم الشاهد الذى استدل به ابن مالك.

كـأنَّ ثُبِيْـراً فِـىْ عَـرَانِيْنِ وَبْلِـهِ ∴ كَـبِيرُ أُنَـاسٍ فِـىْ بِجَـادٍ مُزَمَّـلِ

حيث وقعت كلمة "مُزَمَّل" مجرورة، وهى صفة لـ"كبير" المرفوعة، ولكن جُرَّت على الجوار لكلمة "بجاد"[٥]

المذهب الثالث:

ذهب الطبرى (ت٣١٠هـ)[٦]، وابن جنى (ت٣٩٢هـ)[٧] فى أحد قوليه، وأبوحيان[٨]، والبغدادى (ت١٠٩٣هـ)[٩] إلى جواز الجر على الجوار فى النعت فقط، والعلة أن الاسم فى باب النعت تابع لما قبله من دون واسطة فهو أشد مجاورة له بخلاف العطف والبدل، فالعطف قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل فى بعض المواضع، والبدل معمول لعامل آخر غير العامل الأول، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونُزّل المقدّر الممكن إظهاره منزلة الموجود، فصار من جملة أخرى.[١٠]

(١) مغنى اللبيب (٦٨٣/٢).
(٢) المساعد (٤٠٣/٢).
(٣) شفاء العليل (٧٤٨/٢).
(٤) الصبان. حاشيته على الأشمونى (١٤٥/٣).
(٥) خزانة الأدب (٩٨/٥) وشرح الكافية الشافية (٥٢٢/١).
(٦) جامع البيان (١٩٧/١٣).
(٧) المحتسب (٢٨٩/٢) والقول الآخر المنع. ينظر الخصائص (٢٢٣/٣).
(٨) البحر المحيط (١٩٢/٤).
(٩) خزانة الأدب (٩٣/٥).
(١٠) شرح شذور الذهب ص(٣١٢) والهمع (٤٤١/٢) والخزانة (٩٤/٥، ٩٥).

المذهب الرابع:

ذهب بعض العلماء إلى منع الجر على الجوار مطلقاً ومنهم الزجاج (ت٣١١هـ)[١]، والنحاس (ت٣٣٨هـ)[٢]، والسيرافي (ت٣٦٨هـ)[٣]، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ)[٤]، وابن جنى[٥] فى قوله الآخر، ومكى (ت٤٣٧هـ)[٦]، والعكبرى (ت٦١٦هـ)[٧] فى أحد قوليه، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٨].

وأصحاب هذا المذهب يؤولون النصوص الواردة، ويحملونها على أوجه غير الجر على الجوار كما فعل أصحاب المذهب الثانى أو يحكمون عليها بالشذوذ.

قال العكبرى: "الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة".

والذى يترجح –فيما أرى– جواز النعت على الجوار مطلقاً كما يرى ذلك سيبويه ومن تبعه من النحاة، وذلك لأسباب منها :

(أ) أن هذا المذهب قال به جمع كبير من النحاة فيحسن الأخذ به.

(ب) ورود السماع الكثير الذى يؤيده عن العرب.

(جـ) أن تأويل النصوص الواردة فيه لا يمكن تعميم الحكم عليها.

(د) الأخذ بهذا المذهب فيه فسحة للمتحدث وتوسع فى لغة العرب.

❁❁❁❁❁

(١) معانى القرآن (١٥٣/٢).
(٢) إعراب القرآن (٣٠٧/١).
(٣) المساعد (٤٠٣/٢) والارتشاف (١٩١٤/٤).
(٤) إعراب القراءات السبع وعللها (١٤٣/١).
(٥) الخصائص (١٩٢/١، ١٩٣).
(٦) المشكل (٢٢٠/١).
(٧) التبيان فى إعراب القرآن (١٧٤/١).
(٨) الإيضاح (٦٨٣/٢).

المسألة الثالثة: " التوكيد بـ (أكتع)[١] غير مسبوق بـ (أجمع) "

من ألفاظ التوكيد لفظ "أجمع"، ويؤتى به لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ"أجمع" بعد "كُله" نحو: "جاء الركب كُلّه أجمع[٢]، ويؤكد بعد "أجمع" بـ"أكتع"، لتقوية التوكيد، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يغنى "أكتع" عن "أجمع"، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان.[٣]

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة واستدل لها بشاهد عن العرب. قال ابن مالك :

"مِنْ بَعْدِه وقد يجئ (أَكْتَعُ) ∴ مُنْفَرداً والنقل فيه يُتْبَعُ

كـ(ليتنى كُنت صَبيّاً مُرْضَعَا ∴ تحمِلُنِىْ الزَّلْفَاءُ حَولاً أَكْتَعَا"[٤]

والشاهد قوله : يا ليتنى كُنت صَبيّاً مُرْضَعَا

تحمِلُنِىْ الزَّلْفَاءُ حَولاً أَكْتَعَا [٥]

والشاهد قوله "حولا أكتعا"، حيث أكَّد به وهو غير مسبوق بـ "أجمع"، وشرطه ذلك عند الجمهور. [٦]

قال ابن مالك: "وقد أُكِّد بـ"أكتع"، و"أكتعين" غيرَ مسبوقين بـ"أجمع"، و"أجمعين"، ومنه قول الراجز:

---

(١) قال الرضى فى شرح الكافية (٣٣٣/١): "فى تفسير اشتقاق "أكتع": "مشتق من حول كتيع أى : تام" أ.هـ.
(٢) شرح ابن عقيل (١٩٣/٢) والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع (٣٨٢/١، ٣٨٣)، وشرح وشرح التسهيل لابن مالك (٣٠١/٣) والدر المصون (٢٩٦/٤).
(٣) ارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٦٦/١).
(٤) شرح الكافية الشافية (٥٢٤/١)
(٥) من الرجز لأعرابى فى خِزانة الأدب (١٦٨/٥)، وبلا نسبة فى الدرر اللوامع (٣٥/٦، ٤١)، وشرح ابن عقيل (١٩٥/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٥٦٢، ٥٦٥)، ولسان العرب (كتع) والمقاصد النحوية (٩٣/٤)، والمقرب (٢٤٠/١) وهمع الهوامع (١٢٣/٢)، وشرح الأشمونى (٧٨/٣).
(٦) المقاصد النحوية (٩٣/٤)، وشرح عمدة الحافظ (٥٦٢).

ليتنى كُنت صَبيّاً مُرْضَعَــا

تحمِلُنِىْ الزَّلْفَاءُ حَولاً أَكْتَعَا

وفى هذا الرجز إفراد أكتع من أجمع" (١)

وابن مالك بذلك أجاز التوكيد بـــ"أكتع" غير مســـبوقة بـــــ"أجمع"، لهـــذا الشاهد، وهو بذلك موافق للكوفيين وابن كيسان. (٢)

وحمل العكبرى (ت٦١٦هـ) البيت على الضرورة فقال: "وأمَّا "أكتع" فـــلا تستعمل فى التوكيد إلا تبعاً لـــ"أجمع"، فإن جاء شئ على غير ذلك فى الشعر فضرورة"(٣)

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (٥٢٤/١) والخزانة (١٦٨/٥).
(٢) ارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤).
(٣) اللباب (٣٩٨/١).

المسألة الرابعة: " توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً "

أجاز ابن مالك (ت٦٧٢هـ) توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً، وجعل ذلك هو الصواب، واستدل على ذلك بشاهد عن العرب فقال :

وَمَنَعُوا تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ وَإِنْ ∴ يُفِدْ فَإِنَّهُ بِتَجْوِيزٍ قَمِنْ

وَالخُلْفُ فِي المَحْدُودِ فَالبَصْرِيُّ ∴ يَمْنَعُ وَالمُجَوِّزُ الكُوفِيُّ

وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى ∴ (قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمَاً أَجْمَعَا)[1]

والشاهد قوله: **قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمَاً أَجْمَعَا**

قال ابن مالك: "أما النكرة المحدودة فاختُلف في توكيدها، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك؛ ولأن في ذلك فائدة، فإن من قال:

صمت شهراً قد يريد .....

قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله "احتمالٍ"، فإذا قال: "صمت شهراً كله" ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصاً على مقصوده، فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً، فكيف به واستعماله ثابت كقول الراجز:

قد صَرَّت البكرةُ يَوْماً أجمَعَا"[2]

وابن مالك بذلك موافق للكوفيين، فقد استشهد به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً.[3]

وحكم ابن جنى (ت٣٩٢هـ) على البيت بأنه شاذ.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٥٢٦/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (١٨١/١) والإنصاف (٤٥٥/٢)، والدرر اللوامع (٣٩/٦) وشرح ابن عقيل (١٩٥/٢) وشرح عمدة الحافظ (٥٦٥). وصَرّت: صوّتت. والبكرة للبئر. أراد صوتت بكرة البئر يوماً من أوله إلى آخره. المقاصد (٩٥/٤).

(٣) الخزانة (١٨١/١) والإنصاف (٤٥٥/٢) وشرح الكافية للرضى (٣١٠/١) والتصريح (١٥٦/٢).

قال البغدادى (ت١٠٩٣هـ): "قال ابن جنى فى إعراب الحماسة: هذا شاذ، وإن لم يكن مصنوعاً فوجهه عندى أن أجمع هذه ليست التى تستعمل للتأكيد، أعنى التى مؤنثها جمعاء، ولكن التى فى قولك: أخذت المال بأجمَعه وأجمُعه بفتح الميم وضمها، أى: بكليّته، فدخول العامل عليها ومباشرته إياها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد، فلذلك قوله "يوماً أجمعا"، أى: يوما بأجمعه، ثم حذف الجر، ثم أبدل الهاء ألفاً فصارت أجمعا"[١] أ.هـ.

وقال العينى (ت٨٥٥هـ): "الرواية الصحيحة : **قد صَرَّت البكرةُ يَوْماً أَجْمَعِ**

على أن "يوماً" من غير تنوين وأصله: يومِى، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم فـ"أجمع" توكيد للمعرفة.[٢]

قال البغدادى: "أقول: إن كان "يومِى" ظرفاً فَلِمَ لَمْ يُنْصَب "أجمع"، وإن كان غير ذلك فما هو، مع أن ما قبله عنده:

إنّا إذا خُطّافنا تقعقعا .

وهذا من الرجز الذى لا يجوز اختلاف قوافيه، وهذا التوجيه تعسّفه ظاهر ككلام ابن جنى"[٣]

وخرَّج الأنبارى (ت٥٧٧هـ) البيت بأنه مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وإن صح عن العرب فهو شاذ قليل. [٤]

قال البغدادى: "هذا كلامه، وهو مبنى على الطعن فى روايتهم، وهذا لا يجوز؛ لأنهم ثقات"[٥]

❁❁❁❁❁

(١) الخزانة (١٨١/١).
(٢) المقاصد النحوية (٩٥/٤).
(٣) الخزانة (١٨١/١).
(٤) الإنصاف (٤٥٦/٢) وأسرار العربية ص(٢٩١).
(٥) الخزانة (١٨٢/١).

المسألة الخامسة: " توكيد الحرف قبل أن يتصل به معموله "

أذا أُريد توكيد الحرف فإن كان حرف جواب نحو: نعم، وبلى، وأجَل، جاز إعادته وحده، كأن يقال لك: أقام زيدٌ، فتقول: نَعَم نَعَم، أو يقال: ألم يقم زيدٌ؟ فتقول: بلى بلى.(١)

وإذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب فيجب أن يعاد مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكَّد نحو: "كأن زيداً كأن زيداً قائم، ولا يجوز: كأنَّ كأنَّ زيداً قائم. (٢)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر أن توكيد الحرف الذى ليس بجواب، يجب أن يكون ذلك بعد أن يتصل بمعموله، فإن كان التوكيد قبل أن يتصل بمعموله فهذا قليل، ثم استشهد لذلك بشاهد من الشعر.

قال ابن مالك:

"وَعَوْدُ حَرْفٍ دُوْنَ مَا بِهِ اتَّصَل ∴ لَا تَسْتَبِح إلاَّ إذا بِهِ حَصَلْ

إجَابَةٌ نَحْوُ (نعم نعم) و(لا ∴ لا) وقليلاً غيرَ ذا تَقَبَّلا

نَحْوُ: (تراها وكأنَّ وكأن ∴ أعناقَهَا مُشَدّدَاتٌ بقَرَنْ"(٣)

وقد أشار ابن مالك إلى الشاهد فى البيت الثالث، والبيت بتمامه:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكأنْ

أعناقَهَا مُشَدّدَاتٌ بِقَرَنْ(٤)

---

(١) شرح ابن عقيل (١٩٩/٢).

(٢) السابق (١٩٩/٢) وينظر: التصريح (١٢٩/٢) والأشمونى (٨٤/٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٥٢٩/١) وخُففت (كأنَّ) الثانية للقافية. ينظر التصريح (١٣٠/٢)

(٤) من الرجز المشطور ونسب إلى الأغلب العجلى أو خطام المجاشعى فى وصف إبل، ينظر الدرر اللوامع (٥٠/٦) والتصريح (١٣٠/٢) والمقاصد النحوية (١٠٠/٤)، وورد غير منسوب فى أوضح المسالك (٣٤٢/٣) وهمع الهوامع (١٢٥/٢). وتراها: الضمير يعود على إبل يصفها الراجز. والقرن: الحبل. عدة السالك (٣٤٢/٣).

والشاهد في البيتين قوله "وكأنَّ وكأن" حيث أكَّد "كأنّ" التي هي حرف تشبيه ونصب توكيداً لفظياً بإعادة لفظها، مع عدم الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بمعمول أولهما مع أن "كأنّ" ليس من أحرف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال: "كأن أعناقها وكأنها" مثلاً. (١)

قال ابن مالك : "وأشرت بقولي:

.... **وقليلاً غيرَ ذا تقبَّلا**.

إلى أن توكيد حرف ليس من حروف الجواب بإعادته دون ما اتصل به لم يُستعمل إلا بقلة وشذوذ، ويُسهّل وروده كونه أكثر من حرفين مثل "كأنَّ" في قول الراجز:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكأنْ "(٢)

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد النحوية للعينى (١٠٠/٤) وينظر عدة السالك (٣٤٢/٣) والتصريح (١٣٠/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (٥٣١/١).

المسألة السادسة: " وقوع التابع توكيداً أو عطفاً "

عطف البيان هو: التابع المشبة للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، أو تخصيصه إن كان نكرة[١]، وهناك كلمات قد اختلف العلماء فيها، هل هي توكيد أو عطف بيان؟ إلا أن عطف البيان قد تعين في مواضع عدها بعض العلماء أحد عشر موضعاً[٢] ولكن أشهر هذه المواضع اثنان، حتى إن كثيراً من العلماء اكتفى بهما.

وقد ذكر ابن مالك شاهداً من الشعر حمله النحويون على عطف البيان وحمله هو على التوكيد.

قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

"وَعِنْدِيَ التوكيدُ من عطف أحق ∴ بتابع يأتي بِلَفْظِ مَا سَبَق

كقوله (يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا) ∴ والثالثَ اجعل -إنْ أَرَدْتَ - أَمْرَا"[٣]

والشاهد هو قول ابن مالك: " يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا" وهو بتمامه:

إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً

لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[٤]

---

(١) أوضح المسالك (٣١٠/٣) والتصريح (١٤٩/٢).

(٢) يراجع ارتشاف الضرب (١٩٤٤/٤، ١٩٤٦) وتوضيح المقاصد (٩٩٢/٣، ٩٩٣) والمقاصد الشافية (٥٢/٥، ٥٣) وتمهيد القواعد (٣٣٨٣/٧، ٣٣٨٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٥٣٤/١).

(٤) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه (١٧٤) بلفظ: (يا نصر نَصراً نصراً) والكتاب (١٨٥/٢) والخصائص (٣٤٠/١) والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١٤٢/٢) وتحصيل عين الذهب (٣٠٧) وشرح اللمع للأصفهاني (٥٧٣/٢) وشرح المفصل (٧٢/٣) والرضى (٣٦٣/١)، وخزانة الأدب (٢١٩/٢). ونسب لذى الرمة في شرح شذور الذهب (٤٤٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في المقتضب (٢٠٩/٤) والمقتصد (٩٢٨/٢) وأسطار أي: وحق أسطار، ويعنى بها آيات القرآن الكريم. سُطرن: كتبن، ونصر الأول هو: نصر بن سيار والي خراسان، والثاني: حاجبه، وقد ورد في البيت روايات عدة. "فنصر" الأول روى فيه وجهان ضمه، ونصبه، و"نصر" الثاني روى بأربعة أوجه: ضمه، ورفعه منوناً، ونصبه، وجره، و"نصر" الثالث روى فيه وجه واحد فقط، وهو النصب، وتوجيه هذه الروايات: ١- ضم الأول مع رفع الثاني. وورد هذا في الشعر. ٢- ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير أعني. ٣- ضم الأول مع ضم الثاني بدل. ٤- نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني كما تقول: حاتم الجود، وإعراب "نصر" الثالث: أن يكون عطف بيان أو توكيد على المحل إذا ضم "نصر" الأول، أو هو منصوب على المصدرية. المقتضب (٢١٠/٤) هامش وإيضاح شواهد الإيضاح (٣٩٩/١) وتحصيل عين الذهب (٣٠٧) وخزانة الأدب (٢٢٠/٢-٢٢١) والدرر (٥٢١/١) .

فـ"نَصْرُ" الأول مبني على الضم؛ لأنه منادى، والثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين؛ لأنه لا يجوز "يا نَصْرٌ" بالرفع، ولا "يا نَصْراً" بالنصب قالوا: وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل(١). وهذا هو الموضع الأول.

وقد استشكل ذلك ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) والرضى (ت٦٨٦هـ) حيث قال: "وجَعْلُ سيبويه إيّاه عطفَ بيان فيه نظر؛ لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما يفيده الأول عن غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يُفيد إلا التأكيد.(٢)

وقد ردَّ ذلك ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقال: "فإن قيل: فكيف يبيّن الشئ بنفسه، ألا ترى أن "نصراً" الثاني لا يفهم منه إلا ما يُفهم من الأول، فالجواب: إن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يُعلم مَنْ المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بـ"نصر" فصاعداً. (٣)

وجعل ابن مالك جعله توكيداً، لا عطف بيان. أولى قال ابن مالك:

"وأكثر النحويين يجعلون عطف بيان التابع المكرر به لفظ المتبوع كقول الراجز:

إنِّـــي وأَسْـــطَارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْراً

لقائِـــلٌ يـــا نَصْـــرُ نَصْـــرٌ نَصْـــرَا

والأولى -عندى- جعله توكيداً لفظياً؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك؛ فلا يكون عطفاً، بل توكيداً، فـ"نصر" المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء كـ "سَقياً له"(٤)

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (١٨٦/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٠/١).
(٢) الرضى. شرح الكافية (٣٦٣/١) وينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٧٠/١)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٦٨) وشرح الشذور للجوجرى (٧٨٢/٢).
(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢٧١/١).
(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٣٤/١-٥٣٥).

المسألة السابعة: " صورة يتعين لتابع فيها أن يكون عطف بيان "

من المواضع التي يتعين فيها التابع أن يكون عطف بيان أن يكون التابعُ خالياً من "أل"، والمتبوع بـ"أل" وقد أضيف إليه صفة بـ"أل" نحو: "أنا الضاربُ الرجل زيد"، فيتعين كون "زيد" عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضاربُ زيد، وهذا لا يجوز.(١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، واستشهد لها بشاهد من الشعر.

قال ابن مالك:

"وَكُلُّ عَطْفٍ صَالِحٍ للبَدَلِ ∴ إنْ لَمْ يَلِقْ بِهِ مَحَلَّ الأَوَّل

كـ(بِشْرٍ) المَسْبُوقِ بـ(البَكْرِي) ∴ و(زيداً) اثر (يا أبا عَلِي)"(٢)

والشاهد قوله " كـ(بِشْرٍ) المسبوق بـ (البكرى)، والبيت بتمامه:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ∴ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوْعَاً(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل (٢٢٣/٢) وينظر تحصيل عين الذهب ص(١٥١) والتبصرة والتذكر (١٨٤٩/١، وشرح التسهيل (٣٢٧/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٦٩/١) وشرح المفصل (٧٣/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٦٩) والتخمير (١٢٤/٢) وارتشاف الضرب (١٩٤٤/٤) وتوضيح المقاصد (١٢١/٣) (١٢١/٣)، والمقاصد الشافية (٥٠٢/٥) والمساعد (٤٢٥/٢) وتمهيد القواعد (٣٣٨٢/٧) والفضة المضية (٤٢٤، ٤٢٥)، وخزانة الأدب (٢٨٤/٤) والدرر اللوامع (٣٧٩/٢)

(٢) شرح الكافية الشافية (٥٣٥/١).

(٣) البيت من بحر الوافر للمرار الأسدى فى الكتاب (١٨٢/١)، وتحصيل عين الذهب ص(١٥١)، وشرح المفصل (٧٢/٣) وشرح الكافية للرضى (٣٩٦/٢) والتخمير (١٢٤/٢) والصفوة الصفية (٧٤٣/١)، والإرشاد (٣٨٧) والمقاصد الشافية (٥٢/٥)، والتصريح (١٥٠/٢) والخزانة (٢٨٦/٤) والدرر اللوامع (٣٧٩/٢)، وبلا نسبة فى الأصول (١٨٥/١) والتبصرة والتذكرة (١٨٤/١) والمقرب (٢٤٨/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٦٩/١) وشرح التسهيل (٣٢٧/٣) وشرح الألفية لابن الناظم ص(٣٦٩) وارتشاف الضرب (١٩٤٤/٤).

اللغة والمعنى: بشر هو بشر بن عمرو بن موثد من بنى بكر بن وائل. وصف أن أباه قد صرع رجلاً من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقب موته لتتناول منه. وقد غلط المبرد رواية الجر، وقال: الرواية بنصب "بشر". واحتج بأنه إنما جاز أنا ابن التارك البكرى تشبيهاً بالضارب الرجل، فلما جئت ببشر وجعلته بدلاً صار أنا الضاربُ زيداً الذى لا يجوز فيه إلا النصب. خزانة الأدب (٢٨٤/٤) وينظر شرح المفصل (٧٢/٣).

فالشاهد فيه " التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ"، فقد جاء "بشر" عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر.

وأجاز الفراء (ت٢٠٧هـ)[١]، في هذا البيت البدلية لإجازته إضافة الصفة المقرونة بـ"أل" إلى جميع المعارف، نحو:"الضاربُ زيدٍ"، وليس مذهبه بمُرضٍ عند الجمهور[٢].

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية للرضى (٣٩٥/٢) وشرح الألفية لابن الناظم (٣٦٩)، والصفوة الصفية (٧٤٣/١) وشرح الشذور للجوجرى (٧٨١/٢).
(٢) التصريح (١٥٠/٢).

المسألة الثامنة: " وقوع (ليس) حرف عطف "

"ليس" من أخوات "كان" ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: ليس زيدٌ قائماً[١]، وقد نقل بعض العلماء عن الكوفيين أنهم جعلوها من حروف العطف، نحو: ضربت عبد الله ليس زيداً. [٢]

وقد تعرض ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، ونسب إلى الكوفيين أنهم جعلوا "ليس" حرف عطف، واستشهد لهم بشاهد من الشعر.

قال ابن مالك:

"وَ"لَيْسَ" حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي قَوْلِ مَنْ ∴ للكوفة اعْتَزَى كقولِ مَنْ فَطَنْ[٣]

(أَيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطالِبُ ∴ والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ"[٤]

وقد ذكر ابن مالك الشاهد كاملاً هنا. وهو قوله:

أَيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطالِبُ

والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[٥]

والشاهد في البيت في قوله: " والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ" حيث استدل الكوفيون بالبيت على وقوع "ليس" حرف عطف، فعطف الغالب على المغلوب[٦].

---

(١) الكتاب (٢٣٣/٤) والمقتضب (٨٧/٤) والأصول (٩٧/١) والتبصرة والتذكر (١٨٨/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٠/١) وهمع الهوامع (١١٥/١).

(٢) ارتشاف الضرب (١٩٧٧/٤) والجنى الدانى ص(٤٩٨) والمساعد (٤٤٣/٢).

(٣) فى شرح الكافية الشافية (كقول كلِّ مَنْ فطن) والصواب حذف "كل" حتى لا ينكسر البيت.

(٤) شرح الكافية الشافية (٥٣٧/١).

(٥) البيتان من الرجز لنفيل بن حبيب الحميرى فى الدرر اللوامع (١٤٦/٦) وشرح شواهد المغنى ص(٧٠٥) والمقاصد النحوية (١٢٣/٤) وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٤٩٨) وجواهر الأدب ص(٤٨٨) ومغنى اللبيب (٣٢٧/١) وهمع الهوامع (١٣٨/٢) والأشرم: أبرهة الحبشى، صاحب الفيل.

(٦) المقاصد النحوية (١٢٣/٤).

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين النحاس (ت٣٣٨هـ)[١] وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)[٢] والمرادى (ت٧٤٩هـ) [٣]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) [٤]. ونسبه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٥] للبغداديين ونسبه ابن هشام (ت٧٦١هـ) [٦] للكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة.

ولم يثبت البصريون كون "ليس" عاطفة، ويُوَجَّه هذا البيت على مذهب البصريين بأن يُجعل "الغالبُ" اسم "ليس"، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على "الأشرم"، ثم حذف لاتصاله، كما تقول: الصديق كانَه زيدٌ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً، كما تحذفها من نحو: "زيدٌ ضَرَبه عمرو" فيصير : "زيدٌ ضَرَب عمرو"[٧]

وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): "والعطف بـ"ليس" عند البصريين خطأ"[٨]

❁❁❁❁❁

(١) المساعد (٤٤٣/٢).
(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٩٨/١).
(٣) الجنى الدانى ص (٤٩٨) .
(٤) شرح الكافية الشافية (٥٥٢/١) وينظر المساعد (٤٤٣/٢).
(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٥/١).
(٦) مغنى اللبيب (٣٢٧/١).
(٧) الجنى الدانى ص(٤٩٨) وشرح الكافية الشافية (٥٥٢/١، ٥٥٣)، ومغنى اللبيب (٣٢٧/١)، وجواهر الأدب ص(٤٨٨).
(٨) ارتشاف الضرب (١٩٧٧/٤).

المسألة التاسعة: " عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل "

من الأسماء التى تشبه الفعل اسم الفاعل نحو: "ضَارِبٌ" فهى يشبه الفعل المضارع "يَضْرِبُ"، ويجرى على حركاته وسَكناته. (١)

وقد أجاز النحويون عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهدين من الشعر عن العرب. قال ابن مالك:

"واعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ∴ وَعَكْسَاً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

كـ(ربَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ ∴ أمُّ صَبىٍّ قَدْ حَبَا أوْ دَارِجْ

كذا (يُعَشِّيْها بِعَضْبٍ بَاتِرْ ∴ يَقْصِدُ فى أسْوُقِهَا وَجَائِرْ"(٢)

والشاهد الأول قوله:

يَاربَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ

أمُّ صَبىٍّ قَدْ حَبَا أوْ دَارِجْ(٣)

والشاهد الثانى قوله:

بَاتَ يُعَشِّيْها بِعَضْبٍ بَاتِرْ

يَقْصِدُ فى أسْوُقِهَا وَجَائِرْ(٤)

---

(١) الأصول (١٢٥/١) وشفاء العليل (٦٢٣/٢) والتسهيل ص(١٣٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (٥٧٣/١).

(٣) البيتان من الرجز لجندب بن عمرو فى خزانة الأدب (٢٣٨/٤) وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٩٤/٣) وسر صناعة الإعراب (٦٤١/٢) وشرح الأشمونى (٤٣٣/٢) والتصريح (١٥٢/٢) والمقاصد النحوية (١٧٤/٤). والعوهج: الطويل العنق. والجمع: العواهج. ويوصف به النوق والظباء. ينظر القاموس المحيط (عوهج) وحبا الصبى يحبو إذا مشى على استه، ودارج: اسم فاعل من درج الصبى إذا مشى مشياً متقارب الخطو.

(٤) البيتان من بحر الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٤٠/٥-١٤٣) وشرح الأشمونى (٤٣٣/٢) وشرح ابن عقيل (٢٢٤/٢) ولسان العرب (كهل)، والمقاصد النحوية (١٧٤/٤) يعشيها: يطعمها العشاء والعضب سيف باتر: قاطع. جائر: ظالم. والمعنى: يمدح رجلاً بالكرم وبأنه ينحر الإبل لضيوفه فيقول: إنه بات يعم إبله بالسيف القاطع الباتر الذى يقطع أسوق الإبل التى تستحق الذبح. يراجع: المقاصد النحوية (١٧٤/٤).

والشاهد في البيت الأول قوله: " قَدْ حَبَا أوْ دَارِجٌ" والشاهد أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله : "دارج" على الفعل، وهو قوله: "حَبَا" فكأنه قال: قد حبا أو درج.

والشاهد في البيت الثانى قوله: "يقصد.. وجائر" حيث عطف اسماً يشبه الفعل، وهو قوله "جائر"، وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل، على فعل، وهو قوله "يقصد"، فكأنه قال يقصد ويجور.[1]

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد النحوية (١٧٤/٤) وشرح ابن عقيل (٢٢٥/٢) وشرح الكافية الشافية (٥٧٣/١).

المسألة العاشرة: " إبدال الظاهر من ضمير الحاضر "

البدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة نحو: جاء أبو عبد الله زيدٌ، فـ"زيدٌ" بدل من "أبى عبد الله"؛ لأنه مقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعة، فخرج العطف، نحو: جاء محمد وعلى، فالثانى وإن كان مقصوداً بالحكم إلا أنه بواسطة الواو.(١)

وقد يُبدل الظاهر من ضمير الحاضر. وقد تعرَّض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً شعرياً.

قال ابن مالك:

وظَاهِراً مِنْ مُضْمَرِ الحاضِرِ لَا ∴ يُبْدَلُ إذا من شَرْطِ الابدالِ خَلَا

والشرطُ توكيدٌ بِهِ أوكشفُ مَا ∴ أُريدَ مِنْ مَضْمُون مَا تَقَدَّما

ونحو (مُسْتَلْئِمٍ) اثر (بى) نَدَرْ ∴ والأخْفَشُ القياسَ فى هذا اعتَبَرْ"(٢)

والشاهد أشار إليه ابن مالك فى قوله: " ونحو (مُسْتَلْئِمٍ) اثر (بى) "، والبيت بتمامه:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِىْ إلى صَارِخِ الوَغَى ∴ بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُرَحَّلِ(٣)

والشاهد فى هذا البيت فى قوله: "تعدُوْ بِىْ ... بمُسْتَلْئِمٍ"، حيث استدَلَّ به الأخفش والكوفيون على جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.(٤)

قال العينى (ت٨٥٥هـ): "والاستشهاد بالبيت فى قوله "بمُسْتَلْئِمٍ" فإن الأخفش والكوفيين استدلوا به على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، فإن

---

(١) التصريح (١٥٥/٢) وشرح ابن عقيل (٨٥/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٥٧٨/١).

(٣) البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه (١٤٩٩/٣) والشوهاء: الفرس الطويلة، صارخ الوغى: الحرب، المستلئم: اللابس اللأمة وهى الدرع، والفنيق: الفحل من الإبل، والمرحَّل: الذى عليه رحله. ورواية الديوان: (مثل البعير المدجَّل) والمدجّل: المطلى بالقطران، فِعْله: دُجل أى طلى. ينظر المقاصد النحوية (١٩٥/٤)، وشرح عمدة الحافظ ص(٥٨٩) ولسان العرب (دجل).

(٤) شرح عمدة الحافظ ص(٥٨٩) وشرح الألفية لابن الناظم ص(٥٦٠).

قوله: "بمستلئم" ظاهر، أُبْدِل من قوله "بى" وهو ضمير الحاضر، فعلى هذا يجوز أن يقال: قمتُ زيدٌ، ويكون "زيدٌ" بدلاً من الضمير الذى فى "قمتُ" "[١]

وقال ابن مالك: "أجاز الأخفش والكوفيون أن يُبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه ولا تبعيض، ولا اشتمال، وعلى مذهبه ومذهبهم فى ذلك جاء قول الشاعر:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِىْ إلى صَارِخِ الوَغَى ∴ بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُرَحَّلِ

يريد بـ: "مستلئم" متدرعاً، ولا يعنى إلا نفسه" [٢]

واشترط النحويون فى إبدال الظاهر من الضمير المجرور إعادة الجار، كما يشترطون أن يكون البدل كلاً، ويمثلون لذلك بقوله تعالى فى شأن مائدة عيسى ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [٣] والبيت المذكور كالآية فيه الشرطان، حيث أُعيد الجار مع البدل، كما أنه بدل كل.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد النحوية (١٩٥/٤)..
(٢) شرح الكافية الشافية (٥٧٨/١، ٥٧٩) وينظر له شرح عمدة الحافظ ص(٥٨٩).
(٣) سورة المائدة الآية (١١٤) وينظر الدر المصون (٥٠٥/٤) والبحر المحيط (.
(٤) ينظر أ.د/ على محمد فاخر. دراسات نحوية وصرفية فى شعر ذى الرمة ص(٢٧٥).

المسألة الحادية عشرة: " بدل الفعل من الفعل "

يُبْدل الفعل من الفعل إذا اتفق الفعلان فى المعنى، كقولك: "إنْ تُكْرِمْ زيداً تُحْسِنْ إليه فهو أهل"، فتجزم "تُحْسنْ إليه"؛ لأنه بدل من تكرم، وجاز إبداله منه؛ لأنه بمعناه، فالإكرام بمعنى الإحسان.(١)

وقد تحدث ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فى الكافية الشافية عن بدل الفعل من الفعل، واستدل على كلامه ببيت من الرجز من الأبيات المجهولة القائل عند سيبويه فقال:

"والفِعْلُ قَدْ يُبْدَلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَا ∴ قَدْ قَالَ بَعْضُ الرَّاجِزِيْنَ القُدَمَا

(إنَّ عَلَىَّ اللَّهَ أنْ تُبايِعَاً ∴ تُؤْخَذَ كَرْهاً أوْ تَجِيئَ طائِعَا"(٢)

والشاهد هو البيت الثانى وهو :

(إنَّ عَلَىَّ اللَّهَ أنْ تُبايِعَاً

تُؤْخَذَ كَرْهاً أوْ تَجِيئَ طائِعَا"(٣)

والشاهد فيه قوله "تؤخذ"، حيث نصب على البدلية من الفعل "تُبَايعا"، لأنه بمعناه؛ لأن المبايع لا ينفك من أحد الأمرين، إما أن يؤخذ كارهاً، أو يجئ إلى المبايعة طائعاً.(٤)

---

(١) الصفوة الصفية (٧٨٣/١) وينظر: المقتضب (٦٢/٢)، والتبصرة والتذكرة (١٦١/١، ١٦٢) والبديع لابن الأثير (جـ١/م٢/ص٣٥١) وشرح الكافية للرضى (٣٩٣/٢)، وخزانة الأدب (٢٠٣/٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٥٨٠/١).

(٣) البيت من الرجز. من الأبيات المجهولة القائل. وهو فى الكتاب (١٥٦/١)، والمقتضب (٦٢/٢) والأصول (٤٨/٢) والتبصرة والتذكرة (١٦٢/١)، وتحصيل عين الذهب ص(١٣٠) وشرح التسهيل (٣٤١/٣) وشرح عمدة الحافظ (٥٩١)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٩٩) وشرح الكافية للرضى (٣٩٣/٢)، والصفوة الصفية (٨٧٣/١) والتصريح (٢٠٠/٢) والمقاصد الشافية (٢٢٨/٥)، وخزانة الأدب (٢٠٣/٥)، والفضة المضية ص(٤٢٠) وتمهيد القواعد (٣٤١٢/٧)

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة (١٦١/١، ١٦٢) والصفوة الصفية (٧٨٣/١) والمقاصد النحوية (١٩٩/٤).

وقد اشترط ابن معط (ت٦٢٨هـ) أن يتفق الفعلان في المعنى[١]، وزاد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) مع شرط ابن معط كون البدل أبين من المبدل منه[٢]، فـ"تؤخذ" بدل من "تبايع"، و"تجئ" معطوف على "تؤخذ"، وهذا البدل أبين من المبدل منه، والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف، والمعطوف عليه؛ إذ لا تكون المبايعة إلا على أحد الوجهين من إكراه أو طاعة. [٣]

وذهب ابن السراج (ت٣١٦هـ) إلى أن الفعل يُبدل من الفعل إذا كان ضرباً منه، نحو قولك: "إن تأتني تمشي أمشي معك"؛ لأن المشي ضَرْبٌ من الإتيان.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) الصفوة الصفية (٧٨٣/١).
(٢) ينظر. شرح التسهيل (٣٤٠/٣) وشرح الألفية لابن الناظم ص(٣٩٩) والمساعد (٤٣٨/٢)، والمقاصد الشافية (٢٢٨/٥) وخزانة الأدب (٢٠٣/٥).
(٣) خزانة الأدب (٢٠٣/٥).
(٤) الأصول (٤٩/٢) وينظر ارتشاف الضرب (١٩٧٢/٤).

المبحث السادس عشر

الشواهد المتعلقة بالنداء

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: " حذف حرف النداء مع اسم الإشارة "

قد يحذف حرف النداء كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[١]، وقد يحذف مع اسم الإشارة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، فذكر أن البصريين يَرَوْن أن نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء شاذ، والكوفيون يجيزون نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء. واستشهد لصحة قولهم بشاهد من الشعر، وجعله نادراً.

قال ابن مالك:

"واسْمُ إشارةٍ وجِنْسٌ يُفْرَدُ ∴ والجنسُ في التعيين قد يُجَرَّدُ

كـ(افتد مَخْنوقُ و(ثوبى حَجَرُ) ∴ و(ذَا ارْعِواءً) نَحْوُ ذَيْنٍ يَنْدُرُ"[٢]

والشاهد ضمَّنه ابن مالك كلمة (ذا ارعواءً) والبيت بتمامه:

ذَا ارْعِواءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ ∴ رَأْسِ شَيْباً إلى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ[٣]

والأصل: يا هذا ارعوى ارعواءً، وقد اختلف فيه النحويون البصريون والكوفيون، هل يجوز حذف حرف النداء من اسم الإشارة أو لا يجوز، فالبصريون على أنه لا يجوز قياساً على النكرة المقصودة التى لا يُحذف منها، حيث كان حرف النداء فيها عوضاً عن "أل"، والكوفيون على جواز الحذف

(١) سورة يوسف الآية (٢٩). وينظر شرح الألفية لابن الناظم.
(٢) شرح الكافية الشافية (٣/٢)
(٣) البيت من الخفيف وورد بلا نسبة فى المقاصد النحوية (٢٣٠/٤) وشرح ابن عقيل (٢٥٢/٢) وشرح الأشمونى (٤٤٣/٢) وشرح التسهيل (٣٨٧/٣).

من اسم الإشارة، محتجين بالشاهد المذكور الذى ذكره ابن مالك وغيره من الشواهد. من مثل قول الشاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيْنى لها قَالَ صَاحِبِى ∴ بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ"[١]

وقد خرّج البصريون هذه الشواهد على الضرورة.[٢]

وعَلَّل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عدم جواز الحذف بأن حذف الحروف مما يأباه القياس؛ لأن الحروف إنما جئ بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال، فـ"ما" النافية نائبة عن "أنفى"، وهمزة الاستفهام نائبة عن "أستفهم"، وحروف العطف نائبة عن "أعطف"، وحروف النداء نائبة عن "أنادى"، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارَ مختَصر، وهو إجحافٌ، إلا أنه قد ورد فيما ذُكر لقوة الدلالة على المحذوف، فصار بالقرائن الدالة عليه كالمتلفظ به"[٣] والراجح مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وإن كان قليلاً، ولا يجوز منعه لورود ذلك فى الشواهد كما فى البيت.

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه ص(١٥٩٢) والدرر اللوامع (٢٤/٣)، والتصريح (١٦٥/٢) وشرح عمدة الحافظ (٢٩٧) والمقاصد النحوية (٢٣٥/٤) وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٥/٤) ومغنى اللبيب (٦٤١/٢)

(٢) المقاصد النحوية (٢٣٥/٤) والتصريح (١٦٥/٢) وحاشية الصبان (١٣٦/٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢).

(٣) شرح المفصل (١٥/٢).

المسألة الثانية: " تنوين العَلَم الموصوف بابن "

إذا وقع الاسم جامعاً لأربعة شروط حذف منه التنوين وهى:

الأول: أن يكون علماً، الثانى: أن يكون موصوفاً بابن، الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى علم، الرابع: أن يكون ابن متصلاً بموصوفه. ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة: هذا زَيْدُ بن عمروٍ. (١)

وقد يثبت التنوين ولا يُحذف مع توافر هذه الشروط فى الضرورة الشعرية، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة واستدل لها بشاهد عن العرب.

قال ابن مالك:

"وَقَدْ يُعَامَلُ الذى (ابْنٌ) خَبَرُه ∴ بِمَا لِمنعُوتٍ وَنَظْمٌ أكْثَرُه

وقوله (مِنْ قَيْسِ بنِ ثُعْلَبَةَ) ∴ ضَرُورةٌ فِى سَعَةٍ مُجْتَنَبَة" (٢)

والشاهد قوله "من قيس بن ثعلبة" والبيتان بتمامهما :

جَارِيَةٌ مِنْ مِنْ قَيْسِ بنِ ثُعْلَبَةَ

كأنَّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ (٣)

فقد نَوَّنَ الشاعر " قَيْسِ " مع أنها موصوفة بابن. وهذا عند سيبويه ومن وافقه جائز للضرورة الشعرية.

قال سيبويه: "هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه"

---

(١) شرح ابن عقيل (٢٣٨/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٦/٢).

(٣) البيتان من الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص(١٤٨) وقيس بن ثعلبة حى من بكر بن وائل. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافى (٢٧٢/٢) وللنحاس (٢٤٨) وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٨) والخصائص (٤٩١/٢) والمقتضب (٣١٥/٢) والشجرى (٣٨٢/١) والرضى (١٤١/١)

وذلك كُلُّ اسمٍ غالبٍ وُصِفَ بابنٍ، ثم أضيف إلى اسمٍ غالبٍ أو كنية أو أمٍّ. وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثُر فى كلامهم؛ لأن التنوين حرفٌ ساكنٌ وقع بعده حرفٌ ساكنٌ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضْرِبَ ابنَ زيدٍ، وأنت تريد الخفيفة، وقولهم لَدُ الصلاةِ فى لدُن حيث كثُر فى كلامهم، وما يذهب منه الأوّل أكثرُ من ذلك نحو: قُلْ وَخَفْ.

وسائر تنوين الأسماء يُحَرّك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيُحرّك الأول كما يُحَرّك المُسَكّن فى الأمر والنهى، وذلك قولك: هذه هِنْدٌ امرأة زيد، وهذا زيدٌ امرؤُ عمروٍ، وهذا عمروٌ الطويلُ، إلا أن الأول حُذف منه التنوين لما ذكرتُ لك. وهم مِمّا يحذفون الأكثر فى كلامهم وإذا اضطرَّ الشاعر فى الأول أيضاً أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هى ابنتُكم وأختُكُمُ زَعَمْتُم ∴ لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ[1]

وقال الأغلب[2]:

جاريةٌ مِنْ قَيْسٍ بن ثَعْلَبَة"[3]

فسيبويه استشهد على هذه الضرورة وهى إبقاء التنوين فى العلم الموصوف بابن مع وجود شروط الحذف اللازم فى الكلام ببيتين من الشعر، فالشاهد فى البيت الأول تنوين "نوفل" للضرورة، والشاهد فى الثانى تنوين

(١) البيت من الوافر لفارغة بنت معاوية بن قشير القشيرية كما فى ابن السيرافى (٢٥٧/٢) وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٤٧) وثعلبة بن نوفل : حى من اليمن. نقول: هى وأنتم من حى واحد فهى ابنة لبعضكم وأخت لبعضكم.
(٢) تقدم.
(٣) الكتاب (٥٠٥/٣، ٥٠٦).

"قيس" للضرورة، وما دام التنوين قد ثبت لضرورة الشعر لزم إثبات الألف فى "ابن" خطّاً. (١)

وجعل ابن جنى (ت٣٩٢هـ) البيت ضرورة فى الخصائص. (٢)

وفى "سر الصناعة" جعل "ابناً" بدلاً من "جارية" وليس وصفاً، ولذا لم يُجعل معه كالشئ الواحد، فوجب أن ينوى انفصال "ابن" مما قبله؛ لأنه فى التقدير من جملة ثانية، إذ البدل على نية تكرار العامل، وعلى ذلك تقول: كلمت زيداً بن بكر، وكأنك تقول: كلمت زيداً كلمت ابن بكر. (٣)

وقد ردَّ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) على ابن جنى فقال: "وزعم قوم أن "ابن ثعلبة" بدل، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال "ابن" بدلاً"(٤)

❁❁❁❁❁

(١) سيبويه والضرورة الشعرية ص(٢٢٦).
(٢) الخصائص (٤٩١/٢).
(٣) سر صناعة الإعراب (٥٣٠/٢).
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل (٢٦٩/١).

المسألة الثالثة: " الجمع بين (يا) والميم المشددة فى (اللهم) "

يقال فى نداء لفظ الجلالة "الله" يا الله، كما يقال "اللهم" بحذف حرف النداء "يا" والتعويض عن المحذوف بالميم المشددة فى آخره على المذهب الصحيح، وهو مذهب البصريين.(١)

ولذا لا يجوز الجمع بين "يا" والميم المشددة إلا فى ضرورة الشعر، وقد تعرض ابن مالك (٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً من الشعرقال ابن مالك :

"وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) و(أَلْ) ∴ إلَّا مَعَ اللَّهِ فَفِيهِ يُحْتَمَلْ

والأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيْضِ ∴ وشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِيْ قَرِيْض

نَحْوُ (إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ∴ أَقُوْلُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا"(٢)

والشاهد من الرجز وهو بتمامه: **إنى إذا ما حَدَثٌ ألَّا**

أقول يا اللهمَّ يا اللهمَّا.(٣)

حيث استشهد به النحويون على أنه لا يجمع بين "يا" والميم المشددة التى يعوض بها عن حرف النداء إلا فى الضرورة الشعرية، وهذا شاذ. (٤)

واختلف النحويون فى هذا الشاهد على مذهبين:

الأول : مذهب البصريين أن الميم المشددة فى آخر الاسم عوض عن "يا"، وبقيت ضمة الهاء لأنها ضمة الاسم المنادى المفرد. (٥)

---

(١) يراجع. الكتاب (١٩٦/٢) ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج (٣٩٣/١) وإعراب القرآن للنحاس (٣٦٤/١) وابن يعيش (١٦/٢) وأمالى الشجرى (٢٤٠/٢) وشرح الجمل لابن الفخار (٧١٨/٢) وشرح الكافية لابن فلاح (٥٦٩/٢) والمحلى لابن شقير (٧٤)

(٢) شرح الكافية الشافية (١١/٢).

(٣) البيتان من الرجز لأبى خراش الهذلى فى الدرر (٤١/٣) والمقاصد النحوية (٢١٦/٤) ونسبا لأمية بن أبى الصلت فى خزانة الأدب (٢٩٥/٣)، وورد بلا نسبة فى الإنصاف (٣٤١/١) ورصف المبانى (٣٠٦)، وقال البغدادى: "وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العينى لأنه لأبى خراش الهذلى وهذا خطأ وإنما هو لأمية بن أبى الصلت قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة" ينظر خزانة الأدب (٢٩٥/٣).

(٤) الخزانة (٢٩٥/٣).

(٥) الكتاب (١٩٦/٢) ومعانى الزجاج (٣٩٣/١) وابن يعيش (١٦/٢)

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وقولهم "اللهم" حذفوا "يا" وألحقوا الميم عِوضاً"[١] وعلى هذا جمهور البصريين. [٢]

الثاني: مذهب الكوفيين أن الميم ليست عوضاً من "يا" ولكن أصلها: "يا الله أُمَّنا بخير"، فالميم بعض فعل تقديره: "أُمّ"، حذفت منه الهمزة تخفيفاً بعد نقل ضَمتها إلى الهاء من لفظ الجلالة، ثم اتصلت الميم المشددة باسم الجلالة، وحذف حرف النداء "يا" فصار اللهمَّ"[٣]

قال الكوفيون: "لو كانت الميم عوضاً من "يا" لما جاز الجمع بينهما في هذا الشاهر؛ إذ لا يُجمع بين العِوَض والمعوَّض منه. [٤]

ودفع البصريون هذا الاستشهاد بأمرين :

الأول: أن البيت مجهول القائل، فلا يجوز الاستشهاد به على ما ذهبوا إليه. [٥]

الثاني: أنه من الضرورات التي لا تجوز إلا في الشعر. [٦]

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "وقد زيدت الميم آخراً أيضاً، وذلك قولهم "اللهم"، فالميم عوض في آخره عن الياء في أوله، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر"[٧]

وقال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "وقوله: "إني إذا ما حدث ألمَّا" محمول على الضرورة مع كونه مجهولاً"[٨]

والصحيح مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين لا دليل عليه.

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٢٥/١).
(٢) المقتضب (٢٤٢/٤) والزاهر (٥١/١).
(٣) معاني الفراء (٢٠٤/١) .
(٤) أسرار العربية (٢٣٢) وابن يعيش (١٦/٢).
(٥) الشيرازيات للفارسي (١٩٣/١).
(٦) ضرورة الشعر للسيرافي ص(١٢٨) وما يجوز للشاعر للقيرواني (١٩٨).
(٧) المحتسب (٢٣٨/٢).
(٨) الإيضاح في شرح المفصل (٢٩٠/١-٢٩١).

المسألة الرابعة: " وصف صفة (أىّ) فى النداء "

إذا قلت: يا أيُّها الرجلُ فـ"أىُّ" منادى مبنى على الضم، و"هـا" للتنبيـه، و"الرجل" صفة لـ"أىّ" وهى ملازمة للرفع، ولا يجوز نصبها؛ لأنها المنادى حقيقة، و"أىّ" متوصل به إليه. (١)

ويجوز أن توصف صفة "أىّ"، ولا تكون إلا مرفوعة، سواء أكانت مفردة أم مضافة. (٢)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة. وذكر أنه يجوز وصف صفة "أىّ" ويجب رفعها. قال ابن مالك:

"وتـابعُ التـابعِ مَحْمُـولٌ علـى ∴ مَـا جَـازَهُ فِـى لَفْظِـهِ مُحَصِّـلا
كـ(أيُّهـا الجَاهِـلُ ذو التَّنَـزِّىْ ∴ لا تُوْعَـدِنِّى حَيَّـةً بـالنَّكْزِ"(٣)

والبيت هو الثانى. وهو قوله:

يـا أيُّهـا الجَاهِـلُ ذو التَّنَـزِّىْ
لا تُوْعَـدِنِّى حَيَّـةً بـالنَّكْزِ"(٤)

قال العينى (ت٨٥٥هـ): "الشاهد فيه أنه وصف "يا" بما فيه "أل"، ووصف ما فيه "أل" بمضاف إلى ما فيه "أل"، وقيل: رُفع "ذو التنزّى" لأنه تابع لصفة، وقيل: الجاهل صفة "لأى" وليس بصلة، والتقدير: يا ها هو الجاهل ذو التنزّى،

(١) إعراب القرآن للنحاس (١٩٧/١) وشرح الكافية للرضى (١٤٢/١) والمقتصد (٧٧٨/٢) والمساعد (٥٠٤/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٩/٣)
(٢) شرح الكافية الشافية (١٥/٢)
(٣) ينظر. شرح الكافية الشافية (١٥/٢)
(٤) من الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(٦٣) والتنزى: الوثبان والارتفاع والسمو، ونكزت الحية: لسعت بأنفها. ينظر مقاييس اللغة (نزو) واللسان (نكز)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٤٧١/١)، والمقاصد النحوية (٢١٩/٤)، وابن يعيش (١٣٨/٦) والكتاب (١٩٢/٢) والمقتضب (٢١٨/٤) والأشمونى (١٥٢/٣) ورواية ابن الشجرى فى الأمالى (٣٠٠/٢) "اذا التنزّى" بنصب "اذا"

فالحركة فيه ليست حركة إتباع لتكون فى موضع نصب، بل حركة إعـــراب؛ لأنه خبر المبتدأ المحذوف، ونعت المرفوع مرفوع"[١]

وعلى هذا فإذا وُصِفَتْ صفة "أى" فلا تكون إلا مرفوعة، ســـواء أكانـــت مفردة أو مضافة كما فى الشاهد. [٢]

وذهب ابن مالك إلى وجوب رفع صفة "أى" نحو: يـــا أيهـــا الرجـــلُ ذو العلم.[٣]

وأجاز الشجرى (ت٥٤٢هـ) الوجهين الرفع والنصب فقال فى "أىّ": "فإذا جئت بعد صفتها بمضاف فلك فيه الرفع والنصب، تقول: يا أيُّها الرجـــلُ ذو الجُمّة، على الوصف للرجل، وذا الجُمَّةَ على البدل من "أىّ" ، كأنك قلت: يـــا ذا الجُمة، ويجوز نصبه على استئناف نداء، وعلى هذا يحمل قوله:

يا أيها الجاهل ذا التنزّى .... "[٤]

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد النحوية (٢١٩/٤).
(٢) شرح الأشمونى (١٥١/٣، ١٥٢) .
(٣) شرح الكافية الشافية (١٥/٢).
(٤) أمالى الشجرى (٢٩٩/٢، ٣٠٠).

المسألة الخامسة: " وقوع المنادى مكرراً مضافاً "

إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً نحو: "يا سَعْدُ سَعْدَ الأوس" جاز لك في الأول وجهان: الضم وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني –حينئذٍ– إمَّا منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان وإما مفعولاً بتقدير: أعني. والثاني الفتح على أن الأصل: يا سَعْدَ الأوس سَعْدَ الأوس. (١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب. فقال:

"وبانتِصَابِ الثَّانِي فُهْ والأوَّلْ ∴ مِنْ (زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلْ" (٢)

والبيت بتمامه:

زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ (٣)

والشاهد في البيت " يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ" حيث وقع المنادى مكرراً في حال الإضافة، فيجوز في الأول الضمُّ والفتح، ويتعين النصب في الثاني. (٤)

فمن ضمَّ الأول كان الثاني منصوباً على إضمار "أعني"، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء. (٥)

وإن نُصب الأول فقد اختلف النحويون فيه على مذهبين:

---

(١) قطر الندى (٢٣٨).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٦/٢)

(٣) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوان ص(٩٩) واليعملة: الناقة القوية الحمولة، والذُّبَّل: جمع ذابل بمعنى الضامر كركع وراكع. ينظر الكتاب (٢٠٦/٢)، والمقتضب (٢٣٠/٤) والمقاصد النحوية (٢٢١/٤) ومغني اللبيب (٤٥٧/٢)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢٧/٢) والممتع (٩٥/١).

(٤) المقاصد النحوية (٢٢١/٤).

(٥) شرح ابن عقيل (٢٤٨/٢) وشرح التسهيل (٤٠٥/٣).

أولاً: مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى أن الأول إذا نصب فهو مضاف إلى ما بعد الاسم الثانى، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل عنده: يا زيد اليعملات زيد اليعملات، فحذف "اليعملات" من الثانى لدلالة الأول عليه، وأقحم "زيداً" بين المضاف والمضاف إليه.(١)

وتابع سيبويه السيرافى (ت٣٦٨هـ)(٢)، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)(٣)، والرضى (ت٦٨٦هـ)(٤)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)(٥)، والسيوطى (ت٩١١هـ)(٦)، والأشمونى (ت٩٢٩هـ)(٧).

ثانياً: مذهب المبرد:

ذهب المبرد (ت٢٥٨هـ) إلى أن الأول إذا نُصب فهو مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثانى، وأن الأصل: يا زيد اليعملات زيد اليعملات، فحذف اليعملات الأول لدلالة الثانى عليه.(٨)

وللمبرد فى هذه المسألة رأيان ذكرهما فى الكامل، الأول: المذهب السابق وهو ما ذكره فى المقتضب والثانى موافق فيه لسيبويه، خلافاً لمن زعم أن له رأياً واحداً فى المسألة.(٩)

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٢٠٦/٢).
(٢) هامش الكتاب (٢٠٦/٢).
(٣) شرح المفصل (١٠/٢).
(٤) شرح الكافية (١٣٣/١).
(٥) مغنى اللبيب (٤٥٧/٢).
(٦) جمع الهوامع (١٧٧/١).
(٧) شرح الأشمونى (١٥٣/٣).
(٨) المقتضب (٢٢٧/٤).
(٩) الكامل (٢١٧/٣) وهامش المقتضب (٢٢٧/٤).

المسألة السادسة: " حقيقة (فُلُ) فى النداء "

من الأسماء التى تختص بالنداء فى كلام العرب قولهم "فُلُ" للرجل، و"فُلة" للمرأة، فلم يرد استعمال هاتين الكلمتين عند العرب إلا فى النداء، يُقال: يا فُلُ أقبل، ويا فُلَةُ أقبلى، ولم يرد استعمالهما فى غير النداء إلا فى الضرورة.(١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر أن " فُلُ" كناية عن عَلَم "فلان" ولا يستعمل إلا فى النداء، ولا يستعمل فى غير النداء إلا فى ضرورة الشعر. ثم ذكر شاهداً عن العرب وقع فيه " فُلُ" فى غير النداء ضرورة.

قال ابن مالك بعد أن ذكر الأسماء التى لا تُستعمل إلا فى النداء:

"...**وبَعْضُ مَا مَضَى قَدْ يَرِدُ ∴ غَيْرَ مُنَادىً مِثْلَ مَا قَدْ أَنْشَدُوا**

(فِىْ لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عَنْ فُلِ) ∴ وَنَحْوُ ذَا اخْصُصْ باضطرار تَعْدِلِ"(٢)

والشاهد:

فِىْ لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عَنْ فُلِ.(٣)

وموطن الشاهد قوله: " أَمْسِكْ فلاناً عَنْ فُلِ"

وقد اختلف النحويون فى تخريج هذا الشاهد على وجهين:

الأول: ذهب بعض النحويين إلى أن " فُلُ" كناية عن عَلَم، ولا يستعمل أبداً إلا فى النداء إلاّ فى ضرورة الشعر، وليس ترخيماً لـ"فلان" وهو مذهب

---

(١) ينظر. الكتاب (٢٤٨/٢) وأمالى ابن الشجرى (٣٣٧/٢) والإيضاح فى شرح المفصل (١٠٩/١) وشرح الجمل لابن عصفور (١٦/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٠/٢)

(٣) الرجز لأبى النجم العجلى (الفضل بن قدامة) فى مدح هشام بن عبد الملك. فى ديوانه (٣٥٥) واللجة بفتح اللام: اختلاط الأصوات فى الحرب. وبضمها معظم الماء. وأمسك فلاناً عن فل أى: احجز بينهما. ينظر. الكتاب (١٩٨/١) وأمالى الشجرى (٢٣٨/٢) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٣٧٨/١) وأمالى الشجرى (٣٣٧/٢) وشرح الجمل لابن خروف (٧٣٤/٢) والتخمير (٤٠٩/٢) وهمع الهوامع (٤٥/٢).

الشلوبين (ت٦٦٠هـ)[١] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢]، وابن مالك[٣]، وابن أبى الربيع (ت٦٨٨هـ)[٤]. وهم بذلك يوافقون البصريين فى أن "قُلُ" من قبيل ما حذف منه لغير الترخيم[٥]، ويوافقون الكوفيين فى أنها بمعنى فلان.[٦]

ويظهر هذا من قول ابن عصفور: "وأما "قُلُ" فهو كناية عن عَلَم، ولا يستعمل أبداً إلا فى النداء إلا فى ضرورة شعر... واختلف فيه النحويون، فمذهب الفراء أنه مرخَم من "فلان"، ومذهب سيبويه أنه غير مرخم، وإنما هو اسمٌ مختص بالنداء، وهو الصحيح"[٧]

وردَّ أبو حيان (ت٧٤٥هـ) هذا القول واصفاً إياه بالوهم حيث قال: "وَهَم ابن عصفور وابن مالك وصاحب البسيط فى قولهم "قُلُ" كناية عن العَلَم كـ"فلان"[٨]

الثانى: ذهب الكوفيون[٩] إلى أن "قُلُ" فى الشاهد أصلها "فلان" فرخِّمت بحذف النون، ثم حذفت الألف التى قبلها لسكونها. ونسب ابن عصفور هذا المذهب للفراء (ت٢٠٧هـ)وحده[١٠] ولم أجده فى "معانى القرآن" ولا فى غيره من كتب الكوفيين.

وظاهر كلام ابن فارس (ت٣٩٥هـ) يدل على اختياره لهذا المذهب إذ يقول:

" "فلان" كناية عن أحد، ورخمة أبو النجم فقال:

---

(١) توضيح المقاصد (١٠٥/٣) والأشمونى (٢٣٦/٣).
(٢) شرح الجمل (٧١٦/٢).
(٣) شرح التسهيل (٤١٩/٣).
(٤) توضيح المقاصد (١٠٥/٣).
(٥) شرح الجمل لابن الفخار (٧١٦/٢) والكتاب (٢٤٨/٢).
(٦) الإيضاح فى شرح المفصل (١٠٩/١).
(٧) شرح الجمل (١٠٦/٢).
(٨) البحر المحيط (٤٥٤/٦).
(٩) الإيضاح فى شرح المفصل (١٠٩/١).
(١٠) شرح الجمل (١٠٦/٢) وتبعه فى هذه النسبة أبو حيان فى البحر المحيط (٤٥٤/٦).

فِىْ لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عَنْ فُلِ." [١]

وهو ظاهر كلام ابن الشجرى (ت٥٤٢هـ) حيث قال: "إنه وإن لم يكن أصله "فلان" فإنه بمعناه، وإنما استحسنوا ترخيمه، وإن لم يكن علماً؛ لأن هذا الاسم –أعنى فلاناً– كناية عن الأعلام"[٢]

والذى أختاره مذهب سيبويه وجمهور البصريين من أن "فُلُ" من الكنايات التى تختص بالنداء، وأنها أصل بنفسها غير مرخمّة من فلان، وذلك لما يأتى:

١– أن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، وعليه فإن ترخيم "فلان" فُلاَ بإثبات الألف؛ إذ لا تحذف المدة الثالثة فى الترخيم كما قيل فى ترخيم "عماد": عِمَا[٣].

٢– أنها لو كانت ترخيم "فلان" لما قيل فى مؤنثه "يا فلة" بالتاء؛ لأن تاء التأنيث تحذف فى الترخيم.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) مجمل اللغة (٧٠٤/١).
(٢) أمالى الشجرى (٣٣٧/٢).
(٣) الكتاب (٢٤٨/٢).
(٤) البحر المحيط.

المسألة السابعة: " الترخيم بحذف التاء ثم إقحامها مفتوحة "

إذا كان المنادَىْ مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، سواء أكان علماً كـ"فاطمة"، أو غير علم كـ"جارية"، زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثِّل، أو غيرَ زائد على ثلاثة أحرف كـ"شاة"، فتقول: يا فاطِمَ، ويا جارىَ، ويا شا.[١]

ونداءُ ما فيه ها التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم، ولذلك قد يقحمون هاء التأنيث مفتوحة كأنّها الحرف الذى قبلها، وقد تعرَّض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة واستدل لها بشاهد عن العرب. فقال:

"وحَذْفُ تا (أُمَيْمَةَ) انْوِ فَاتِحَا ∴ بَعْدَ (كِلِيْنِى) تَنْحُ أَمْراً وَاضِحَا"[٢]

والشاهد بتمامه:

كِلِيْنِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ∴ وَلَيْلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِئ الكَوَاكِبِ[٣]

واختلف النحويون فى هذا الشاهد على أقوال متعددة فى تعليل فتح التاء من "أميمة"

أولاً: مذهب سيبويه:

نصّ سيبويه (ت١٨٠هـ) على أن نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم وبعد نصه على ذلك قال: "واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمةُ أقبل، وبعض من يثبت يقول: يا سلمةَ يعنى بفتح التاء.

ومنه قول الشاعر:

كِلِيْنِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ∴ وَلَيْلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِئ الكَوَاكِبِ"[٤]

وعلّل سيبويه الفتح فى التاء بأنه لما كان الأكثر فى نداء ما هى فيه نداءه بحذفها قُدّر وهى ثابتة عارياً منها، فحُرّكت بالفتح لأنها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذى قبلها.[٥]

---

(١) شرح ابن عقيل (٢٦٤/٢) وشرح الأشمونى (١٧٢/٣)
(٢) شرح الكافية الشافية (٣٧/٢)
(٣) البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه (٢٩) وكلينى: اتركينى من وكله إلى كذا، تركه وإياه. وناصب: متعب. بطئ الكواكب: طويل يخيل للناظر أن كواكبه بطيئة فى سيرها. الكتاب (٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣) والشجرى (٨٣/٢) وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٤٣) ومعانى القرآن للفراء (٣٢/٢) والمساعد (٥٥٧/٢) والخزانة (٣٢١/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٣/٤).
(٤) الكتاب (٢٠٧/٢)
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٨/٣) وجواهر الأدب (١٢١).

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) فى البيت السابق: "ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترخيم"[١]

ونسب أبو حيان (ت٧٤٥هـ) هذا المذهب إلى الأكثرين.[٢]

ثانياً: مذهب الفارسى:

للفارسى (ت٣٧٧هـ) فى هذا الشاهد قولان:

أحدهما: أن التاء زيدت وحُرِّكت بالفتح إتباعاً لفتحة ما قبلها، فأتبع حركة الآخر حركة الأول.

الثانى: أنهم زادوا التاء بين الميم وفتحها، فالفتحة التى فى التاء هى فتحة الميم، ثم فتحت الميم إتباعاً لحركة التاء. [٣]

واختار ابن مالك القول الأول من قولى الفارسى فقال بعد أن عرض مذهب سيبويه: "وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعاً لفتحة ما قبلها، كما كانت فتحة المنعوت فى نحو: يا زيدَ بنَ عمرو إتباعاً لفتحة "ابن"، وإتباع الثانى الأول أحق بالجواز، لاسيما من كلمة واحدة. ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه قوله "وبعض من يثبت يقول يا سلمةَ" فنسب الفتح إلى بعض من يثبت، ولو كان الفتح على ما ادعى من تقدير حذف التاء لكان منسوباً إلى من يحذف لا إلى من يثبت، وهذا بيِّن، والاعتراف برجحانه متعيِّن"[٤]

ثالثاً: رأى أبى حيان:

يرى أبو حيان أنه فتح التاء لأنه نَصَبَ المنادى على أصله، ولم ينونه لأنه غير منصرف قال: "وهذا الذى اخترناه"[٥]

❁❁❁❁❁

(١) شرح المفصل (١٠٧/٢) والأشمونى (١٧٤/٣) والرضى شرح الكافية (١٥١/١)
(٢) ارتشاف الضرب (٢٢٤١/٥).
(٣) ينظر مذهب الفارسى فى المساعد (٥٥٧/٢) والارتشاف (٢٢٤١/٥) ولم أقف عليه فى كتبه.
(٤) شرح التسهيل (٤٢٨/٣).
(٥) الارتشاف (٢٢٤٠/٥) والصفوة الصفية (٢٣٥/٢) والنكت للأعلم (٥٥٦/١).

المبحث السابع عشر

الشواهد المتعلقة بنونى التوكيد

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:" توكيد المضارع بعد (ما) الزائدة دون (إنْ) "

من مواضع توكيد الفعل المضارع توكيداً قريباً من الواجب أن يكون شرطاً لـ"إنْ" المؤكَّدة بـ"ما" كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[١] وقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[٢].

وقد يقع المضارع مؤكَّداً بالنون الثقيلة، وهو واقع بعد "ما" الزائدة غير المسبوقة بـ"إنْ" الشرطية. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهدين عن العرب فقال:

"والنُّونُ شَدَّتْ بَعْدَ (رُبَّما) و(لَمْ) ∴ وشَاعَ بَعْدَ (مَا) مَزِيداً أنْ يُؤَمّ

كقوله (مِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَن ∴ شَكِيرُها) وهكذا مَا يَحْمَدَنْ"[٣]

فالشاهدان ضمَّنهما ابن مالك البيت الثانى:

فالشاهد الأول بتمامه :

إذَا مَاتَ مِنْهُم مَيِّتٌ سُرِقَ ابنُه ∴ ومِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[٤]

---

(١) سورة الأنفال الآية (٥٨).

(٢) سورة الزخرف الآية (٤١). وينظر أوضح المسالك (٩٦/٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٥١/٢).

(٤) البيت من الطويل وهو مجهول وهو مثل من أمثال العرب ومعناه أن الفرع يجئ على وفق أصله، والعِضَة: شجر له شوك والشكير من النبات هو الذى ينبت من ساق الشجرة حولها، أى: إن الصغار إنما تنبت من الكبار يُضرب مثلاً فى مشابهة الرجل أباه. ينظر اللسان (شكر) والكتاب (٥١٧/٣) وخزانة الأدب (٢٢/٤) والتصريح (٢٠٥/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١٦٤٣) وأوضح المسالك (١٠٣/٤)، ومغنى اللبيب (٣٤٠/٢) وشرح شواهد المغنى (٧٦١/٢) والأشمونى (٢١٧/٣).

والشاهد الثاني بتمامه:

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ∴ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا[١]

والشاهد في البيت الأول قوله: "مَا يَنْبُتَن" حيث أكّدَ الفعل المضارع الذى هو "يَنْبُت" بالنون الثقيلة، وهذا الفعل واقع بعد "ما" الزائدة غير المسبوقة بـ"إنْ" الشرطية، وذلك لأن "ما" بمنزلة اللام.[٢]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التى فى قولك: بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ وأشباهه، وإنما كان ذلك لمكان "ما"، وتصديق ذلك قولهم فى مثل: **فِيْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها**"[٣]

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "وقد تدخل هذه النون مع النفى تشبيهاً له بالنهى؛ لأن النهى نفى كما أن الأمر إيجاب فتقول من ذلك: "ما يَخْرجَنّ زيدٌ". قال الشاعر :

ومِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها"[٤]

وعلى ما تقدم فإنه يجوز بقلة تأكيد الفعل المستقبل فى غير الشرط إذا كان أوله "ما" الزائدة.

وأما الشاهد فى البيت الثانى فقوله "ما يَحْمَدَنَّك" حيث أكّد الفعل بالنون الثقيلة مع أن الفعل وقع بعد "ما" الزائدة غير المسبوقة بـ"إنْ" وهو قليل.[٥]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائى فى ديوانه (٢٢٣) والدرر اللوامع (١٦٣/٥) والتصريح (٢٠٥/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٨/٤) والنوادر لأبى زيد ص(١١٠) وشرح شواهد المغنى (٩٥١/٢) وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠٥/٤) والأشمونى (٢١٧/٣) وهمع الهوامع (٧٨/٢).
(٢) خزانة الأدب (٢٢/٤) وشرح الحماسة للمرزوقى (١٦٤٣).
(٣) الكتاب (٥١٦/٣-٥١٧).
(٤) شرح المفصل (٤٢/٩) وينظر منه (١٠٣/٧).
(٥) المقاصد النحوية (٣٢٨/٤) وأوضح المسالك (١٠٥/٤) والأشمونى (٢١٧/٣) وهمع الهوامع (٧٨/٢).

المسألة الثانية: " توكيد اسم الفاعل وأفعل فى التعجب "

نون التوكيد سواء أكانت ثقيلة أم خفيفة خاصة بالأفعال، فالفعل المضارع يؤكد بهما كقوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾، وفعل الأمر كذلك نحو: اذْهَبَنَّ واذهَبَنْ، ولا يؤكد الماضى؛ لأن معناه منافٍ لنون التوكيد. (١)

وقد ورد عن العرب توكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل وذلك شذوذاً، وقد أورد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) شاهداً عن العرب لتوكيد اسم الفاعل، وحكم عليه بالشذوذ، وكذا أورد شاهداً لتوكيد أفعل فى التعجب.

قال ابن مالك:

"**وشَذَّ فى اسم فاعل (أقَائِلَنْ) ∴ وبشُذُوْذِ (أَحْرِيَنْ) -أيضاً - قَمِنْ**" (٢)

والشاهد الأول ذكر ابن مالك موضعه فقط، وهو بتمامه:

"**أقَائِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُوْدَا**". (٣)

والشاهد الثانى فى قوله "أحْرِيَنْ" وهو بتمامه:

"**ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةٍ ∴ فَأَحْرِ بِهِ مِن طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا**" (٤)

فالشاهد فى البيت الأول "أَقَائِلَنْ" حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة، وحقها ألا تدخل إلى على الفعل المضارع وفعل الأمر، والذى سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بالاستفهام بالفعل المضارع.

---

(١) شرح ابن عقيل (٢٨٣/٢) وأوضح المسالك (٢٤/١) ومغنى اللبيب (٣٣٦/١)

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية (٥١/٢).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (١٧٣) والتصريح (٤٢/١) والمقاصد النحوية (١١٨/١) ونسب لرجل من هذيل فى الدرر اللوامع (١٧٦/٥) وشرح شواهد المغنى (٧٥٨/٢) ولرؤبة أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب (٦/٥)، وورد غير منسوب فى الخصائص (١٣٦/١) وسر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢) والمحتسب (١٩٣/١) ومغنى اللبيب (٣٣٦/١)، والأشمونى (١٦/١) و همع الهوامع (٧٩/٢).

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية (٥١/٢).

قل ابن جنى (ت٣٩٢هـ) مُعَقِّباً على هذا البيت: "فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيهاً له بالفعل المضارع، فهذا استحسان لا عن قُوّةِ عِلة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: "أقائمُنَّ يا زيدون"، ولا "أمُنْطَلِقُنَّ يا رجال"، إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له"(١)

وكثيرٌ من الناس ينكرون هذه الرواية فى البيت، ويذكرون أن الرواية "أقائلون"

قال البغدادى (ت١٠٩٣هـ): "هذا شعر أورده السكرى فى أشعار هذيل لرجل منهم بلفظ "أقائلون"، وكذا أورده ابن دريد فى أماليه"(٢)

وعلى رواية السكرى وابن دريد لا شاهد للنحاة فيه.(٣)

والشاهد فى البيت الثانى: "قوله: أحرين" حيث أكَّد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، مع أن التوكيد تختص بالدخول على الأفعال، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب خلافاً لمن ادعى اسميتها.(٤)

وحكم ابن هشام (ت٧٦١هـ) على البيت بالشذوذ.(٥)

وقال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) بعد أن أنشد البيت: "واستدل على فعلية "أفعل" بدخول نون التوكيد عليه فى قوله:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةٍ ∴ فَأَحْرِ بِه مِن طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا

أراد: "وأحرين" بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً فى الوقف"(٦)

❁❁❁❁❁

(١) الخصائص (١٣٦/١) وينظر سر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢).
(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب (٣٣/٦).
(٣) د/ على فاخر. تغيير النحويين للشواهد ص(١٨٧).
(٤) المقاصد النحوية (٦٤٥/٣).
(٥) مغنى اللبيب (٣٣٩/١).
(٦) شرح ابن عقيل (١٤٠/٢).

المبحث الثامن عشر

الشواهد المتعلقة بالممنوع من الصرف

وفيه مسألة واحدة:

" معاملة الاسم المعتل الممنوع من الصرف معاملة الصحيح "

المنقوص الذى نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علماً فهو فى الرفع والجر جار مجرى "قاضٍ" فى اللفظ، وفى النصب يجرى مجرى نظيره من الصحيح فيقال: هؤلاء جوارٍ وأُعَيْمٍ ، ومررت بجوارٍ وأُعَيْمٍ، ورأيت جواريَ وأُعَيْمِيَ، كما يقال هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضِيَ وكذا إن كان علماً فى مذهب الخليل وسيبويه وأبى عمرو.

وأما يونس وأبوزيد وعيسى والكسائى فيقولون فى "قاضٍ" اسم امرأة هذه قاضِي، ورأيت قاضِي، ومررت بقاضِي، فلا ينونون فى رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة فى الرفع ويفتحونها فى الجر كما يفعل بالصحيح. وما جاء فى الشعر على مذهب يونس فهو ضرورة عند الخليل وسيبويه[1].

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر شاهداً من الشعر موافقاً لمذهب يونس، وخرجه على أنه من الضرورات على مذهب سيبويه، وليس من الضرورات على مذهب يونس.

قال ابن مالك:

"ونَوِّنِ المَنقُوصَ فِىْ رَفْعٍ وفِى ∴ جَرٍّ إذَا نَظِيرُهُ لَمْ يُصْرَف

مِنَ الصَّحِيح ولَهُ فى النَّصْبِ ما ∴ لِمَا امتِنَاع صَرْفُهُ تحتّما

(١) الكتاب (٣١٠/٣) وأوضح المسالك (١٣٩/٤) والخصائص (٦/١)، والتصريح (٢٢٨/٢) وما ينصرف وما لا ينصرف (١١٤) والمقتضب (١٤٢/١) وهمع الهوامع (٣٦/١).

وَيُـــوْنُسٌ يَجُـــرُّ مِنْـــهُ العَلَمَـــا ∴ جَـــرَّ الـــذى آخِـــرُهُ قَـــدْ سَـــلِمَا

وعَنْـــدَ عَمْـــرٍو اضْـــطِرَاراً رُوِيَـــا ∴ قَـــدْ عَجَبَـــتْ مِنِّـــىْ وَمِـــنْ يُعَيْلِيَـــا "[1]

والشاهد قوله:

قَدْ عَجَبَتْ مِنِّىْ وَمِنْ يُعَيْلِيَا.[2]

والشاهد قوله " وَمِنْ يُعَيْلِيَا" حيث أجرى الاسم الممنـوع مـن الصـرف للعلمية ووزن الفعل، وهو معتل الآخر بالياء مجرى نظيـره مـن الصـحيح الآخر كـ"يُبَيْطِر" "علما"، فأثبت لامه فى حالة الجر، وكان الوجه من يُعَيْـلٍ، بالتنوين، كما فى جوارٍ وغواشٍ[3]

واختلف النحويون في هذا الشاهد علي مذهبين :

أولاً: مذهب سيبويه والخليل وأبى عمرو:

ذهب سيبويه والخليل وأبو عمرو وجمهـور البصـريين أن البيـت ضرورة شعرية.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) وسألناه –الخليل– عن بيتِ أنشَـدَناه يـونس (ت١٨٩هـ)

قَـــدْ عَجَبَـــتْ مِنِّـــىْ وَمِـــنْ يُعَيْلِيَـــا
لَّمَّـــا رَأَتْنِـــىْ خَلَقَـــاً مُقَلْوِلِيَـــا

(١) شرح الكافية الشافية (١٠١/٢).
(٢) من الرجز للفرزدق فى الدرر اللوامع (١٠٢/١) وبعده: لمَّا رَأَتْنِىْ خَلَقاً مُقْلَوْلِيا.
ويُعَيْليا: تصغير. يعلى علم رجل. خلقاً: رثَّ الهيئة. مقلوليا: هو المتجافى المنكمش. ينظر: التصريح (٢٢٨/٢) وورد الشاهد غير منسوب فى أوضح المسالك (١٣٩/٤) والخصائص (٦/١) والكتاب (٣١٥/٣)، والمقتضب (١٤٢/١) وما ينصرف وما لا ينصرف (١١٤) وهمع الهوامع (٣٦/١)
(٣) الدرر اللوامع (١٠٢/١).

فقال: هذا بمنزلة قوله[١]:

ولكنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[٢]

والفرزدق أجرى كلمة "موالٍ" المضافة مجرى الممنوع من الصرف؛ إذ جَرّها بالفتحة، وكان ينبغى له أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب فى مثل "جوارٍ"، و"غواشٍ"، حيث يحذفون الياء معوضين عنها التنوين فى حالتى الرفع والجرّ للضرورة الشعرية.[٣]

وحمل البيت على الضرورة المبرد[٤].

ثانياً: مذهب يونس وعيسى والكسائى:

ذهب يونس (ت١٨٢هـ) وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) والكسائى (ت١٨٩هـ) إلى أن المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان علما فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جَرّاً كما فى النصب احتجاجاً بقوله:

قد عجبت منى ومن يعيليا. [٥]

والصحيح مذهب سيبويه و الخليل وأبى عمرو أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة الشعرية. [٦]

❁❁❁❁❁

(١) عجز بين من الطويل وصدره: فلو كان عبد الله مولى هجوته"
والبيت للفرزدق وليس فى ديوانه. وهو فى هجاء عبد الله بن أبى إسحاق النحوى وكان يلحنه فهجاه. ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٢٧١/٢) والضرائر لابن عصفور (٤٢) وما يجوز للشاعر فى الضرورة (١١٦) والمقتضب (٢٨١/١) وابن يعيش (٦٤/١) والتصريح (٢٢٩/٢) والدرر (١٠/١) والخزانة (٢٣٥/١)، والكتاب (٥٨/٢-٥٩) والرضى (٥٨/١).
(٢) الكتاب (٣١٥/٣).
(٣) الكتاب (٣١٣/٣) وتذكرة النحاة (٣٠٦) والموشح (١٣٨).
(٤) المقتضب (١٤٢/١) .
(٥) الكتاب (٣١٥/٣) وشرح الكافية الشافية (١٠١/٢) وأوضح المسالك (١٣٩/٤، ١٤٠) وشرح الأشمونى (٢٧٣/٣).
(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص(١١٤) والضرائر لابن عصفور (٤٣).

المبحث التاسع عشر

الشواهد المتعلقة بإعراب الفعل

وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى:" نَصْبُ المضارع بـ(إذن) غَيْرَ مُصَدَّرة "

من نواصب المضارع "إذن" ولا تنصب المضارع إلا بشروط هى:

أحدهما: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثانى : أن تكون مُصَدَّرة.

الثالث : ألا يُفْصَل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك، فتقول: "إذَنْ أُكْرِمَكَ"(١)

فإذا لم تتصدر رفع الفعل بعدها نحو: سأزور زيداً" فيقال: "زيد إذَنْ يُكْرِمُكَ"

وقد ورد عن العرب بعض الشواهد التى خرَّجها بعض النحويين على إعمال "إذن" النصب فى المضارع مع أنها غير متصدرة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً.

قال ابن مالك فى "إذن":

"وإنْ تَنَاهَا بَعْدَ حرف العطف ∴ فَارفَع وإنْ تَنْصِبْ يَجُزْ بِضَعْفِ

كَذا إذَا تَتْلُو (إذَنْ) ذا خَبَر ∴ كقَوْلِهِم فِى رَجَزٍ مُشْتَهَر

(لا تَتْرُكَنِّى فِيهِم شَطِيرا ∴ إنِّىْ إذَنْ أَهْلِكَ أوْ أَطِيْرا"(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل (٣١٧/٢) وينظر الكتاب (١٦/٣) والمساعد (٧٦/٣)، وابن يعيش (١٧/٧) وشرح التسهيل لابن مالك (٢١/٤) والجنى الدانى (٣٦٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١١٩/٢).

والشاهد قوله: **لا تَتْرُكَنِّى فِيْهِم شَطِيرا**

إنِّىْ إذَنْ أَهْلِكَ أوْ أَطِيْرا.[١]

والشاهد قوله: " إنِّىْ إذَنْ أُهْلِكَ" حيث أعمل "إذن" النصب فى المضارع مع أنها ليست مصدرة، بل هى معترضة بين "إنَّ" وخبرها.[٢]

واختلف النحويون فى تخريج هذا الشاهد على قولين:

أولاً: ذهب البصريون إلى أن هذا على حذف خبر "إنَّ" و"إذن" واقعة فى صدر جملة مستأنفةٍ، وكأنه قد قال: إنّى لا أستطيع ذلك، أو قال: ذلك ثم استأنف كلاماً مترتباً على ما ذُكر فقال: إذن أهلِكَ أو أطيرا.[٣]

وهذا التخريج هو أحد قولى السيرافى (ت٣٦٨هـ) حيث قال:

"الوجه الثانى أن يكون حذف خبر "إنّ"، وابتدأ "إذن" بعد تمام الأول بخبره، وجاز حذف خبر الأول؛ إذ كان فى الثانى عليه دليل، كأنه قال: لا تتركنى فيهم غريباً بعيداً إنى أُذَلّ، إذَنْ أهْلِكَ أو أطيرا، فكان فى الثانى دلالة على الأول المحذوف"[٤]

وخرج البيت على حذف خبر "إن" ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٥]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [٦]، والمرادى (ت٧٤٩هـ) [٧]، والمالقى (ت٧٠٢هـ) [٨].

---

(١) الرجز ورد فى كتب النحاة غير منسوب. لا تتركنّى: يريد لا تصيّرنى بهذه المنزلة . شطيرا: بعيداً أو غريباً . أهلك: أموت. أطيرا: أذهب بعيدا. ينظر معانى القرآن للفراء (٣٣٨/٢) والانصاف (١٧٧/١)، والمقرب (٢٨٧/١)، وشرح شواهد المغنى (٧٠/١) والتوطئة (١٤٦) والمساعد (٧٦/٣)، وابن يعيش (١٧/٧) والنكت الحسان (١٤٤) والمغنى (٢٢/١)، والجنى الدانى ص(٣٦٢)، والتصريح (٢٣٤/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٢١/٤) وشفاء العليل (٩٢٥/٢) والدرر اللوامع (٦/٢).

(٢) المقاصد النحوية (٣٨٣/٤).

(٣) السابق (٣٨٣/٤) والجنى الدانى ص (٣٦٢).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٨٧/١) والنص فى شرح أبيات المغنى للبغدادى (٨٧/١).

(٥) شرح المفصل (١٧/٧).

(٦) المقرب (٢٦١/١).

(٧) الجنى الدانى ص(٣٦٢).

(٨) رصف المبانى ص(٦٦).

ثانياً: مذهب بعض النحويين:

ذهب بعض النحويين إلى حمل البيت على الضرورة الشعرية ومن هؤلاء: العينى (ت٨٥٥هـ)[١]، ويقصد بالضرورة: ما أتى فى النظم دون النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا[٢].

وكذا ابن مالك[٣]، والشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ) فى أحد قوليه[٤]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ) فى أحد قوليه[٥].

ثالثاً: رأى ابن الحاجب:

ذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) فى هذا البيت إلى أن خبر "إنَّ" قول محذوف. والقول يُحذف كثيراً. قال: "وقد أُوِّلَ : "إنى إذن أَهْلِكَ" على معنى: إنى أقول والقول يحذف كثيراً.[٦]

فقدَّر ابن الحاجب "أقول" ليكون "إذن أهلك أو أطير" مقولاً، وقعت فيه "إذن" مصدَّرة، وإن تُوهِّم أنها بتقدير "أقُول" غير مصدرة.[٧]

رابعاً: مذهب الفراء:

ذهب الفراء (ت٢٠٧هـ) إلى أن النصب فى مثل البيت لغة عن العرب، قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾﴾[٨]، "إذا وقعت "إذن" على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب، فقُلت: أنا إذن أضربُك، وإذا كانت فى أول الكلام "إنّ" نصبت "يفعل" ورفعت فقلت: إنّى إذن أو ذيك، والرفع جائز.

(١) المقاصد النحوية (٣٨٣/٤).
(٢) خزانة الأدب (٤٥٦/٨).
(٣) شرح الكافية الشافية (١١٩/٢).
(٤) التصريح (٢٣٤/٢).
(٥) شرح الأشمونى (٢٨٨/٣).
(٦) الإيضاح فى شرح المفصل (٢٠٩/١).
(٧) خزانة الأدب (٤٦١/٨).
(٨) سورة النساء الآية (٥٣).

أنشدني بعض العرب:

لا تَتْرُكَنِّـــــي فِـــــيْهِم شَـــــطِيرا

إنِّـــــيْ إذَنْ أَهْلِـــــكَ أوْ أَطِيْـــــرا"[١]

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ﴾[٢]: "وقد تنصب العرب بـــ"إذن" وهي بين الاسم وخبره في "إنّ" وحدها فيقولون: إني إذن أضربَك.

قال الشاعر: **لا تتركني فيه شطيرا** ...." [٣]

والرفع جائز. وإنما جاز في "إن" ولم يجز في المبتدأ بغير "إنّ"؛ لأن الفعل لا يكون مقدّماً في "إنّ"، وقد يكون مقدّماً لو أسقطت"[٤].

خامساً: مذهب بعض النحويين:

ذهب السيرافي إلى أن البيت لغة حُمِلَ فيها "إذن" على "لن"، و"لـــن" لا تلغـــى؛ لأنهما من نواصب المضارع.[٥] وتابعه على هذا التخريج ابن يعيش.[٦]

وأرى أن ما ذهب إليه الفراء أولى من أن النصب في مثل البيت لغة عن العرب، والفراء إمام ثقة في نقله عن العرب، فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبراً لاسم "إنّ" لا غير حسبما نُقل، وحينئذٍ يســقط مــا تكلفــوا مــن التخريج، وأفاد الفراء أن البيت حجة يصح الاستدلال به، لقوله:

"أنشدني بعض العرب" فيكون جواز النصب والرفع فيه مع "إنّ" مثل مــا إذا اقترن الفعل بعاطف في جواز الوجهين".[٧]

❁❁❁❁❁

(١) معاني القرآن للفراء (٣٣٨/٢)
(٢) سورة الأحزاب الآية (١٦).
(٣) معاني القرآن .
(٤) معاني القرآن للفراء (٣٣٨/٢).
(٥) شرح كتاب سيبويه (٨٦/١).
(٦) شرح المفصل (١٧/٧).
(٧) خزانة الأدب (٤٦٢/٨، ٤٦٣).

المسألة الثانية:" حذف لام الأمر وإبقاء عملها "

من أنواع اللام لام الأمر، وقال بعضهم: الأولى أن يقال: لام الطلب، ليشمل الأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[١]، والدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢]، والالتماس كقولك لمن يساويك "لتفعلْ" من غير استعلاء[٣]، وهي تجزم المضارع[٤] وقد تحذف هذه اللام في ضرورة الشعر ويبقى الفعل مجزوماً كما كما كان مع وجودها.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة في الكافية الشافية، وذكر شاهداً عن العرب حذفت فيه لام الأمر مع بقاء عملها وحكم بأنه ضرورة.

قال ابن مالك في "لام الأمر":

"وحَذْفُ هَذى اللامِ بعد (قُلْ) كَثُرْ ∴ وبَعْدَ قَوْلٍ غَيْرِ أَمْرٍ قد نَزُرْ

وَدونَ قَوْلٍ في اضْطرارٍ حُذِفا ∴ نَحْوُ (يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ) فاعْرِفا"[٥]

وقد استشهد ابن مالك هنا بموضع الشاهد فقط وهو "يَكُنْ للخَيرِ مِنْكَ" والبيت بتمامه:

"فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِيْ ومُدَّتِيْ ∴ وَلَكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ"[٦]

والشاهد "ولكن يكنْ" إذ أصله "لِيَكُنْ"، فحذفت اللام للضرورة.[٧]

---

(١) سورة الطلاق الآية (٧).
(٢) سورة الزخرف الآية (٧٧).
(٣) الجنى الداني ص(١١٠).
(٤) السابق ص(١١٠) وجواهر الأدب ص(٧٧) ومغني اللبيب (٢٢٤/١).
(٥) شرح الكافية الشافية (١٤٠/٢).
(٦) البيت من الطويل ولا يعرف قائله. ينظر المقاصد النحوية (٤٢٠/٤)، وتخليص الشواهد ص(١١٢) والجنى الداني ص(١١٤) ورصف المباني ص(٢٥٦)، وسر صناعة الإعراب (٣٩٠/١)، ومجالس ثعلب (٥٢٤)، ومغني اللبيب (٢٢٤/١)، وشرح شواهد المغني (٥٩٧) وشرح الأشموني (٥/٤) والخطاب موجه من الشاعر لابنه لما تمنى موته.
(٧) المقاصد النحوية (٤٢٠/٤).

قال ابن جنى (ت٣٩٢هـ): "واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تُضْمر إلا فى ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يُحذف إلا فى الضرورة، قال الشاعر:

"فلا تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِىْ ومُدَّتِىْ ∴ وَلَكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

أى : لِيَكُنْ " (١)

وقال الفراء (ت٢٠٧هـ): "الفعل مجزوم بنيّة الأمر أى: ليكُنْ"(٢)

وجعل ابن مالك حذف لام الأمر على ثلاثة أضرب فقال:

"وحذف لام الأمر وبقاء عمله على ثلاثة أضرب.

- **كثير مطرد.**
- **وقليل جائز فى الاختيار.**
- **وقليل مخصوص بالاضطرار.**

فالكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول كقوله ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، فحذف اللام لأنه بعد (قُل).

والقليل الجائز فى الاختيار الحذف بعد قول غير أمر كقول الراجز:

قلتُ لبَوَّابٍ لَدَيْه دَارُها

تِيْذَنْ فإنِّى حَمْؤُها وَجَارُها(٣)

أراد: لِتِيْذَنْ، فحذف اللام وأبقى عملها؛ وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول: إيذَنْ.

والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها كقول الشاعر:

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِىْ ومُدَّتِىْ ∴ وَلَكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

أراد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطراً وأبقى عملها" (٤)

❁❁❁❁❁

(١) سر صناعة الإعراب (٣٩٠/١).
(٢) معانى القرآن (١٥٩/١) وينظر شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى (٣٣٣/٤)، ومجالس ثعلب (٤٥٦).
(٣) الرجز لمنصور بن مرثد فى مغنى اللبيب (٢٤٩/١) وشرح شواهد ص(٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٤٤٤/٤).
(٤) شرح الكافية الشافية (١٣٩/٢، ١٤٠).

المسألة الثالثة:" تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء "

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فيكونا على أربعة أنحاء: (١)

(أ) أن يكون الفعلان ماضيين. كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ (٢)

(ب) أن يكون مضارعين. كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ (٣)

(ج) أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً. كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ (٤)

(د) أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله ﷺ: "مَنْ يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه" (٥)

وذكر العلماء أن الشرط إذا كان مضارعاً والجواب مضارعاً وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف، وقد ورد في الشعر رفع الجزاء بعد فعل الشرط إذا كان مضارعاً، وقد اختلف النحاة في تخريجه.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر شاهداً من الشعر، رُفع فيه الجزاء والشرط مضارع، وجعله قليلاً:

قال ابن مالك:

"**وَقَلَّ رَفْعُ بَعْدَ شَرْطٍ جُزِمَا ∴ كَرَفْعِ (يَدْرِكْ) فِي جَوَابِ (أَيْنَمَا)**

---

(١) شرح ابن عقيل (٣٤٢/٢) وينظر: التصريح (٢٤٩/٢) وابن يعيش (١٥٨/٨) وشرح عمدة الحافظ (٣٥٤) والمقتضب (٧٢/٢)

(٢) سورة الإسراء الآية (٧).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٤)

(٤) سورة هود الآية (١٥).

(٥) حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب "الإيمان" باب: قيام ليلة القدر من الإيمان رقم (٣٥)، ومسلم كتاب "صلاة المسافرين" باب الترغيب في قيام رمضان. رقم (٧٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠٧/٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

وَمِنْـهُ قَـوْلُ بَعْضِـهِم (يـا أَقْـرَعُ ∴ إنَّـكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ"[١]

والشاهد بتمامه:

يـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يـا أَقْـرَعُ

إنَّـكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ[٢]

والشاهد فى قوله" إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ" حيث تأخر دليل الجزاء من تقديم للضرورة، والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك.[٣]

وقد اختلف النحويون فى تخريج هذا الشاهد على مذهبين:

أولاً: مذهب سيبويه ومن وافقه:

ذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى أن جملة "تُصْرَعُ" خبرٌ لـ"إنَّ" المؤكدة، وهو مؤخر لفظاً والنية به التقديم على أداة الشرط، وكأنه قد قال: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وجواب الشرط محذوف؛ لأن هذا دالٌ عليه ومشيرٌ إليه.

قال سيبويه: "ولا يَحْسُن إنْ تأتِنِى آتيك من قِبَل أنّ "إنْ" هى العاملة، وقد جاء فى الشعر قال جرير بن عبد الله البجلى:

يـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يـا أَقْـرَعُ

إنَّـكَ إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

أى: إنك تصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك ..." [٤]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤٩/٢).

(٢) البيتان من الرجز لجرير بن عبد الله البجلى فى الكتاب (٦٧/٣) وكان جرير البجلى تنافر هو وخالد بن أرطأة الكلبى إلى الأقرع بن حابس وكان عالم العرب فى زمانه، فقال جرير هذا عند المنافرة. والبيتان لجرير فى لسان العرب (بجل) وله أو لعمرو بن خثارم فى خزانة الأدب (٢٠/٨، ٢٣) والمقاصد النحوية (٤٣٠/٤)، وشواهد المغنى (٨٩٧/٢)، ونسب لعمرو بن خثارم وحده فى الدرر اللوامع (٢٢٧/١) وبلا نسبة فى الإنصاف (٦٢٣/٢) ورصف المبانى ص(١٠٤)، والتصريح (٢٤٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٣٥٤) وابن يعيش (١٥٨/٨) والمقتضب (٧٢/٢) ومغنى اللبيب (٥٥٣/٢) وهمع الهوامع (٧٢/١).

(٣) المقاصد النحوية (٤٣٠/٤) وخزانة الأدب (٥٠/٩) وشرح عمدة الحافظ (٣٥٤).

(٤) الكتاب (٦٧/٣).

ومعنى كلام سيبويه أنه إذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جواباً؛ لأن عمل الجازم قد ظهر فى فعل الشرط، وهذا هو الذى عبّر بقوله "ولا يحسن إن تأتنى آتيك" لكن إذا وقع مثل هذا فى ضرورة الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن المتأخر دليل الجواب، وليس جواباً.(١)

وتابع سيبويه بعض النحويين منهم الأنبارى (ت٥٧٧هـ) (٢)، والحيدرة اليمنى (ت٥٩٩هـ) (٣)، والرضى (ت٦٨٦هـ) (٤)، واختاره أيضاً ابن السراج (ت٣١٦هـ) (٥).

ثانياً: مذهب المبرد ومن وافقه:

ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) ومَنْ وافقه إلى أن "تُصْرَعُ" رفعت فى البيت لأنها جواب الشرط على تقدير الفاء الرابطة ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه، وتقدير الكلام على هذا: إنك إن يصرع أخوك فأنت تُصْرع، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط، والجملة الشرطية فى محل رفع خبر "إنْ".

قال المبرد: "إن كان الفعل الأول مجزوماً لم يجز رفع الثانى إلا ضرورة، فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير، وهو عندى على إرادة الفاء"(٦)

(١) الانتصاف من الإنصاف للعلامة الشيخ/محمد محى الدين عبد الحميد (٦٢٤/٢).
(٢) الإنصاف (٦٢٨/٢).
(٣) كشف المشكل (٦٠٧/١).
(٤) شرح الكافية (٢٥٦/٢).
(٥) الأصول (١٩٢/٢).
(٦) المبرد. الكامل (٧٨/١) وينظر المقتضب (٧٢/٢) واللباب (٥٩/٢).

وتابع المبرد السيرافى (ت٣٦٨هـ)[١]، وابـــن عصـــفور (ت٦٦٩هـ)[٢]، والمالقى (ت٧٠٢هـ)[٣].

وذكر الرأيين جماعة من النحويين كالسهيلى (ت٥٨١هـ)[٤] وابن يعـــيش (ت٦٤٣هـ)[٥].

وما ذهب إليه سيبويه أقرب؛ لأن مذهب المبرد فيه تمحل بكثرة الحـــذف والتقدير، ولأن إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة.[٦]

❁❁❁❁❁

(١) شرح كتاب سيبويه (١٦٤/٢).
(٢) شرح الجمل (١٩٨/٢) والمقرب (٢٧٥/١).
(٣) رصف المبانى ص(١٠٤).
(٤) الروض الأنف (٩٨/١).
(٥) شرح المفصل (١٥٨/٨).
(٦) حاشية يس على التصريح (٢٤٩/٢).

المسألة الرابعة:" تقديم الاسم على الفعل مع (أينما) للضرورة "

إذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أن يليها الفعل، ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل. وقد جاء فى بعض الشواهد تقديم الاسم وإضمار الفعل فى الضرورة مع "أينما".(١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"وسَبْقُ الاسمِ الشَّرْطَ ماضيا كَثُر ∴ مِنْ بَعْد (إنْ) وَمَعْ سوى الماضى نَزُر
ومطلقاً مَعْ غَيْر (إنْ) هذا يَقِل ∴ كـ(أيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ"(٢)

والشاهد بتمامه:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ ∴ أيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ"(٣)

والشاهد فيه " أيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ" حيث استشهد به سيبويه (ت١٨٠هـ) على تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط الجازمة للضرورة، ولا يعرب الاسم المتقدم هنا مبتدأ، وإنما يُعْرِبُ فاعلاً محذوف يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط، لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال.(٤)

وقال ابن مالك: "ولا يتقدم الاسمُ الفعل على الاضمار المذكور مع غير "إن" من أدوات الشرط إلا فى الضرورة كقوله: .....

---

(١) ابن عصفور. شرح الجمل (١٩٩/٢) وابن يعيش (١٠/٩).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٥٧/٢).
(٣) البيت من الرمل منسوب لكعب بن جُعيل فى الكتاب (١١٣/٣)، والخزانة (٤٧/٣-٤٨) والدرر اللوامع (٧٦/٢) وبلا نسبة فى الإنصاف (٦١٨/٢) وابن يعيش (١٠/٩)، والهمع (٥٩/٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٧٥/٤) والمقتضب (٧٣/٢) والبحر المحيط (٥٠٢/٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٧٠/١)، (١٩٩/٢) وما يجوز للشاعر فى الضرورة (١٩٦) ومنسوب لحسام بن ضرار فى الأصول (٢٣٣/٢). والبيت يصف الشاعر فيه امرأة شبه قدَّها بالصعدة -وهى القناة- وجعلهما فى حائر وهو القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه أى: يستدير ولا يجرى قدُماً، والريح تعبث بها وهى تميل مع الريح. ينظر. الخزانة (٤٧/٣)، والأشمونى (١٠/٤).
(٤) الكتاب (١١٣/٣) وتحصيل عين الذهب هامش الكتاب (٤٥٨/١).

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ∴ أيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ"[١]

وخرج كثيرٌ من النحاة البيت على أنه ضرورة ومنهم المبرد (ت٢٨٥هـ)[٢]، وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٣]، والأنبارى (ت٥٧٧هـ)[٤]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٥]، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٦]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٧].

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل (٧٤/٤).
(٢) المقتضب (٧٥/٢).
(٣) الأصول (٢٣٣/٢).
(٤) الإنصاف (٦١٨/٢).
(٥) شرح المفصل (١٠/٩).
(٦) شرح الجمل (٣٧٠/١).
(٧) ارتشاف الضرب (٢٤٣١/٥) والبحر المحيط (٥٠٢/٥).

المسألة الخامسة

" حكم المضارع الواقع بعد الجزاء مقروناً بالفاء أو الواو "

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع بعد فاء أو واو، جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار "أن"[١]، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ﴾[٢] حيث اختلف القراء في قراءة الفعل "فَيَغْفِرُ"، و"يعذبُ"، فقرأ ابن عامر وعاصم برفع "يغفر"، و"يعذب"، ومعهم أبو جعفر ويعقوب، والباقون بالجزم[٣]. وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوه "فيغفر"[٤]. "فيغفر"[٤].

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"واحْكُمْ بتثليث مُضَارعٍ تلا ∴ بالفا أو الواو الجَزَا مُمَثِّلا

وهو كـ(نَأخُذْ) بَعْدَ (يَهْلِك) إثرَ (إنْ) ∴ يَهْلِكْ أبُوقَابُوسَ) فاحْفَظْ واسْتَبِنْ"[٥]

والشاهد قبله بيت، وهما بتمامهما:

فَإِنْ يَهْلِك أبُوقَابُوسَ يَهْلِكْ ∴ رَبِيْعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرَامُ

ونأخُذَ بَعْدَه بِذِنَابِ عَيْشٍ ∴ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب (١٦٨٦/٤) وشرح ابن عقيل (٣٤٦/٢).
(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٤).
(٣) ينظر السبعة ص(١٩٥) والنشر (٢٣٧/٢) والكتاب الموضح (٣٥٥/١).
(٤) وهى قراءة شاذة تنظر فى البحر المحيط (٣٦١/٢) والدر المصون (٦٩٠/٢).
(٥) شرح الكافية الشافية (١٦١/٢).
(٦) البيتان من الوافر للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص(١٠٦) من قصيدة يخاطب فيها عصاماً حاجب النعمان النعمان بن المنذر ويذكر مرض النعمان وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شر حال، والذِناب: الذنب، والأجب: الذى لا سنام له من شدة الهزال، شبه العيش بعد النعمان بذلك البعير الهزيل الذى لا خير فيه. ينظر المقاصد النحوية (٥٧٩/٣)، (٤٣٤/٤) والكتاب (١٩٦/١) وابن يعيش (٨٣/٦، ٨٥) وشرح أبيات

والشاهد قوله "ونأخذ" حيث روى بالأوجه الثلاثة: الرفع، والنصب، والجزم، فإنه فعل مضارع وقع بعد جواب الشرط مقترناً بالواو، وعلى هذا فيجوز فيه الرفع على الاستئناف، أي: ونحن نأخذ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التى تقتضى جزمه أو نصبه، ويجوز فيه النصب، فالواو واو المعية، والفعل بعده منصوب بـ"أنْ" مضمرة، وإنما ساغ ذلك مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفى أو استفهام أو نحوهما، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقاً بالشرط، فأشبه الواقع بعد الاستفهام، ويجوز فيه الجزم بالعطف.(١)

وفى البيت شاهد آخر فى قوله "أجب الظهر"، وهذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه: برفع الظهر على أنه فاعل الصفة التى هى "أجب" ضمير مستتر، وينصب الظهر على أنه مشبه بالمفعول به، وهذه الرواية هى محل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وبجر الظهر على أن يكون "أجب" مضافاً والظهر مضاف إليه، والوجه الأول قبيح، والثانى ضعيف، والثالث حسن.(٢)

❁❁❁❁❁

سيبويه لابن السيرافى (٢٨/١) وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(٢٠٠)، وأمالى ابن الحاجب (٤٥٨/١) والإنصاف (١٣٤/١) وشرح عمدة الحافظ (٣٥٨)، ولسان العرب (ذنب) والمقتضب (١٧٩/٢).

(١) ينظر المقاصد النحوية (٥٧٧/٣)، (٤٣٤/٤) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٢٨/١) وشرح ابن عقيل (٣٤٦/٢) ومنحة الجليل للعلامة محمد محى الدين عبد الحميد (٣٤٦/٢).

(٢) الانتصاف للشيخ محمد محى الدين هامش الإنصاف (١٣٤/١) وينظر ابن الحاجب أماليه (٤٥٨/١) وشرح عمدة الحافظ ص(٣٥٨).

المسألة السادسة:" حذف الشرط والجزاء معاً "

أدوات الشرط تقتضي جملتين، إحداهما وهي المتقدمة تسمى شرطاً، والثانية المتأخرة تسمى جواباً وجزاءً نحو: إن جاء زيدٌ أكرمته، وإن جاء زيدٌ فله الفَضْلُ.(١)

وقد تحذف الجملتان، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ إنْ يَبِنْ ∴ والعَكْسُ نَزْرٌ وأُزِيْلَا بَعْدَ (إنْ)

فِي قَوْلِه (قالتْ وإنْ) مِنْ بعد ما ∴ قِيْلَ: وإنْ كان فقيراً مُعْدَمَا"(٢)

والشاهد ضمَّنه البيت الثاني، وهو بكماله:

قَالتْ بَنَاتُ العِمِّ يا سَلْمَى وإنْ

كَانَ فَقِيراً مُعْدَمَا قَالَتْ وإنْ(٣)

والشاهد في قوله "وإن كَانَ فَقِيراً مُعْدَمَا" حيث حذف الشرط والجزاء معاً أي: قالت: وإن كان فقيراً مُعْدَماً هويته ورضيته.(٤)

قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بعد أن أنشد البيت السابق:

"ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى، والتقدير وإن كان عَيِيّاً مُعْدَماً ولكن تمنيته، ولم يبق في الجملة إلا حرف الشرط"(٥)

---

(١) شرح ابن عقيل (٣٤٠/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٥٨/٢).

(٣) البيتان من الرجز لرؤبة في ديوانه (١٨٦) وشواهد المغنى للسيوطي (٩٣٦/٢)، والتصريح (٣٧/١)، والخزانة (١٤/٩، ١٥)، وبلا نسبة في رصف المباني (١٠٦)، والمقرب (٣٠٤) وشفاء العليل (٩٦٢/٣) والأشموني (٣٣/١) والمغنى (٦٤٩/٢)، وأوضح المسالك (١٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٤٥/١) والبحر المحيط (٢١٠/١) وشرح عمدة الحافظ (٢٦٠).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٨٥/٢) وارتشاف الضرب (٢٤٢٦/٥)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/٤) ومغنى اللبيب (٦٤٩/٢).

(٥) شرح الجمل (٤٤٥/١).

وذكر ابن عصفور في كتاب الضرائر أن حذف الجواب والشرط معاً خاص بالشعر.[١] وتابعه أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٢] والبغدادى (ت١٠٩٣)[٣]. وأورده ابن هشام (ت٧٦١هـ) فى فصل "الحذف" من المغنى ولم يخصُصْه بالشعر.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) ينظر الضرائر لابن عصفور ص(١٨٥) والضرائر للألوسى ص(٨٥، ٨٦).
(٢) ارتشاف الضرب (٢٤٢٦/٥) والبحر المحيط (٢١٠/١).
(٣) الخزانة (١٥/٩).
(٤) مغنى اللبيب (٦٤٩/٢).

المسألة السابعة:" فيما تصحبه (لو) "

ذكر النحويون أنَّ من خصائص "لو" الشرطية وقوع "أنَّ" المشددة بعدها، نحو: "لو أنَّ زيداً قام لقمت" .. وقد اختلف النحويون -حينئذٍ- في إعراب المصدر المؤول بعد "لو" على مذهبين:

أولاً: مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى أن المصدر بعد "لو" مرفوع على الابتداء، ولا يحتاج إلى خبر، ونُسب إليه أن الخبر محذوف. (١) وجعله ابن عصفور مذهباً حسناً. (٢)

ثانياً: مذهب المبرد، والزجاج والكوفيين:

ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) والزجاج (ت٣١١هـ) والكوفيون إلى أن المصدر بعد "لو" في موضع رفع على أنه فاعل، فيقدرون "لو أنك قائمٌ": لو ثبت قيامك. (٣)

ووافق المبردَ والزجاجَ والكوفيين ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ)(٤) وابنُ هشام (ت٧٦١هـ)(٥)، والعكبرى (ت٦١٦هـ)(٦) وغيرهم كأبي حيان (ت٧٤٥هـ)(٧). (ت٧٤٥هـ)(٧).

وهذا هو مذهب الزمشخرى (ت٥٣٨هـ)(٨) يقول: يُضْمَر فعل نحو: ثبت، وحمله هذا على التزام كون الخبر فعلاً، ومنع أن يكون اسماً ولو كان بمعنى فعل نحو: "لو أن زيداً حاضرٌ"، وذلك جبراً لما فات "لو" من إيلائها الفعل ظاهراً. (١)

---

(١) الكتاب (١٢١/٣)، (١٣٩/٣) وينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٤٠/٢-٤٤١).
(٢) شرح الجمل (٤٤٠/٢).
(٣) ارتشاف الضرب (١٩٠٠/٤) والمقتضب (٧٧/٣) والجنى الدانى (٢٧٩).
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل (١٧٦/١-١٧٧).
(٥) مغنى اللبيب (٣٥٥).
(٦) إملاء ما من به الرحمن (٥٦/١).
(٧) البحر المحيط (١٠٩/٨).
(٨) الكشاف (٣٥٩/٤) والمفصل ص(٣٢٣).

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وردَّ على الزمخشرى بأنه قد ثبت ورود خبر "أنَّ" الواقعة بعد "لو" اسماً مشتقاً، وذكر شاهداً من الشواهد الشعرية. قال ابن مالك:

"وَلَيْسَ حَتْمًا كَوْنُ فِعْلٍ خَبَرَا ∴ مِنْ بَعْدَ لَوْ "أنَّ" وَمِمَّا أُثِرَا

(لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلَاحِ ∴ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ"[٢]

والشاهد هو البيت الثانى وهو:

لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلَاحِ ∴ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ[٣]

والشاهد قوله " لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلَاحِ" حيث وقع خبر "أنَّ" الواقعة بعد "لو" اسماً مشتقاً وهو "مدرك"، خلافاً للزمخشرى الذى أوجب وقوع خبر (أنَّ) الواقعة بعد "لو" الشرطية فعلاً، ليكون خبراً لما فات "لو" من إيلائها الفعل ظاهراً.[٤] وهذا رأى ابن مالك.[٥]وقال السيوطى (ت٩١١هـ): "وهو الصواب؛ لوروده فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[٦] ،وقال الشاعر:

لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلَاحِ ∴ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ[٧]

كما أجازه ابن هشام (ت٧٦١هـ)[٨]، والبغدادى (ت١٠٩٣)[٩]، وأجاب المرادى (ت٧٤٩هـ) عن الزمخشرى (ت٥٣٨هـ) بأن هذا البيت ونحوه من النادر، فلا يرد عليه.[١٠]

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٧٧/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٧٢/٢) وهمع الهوامع (١٣٨/١).
(٣) الرجز للبيد بن ربيعة فى ديوانه (٣٣٣) وخزانة الأدب (٣٠٤/١١)، وشواهد المغنى (٦٦٣/٢) ولسان العرب (لعب) والمقاصد النحوية (٤٦٦/٤)، ونسب لبنت عامر بن مالك فى الحماسة الشجرية (٣٢٩/١) وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٢٨٢) ومغنى اللبيب (٢٧٠/١) وهمع الهوامع (١٣٨/١). والفلاح: البقاء. وملاعب الرماح: عامر بن مالك عمّ لبيد ويسمى: ملاعب الأسنة.
(٤) المقاصد النحوية (٤٦٦/٤) وهمع الهوامع (١٣٨/١) والجنى الدانى (٢٨٢).
(٥) شرح الكافية الشافية (١٧٨/٢).
(٦) سورة لقمان الآية (٢٧).
(٧) همع الهوامع (١٣٨/١).
(٨) مغنى اللبيب (٢٧٠/١).
(٩) خزانة الأدب (٣٠٤/١١).
(١٠) الجنى الدانى ص(٢٨٢).

❁❁❁❁❁

المسألة الثامنة

" وقوع الجملة الاسمية بعد (لو) موقع الفعلية "

"لو" الشرطية تختص بالفعل كـ"إنْ"، فلا تدخل "لو" على الاسم، كما أنَّ "إنْ" الشرطية كذلك، فتقول: لو جاء زيدٌ لأكرمته، كما تقول: إن جاء زيدٌ أكرمته.(١)

هذا. وقد ورد دخول "لو" الشرطية على اسم صريح مرفوع بالابتداء، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب اختلف النحويون فى تخريجه. قال ابن مالك:

"وَقَدْ يَلِىْ اسْمٌ (لَوْ) وبَعْدُ فِعْلُ ∴ مُفَسِّرٌ رَافِعُ الاسْمِ قَبْلُ

وَمُغْرِبٌ مَنْ بِسِوَىْ ذا يَنْطِقُ ∴ كـ(لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِىْ شَرِقُ"(٢)

والشاهد بتمامه:

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِىْ شَرِقُ ∴ كُنْتُ كالغَصَّانِ بالمَاءِ اعْتِصَارِىْ(٣)

والشاهد فى قوله "لو بغير الماء"، وذلك لأن شرط "لو" أن تكون مختصة بالفعل، وليس ها هنا كذلك، ولذا اختلف النحويون فى تخريج هذا البيت على أقوال:

---

(١) الكتاب (٢٦٩/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٤١/٢) والجنى الدانى ص(٢٨٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٧٣/٢).

(٣) البيت من الرمل. وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص(٩٣) وشواهد المغنى للسيوطى (٦٥٨/٢) والخزانة (٥٠٨/٨) (٥٠٨/٨) والدرر اللوامع (٨١/٢) وبلا نسبة فى الكتاب (١٢١/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٩٨/٤) والتصريح (٢٥٩/٢) والمساعد (١٩٢/٣) وتذكرة النحاة ص(٤٠) وعمدة الحافظ (٢١٧) والجنى الدانى (٤٨٠)، والمغنى (٢٦٨/١) وشرح الجمل للزجاجى (٤٤٠/٢). والاعتصار: شرب الماء قليلاً لتزول الغصة. والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء، فإذا اغصصت بالماء فبم أسيغه. ينظر المقاصد النحوية (٤٥٤/٤).

أولاً: أن الجملة الاسمية بعد "لو" وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، أى: لو حلْقِيْ شرقٌ بغير الماء. وهذا مذهب ابن جنى (ت٣٩٢هـ)[١]، ونسبة أبو حيان (ت٧٤٥هـ) إلى أبى بكر بن طاهر (ت٥٨٠هـ)[٢].

قال ابن جنى : "سألنا يوماً أبا على عن بيت عدى فأخذ يتطلب له وجهاً، وتعسَّف فيه، وأراد أن يرفع (حلقى) بفعل مضمر يفسره قوله "شرق"، فقلنا له: فبم يرتفع إذاً "شرق"؟ فقال: هو بدل من حلقى، فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال: إن الجملة الاسمية وقعت موقع الفعلية لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجهاً"[٣]

ثانياً: مذهب الفارسى (ت٣٧٧هـ) أن "حلقى" رفع بأنه فاعل، والرافع له فعل مضمر يفسره "شرق"، كأنه قال: لو شرق حلقى بغير الماء، ولا يكون "شرق" خبر "حلقى". هذا الظاهر؛ لأن ما بعد "لو" لا يكون مبتدأ، كما أنَّ ما بعد "إنْ" و"إذا" لا يكون كذلك، فإذا لم يجز أن تجعله خبر حلقى الواقع بعد "لو" لأنه يرتفع بفعل مضمر، وجب أن تضمر له مبتدأ، والتقدير: هو شرق، فيكون "هو شرق" بمنزلة "شرق" تفسيراً للفعل المضمر بعد "لو"، ويكون ذلك بمنزلة ما يُحْمل على المعنى ألا ترى أنّ "هو شَرِقٌ" بمنزلة "شرق" فى المعنى، وقوله "بغير الماء" يتعلق الجار فيه بالفعل الواقع الحلقى، وهو أسهل من أن تعلقه بـ"شرق" هذا الظاهر. وإن لم تقدر هذا المضمر لزم أن تكون "لو" قد ابتدأ بعدها الاسم، فإذا ثبت فى هذا الموضع إضمار الفعل، فحكم سائر ما أشبهه مثله.[٤]

ثالثاً: ذهب بدر الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ) ونسبه الأشمونى (ت٩٢٩هـ)[٥]، لابن خروف (ت٦٠٩هـ) إلى أنه على إضمار "كان" الشانية.

---

(١) ينظر ابن جنى. شرح مشكلات الحماسة ص(٣٤٢).
(٢) تذكرة النحاة ص(٤٠) وينظر الأشمونى (٤٠/٤).
(٣) شرح مشكلات الحماسة ص(٣٤٢).
(٤) خزانة الأدب (٥١٠/٨-٥١١) نقلاً عن الإيضاح الشعرى للفارسى وقد اختصر ابن هشام فى المغنى (٢٦٨/١) مذهب الفارسى فقال: "وقال الفارسى: الأصل: لو شرق حلقى هو شرق، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً" أ.هـ.
(٥) شرح الأشمونى (٤٠/٤).

قال بدر الدين: "كان الشانية محذوفة بعد "لو"، فهى على بابها من دخولها على الجملة الفعلية، فتكون الجملة الاسمية خبراً لـ"كان" المحذوفة" (١)

ونسب أبو حيان هذا التخريج إلى البصريين(٢)، ولم يذكره ابن هشام فى المغنى(٣).

والذى أختاره مذهب ابن جنى ومن وافقه من أن الجملة الاسمية بعد "لو" وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، وهذا المذهب أولى من غيره، لما فى غيره من التكلف الذى لا حاجة له، وهذا الذى اختاره ابن مالك، وقال فى مذهب الفارسى: "وقد زعم أبو على أن تقدير:

لو بغير الماء حلقى شرق .....

لو شرق بغير الماء حلقى هو شرق، فـ"هو شرق" جملة اسمية مفسرة للفعل المضمر، وهذا تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه"(٤)

❁❁❁❁❁

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٥٠٨).
(٢) تذكرة النحاة ص(٤٠).
(٣) المغنى (٢٦٨/١).
(٤) شرح الكافية الشافية (١٧٧/٢).

المسألة التاسعة:" حذف شرط (لو) وجوابها "

"لو" الشرطية تقتضي شرطاً وجواباً كـ"إنْ" تقول: لو جاء أكرمته، وقد أجاز النحويون حذف شرط "لو" وجوابها، حملاً على "إن" الشرطية.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب.

قال ابن مالك:

"وَلِدَلِيْلٍ حَذْفُهُ أَجِزْ كَمَا ∴ أُجِيْزَ فِي جَوَابِ (إنْ) إنْ عُلِمَا

وَفِيْ (وَلَوْ فِيْ سَالِفِ الدَّهْرِ حُذِف ∴ جَوَابُ (لَوْ) والشرطُ أيضاً إذْ عُرِف"[1]

والشاهد بتمامه:

إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالَ فَلَوْ فِيْ ∴ سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِيْنَ الخَوَالِيْ[2]

والشاهد في هذا البيت في قوله " فَلَوْ فِيْ سَالِفِ الدَّهْرِ" حيث حذف شرط "لو" وجوابها. وقد أنشد الأخفش (ت٢١٥هـ) هذا البيت، وقال: "يريد: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا"[3]

وخرجه ابن هشام أيضاً على حذف الشرط والجواب أي: إن كان عادتك الدلال، فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك.[4]

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية (١٧٣/٢).

(٢) البيت من الخفيف لعبيد بن الأبرص في الديوان (١١٣) ولفظ الديوان (والليالى الخوالى)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٧/٢) وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٦٤٩/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٠١/٤) ومعانى الأخفش (١٦٥/١، ٣٥١) وإعراب القرآن للنحاس (١٩٠/٢) وتذكرة النحاة (٧٤) والمقاصد النحوية (٤٦١/٤).

(٣) معانى الأخفش (١٦٥/١، ٣٥١) وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٧٩/٢).

(٤) مغنى اللبيب (٦٤٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٦١/٤)، وشرح أبيات مغنى للبغدادى (٨/٢).

المبحث العشرون

الشواهد المتعلقة بالعدد

وفيه مسألة واحدة:

" حذف الياء من (ثمانى) وجعل الإعراب على النون "

تستعمل كلمة "ثمانى" مفردة غير مضافة، وإذا أفردت سقطت ياؤها ونُوِّنت رفعاً وجرّاً تقول: عندى من الفتيات ثمانٌ، ومررت منهن بثمانٍ، وفى حالة النصب تعرب إعراب المنقوص تقول: أكرمت من الفتيات ثمانياً، وقد تحذف الياء من ثمانى ويجعل الإعراب على النون.(١)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة واستدل لها بشاهد من الشعر حيث قال:

"وبَعْضُهُم نون (ثمانٍ) جَعَلَا ∴ مَحَلَّ إعْرابٍ كَقَوْلِ مَنْ خَلَا

(لها ثنايا أربْعٌ حِسَانُ ∴ وأَرْبَعٌ فثغرُهَا ثُمَانُ"(٢)

والشاهد هو البيت الثانى:

لَهَا ثَنَايَا أربْعٌ حِسَانُ

وأَرْبَعٌ فثَغرُهَا ثُمَانُ(٣)

والشاهد فى قوله: "فثغرُها ثُمَانُ" حيث حذف الياء من "ثمانى"، وجعل الإعراب على النون.(٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٩٣/٢) ومغنى اللبيب (١٤٥) والتصريح (٢٧٤/٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (١٩٣/٢).
(٣) البيتان من الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٦٥/٧) وشرح الأشمونى (٧٢/٤) والتصريح (٢٧٤/٢) ولسان العرب (ثغر).
(٤) الخزانة (٣٦٥/٧).

قال البغداد (ت١٠٩٣هـ): "واستشهد به صاحب الكشاف لقراءة من قرأ: **(وله الجوارُ المنشئات)**[١]، بحذف الياء من "الجوارى" ورفع الراء كما فى "ثمان".

وأنكر الحريرى (ت٥١٠هـ) حذف هذه الياء ... والكوفيون يجيزون حذف هذه الياء فى الشعر، وأنشد عليه ثعلب (ت٢٩١هـ) :

لهـا ثنايـا أربْـعٌ حِسَـانُ

وأَرْبَـعٌ فثغرُهَـا ثَمَـانُ

والصحيح أنه غير مختص بالشعر بدليل قول ابن عباس[٢]: "صَلَّىْ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ حِيْنَ كَسَفَتْ الشمْسُ ثَمَانَ رَكَعَاْتٍ فِى أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ"[٣].

❁❁❁❁❁

(١) سورة الرحمن الآية (٢٤) وينظر الكشاف (١٤١/٤).
(٢) رواه مسلم فى كتاب الكسوف رقم (٩٠٨).
(٣) الخزانة (٣٦٥/٧-٣٦٦) وينظر شرح الأشمونى (٧٢/٤).

الفصل الثانى

الشواهد الشعرية المتعلقة بعلم الصرف

وتحته تسعة مباحث:

المبحث الأول: الشواهد المتعلقة بالمقصور والممدود.

المبحث الثانى: الشواهد المتعلقة بجمع التصحيح.

المبحث الثالث: الشواهد المتعلقة بالنسب.

المبحث الرابع: الشواهد المتعلقة بالوقف.

المبحث الخامس: الشواهد المتعلقة بالتقاء الساكنين.

المبحث السادس: الشواهد المتعلقة بأحكام الهمز المفرد.

المبحث السابع: الشواهد المتعلقة بالحذف.

المبحث الثامن: الشواهد المتعلقة بالإدغام.

المبحث التاسع: الشواهد المتعلقة بتصريف الفعل غير الثلاثى.

المبحث الأول

الشواهد المتعلقة بالمقصور والممدود

وفيه مسألة واحدة:

" مَدُّ المقصور فى ضرورة الشعر "

المقصور هو: الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة فى الإعراب نحو: هذا الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى.(١)

والممدود هو: الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفاً زائدة نحو: اقتداء، وانتفاء.(٢) وأجمع العلماء على جواز قصر الممدود للضرورة.(٣)

واختلفوا فى مَدَّ المقصور للضرورة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر أن مدَّ المقصور للضرورة جائز على قول الكوفيين، ثم ذكر لهم شاهداً من الشعر. قال ابن مالك:

"وقَصْرُ ذى المَدِّ اضطِراراً مُجْمَعُ ∴ عَلَيْه والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

ومَنْ بأهل الكوفة اقتدى ارتضى ∴ عكْساً كَقَوْلِ رَاجِزٍ مِمَّنْ مَضَى

(يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ ∴ يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاءِ"(٤)

والشاهد قوله:

يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ
يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاءِ(٥)

---

(١) المساعد (٣٢٩/٣) والتصريح (٢٩٢/٢) والمقتضب (٧٩/٣) والهمع (١٧٣/٢).
(٢) شفاء العليل (١٠٠٩/٣) والأشمونى (١٠٧/٤).
(٣) شرح ابن عقيل (٤٠٤/٢) والإنصاف (٧٤٦/٢) وضرورة الشعر للسيرافى (٩٢).
(٤) شرح الكافية الشافية (١٩٣/٢).
(٥) البيتان من الرجز لأبى مقدام الرجاز فى سمط اللآلى للبكرى (٨٧٤) والدرر اللوامع (٢١١/٢، ٢١٢) والمقاصد النحوية (٥٠٧/٤) وبلا نسبة فى الإنصاف (٧٤٦/٢) والخصائص (٢٣١/٢) وشرح ابن عقيل (٤٠٥/٢) ولسان العرب (حدد) وهمع الهوامع (١٥٧/٢). والشيشاء: التمر الردئ، وينشب: يعلق، والمسَعْل: موضع السُّعال من الحلق، واللهاء جمع لهاة: وهى مطبقة فى أقصى سقف الفم. ينظر المقاصد النحوية (٥٠٧/٤).

والشاهد قوله "اللهاء"، فأصلها "اللها"، وقد مدَّها الراجز للضرورة.(١)

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "واختلف فى جواز مَدَّ المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

(يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ
يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاْءِ

فمد "اللهاء" للضرورة، وهو مقصور".(٢)

ومذهب البصريين أن مَدَّ المقصور لا يجوز فى الشعر؛ لأنه زيادة فى الكلمة، ولذلك لم يسغ للشاعر أن يزيد أى حرف شاء، بخلاف قصر الممدود فإنه حذف الزائد، والأصل: عدم الزيادة.(٣)

وقال الكوفيون: هو جائز واحتجوا بالشاهد السابق.(٤)

وقد أجاب البصريون عن الشاهد بأنه شاهد لا يُعْرف قائله، وغير جائز الاحتجاج به، ولو كانت روايته صحيحة فلابد لها من تأويل على غير الوجه الذى تأوله الكوفيون عليه.

قال السيرافى (ت٣٦٨هـ): "وهذا بيت غير معروف، ولا يُعْرف قائلُه، وغير جائز الاحتجاج بمثله، ولو كان صحيحاً لم يُعْوزْنا تأويله على غير الوجه الذى تأولوه عليه، فإن قال قائل: ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومدّ المقصور؟ قيل له: قصر الممدود تخفيف، وقد رأينا العرب تخفف بالترخيم وغيره على ما تقدم وَصفْنا له، ولم نرهم يثقلون الكلام بزيادة الحروف، كما يخففونه بحذفها، فذلك فرق ما بينهما، وشئ آخر وهو أن قصر الممدود إنما

(١) المقاصد النحوية (٥٠٧/٤).
(٢) شرح ابن عقيل (٤٠٥/٢).
(٣) اللباب للعكبرى (٩٨/٢) والإنصاف (٧٤٩) وشرح كتاب سيبويه للسيرافى (١٥٠/٢).
(٤) الإنصاف (٧٤٦/٢).

هو حذفُ زائدٍ فيه، وردُّه إلى أصله، ومد المقصور ليس برادّ له إلى أصل"[١]

وكذا ردَّه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بأنه لا يُعْلم قائله، فلا حجة فيه. [٢]

ووافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاَّد (ت٣٣٢هـ) وابن خروف (ت٩٠٦هـ)[٣] ومذهب البصريين أولى لما تقدم من كلام السيرافى.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الكتاب للسيرافى (١٥٠/٢).
(٢) شرح الجمل (٥٥٨/٢-٥٥٩).
(٣) ارتشاف الضرب (٢٣٨٦/٥).

المبحث الثانى

الشواهد المتعلقة بجمع التصحيح

وفيه مسألة واحدة:

" تسكين عين المؤنث الثلاثى المفتوح الفاء فى الجمع "

إذا جُمع الاسمُ الثلاثىُ الصحيحُ العينُ الساكنُها المؤنثُ المختومُ بالتاء أو المجردُ عنها بألف وتاء أتبعت عينُه فاءَه فى الحركة مطلقاً، فتقول فى "دَعْد" دَعَدَات، وفى "جَفْنة" جَفَنَات، وفى "جُمْل" جُمُلات.(١)

وقد ورد فى الشعر تسكين العين بعد الفتح للضرورة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"وَبَعْدَ فَتْحٍ السُّكُونَ لا تُجِزْ ∴ إلّا اضطِراراً مِثْلَ قولِ المرتَجِز

(يُدْلِلْنَنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمّاتِهَا ∴ فَتَسْتَرِيحُ النَّفسُ مِنْ زَفْرَاتِها"(٢)

والشاهد هو البيت الثانى:

يُدْلِلْنَنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمّاتِهَا

فَتَسْتَرِيخُ النَّفسُ مِنْ زَفْرَاتِها"(٣)

والشاهد قوله "مِنْ زَفْرَاتِها" حيث أسكن الشاعر الفاء فى "زَفْراتها" ضرورة، والقياس فتحها.

قال ابن عصفور: "ومنه قول ذى الرمة:

---

(١) شرح ابن عقيل (٤١٢/٢) والتصريح (٢٩٨/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٤٩).

(٣) البيتان من الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢٢٠/١)، والخصائص (٣١٦/١)، والجنى الدانى (٥٨٤) ورصف المبانى (٢٤٩) وسر صناعة الإعراب (٤٠٧/١) وشرح شواهد المغنى (٤٥٤/١) وشرح عمدة الحافظ (٣٣٩)، واللامات ص(١٣٥) والمقاصد النحوية (٣٩٦/٤) ومغنى اللبيب (١٥٥/١) ولسان العرب(علل) والأشمونى (١١٨/٤)، ويدللنا: مضارع أداله، والإدالة: الغلبة. اللَّمَّة: الشدة، وهو منصوب على نزع الخافض. أى: على اللمة. المقاصد النحوية (٣٩٦/٤).

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قلبه ∴ خُفُوقاً وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِى المفاصل[١]

حكَمَ لرفضات وهى اسمٌ بحُكم الصفة، ألا ترى أن رَفَضَات جمع رَفْضَة، ورفضة اسم، والاسم إذا كان على وزن (فَعْلَة، وكان صحيح العين فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه اتباعاً لحركة فائه نحو: جَفْنَة وجَفَنات، وإذا كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: ضخمة وضَخْمات، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته، واحتمل لذلك ثقل الحركة، وأيضاً فإن الصفة تشبه الفعل؛ لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة، كما أن الفعل ثانٍ عن الاسم، فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو: ضربوا ويضربون لم يغيّر، فكذلك لم تغيّر الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء، فكان ينبغى على هذا أن يقول: رَفَضَات، إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكّن العين ... "[٢]

وهذا الشاهد الذى ذكره ابن عصفور هو موضوع الشاهد الذى معنا. وهو قوله: "من زَفْرَاتها".

فسكن الفاء ضرورة.[٣] وأنشد الجوهرى البيت ونبه إلى أن تسكين الفاء ضرورة.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الطويل فى ديوان ذى الرمة (١٣٣٧/٢). والذِكَر بكسر الذال وفتح الكاف جمع ذكر بالكسر والضم وهو ما ذكرته بقلبك. والأحشاء: جمع حشى وهو ما فى البطن من معى وكرش. ورفضات الهوى: ما تفرق من هواها فى قلبه. خفوقاً: اضطرابا. ينظر خزانة الأدب (٨٧/٨) والمقتضب (١٩٢/٢) وابن يعيش (٢٨/٥)، ولسان العرب (شنب) والمحتسب (٥٦/١، ١٧١/٢)

(٢) ينظر ابن عصفور. ضرائر الشعر ص (٨٥).

(٣) المقاصد النحوية (٣٩٦/٤) والأشمونى (١١٨/٤).

(٤) الصحاح (زفر) (٦٧٠/٢).

المبحث الثالث

الشواهد المتعلقة بالنسب

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:" النسب إلى المنقوص الرباعى "

إذا كان المنقوص مشتملاً على ياء رابعة نحو: القاضى، والداعى، والمغنى، والمرضى. ففى يائه عند النسب وجهان:

الأول: الحذف، فيقال: القاضِيّ، الداعِيّ، المُغنِيّ، المرَضِيّ، وهذا الوجه هو الأجود والأفصح، واختيار جمهور النحاة؛ إذ الاسم كثير الحروف، فلا يخشى عليه الإجحاف بالحذف. وأيضاً ياؤه ساكنة استعمالاً، فالقياس حذفها لالتقائها ساكنة مع أولى يائى النسب، وإذا كانت الألف الرابعة تحذف جوازاً مع خفتها، فالياء الرابعة –مع ثقلها– أولى بالحذف.(١)

الثانى: قلب الياء واواً مع فتح ما قبلها أى: بقلب الياء ألفاً ثم واواً، فيقال: القاضَوِيّ، والداعَوِيّ، والمغنَوِيّ، والمرضَوِيّ، والقلب شاذ.(٢)

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذا الوجه وذكر له شاهداً من الشعر وجعله قليلاً فقال :

"وَاخْتِيْرَ حَذْفُ رَابِعٍ والقَاضَوِيّ ∴ وَشِبْهُهُ نَزْرٌ وَمِنْهُ الحَانَوِيّ"(٣)

وقد استشهد ابن مالك بكلمة من الشاهد، وهى "الحانوى" والشاهد بتمامه:

(١) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكافية للرضى (٢/٤٥) وشرح ابن عقيل (٢/٤٥٣).
(٢) النسب فى العربية أ.د/ أمين سالم ص(٩٠) وينظر ابن يعيش (٥/١٥١).
(٣) شرح الكافية الشافية (٢/٣٠٧).

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إنْ لَم يَكُنْ لَنَا ∴ دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيّ وَلَا نَقْدُ[١]

والشاهد فى البيت "الحانَوِيّ" حيث أجاز بعض النحاة فى النسب إلى المنقوص الرباعى الذى ياؤه رابعة نحو: القاضى قلبَ الياء واواً مع فتح ما قبلها، وهو شاهد من السماع.[٢]

وهذا بيت شاذ فى "الحانوى" انفراداً وصياغة، إذ لم يُسْمع إلا هذا البيتُ فيها، وأما الصياغة فلأنه منسوبٌ إلى الحانة، ولا وجه لهذه الواو، والاستعمال السماعى والقياسى فيها: "الحانِيّ"، وقد ورد بذلك كثيراً، ولذلك اختلف النحويون فى هذه الواو فقالوا: إنما قالوا: "حانوى"، لأنه بنى واحدة على "حانية" فاعلة من "حنا يحنو" وهو مذهب سيبويه قال: "لأنه أضاف إلى مثل "ناحية" "[٣]

ويرى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أن أصل "حانة" "حانية"، لأنه من الحنو كأنها تحنو على من فيها لاجتماعهم على اللذاذة.[٤]

وأنشد البيتَ الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) فى المفصل وقدَّم له قائلاً: "وفى الياء الرابعة وجهان: الحذفُ وهو أحسنها والقلب كقولك: قاضِيّ وحانِيّ، وقاضَوِيّ وحانَوِيّ"[٥]

(١) البيت من الطويل لتميم بن مقبل فى ملحق ديوانه ص(٣٦٢) ولذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨٦٢) ولسان العرب (عون) ولعمارة (؟) فى شرح المفصل (١٥١/٥) والمحتسب (١٣٤/١)،(١٣٦/٢) وللفرزدق فى المقاصد النحوية (٥٣٨/٤) وبلا نسبة فى التصريح (٣٢٩/٢) والكتاب (٣٤١/٣) والأشمونى (١٨٠/٤) ولسان العرب (حنا). والحانوى: نسبة إلى الحاناة، وهى الدكان. ينظر لسان العرب (حنا)

(٢) المقاصد النحوية (٥٣٨/٤).

(٣) الكتاب (٣٤١/٣).

(٤) شرح المفصل (١٥١/٥).

(٥) المفصل ص(٢٠٨).

وقال بعضهم: إنما كان الحذف أجود وأحسن لأنه منسوب إلى الحانة، قال ابن يعيش: وقيل للموضع الذى يُباع فيه الخمر حانية مثل ناحية، ونُسب إليه على حد النسب إلى قاضٍ ويرمى، والمشهور أن الموضع حانة"(١)

والمذهب الأول هو المختار سماعاً وقياساً.(٢)

قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "وقد يعامل نحو: قاضٍ ومرمى معاملة شجٍ وعَلِيّ فيقال: قاضَوِى ومرمَوى، والقياس: قاضِيّ ومَرْمِيّ بالحذف، ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش على شذوذ قاضَوِيّ"(٣)

وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ) وأما القلب فمن شواذ تَغَيُّر النسب وكذا قال أبو عمرو حانوى عنده شاذ لم يسمع هذا إلا فى بيت واحد، وهو قول أبى الحسن، ذكره فى الأوسط"(٤)

❁❁❁❁❁

(١) شرح المفصل (١٥٣/٥).
(٢) الكتاب (٣٤١/٣) والمقرب (٤١٩/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٢٠/٢)، والمساعد (٣٦٢/٣) والتصريح (٣٢٩/٢)، وشرح الشافية للرضى (٤٢/٢).
(٣) المساعد (٣٦٢/٣).
(٤) ارتشاف الضرب (٦٠٥/٢).

المسألة الثانية :" النسب إلى ما آخره همزة بعد ألف غير زائدة "

إذا كان الاسم مشتملاً على همزة وكانت منقلبة أو أصلية والألف قبلها عَيْناً نحو: ماء، وشاء فالنسب إليه بالإبقاء على الهمزة سواء أكانت أصلية كما في باءه أم منقلبه عن أصل كما في "شاء، وماء، وداء"، فيقال: شائى، مائى، دائى. هذا قياسه؛ لأن قلب الهاء همزة في "ماء وشاء" لغير سبب يقتضيه، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة وهو الهاء، واعتبرت كالأصلية، ولأن الهمزة أخف من الهاء.(١)

وقد سُمِعَتْ النسبة إلى "شاء" مخالفة لهذا القياس، حيث قلبوا الهمزة واواً. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب، وأجاز الوجهين فقال:

"فى (الماءِ) و(الشَّا) واواً الهَمزُ قُلِب ∴ وَمَنْ يُصَحِّحْهُ مُسَمِّياً يُصِبْ

وقَالَ رَاجِزٌ شَفَتْ أبْيَاتُهُ ∴ (لا يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فيها شَاتُهُ"(٢)

والبيت هو : **لا يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فيها شَاتُهُ**(٣)

والشاهد "الشاوى" فى النسبة إلى "شاء" بقلب الهمزة واواً، فإن سمى بـ"شاء" فالأجود فى النسبة إليه "شائى" على القياس؛ إذ هو وضع ثان، ويجوز شاوى كما كان قبل العلمية.(٤)

وجعل ابنُ مالك قلبَ الهمزة واواً هو المسموع.(٥)

❁❁❁❁❁

(١) يراجع. شرح الشافية (٥٦/٢) حاشية.
(٢) شرح الكافية الشافية (٣١١/٢).
(٣) من الرجز لمبشر بن هذيل فى لسان العرب (شوه) وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٥٦/٥)، والأشمونى (١٨٩/٤).
(٤) ينظر الكتاب (٣٦٧/٣) والرضى (٥٧/٢) والصبان (١٨٩/٤).
(٥) شرح الكافية الشافية (٣١١/٢).

المسألة الثالثة:" الاستغناء بـ (فَعِل) عن الياء المشددة فى النسب "

طريقة النسب المطردة فى اللسان العربى إنما يكون بالياء المشددة، ففى النسب إلى مصر: مصرى، وإلى النحو: نحوى وهلم جراً.

وقد يَدُلُّونَ على النسب بالصيغة، فتُغنى الصيغة بكمالها عن الياء المشددة، فيقولون لصاحب الثياب: ثَوَّاب، ولصاحب العاج: عَوَّاج، ولصاحب الجِمَال: جَمَّال، ولصاحب الحُمُر: حمَّار.(١)

ومن هذه الصِّيَغ التى يُستغنى بها عن الياء المشدَّدة فى النسب وزن "فَعِل".

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"وَفَعِلٌ يُغْنِى عَنِ اليَاء كـ(طَعِمْ) ∴ و(نَهِرٍ وفيه قِدْمَاً قَدْ نُظِمْ

(لَسْتُ بِلَيْلِىٍّ وَلَكِنِّىْ نَهِرْ ∴ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ"(٢)

والشاهد هو الثانى:

لَسْتُ بِلَيْلِىٍّ وَلَكِنِّىْ نَهِرْ

لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ"(٣)

والشاهد قوله "نَهِر" حيث بناه على "فَعِل" بفتح فكسر، وهو يريد النسب، فكأنه قال: لست بليلى ولكنِّى نهارى.

---

(١) ينظر الكتاب (٣٨١/٣) وشرح الشافية للرضى (٨٤/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٠٩/٢) والمقرب (٤٠٩/٢) والتصريح (٣٣٧/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣١٧/٢)

(٣) الرجز ورد غير منسوب فى الكتاب (٣٨٤/٣) والمقاصد النحوية (٥٤١/٤) والمقرب (٥٥/٢) والنوادر لأبى زيد (٢٤٩) وأوضح المسالك (٣٤١/٤) والتصريح (٣٣٧/٢) وشرح ابن عقيل (٤٦٤/٢) وشرح عمدة الحافظ (٩٠٠). والشاعر يصف نفسه بالشجاعة وإذا أراد الإغارة على قوم لم يأتهم ليلاً ولكنه يأتيهم فى وضح النهار. والإدلاج: آخر الليل. والابتكار: أوله.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وقالوا: نَهرْ وإنما يريدون: نِهَارى، ويجعلونه بمنزلة عَمِلٌ وفيه ذلك المعنى"(١)

وقال العينى (ت٨٥٥هـ): "والشاهد فى "نَهرْ" فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب، حيث لم يقل: ولكنى نَهَارِىّ، والنَّهِر بفتح النون وكسر الهاء هو العامل بالنهار"(٢)

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (٣٨١/٣) وينظر شرح الأشمونى (٢٠١/٤).
(٢) المقاصد النحوية (٥٤١/٤) وينظر شرح عمدة الحافظ (٩٠٠)، والكافية الشافية (٣١٦/٢) والمقرب (٥٥/٢).

المبحث الرابع
الشواهد المتعلقة بالوقف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:" نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله "

يجوز عند الوقف نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله إن كان ساكناً قابلاً للحركة، وكانت الحركةُ غيرَ فتحة، فتقول في "عَمْرٌو، هذا عَمْرُو، ومررت بعَمْرِو.[١]

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"..... ∴ **وَقَدْ أُجِيْزَ نَقْلُ شَكْلِ الحَرْف**

لَسَاكِنٍ يَقْبَلُ تَحْرِيكاً كَمَا ∴ فِيْ قَوْلِ بَعْضِ الرَّاجِزِينِ القُدَما

(عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُه ∴ مِنْ عَنَزِيّ سَبَّنِيْ لَمْ أَضْرِبُهْ"[٢]

والشاهد هو البيت الثاني:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُه

مِنْ عَنَزِيّ سَبَّنِيْ لَمْ أَضْرِبُهْ[٣]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣٢٨/٢) والمساعد (٣٢١/٤) وشفاء العليل (١١٣٣/٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٢٨/٢).

(٣) البيتان من الرجز لزياده الأعجم فى ديوانه ص(٤٥) والدرر اللوامع (٣٠٣/٦)، وشرح شواهد الشافية (٢٦١) والكتاب (١٨٠/٤) ولسان العرب (لمم)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١) وشرح شافية ابن الحاجب للرضى (٣٢٢/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٩٧٤)، وشرح المفصل (٧٠/٩) والمحتسب (١٩٦/١)، وشرح الأشمونى (٢١٠/٤) وهمع الهوامع (٢٠٨/٢). والعَنزى: منسوب إلى عنزة بفتح العين والنون وهم عنزة بن أسد بن ربيعة . ينظر اللسان (لمم).

والشاهد "لم أضربُهْ" حيث نقلت الضمة التى كانت على الهاء إلى الباء للوقف.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "هذا باب الساكن الذى تحركه فى الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذى هو علامة الإضمار ليكون أَبْيَن لها كما أردت ذلك فى الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبَتُهْ ، واضْرِبُهْ، وقدُهْ، ومِنُهْ، وعَنُهْ، سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء، حيث حَرّكوا لتباينها. قال زياد الأعجم:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُه

مِنْ عَنَزِىّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ[1]

قال الأعلم (ت٤٧٦هـ): "الشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء، ليكون أبين لها فى الوقف؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها"[2]

وقال السيرافى (ت٣٦٨هـ): "إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء فى الوقف إذا كان ساكناً، لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء، وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان، والهاء خفيّة، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن، فحركوا ما قبلها بإلقاء حركتها على ما قبلها، وبعضهم –وهم بنو عدى– لما اجتمع الساكنان فى الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركة بالكسر، كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين فى نحو قولنا: لم يَقِمُ الرجل، وذهبتِ الهندات".[3]

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب (١٨٠/٤)
(٢) هامش الكتاب ط بولاق (٢٨٧/٢).
(٣) هامش الكتاب (١٨٠/٤) ط هارون. .

المسألة الثانية:" الوقف بهاء السكت على ما بناؤه عارض "

من خواصّ الوقف زيادة هاء السكت، وتزاد في مواضع بكثرة وهي :

(أ) بعد ياء المتكلم كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾.(١)

(ب) بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً أو وقفاً. كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾(٢).

(جـ) بعد ما الاستفهامية المجرورة الموضع نحو عَمَّهْ، لِمَهْ، بِمَهْ. ويجب لحاق هذه الهاء في الوقف على "ما" الاستفهامية المضاف إليها كقولك في "اعتداء م اعتدى" "اعتداء مَهْ". كما يجب لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد نحو: قِهْ، ولا تَقِهْ.(٣)

ولا تلحق هذه الهاء ما حركته عارضة، وقد جاء هذا شذوذاً في الشعر، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب وحكم عليه بالشذوذ فقال:

"وَوَصْلُ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ∴ حُرِّكَ تحريكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

مَا لَمْ يَكُ المبنِيُّ فِعْلاً ماضِياً ∴ وشَذَّ قَوْلُ مَنْ تغنَّى شَادِيا

(يَارُبَّ يَوْمٍ لِي لَمْ أُظَلَّلُه ∴ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ "(٤)

والشاهد

---

(١) سورة الحاقة الآية (١٩).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٥٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣٣٢/٢) وينظر الكتاب (١٥٩/٤)، وشفاء العليل (١١٣٤/٣)، وشرح الشافية للرضي (٢٩٨/٢، ٢٩٩) ، والمساعد (٣٢٥/٤)، والتصريح (٣٤٥/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٦/٢).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣٣٢/٢).

يَـــارُبَّ يَـــوْمٍ لِـــيْ لَـــمْ أُظَلَّلُـــه
أَرْمَـضُ مِـنْ تَحْـتُ وَأَضْـحَى مِـنْ عَلُـهْ[١]

والشاهد قوله "من عَلُهْ" فقد دخل فيه هاء السكت مع أن بنـاءَه عـارض، وهذا شاذ.[٢]

وقال ابن مالك بعد أن أنشد البيت: "شذوذ ظاهر لأن الحركة عارضة"[٣]. كما حكم عليه بالشذوذ ابن هشام (ت٧٦١هـ)[٤].

هذا وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذه الهاء ليست هاء السكت، ولكنهـا بدل من الواو التى هى لام الكلمة، وذلك لأن أصل "عَلُ" عَلْو، بفـتح العـين وسكون اللام، وآخرها واو، فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على "عل" ردّ لامها وقلبها هاءً، ووقف على هذه الهاء.[٥]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الرجز لأبى مروان فى شرح التصريح (٣٤٦/٢) ولأبى الهجنجل فى شرح شواهد المغنى (٤٤٨) ومجالس ثعلب (٤٨٩) ولأبى ثروان فى المقاصد النحوية (٤٥٤/٤) وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٥١/٤)، وخزانـة الأدب (٣٩٧/٢) والـدرر اللوامـع (٩٧/٣) وشـرح المفصـل (٨٧/٤) ومغنـى اللبيـب (١٥٤/١) وشرح عمدة الحافظ (٩٨١) وهمع الهوامع (٢٠٣/١، ٢١٠/٢).
ويا: إما للتنبيه وإما المنادى محذوف أى: يا قوم رب يوم، ولى: صفة لـ"يوماً". ولا أظلله: أى لا أظلل فيه، هكذا كان القياس. ينظر المقاصد النحوية (٤٥٤/٤) والمعنى تصيبه الرمضاء من تحت الشمس من عَلُه.
(٢) المقاصد النحوية (٤٥٤/٤) ومغنى اللبيب (١٥٤/١).
(٣) شرح الكافية الشافية (٣٣٣/٢).
(٤) أوضح المسالك (٣٥١/٤).
(٥) عدة السالك (٣٥٢/٤).

المبحث الخامس

الشواهد المتعلقة بالتقاء الساكنين

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:" رد المحذوف لالتقاء الساكنين اعتداداً بالحركة العارضة "

إذا حذف حَرْفُ المد لسكون ما بعده ثم عرض تحريك ما بعده لساكنٍ آخر، لم يُرَدّ المحذوف، ولذلك لم ترد ألف "يشاء" من قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾[١]، ولا ياء "يريد" فى قوله تعالى: ﴿لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾[٢]، ولا واو "يكون" فى قوله: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٣].

وبعض العرب يعتد بالحركة العارضة فيرد المحذوف، فيقول فى: رَمَتِ المرأة: رَمَاْتِ المرأة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"وَحَذْفُ مَا أُسْقِطَ إنْ أُدْرِكَ مَا ∴ يَلِيْهِ عَارِضُ التَّحَرُّكِ الزَمَا

وشَذّ نَحْوُ (لَمْ تَنَامِ العَيْنَا) ∴ (وقَدْ رَمَاْتِ القلبَ خَوْدٌ عَيْنَا"[٤]

والشاهد "لم تنام العينا" وقبله بيت وهما:

يَا حِبُّ قَدْ أَمْسَيْنَا

وَلَمْ تَنَامِ العَيْنَا[٥]

وفي البيت شاهدان: الأول: على ردَّ الألف اعتداداً بحركة الميم وهى عارضة والثانى على حذف نون التثنية دون إضافة.[٦]

---

(١) سورة الأنعام الآية (٣٩).
(٢) سورة المائدة الآية (٤١).
(٣) سورة البينة الآية (١).
(٤) شرح الكافية الشافية (٣٣٦/٢).
(٥) البيتان من الرجز بلا نسبة فى النهاية لابن الخباز (٣٢٠/٢) والخزانة (٤٥٩/٧) وكتاب الشعر (١٢٥/١) وضرائر الشعر (٤٨).
(٦) ضرائر الشعر ص(٤٨) وكتاب الشعر للفارسى (١٢٥/١).

المسألة الثانية

" حذف نون (لكن) لالتقاء الساكنين "

إذا التقى ساكنان فإن كان الأول حرفاً صحيحاً كسر للتخلص من التقائهما كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) وقد جاء عن العرب حذف نون "لكن" لالتقاء الساكنين، وكان القياس كسرها، ولكن حذفت نونها لضرورة الشعر.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة، وذكر لها شاهداً عن العرب فقال:

"وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِم (لَاْكِ اسْقِنِي) ∴ بِحَذْفِ نُونٍ لاضْطِرَارٍ بَيِّنِ" (٢)

والشاهد "لَاْكِ اسقنى" والبيت بتمامه:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ ∴ وَلَاْكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ (٣)

والشاهد "ولاك استقنى" حيث استشهد به سيبويه وغيره على حذف نون "لكن" لالتقاء الساكنين لضرورة الشعر. (٤)

قال الأعلم (ت٤٧٦هـ): "حذف النون من "لكن" لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يُكْسَر لالتقاء الساكنين، شبّهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، وذلك نحو: يغز العدو، ويقض الحق، ويخش الله، وبما استعمل محذوفاً نحو لم يك ولم أدر" (٥)

---

(١) سورة البينة الآية (١).
(٢) شرح الكافية الشافية (٣٣٧/٢).
(٣) البيت من الطويل للنجاشى الحارثى فى ديوانه ص(١١١) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (١٣٥/١) والنحاس (٣٠) والضرائر لابن عصفور (١١٥) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص(١٢٣) والضرائر للألوسى ص(٦٦) والخزانة (٤١٨/١٠) والخصائص (٣١٠/١) والشجرى (٣٨٥/١)، وابن يعيش (١٤٢/٩) والإنصاف (٦٨٤/٢) ومغنى اللبيب (٢٩١/١)، والكتاب (٢٧/١) والدرر اللوامع (٢١٠/٢) وهمع الهوامع (١٥٦/٢).
(٤) الكتاب (٢٧/١).
(٥) هامش الكتاب ط بولاق (٩/١) وينظر الضرائر (١١٥) وشرح المفصل (١٤٢/٩).

وممن نصَّ على حذف النون فى الشـــاهد للضـــرورة الأنبـــارى(ت٥٧٧هـ)[١]وابـــن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢] والمرادى (ت٧٦٩هـ)[٣]

والجمهور على أن حذف النون فى الشاهد ضرورة، لأنها حين يقع الســـاكن بعـــدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة العارضة عن الحذف؛ لأنها إنما حذفت وهى ساكنة لضعف الحرف الساكن فوق ضعف النون فى نفسها وشبهها بأحرف المد واللين التى تحذف فى الجزم.[٤]

❁❁❁❁❁

(١) الإنصاف (٦٨٤/٢).
(٢) الضرائر (١١٥).
(٣) الجنى الدانى ص(٥٩٢).
(٤) عدة السالك (٢٧٢/١).

المبحث السادس
الشواهد المتعلقة بأحكام الهمز المفرد

وفيه مسألة:

" إثبات الهمزة فى مضارع (رأى) للضرورة "

تحذف الهمزة وجوباً إذا كانت عَيْنَ الفعل فى مضارع رأى وأخواتها، "يرى" والأصل: يرأى، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت، فوزنه الآن "يَفَل"

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وممّا حُذف فى التخفيف لأن ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شئ كان فى أوله زائدة سوى ألف الوصل من "رأيت" فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب، وحدثنى أبو الخطاب (ت١٧٧هـ) أنه سمع من يقول: قد أرآهم يجئ من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم، وإذا أردت أن تحذف همزة ارْأوه قلت: رَوْهُ"(١)

وخلاصة ما تقدم أن الهمزة من مضارع "رأى" -يرى- حذفت لوجهين :

الأول: أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال.

الثانى: أن تكون حذفت للتخفيف بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها ثم حُذفت فصار: يرى ونرى. قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "وهذا أوجه عندى لقربه من القياس"(٢)

هذا. وقد جاء المضارع من رأى فى الشعر تاماً -بالهمز- للضرورة.

وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وأتى لها بشاهد عن العرب، وأثبت أن ذلك لغة تيم اللات. قال ابن مالك فى تخفيف الهمزة:

---

(١) الكتاب (٥٤٦/٣).

(٢) ابن يعيش . شرح الملوكى ص(٣٧٠) وينظر اللباب للعكبرى (٣٦٦/٢).

"وَلَيْسَ ذَا التَخفِيْفُ حَتْماً فِى سِوَىْ ∴ مَـا مِـنْ رَأَىْ وبَعْضُـهُم فيـه رَوَى

كَلَـامْ تَـيْمِ اللَّـاتِ بالأَصْلِ كـ (مَـا ∴ لَـمْ تَرْأيَـا) نَظْمـاً ونَثْـراً انتَمَـى"[١]

والشاهد أشار إليه فى قوله: "لم ترأيا" وقد اقتصر على موضع الشـاهد، والبيت بتمامه:

أَرَىْ عَيْنَـىَّ مَـا لَـمْ تَرْأَيَـاهُ ∴ كِلَانَـا عَـالِمٌ بالتُّرَّهَـاتِ[٢]

والشاهد فى البيت فى قوله "ترأياه" قال البغدادى (ت١٠٩٣):

"استشهد به على أنه جاء فى ضرورة الشعر إثبات الهمزة فـى "ترأيـاه" والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها"[٣]، وذكر ذلك أيضاً ابـن عصـفور (ت٦٦٩هـ)[٤]، والنيلى (ت القرن السابع)[٥].

وقال الزجاجى (ت٣٤٠هـ): "أما قوله: "ما لم ترأياه" فإنه رَدَّه إلى أصله، والعرب لم تستعمل: أرى، ويرى، وترى، ونرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفـاً، فأما فى الماضى فالهمزة مثبتة، وكان المازنى (ت٢٤٩هـ) يقـول: الاختيـار عندى أن أرويه "ما لم ترياه"؛ لأن الزخاف أيسر من رَدّ هذا إلى أصله"[٦]

وقد وقع همز المضارع من "رأى" فى القراءات الشاذة.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣٧٩/٢).

(٢) البيت من الوافر. لسراقة البارقى فى ديوانه ص(٧٨) من أبيات تَعْرض لأخبار سراقة مع المختار الثقفى وقد كان وقع فى أسر المختار الثقفى فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب فى جيش المختار فأطلق سراحة وقبله:

ألا أبلغ أبا إسحاق أنى ∴ رأيت الخيل دُهما مُصمَتات

ونسب لابن قيس الرقيات وهو فى ملحق ديوانه (١٧٨) ونسبه الزجاجى فى أماليه (٨٧) إلى سراقة وذكر أخباره مع المختار الثقفى. وينظر ابن جنى. الخصائص (١٥٣/٣) وسر الصناعة (٧٧/١) والنوادر (١٨٥) وشواهد المغنى (٦٧٧/٢)، ولسان العرب (رأى) وشرح المفصل (١٠/٩) ومغنى اللبيب (٢٧٧/١)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ص(٤١). والتُّرَّهَات: الأباطيل، واحدتها: تُرَّهَةٌ.

(٣) شرح شواهد الشافية ص(٣٢٢).

(٤) الممتع (٦٢١/٢).

(٥) الصفوة الصفية (٥٩٧/٢).

(٦) أمالى الزجاجى ص(٨٨).

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "قرأ أبو عبد الرحمن السُّلمي: "ألم تَـرْأَ إلـى الملأ"[١] ساكنة الراء، وهذا لعمرى أصل هذا الحرف، رَأَىْ يَـرْأَى كرَعَـى يَرْعَى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها وإلقـاء حركتهـا على الراء قبلها، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة .....

ثم إنه جاء مع هذا تحقيق هذه الهمزة وإخراجها على أصلها كقوله :

أَرَىْ عَيْنَـيَّ مَـا لَـمْ تَرْأَيَـاهُ ∴ كِلَانَـا عَـالِمٌ بالتُّرَّهَـاتِ

فحقق "أرى"، وحقق "ترأياه"، ورواه أبو الحسن "ترياه" على زحاف الوافر، وأصله: ترأياه، على أن "مُفَاْعَلَتُن" لحقها العَصْب بسكون لامها فنقلـت إلـى "مفاعيلن"، ورواية أبى الحسن "يَمَاْ لَمْتَ" مفاعيلن، فصار الجزء بعد العصب إلى النقص"[٢]

وقال الجوهرى (ت٣٩٣هـ): "ويقال: رأى فى الفقه رأيـاً، وقـد تركـت العرب الهمز فى مستقبله لكثرته فى كلامهم، وربما احتاجت إليه فهمزته. قال سراقة البارقى:

أرى عينى مالم ترأياه ....." [٣]

مما تقدم نعلم أن إثبات الهمزة فـى مضـارع "رأى" لا يجـوز إلا فـى الضرورة الشعرية، وتحذف الهمزة وجوباً، إمـا لكثـرة الاسـتعمال، وإمـا للتخفيف، حيث أُلقِيَتْ حركتُها على الراء قبلها ثم حُـذفت فصـارت: يـرى ونرى.

❁❁❁❁❁

(١) سورة البقرة الآية (٢٤٦).
(٢) المحتسب (١٢٨/١، ١٢٩) وينظر ابن سيده. المحكم (٣٤٠/١٠) (رأى).
(٣) الجوهرى. الصحاح (أرى) (٢٣٤٧/٦).

المبحث السابع
الشواهد المتعلقة بالحذف

وفيه مسألة واحدة:

" ثبوت الهمزة فى مضارع (أفعل) للضرورة "

من الحذف المُطَّرد حذف همزة "أفعل" من مضارعه واسم فاعله، واسم مفعوله نحو: يُكْرِمُ، ومُكْرِمُ، ومُكْرَمُ، والأصل: يُؤَكْرِم. وإنما حذفت لئلا يُجمع بين همزتين خصوصاً متحركتين.(١)

وقد جاء ثبوت الهمزة فى مضارع "أفعل" فى ضرورة الشعر. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب. فقال :

"وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي ∴ مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

وَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا ∴ وَنَحْوُهُ لِلاضْطِرَارِ تُمِّمَا"(٢)

والشاهد "يؤكرما" والبيت بتمامه:

"فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا "(٣)

---

(١) ارتشاف الضرب (٢٤١/١) واللباب (٣٥٧/٢-٣٥٨) وشرح الملوكى لابن يعيش ص(٣٤٢) والمقتضب (٩٦/٢) والتبصرة والتذكرة (٧٥١/٢)، والأصول (١١٥/٣) وكشف المشكل (٣٠٠/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٠٣/٢).

(٣) البيت من الرجز منسوب لأبى حيان الفقعسى فى التصريح (٣٩٦/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١١/١) وشفاء العليل (١١٠٦/٣) والأصول (١١٥/٣) والمقتضب (٩٦/٢) والخصائص (١٤٤/١) وضرورة الشعر للسيرافى (٢٢٢)، والتبصرة والتذكرة (٧٥١/٢) وشرح كتاب سيبويه للسيرافى (٢٥٥/٢)، وخزانة الأدب (٣١٦/٢) والدرر اللوامع (٢٣٩/٢) وكشف المشكل (٣٠٠/٢) وأوضح المسالك (٤٠٦/٤) والصحاح "كرم" (٢٠٢٠/٥) قال البغدادى فى شواهد الشافية ص(٥٨): "وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته" قال الدكتور رجب عثمان: "وفى عبارة البغدادى مبالغة؛ إذ لم يَعُدّ التصريح من مظانه، لأن الأزهرى نسبه لأبى حيان الفقعسى" ينظر ارتشاف الضرب (٢٤١/١) هامش (١٠)

والشاهد "يؤكرما" حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً، وذلك حين اضْطُرَّ إلى إقامة وزن البيت، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة.(١)

قال المبرد (ت٢٨٥هـ): "فإن اضطرّ شاعر فقال: يؤكرم جاز ذلك كما قال:

"**فإنَّهُ أَهْلٌ لِـأَنْ يُؤْكْرَمَا**"(٢)

ومثل ذلك في الأصول.(٣)

وقال السيرافي (ت٣٦٨هـ): "وقد رَدَّ الهمزة التي هي في الماضي للضرورة كما يُضْطَرُّ الشاعر فيقول: "يؤكرم" في "يكرم" مثل قوله:

"**فإنَّهُ أَهْلٌ لِـأَنْ يُؤْكْرَمَا**"(٤)

كما حكم عليه البغدادي (ت١٠٩٣هـ) بالشذوذ والقياس (يكرم) بحذف الهمزة.(٥)

والنحويون على أن حذف الهمزة هو القياس وإثباتها في المضارع ضرورة.(٦)

❁❁❁❁❁

(١) عدة السالك (٤٠٦/٤).
(٢) المقتضب (٩٧/٢، ٩٨).
(٣) الأصول لابن السراج (١١٥/٣).
(٤) شرح كتاب سيبويه (٢٥٥/٢) وينظر ضرورة الشعر له أيضاً (٢٢٢).
(٥) شرح شواهد الشافية ص(٥٨).
(٦) الإنصاف (١١/١) وأوضح المسالك (٤٠٦/٤) والتصريح (٣٩٦/٢)، وكشف المشكل (٣٠٠/٢) والدرر اللوامع (٢٣٩/٢).

المبحث الثامن
الشواهد المتعلقة بالإدغام

وفيه مسألة واحدة:

" فك الإدغام للضرورة "

يجب فكُّ الإدغام فى أفعل فى التعجب نحو: أَشْدِدْ ببياض وجوه المتقين، وكذا يجب فلك الإدغام إذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع نحو: حَلَلْتُ.(١)

وقد ورد فك الإدغام شذوذاً أو ضرورة. وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب. فقال بعد أن ذكر مواضع الإدغام وجوباً وجوازاً:

"عَنْ اختِيَارٍ غَيرُ ذَا بَمَعْزِلِ ∴ كـ(الحَمْدُ لِلَّهِ المَلِيْكِ الأَجْلَلِ"(٢)

والشاهد هو قوله: " **الحَمْدُ لِلَّهِ المَلِيْكِ الأَجْلَلِ**"(٣)

والشاهد قوله "الأجلل" حيث فكَّ الإدغام، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال الأجلَّ بتشديد اللام، ولكن لما اضْطُرَّ لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس.(٤)

قال المبرد (ت٢٨٥هـ): "واعلم أن الشاعر إذا اضطر رَدَّ هذا الباب إلى أصله، وإن كان يرى القول الأول؛ لأنه يجوز له للضرورة أن يقول: رَدَدَ فى موضع رَدَّ، لأنه الأصل، كما قال :

---

(١) أوضح المسالك (٤١٢/٤) وشفاء العليل (١١١٩/٣) وشرح الشافية للرضى (٢٤٤/٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤١٠/٢).
(٣) الرجز لأبى النجم فى الخزانة (٣٩٠/٢) والدرر اللوامع (١٣٨/٦) وشواهد المغنى (٤٤٩/١) والمقاصد النحوية (٥٩٥/٤) وبلا نسبة فى الخصائص (٨٧/٣) والأشمونى (٣٤٩/٤) والمقتضب (١٤٢/١، ٢٥٣) والممتع (٦٤٩/٢) والمنصف (٣٣٩/١) والنوادر ص(٤٤) وهمع الهوامع (١٥٧/٧).
(٤) عدة السالك (٤١٣/٤) والمقاصد النحوية (٥٩٥/٤)

"الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ"[١]

وخرجه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) على الضرورة[٢] وكذا خرجه البغدادى (ت١٠٩٣هـ) [٣]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) [٤]، والأشمونى (ت٩٢٩هـ)[٥]

❁❁❁❁❁

(١) المقتضب (٤٢/١) وينظر ص(٢٥٣).
(٢) الممتع (٦٤٩).
(٣) شواهد الشافية ص(٤٩١).
(٤) شرح الكافية الشافية (٤١٠/٢).
(٥) شرح الأشمونى (٣٤٩/٤).

المبحث التاسع

الشواهد المتعلقة بتصريف الفعل غير الثلاثى

وفيه مسألة واحدة:

" مجئ مصدر فَعَّل المعتل اللام على تفعيل "

إذا كان الفعل على وزن "فَعَّل" وكان صحيح الآخر فمصدره على تفعيل نحو: كَلَّم تكليماً، وعذَّب تعذيباً، فإن كان معتل اللام كانت الهاء لازمة للمصدر وجاء على تَفْعِلة نحو: زكَّى تزكية وربَّى تربية، ولا يجوز حذف الهاء ومجئ المصدر على "تفعيل" إلا فى ضرورة الشعر. (١)

وقد ورد مصدر فَعَّل المعتل على تفعيل للضرورة، وقد تعرض ابن مالك (ت٦٧٢هـ) لهذه المسألة وذكر لها شاهداً عن العرب وحمله على النُدرة. قال ابن مالك:

"لِفَعَّل (التفعيل) صغ و(تفعله) ∴ صَحِيْحِ لَامٍ قَلَّ نحو (تَكْمِله)

واجعله للمعتلها منفردا ∴ وَاسْتَنْدِرَنَّ قَوْلَ رَاجِزٍ شَدَا

(وَهْىَ تُنَزِّىْ دَلْوَهَا تَنْزِيَّا ∴ كَمَا تُنَزِّىْ شَهْلَةٌ صَبِيّا"(٢)

والشاهد قوله:

وَهْىَ تُنَزِّىْ دَلْوَهَا تَنْزِيَّا

كَمَا تُنَزِّىْ شَهْلَةٌ صَبِيّا"(٣)

---

(١) المقرب (١٣٤/٢) والمساعد (٦٢٦/٢) وشرح الشافية للرضى (١٦٤/١)، والتصريح (٧٥/٢) وشفاء العليل (٨٦١/٢)

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٣٤/٢).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الخصائص (٣٠٢/٢) والتصريح (٧٦/٢) وأوضح المسالك (٢٤٠/٣)، وشرح شواهد الشافية ص(٦٧) وابن يعيش (٥٨/٦) ولسان العرب (شهل) والمقاصد النحوية (٥٧١/٣) والمقرب (١٣٤/٢) والمنصف (١٩٥/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٦٥/١) والأشمونى (٣٠٧/٢) والمساعد (٦٢٦/٢). والشهلة العجوز: تنزى ترقص وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابه، فهى تنزى الصبى أى ترقصه بثقل وضعف . والمعنى أن هذه المرأة تحرك دلولها فى الاستقاء وترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلئ تحريكا مثل تحريك عجوز صبيها فى ترقيصها إياه. شرح شواهد الشافية (٦٧/٤) والصحاح (١٧٤٣/٥) (شهل).

والشاهد كما قال البغدادى (ت١٠٩٣هـ): "على أن مجئ المصدر المعتل اللام لفَعَّل على "تفعيل" ضرورة، والقياس أن يأتى على "تفعلة" كـ"تَكْرِمه"[١]. وعلى هذا فقياسه "تَنْزِيَه"[٢]

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "والشاهد فيه قوله "تَنْزِيًا" والقياس: تَنْزِيَه، لكنه راجع الأصل ضرورة؛ لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة"[٣]

❁❁❁❁❁

(١) شرح شواهد الشافية (٦٧/٤).
(٢) ارتشاف الضرب (٤٩٨/٢).
(٣) شرح المفصل (٥٨/٦) وينظر المقرب (١٣٤/٢) والمقاصد النحوية (٥٧١/٣)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فقد تمَّ هذا البحث –بفضل الله تعالى– وعنوانه "ما تضمنه نظم الكافية الشافية لابن مالك ت٦٧٢هـ من الشواهد الشعرية دراسة نحوية صرفية تحليلية". وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١– يعد الشاهد الشعرى أصلاً من أصول النحو العربى، ولذا اهتم به النحويون.

٢– حَفَل البحث بكثير من الشواهد الشعرية المشهورة التى ضمَّنها ابن مالك "الكافية الشافية" ببراعة فائقة تدل على اقتداره على النظم.

٣– تأثر ابنُ مالك فى "الكافية الشافية" ابنَ معط، فقد ضمَّن ابن معط ألفيته الشواهد لكنّ ابن مالك زاد عليه كثيراً من الشواهد.

٤– تعددت الطرق عند ابن مالك فى تناول الشاهد، فتارةً يضمِّن نظمه البيت كاملاً، وتارة يضمنه شطر البيت، وأخرى يستخدم موطن الشاهد فقط وإن كان كلمة.

٥– عند عرض ابن مالك للمسائل النحوية يذكر آراء النحويين، ثم يرجح ما يراه مستدلاً على ترجيحه بالشاهد الشعرى.

٦– ضم البحث بين دفتيه كثيراً من المسائل النحوية والصرفية بأدلتها مع ترجيح ما يراه الباحث راجحاً بالدليل والبرهان.

هذه بعض النتائج التى ظهرت لى من خلال هذه الدراسة.

وأخيراً. أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً، وأن يكتب له القبول وأن يجزى عنى أساتذتى وشيوخى الجزاء الأوفى فى الدنيا والآخرة وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

ثبت المصادر والمراجع

١- إبراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامة تحقيق إبراهيم عطوة ط الحلبى بدون ت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ت ٧٤٥هـ ت د/رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجى ط الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ت ٦٩٥ هـ ت د/عبدالله على الحسينى البركانى ود/محسن سالم العميرى ط جامعة أم القرى ط الأولى (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

٤- الأدب المفرد للبخارى ط بيروت بدون.

٥- الأزهية فى علم الحروف للهروى ت عبد المعين الملوحى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٦- أساس البلاغة للزمخشرى (جار الله) ت عبد الرحيم محمود ط بيروت ١٩٨٢م.

٧- أسرار العربية للأنبارى ت محمد حسين شمس الدين ط بيروت الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٨- أسرار النحو لابن كمال باشا ت د/أحمد حسن حامد ط بيروت ط ثانية (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٩- الإصابة فى معرفة الصحابة لابن حجر العسقلانى ط بيروت بدون.

١٠- الأصول فى النحو لابن السراج ت د/عبد الحسين الفتلى ط مؤسسة الرسالة ط الثالثة (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١١- إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط القاهرة (١٩٤٩م).

١٢- الأصمعيات للأصمعى ت أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط القاهرة (١٩٨٧م).

١٣- إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقى اليمانى ت د/عبد المجيد دياب ط السعودية (١٩٨٦م).

١٤- إعراب القرآن للنحاس ت د/ زهير غازى بدون.

١٥- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ت إبراهيم الإبيارى ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٩٦٣م.

١٦- الأعلام للزركلى ط دار العلم للملايين سنة ١٩٨٤م.

١٧- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى للفارسى ت د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ط الإمارات ط ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٨- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى تحقيق سعيد الأفغانى ط بيروت بدون.

١٩- الإقليد فى شرح المفصل للجَنَدى ت د/محمود أحمد الدراويش ط السعودية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٠- أمالى ابن الحاجب دراسة وتحقيق د/ فخر سليمان قدارة ط بيروت ط أولى ١٩٨٩م.

٢١- أمالى الزجاجى تحقيق وشرح عبد السلام هارون ط دار الجيل ط ثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٢- أمالى السهيلى ت د/ محمد إبراهيم البنا ط أولى بمصر ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٣- أمالى ابن الشجرى طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.

٢٤- أمالى المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى ت محمد أبو الفضل ط دار الكتاب ١٩٦٧م.
٢٥- الأمالى للقالى ط دار الكتاب العربى ط بيروت بدون.
٢٦- إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبرى = التبيان فى إعراب القرآن.
٢٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط القاهرة بدون.
٢٨- الانتصاف من الإنصاف لمحمد محى الدين عبد الحميد مطبوع مع الإنصاف.
٢٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنبارى ط بيروت بدون.
٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت محمد محى الدين عبد الحميد ط بيروت ١٩٧٩م.
٣١- الإيضاح العضدى للفارسى ت د/حسن شاذلى فرهود ط أولى ١٤٨٩هـ-١٩٩٦م.
٣٢- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ت د/موسى نباى العليلى ط بغداد ١٩٨٢م.
٣٣- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ت د/ محمد بن محمود الدعجانى ط بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٣٤- البحر المحيط لأبى حيان ط بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م. ط مصورة.
٣٥- البديع فى علم العربية لابن الأثير ت د/ فتحى أحمد علىّ الدين ط جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٢٠هـ.
٣٦- البسيط لابن أبى الربيع فى شرح جمل الزجاجى ت د/عياد بن عيد الثبيتى ط دار الغرب الإسلامى ببيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٧- البغداديات لأبى على الفارسى ت صلاح الدين السنكاوى ط بغداد ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٨- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ت محمد أبو الفضل ط القاهرة ١٤٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٩- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادى ت محمد المصرى دار سعد الدين للطباعة والنشر ط الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٠- البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ت د/طه عبد الحميد طه القاهرة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٤١- التبصرة والتذكرة للصيمرى ت د/فتحى على الدين ط دمشق ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٢- تاج العروس للزبيدى ط القاهرة ١٣٠٦هـ.
٤٣- تذكرة الحفاظ للذهبى ط حيدر آباد.
٤٤- التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ت محمد على البجاوى ط الحلبى ١٩٧٦م.
٤٥- تذكرة النحاة لأبى حيان ت د/عفيفى عبد الرحمن ط بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٦- التذييل والتكميل لأبى حيان ت د/حسن هنداوى ط دمشق.
٤٧- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب للأعلم الشنتمرى ت د/ زهير سلطان ط بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٤٨- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ت د/عباس الصالحى ط المكتبة العربية ١٩٨٦م.
٤٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت د/محمد كامل بركات ط القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٥٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط القاهرة بدون.
٥١- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ت د/عوض حمد القوزى مطبعة الأمانة ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٥٢- التعليقة على المقرب لابن النحاس ت د/جميل عبد الله عويضة ط الأردن ٢٠٠٤م.
٥٣- تغيير النحويين للشواهد أ.د/ على محمد فاخر ط دار الطباعة المحمدية بالقاهرة بدون ت.
٥٤- تفسير الرازى = مفاتيح الغيب.
٥٥- التكملة للفارسى ت د/كاظم بحر المرجان ط العراق ١٩٨١م.
٥٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت د/على فاخر وآخرين ط دار السلام ط ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٥٧- التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة العلوى ط القاهرة بدون ت.
٥٨- تهذيب اللغة للأزهرى ت عبد السلام هارون ط القاهرة بدون ت.
٥٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ت د/عبد الرحمن على سليمان ط القاهرة ط١ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٦٠- التوطئة لأبى على الشلوبين ت د/ يوسف أحمد المطواع.
٦١- التيسير فى القراءات السبع للدانى ط استنبول ١٩٣٠م.
٦٢- ثمار الصناعة فى علم العربية للدينورى ت د/محمد بن خالد الفاضل ط السعودية ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦٣- الجمل فى النحو للزجاجى ت د/على توفيق الحمد ط بيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦٤- جمهرة اللغة لابن دريد ت رمزى بعلبكى ط دار العلم للملايين ط أولى ١٩٨٧م.

٦٥- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت د/فخر الدين قباوه وزميله ط سوريا ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٦٦- جواهر الأدب للإربلى صنعة د/ إميل بديع يعقوب ط دار النفائس ط أولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
٦٧- حاشية الأمير على مغنى اللبيب ط القاهرة بدون ت.
٦٨- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ط القاهرة بدون ت.
٦٩- حاشية الصبان على الأشمونى ط القاهرة بدون ت.
٧٠- حاشية يس على التصريح ط القاهرة بدون ت.
٧١- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ت د/عبد العال سالم مكرم ط ثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٧٢- حجة القراءات لأبى زرعة ت سعيد الأفغانى ط ثالثة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٧٣- الحجة للقراء السبعة للفارسى ت/ بدر الدين قهوجى ط دمشق ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٧٤- الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى ت د/مصطفى إمام القاهرة ١٩٧٩م.
٧٥- الحماسة الشجرية لابن الشجرى ط دمشق ١٩٧٠ بدون ت.
٧٦- خزانة الأدب للبغدادى شرح عبد السلام هارون مكتبة الخانجى القاهرة ط ١٩٨٩م.
٧٧- الخصائص لابن جنى ت محمد على النجار ط بيروت بدون.
٧٨- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى ت سالم الكرنكوى مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن الهند.
٧٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ت د/عبد العال سالم مكرم ط الكويت ١٩٨١م.

٨٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ت د/أحمد الخـــراط ط دمشق ١٤١٥هـــ-١٩٩٤م.

٨١- ديوان أبى النجم العجلى جمعه وشرحه د/ محمد أديب عبد الواحد ط دمشق ١٤٢٧هـــ-٢٠٠٦م.

٨٢- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.

٨٣- ديوان الحسين بن مطير = شعر الحسين بن مطير.

٨٤- ديوان الأحوص الأنصارى = شعر الأحوص الأنصارى.

٨٥- ديوان الأخطل شرح راجى الأسمر ط بيروت أولى ١٩٩٢م.

٨٦- ديوان أعشى همدان ت حسن عيسى ط القاهرة بدون.

٨٧- ديوان الخرنق بنت بدر رواية أبى عمرو بن العلاء ت يسرى عبد الغنى ط بيروت ١٩٩٠م.

٨٨- ديوان تميم بن مقبل ت عزة حسن ط دمشق ١٩٦٢م.

٨٩- ديوان جميل بثينة جمع وتحقيق إميل يعقوب ط بيروت ١٩٩٢م.

٩٠- ديوان حاتم الطائى ت عادل سليمان ط القاهرة ١٩٩٨م.

٩١- ديوان ذى الرمة (غيلان بن عقبة) شرح أحمد بن حاتم الباهلى رواية ثعلب ت عبدالقدوس أبو صالح ط بيروت ١٩٨٢م.

٩٢- ديوان الراعى النميرى جمعه راينهرت ط بيروت ١٩٨٠م.

٩٣- ديوان رؤبة بن العجاج ت وليم بن الورد ط بيروت ١٩٨٠م.

٩٤- ديوان عامر بن الطفيل رواية الأنبارى عن ثعلب ط بيروت ١٩٨٦م.

٩٥- ديوان عباس بن مرداس جمع يحى الجبورى ط بغداد ١٩٦٨م.

٩٦- ديوان الأغلب العجلى ضمن (شعراء أمويون)

٩٧- ديوان عبد الله بن رواحة ت/حسن محمد باجودة ط القاهرة ١٩٧٢م.

٩٨- ديوان عبيد بن الأبرص ط بيروت ١٩٨٣ .

٩٩- ديوان عدى بن زيد ت/محمد جبار المعيبد ط بغداد بدون ت.

١٠٠- ديوان عمر بن أبى ربيعة شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة.

١٠١- ديوان عمران بن حطان: ضمن ديوان الخوارج.

١٠٢- ديوان عمرو بن شأس ت / يحى الجبورى ط النجف ١٩٧٦م.

١٠٣- ديوان عمرو التميمى ط بيروت بدون ت.

١٠٤- ديوان سراقة البارقى ط بيروت بدون ت.

١٠٥- ديوان الفرزدق ط بيروت بدون ت.

١٠٦- ديوان القطامى ط بيروت بدون ت.

١٠٧- ديوان قيس بن ذريح جمعه ونشره إميل بديع يعقوب ط بيروت ١٩٩٣م.

١٠٨- ديوان كُثيّر عزة ت / إحسان عباس ط بيروت ١٩٧١م.

١٠٩- ديوان كعب بن زهير تحقيق وشرح على فاعور ط بيروت ١٩٨٧م.

١١٠- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) جمع وشرح عبد الستار فراج القاهرة بدون ت.

١١١- ديوان المخبل السعدى (كعب بن ربيعة) ضمن "شعراء مقلون"

١١٢- ديوان مزاحم العقيلى ت كرنكو ليدن ١٩٢٠م.

١١٣- ديوان امرئ القيس شرح حنا الفاخورى ط بيروت.

١١٤- ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى.

١١٥- ديوان النابغة الذبيانى ت / محمد أبو الفضل ابراهيم ط القاهرة ١٩٧٧م.

١١٦- ديوان النجاشى الحارثى = شعر النجاشى الحارثى.

١١٧- ديوان النمر بن تولب ضمن "شعراء إسلاميون"

١١٨- ديوان هدبة بن الخشرم = شعر هدبة بن الخشرم.

١١٩- ديوان الهذليين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ط القاهرة ١٩٦٧م.

١٢٠- ذيل الأمالى = كتاب ذيل الأمالى.

١٢١- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ت د/شوقى ضيف ط القاهرة.
١٢٢- رصف المبانى للمالقى ت د/أحمد الخراط ط دمشق ١٩٧٥م.
١٢٣- الروض الأنف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام للسهيلى ومعه كتاب السيرة النبوية لابن هشام ت طه عبد الرؤوف سعد ط بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١٢٤- الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى ت د/حاتم الضامن ط بغداد ١٩٧٩م.
١٢٥- روضات الجنات للأصبهانى ت/ أسد الله اسما عليان ١٣٩١هـ.
١٢٦- السبعة فى القراءات لابن مجاهد ت د/شوقى ضيف ط دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٨م.
١٢٧- سر صناعة الإعراب لابن جنى ت د/حسن هنداوى ط دار القلم دمشق.
١٢٨- السعة فى الظرف والجار والمجرور د/ السيد درويش بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية عدد ٢١ ص٢٠٣.
١٢٩- سقط الزند للمعرى ط بيروت ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
١٣٠- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى للبكرى ت/عبد العزيز الميمنى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٤٥٤هـ-١٩٣٦م.
١٣١- سنن الترمذى ت/ أحمد محمد شاكر وآخرين دار إحياء التراث العربى.
١٣٢- السنن الكبرى للبيهقى ط بيروت بدون ت.
١٣٣- السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى ت مصطفى زيادة ط القاهرة ١٩٣٤م.
١٣٤- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ط القاهرة ١٤٥٠هـ-١٩٧٠م.
١٣٥- سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن ط القاهرة.

١٣٦- شرح أبيات سيبويه للسيرافى ط دار المأمون للتراث دمشق بيروت ١٩٧٩م.

١٣٧- شرح أبيات سيبويه للنحاس ت د/زهير غازى بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٨- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ت/ عبد العزيز رباح وزميله دمشق ١٩٧٨م.

١٣٩- شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارسى = كتاب الشعر للفارسى.

١٤٠- شرح التسهيل لابن مالك ت د/عبد الرحمن السيد وزميله ط القاهرة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٤١- شرح التسهيل للمرادى رسالة دكتوراة بكلية اللغة بالقاهرة ت د/أحمد محمد عبدالله سنة ١٩٧٥م.

١٤٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط الحلبى بدون.

١٤٣- شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ت د/عادل الشملى ط الرياض ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٤٤- شرح جمل الزجاجى لابن خروف ت د/سلوى محمد عمر ط جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

١٤٥- شرح الألفية لابن الناظم ت د/عبد الحميد السيد وزميله ط بيروت.

١٤٦- شرح الألفية لابن هانئ اللخمى رسالة دكتوراة بكلية اللغة جامعة أم القرى ت/ أحمد محمد محجوب ١٩٩٤م.

١٤٧- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور. ت د/صاحب أبوجناح بغداد ط ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٤٨- شرح الجزولية للأبذى رسالة ماجستير بكلية اللغة جامعة أم القرى لمعتاد الحربى ١٤٢٤هـ.

١٤٩- شرح جمل الزجاجى لابن الفخار ت/ حماد الثمالى رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى إشراف د/محمود الطناحى ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.

١٥٠- شرح جمل الزجاجى لابن هشام ت د/على محسن عيسى القاهرة ١٩٨٥م.

١٥١- شرح ديوان الحماسة للتبريزى ط بيروت بدون.

١٥٢- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ت/محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الأندلس ١٩٨٨م.

١٥٣- شرح الحماسة للمرزوقى ت عبد السلام هارون وزميله ط بيروت.

١٥٤- شرح شافية ابن الحاجب للرضى ت/ محمد محى الدين وآخرين ط بيروت ١٩٨٢م.

١٥٥- شرح شذور الذهب لابن هشام ت/محمد محى الدين ط بيروت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٥٦- شرح شواهد الإيضاح للفارسى تأليف/عبد الله بن برى ت/ عيد مصطفى درويش مراجعة محمد مهدى علام مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٥م.

١٥٧- شرح شواهد المغنى للسيوطى مكتبة الحياة بيروت بدون.

١٥٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت/محمد محى الدين ط دار التراث بدون.

١٥٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ت/رشيد عبد الرحمن العبيدى العراق ط أولى ١٩٧٧م.

١٦٠- شرح العوامل المائة للشيخ عبد القاهرة الجرجانى . شرح الشيخ خالد الأزهرى ط دار المعارف بمصر.

١٦١- شرح عيون الإعراب للمجاشعى ت د/حنا جميل حداد.
١٦٢- شرح قطر الندى لابن هشام ت/محمد محى الدين عبد الحميد ط بيروت ١٩٦٣م.
١٦٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت/ عادل عبد الموجود وزميله ط بيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٦٤- شرح الكافية للرضى ط بيروت بدون.
١٦٥- شرح الكافية لابن فلاح ت/ نصار محمد حسين رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤٢٢هـ.
١٦٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافى ت د/رمضان عبد التواب وآخرين القاهرة ١٩٨٦م.
١٦٧- شرح كتاب سيبويه لابن خروف ط ليبيا.
١٦٨- شرح اللمع لابن برهان ت د/فائز فارس الكويت ١٩٨٤م.
١٦٩- شرح اللمع للأصفهانى الباقولى ت د/إبراهيم بن محمد أبو عبادة ط السعودية ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٧٠- شرح اللمحة البدرية لأبى حيان لابن هشام الأنصارى ت د/صلاح رواى القاهرة ١٩٨٥م.
١٧١- اللمحة فى شرح الملحة للصايغ ت د/إبراهيم الصاعدى ط السعودية ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
١٧٢- شرح مشكلات الحماسة لابن جنى ط بيروت بدون.
١٧٣- شرح المفصل لابن يعيش ط عالم الكتاب بيروت بدون.
١٧٤- شرح المفصل للخوارزمى الموسوم بالتخمير ت د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت ١٩٩٠م.

١٧٥- شرح المكودى على ألفية ابن مالك ت د/عبد الحميد هنداوى ط بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٧٦- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ت د/تركى العتيبى بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٧٧- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت/ خالد عبد الكريم.
١٧٨- شرح ملحة الإعراب للحريرى ت د/أحمد محمد قاسم ط أولى ١٤٠٣هـ.
١٧٩- شرح الملوكى لابن يعيش ت د/فخر الدين قباوة دمشق ١٩٧٣م.
١٨٠- شعب الإيمان للبيهقى ط بيروت بدون .
١٨١- الشعر والشعراء لابن قتيبة ت/ أحمد محمد شاكر ط دار التراث العربى ١٩٧٧م.
١٨٢- شرح المنحة فى اختصار ملحة الإعراب لابن جابر الأندلسى رسالة ماجستير تحقيق/ سميحة صلاح الحربى بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٩هـ-١٤٢٠هـ.
١٨٣- المنح الحميدة فى شرح الفريدة للتنبكتى ت/على محمد الظاهرى رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨٤- شعر الأحوص الأنصارى جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ط القاهرة ١٩٧٠م.
١٨٥- شعر الحسين بن مطير الأسدى جمعه وشرحه حسين عطوان ط بيروت لا ط.
١٨٦- شعر زياد الأعجم جمع وتحقيق يوسف حسين بكار دار المسيرة ١٩٨٣م.
١٨٧- شعر النابغة الجعدى تحقيق عبد العزيز رباح ط بيروت ١٩٦٤م.

١٨٨- شعر هدبة بن الخشرم جمع وتحقيق يحى الجبورى دمشق ١٩٨٦م.
١٨٩- شعراء إسلاميون ت نورى القيسى بيروت ١٩٨٥م.
١٩٠- شعراء مقلون ت حاتم صالح الضامن بيروت ١٩٨٧م.
١٩١- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ت د/الشريف عبد الله الحسينى ط مكة ١٩٨٦م.
١٩٢- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت/محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت بدون.
١٩٣- الصحاح للجوهرى ت/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ١٩٨٤م.
١٩٤- صحيح البخارى بشرح ابن حجر العسقلانى = فتح البارى.
١٩٥- صحيح مسلم بشرح النووى ط بيروت بدون .
١٩٦- الصفوة الصفية للنيلى ت د/محسن سالم العميرى ط مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
١٩٧- ضرائر الشعر لابن عصفور ت/ السيد محمد إبراهيم بيروت ١٩٨٢م.
١٩٨- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ط بغداد ١٩٢٢م.
١٩٩- ضرورة الشعر للسيرافى ت د/رمضان عبد التواب بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٠٠- الطبقات الكبرى لابن سعد ط بيروت بدون.
٢٠١- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة ت د/محسن عياض الجق ١٩٧٤م.
٢٠٢- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط القاهرة بدون ت.
٢٠٣- العبر للذهبى ت د/صلاح الدين المنجد وزميله ط الكويت ١٩٦٠م.

٢٠٤- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محى الدين عبد الحميد بهامش أوضح المسالك .
٢٠٥- العقد الفريد لابن عبد ربه ط بيروت بدون.
٢٠٦- عقود الزبرجد فى إعراب الحديث النبوى للسيوطى ت د/سلمان القضاة بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٠٧- علل النحو لابن الوراق ت د/محمود جاسم الدرويش ط الرياض ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٠٨- العنوان فى القراءات السبع لأبى طاهر ت/زهير زاهر ١٩٨٥م.
٢٠٩- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى عنى بنشره برجستراسر بيروت ١٤٠٠هـ
٢١٠- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى ت د/شمران سركال جدة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢١١- الغرة لابن الدهان مخطوط بدار الكتب الجزءين الثانى والثالث.
٢١٢- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر ط القاهرة ت محمد فؤاد عبدالباقى.
٢١٣- الفصول الخمسون لابن معطى ت د/محمود الطناحى ١٣٩٧هـ.
٢١٤- الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية لأبى حيان. شرح أحمد العاتكى ت د/هزاع سعد ٢٠٠٣م.
٢١٥- القاموس المحيط للفيروزابادى بيروت بدون .
٢١٦- الكامل للمبرد د/محمد أحمد الدالى ط بيروت ١٩٨٦م. وت د/زكى مبارك ١٩٣٧م.
٢١٧- الكتاب لسيبويه ت/ عبد السلام هارون بيروت ١٤١١هـ ١٩٩١م وط بولاق.

٢١٨- الكشاف للزمخشرى ومعه كتاب الانتصاف لابن المنير وكتب أخرى ط بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢١٩- الكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب ت د/محى الدين رمضان بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٢٠- كتاب الشعر للفارسى ت د/محمود محمد الطناحى ط أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٢١- كتاب اللامات للزجاجى ت د/ مازن المبارك دمشق ١٩٨١م.

٢٢٢- كشف الظنون لحاجى خليفة ط بيروت بدون.

٢٢٣- كشف المشكل فى النحو لابن حيدرة اليمنى ت د/هادى عطية مطر بغداد ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢٤- اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ت د/عبد الإله نبهان وزميله بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٢٥- لحن العوام للزبيدى ت/ عبد العزيز مطرط القاهرة ١٩٨١م.

٢٢٦- لسان العرب لابن منظور ط بيروت بدون .

٢٢٧- اللامات للزجاجى = كتاب اللامات .

٢٢٨- ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى ت/ محمد زغلول سلام ط القاهرة بدون.

٢٢٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعى ط بيروت ١٩٧٠م.

٢٣٠- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ت/ هدى محمود قراعة ط أولى ١٩٧١م.

٢٣١- المبسوط فى القراءات العشر للأصبهانى ت/ سبيع حمزة حاكمى دمشق ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٣٢- مجاز القرآن لأبى عبيدة ت/ فؤاد سزكين القاهرة ١٩٥٤م.

٢٣٣- مجالس ثعلب ت/ عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٩م.

٢٣٤- مجمل اللغة .

٢٣٥- المحتسب لابن جنى فى شواذ القراءات ت/على النجدى وآخرين القاهرة ١٣٨٦هـ.

٢٣٦- المحرر فى النحو للهرمى ت د/أمين سالم ط القاهرة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٣٧- المحرر الوجيز لابن عطية ط المغرب ١٤٦٥هـ-١٩٧٥م.

٢٣٨- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت د/عبد الحميد هنداوى بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٣٩- المحلى وجوه النصب لابن شقير ت د/فائز فارس ط بيروت بدون ت.

٢٤٠- مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه القاهرة بدون ت .

٢٤١- المسائل البصريات للفارسى ت د/محمد الشاطر ط القاهرة ١٠٤٥هـ-١٩٨٣م.

٢٤٢- المسائل الحلبيات للفارسى ت د/حسن هنداوى ط دمشق ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٤٣- المسائل العسكرية للفارسى ت د/محمد الشاطر ط المدنى ١٠٤٣هـ-١٩٨٣م.

٢٤٤- المسائل العضديات للفارسى ت/الشيخ الراشد دمشق ١٩٨٦م.

٢٤٥- المسائل الشيرازيات للفارسى ت/على جابر عصفور رسالة دكتوراة بجامعة عين شمس ١٩٧٦م.

٢٤٦- المسائل المنثورة للفارسى ت/مصطفى الحيدرى دمشق.

٢٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت/ محمد كامل بركات ط المدنى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٢٤٨- المصباح فى النحو للمطرزى - بكين دون تاريخ.

٢٤٩- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ت د/حاتم صالح الضامن بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٥٠- المستوفى فى النحو لابن فرخان ت د/محمد بدوى المختون ط القاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٥١- المطالع السعيدة للسيوطى ت د/طاهر سليمان حمودة القاهرة ١٩٨٣م.

٢٥٢- معانى الحروف للرمانى ت/عبد الفتاح شلبى القاهرة بدون.

٢٥٣- معانى القرآن للأخفش ت د/فائز فارس ط الكويت ١٩٨١م.

٢٥٤- معانى القراءات للأزهرى ت د/عيد درويش وزميله ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٥٥- معانى القرآن للفراء ت/النجار وزملائه ط بيروت ١٩٧٣م.

٢٥٦- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ت د/عبد الجليل شلبى بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٥٧- معرفة القراء الكبار للذهبى ت/ بشار عواد وزملائه بيروت ١٤٠٤هـ.

٢٥٨- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسى ت/محمد محى الدين عبد الحميد بيروت ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.

٢٥٩- المعجم المفصل فى شواهد اللغة العربية د/إميل بديع يعقوب بيروت ط أولى ١٩٩٢م.

٢٦٠- المغنى فى النحو لابن فلاح (رسالة) ت/عبد الرازق السعدى إشراف أ.د/أحمد مكى الأنصارى. رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٦١- مغنى اللبيب لابن هشام ت د/مازن المبارك وزميله ط بيروت ١٩٧٩م.

٢٦٢- مفاتيح الغيب للرازى ط دار الغد العربى ط أولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٦٣- المقاصد الحسنة للسخاوى ت/ محمد عتمان الخشت بيروت ١٩٨٩م.
٢٦٤- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية لأبى إسحاق الشاطبى ت د/عبدالرحمن العثيمين ط جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٦٥- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى مطبوع مع خزانة الأدب ط بيروت بدون.
٢٦٦- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ت/عبد السلام هارون ط بيروت ١٩٩١م.
٢٦٧- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجانى ت د/كاظم بحر المرجان ١٤٠٢هـ-١٩٦٢م.
٢٦٨- المقتضب للمبرد ت/محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتاب بيروت.
٢٦٩- الموشح للمرزبانى ت/على محمد البجاوى ط القاهرة ١٩٦٥م.
٢٧٠- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهرى (رسالة) ت/ثريا عبدالسميع إسماعيل. إشراف أ.د/عبد الفتاح بحيرى إبراهيم. رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٧١- المقرب لابن عصفور ت/أحمد الجوارى والجبورى ط بغداد ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٢٧٢- الممتع فى التصريف لابن عصفور ت د/فخر الدين قباوة ط بيروت ١٩٧٩م.
٢٧٣- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محى الدين عبد الحميد هامش شرح ابن عقيل ط القاهرة ١٩٨٦م.
٢٧٤- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان تحقيق د/على فاخر وآخرين ط القاهرة ٢٠١٣م.
٢٧٥- النحو الوافى للأستاذ عباس حسن ط دار المعارف بمصر ١٩٨٧م.

٢٧٦- النسب فى العربية الصورة والأداء أ.د/ أمين سالم -رحمه الله- ط الأمانة القاهرة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٧٧- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى أشرف على تصحيحه على محمد الضباع القاهرة بدون ت.

٢٧٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّرى ت د/إحسان عباس بيروت ١٩٨٦م.

٢٧٩- النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ت/زهير سلطان ط الكويت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٨٠- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان ت د/عبدالحسين الفتلى ط بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨١- النهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ت/عبد الجليل محمد عبد الجليل ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٨٢- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ط دار الكتاب العربى الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٢٨٣- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ط دار الكتب العلمية بيروت. وبتحقيق أحمد شمس الدين ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٨٤- الوافى بالوفيات للصفدى ط القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

٢٨٥- الوفيات لابن منقذ ت/ عادل نويهض ط بيروت ١٩٧٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥٢٧٧
تمهيد	٥٢٨٤
الفصل الأول- الشواهد الشعرية المتعلقة بالنحو	٥٢٩٧
المبحث الأول: الشواهد المتعلقة بالإعراب.	٥٢٩٨
المبحث الثانى: الشواهد المتعلقة بالمعارف.	٥٣٠٣
المبحث الثالث: الشواهد المتعلقة بالمبتدأ والخبر.	٥٣١٦
المبحث الرابع: الشواهد المتعلقة بنواسخ الابتداء.	٥٣٢٩
المبحث الخامس: الشواهد المتعلقة بالفاعل ونائبه.	٥٣٨٧
المبحث السادس: الشواهد المتعلقة بالاشتغال.	٥٣٩٣
المبحث السابع: الشواهد المتعلقة بالتنازع.	٥٣٩٥
المبحث الثامن: الشواهد المتعلقة بالمنصوبات.	٥٣٩٧
المبحث التاسع: الشواهد المتعلقة بحروف الجر.	٥٤٢٦
المبحث العاشر: الشواهد المتعلقة بالقسم.	٥٤٤٦
المبحث الحادى عشر: الشواهد المتعلقة بالإضافة.	٥٤٥٠
المبحث الثانى عشر: الشواهد المتعلقة بالأسماء التى تعمل عمل الفعل.	٥٤٧٣
المبحث الثالث عشر: الشواهد المتعلقة بـــ(نعم وبئس).	٥٤٩١
المبحث الرابع عشر: الشواهد المتعلقة بأفعل التفضيل.	٥٤٩٦

المبحث الخامس عشر: الشواهد المتعلقة بالتوابع.	٥٤٩٩
المبحث السادس عشر: الشواهد المتعلقة بالنداء.	٥٤٢٤
المبحث السابع عشر: الشواهد المتعلقة بنونى التوكيد.	٥٥٤٠
المبحث الثامن عشر: الشواهد المتعلقة بالممنوع من الصرف.	٥٥٤٤
المبحث التاسع عشر: الشواهد المتعلقة بإعراب الفعل.	٥٥٤٧
المبحث العشرون: الشواهد المتعلقة بالعدد.	٥٥٦٩
الفصل الثانى- الشواهد الشعرية المتعلقة بالصرف	٥٥٧١
المبحث الأول: الشواهد المتعلقة بالمقصور والممدود.	٥٥٧٢
المبحث الثانى: الشواهد المتعلقة بجمع التصحيح.	٥٥٧٥
المبحث الثالث: الشواهد المتعلقة بالنسب.	٥٥٧٧
المبحث الرابع: الشواهد المتعلقة بالوقف.	٥٥٨٣
المبحث الخامس: الشواهد المتعلقة بالتقاء الساكنين.	٥٥٨٧
المبحث السادس: الشواهد المتعلقة بأحكام الهمز المفرد.	٥٥٩٠
المبحث السابع: الشواهد المتعلقة بالحذف.	٥٥٩٣
المبحث الثامن: الشواهد المتعلقة بالإدغام.	٥٥٩٥
المبحث التاسع: الشواهد المتعلقة بتصريف الفعل غير الثلاثى.	٥٥٩٧
الخاتمة	٥٥٩٩
ثبت المصادر والمراجعة	٥٦٠٠
فهرس الموضوعات	٥٦٢٠